

أزمة المجتمع الريفي في مصر نهاية الفلاح؟

تأليف: حبيب عايب
ترجمة: منحة البطراوي

2107



تعتبر أزمة المجتمع الريفي واحدة من التناقضات العديدة في مصر المعاصرة. في الوقت الذي تعد فيه الزراعة المصرية واحدة من المجالات الأكثر إنتاجية وكثافة في العالم إلا أن فلاحها هم الأكثر فقراً، حيث تشير التحليلات إلى أن من 50 إلى 80 % منهم يعيشون تحت خط الفقر. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن مصر أصبحت واحدة من كبرى الدول المصدرة للمنتجات الزراعية، فإنها لا تزال واحدة من أكبر المستوردين للمواد الغذائية، وقد شكلت تلك التبعية عام 2008 أزمة خطيرة أدت إلى اضطرابات اجتماعية ذات دلالة.

يبدو أن اختفاء الفلاح، كما تؤكد نتائج دراسة استقصائية قام بها حبيب عايب، أمر بات محتملاً، كما أن إجراء سياسياً قوى الشكينة هدفه إبقاء الفلاحين على أرضهم داخل إطار شامل يتضمن صراعاً ضد الفقر وتنمية مستدامة وعدالة اجتماعية يمكنه هو فقط قلب مجرى الأوضاع رأساً على عقب.



أزمة المجتمع الريفي في مصر
نهاية الفلاح؟

المركز القومي للترجمة
تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

إشراف: كاميليا صبحي

- العدد: 2107
- أزمة المجتمع الريفي في مصر: نهاية الفلاح
- حبيب عايب
- منحة البطراوي
- اللغة: الفرنسية
- الطبعة الأولى 2013

هذه ترجمة كتاب:

La crise de la société rurale en Égypte
la fin du Fellah?

Par: Habib Ayeb

Copyright © 2010 by Habib Ayeb

All Rights Reserved

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة

شارع الجبلية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com

Tel: 27354524

Fax: 27354554

أزمة المجتمع الريفي في مصر نهاية الفلاح؟

تأليف: حبيب عايب

ترجمة: منحة البطراوي



2013

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية

عايب؛ حبيب

أزمة المجتمع الريفي في مصر: نهاية الفلاح؟ / تأليف: حبيب

عايب؛ ترجمة: منحة البطراوي

ط ١ - القاهرة - المركز القومي للترجمة ٢٠١٣

٣١٢ ص، ٢٤ سم

١ - المجتمعات الريفية - مصر

(أ) البطراوي، منحة (مترجمة)

٣٠١،٣٥

(ب) العنوان

رقم الإيداع: ١٠٨٢٨ / ٢٠١٢

الترقيم الدولي: 7 - 144 - 216 - 977 - 978 - I.S.B.N

طبع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

7	إهداء
9	تنويه
13	مقدمة

الجزء الأول

خمسون عامًا من الإصلاحات الزراعية

والإصلاحات المضادة

25	أزمة زراعية، أزمة اجتماعية
53	الإصلاح الزراعي «الاشتراكي» آمال وإحباطات
67	الإصلاح الزراعي المضاد زمن كبار الملاك والمستثمرين
118	استصلاح الصحراء.. خطب، إنجازات ومخاطر

الجزء الثاني

تعقد قضية المياه في مصر

161	أزمة مياه أم أزمة فقر المياه؟
203	إدارة المياه في مصر من الساقية الجماعية إلى المضخة الفردية

229 جمعيات مستهلكى المياه في مصر
271 الخاتمة. جوع ونهاية الفلاح
279 قائمة المراجع

إهداء

إلى والديّ اللذين علماني متعة تذوق الحياة وحب الأشياء.

إلى إلاريا ألبى، موريس برنييه، جوزيه نجرأو، ألين روسيون ومحمد حاكم.

في شبابكم البكر مضيتم، في عجالة، دون إخطارنا.

إلى أبنائي لبنى ونسيم،

إلى آن

لأجل كل ما نتقاسمه

إلى كل الفلاحات والفلاحين

الذين شاء دربي أن ألقاهم.

كم تعلمت منكم وكم أعطيتموني.

أرجو ألا أخونكم أبداً.

تنويه

تم تأليف هذا الكتاب وصياغته باللغة الفرنسية وإرساله للناشر الفرنسى كارتالا فى يونيو ٢٠٠٩. صدر فى باريس فى شهر مارس ٢٠١٠، تحت عنوان: *La crise de la société rurale en Egypte ; la fin du fellah?* (أزمة المجتمع الريفى فى مصر؛ نهاية الفلاح؟).

منذ ذلك الحين، ظهرت وما زالت تحولات سياسية واجتماعية ربما غيّرت فى العمق جميع أوجه المجتمع المصرى؛ ذلك ما جعل المعطيات والإحصاءات وكذلك بعض التحليلات التى تتضمنها هذه الطبعة العربية الأولى تبدو قديمة.. هكذا، فإن تحديث المعطيات وبعض التحليلات يبدو أمرًا ضروريًا، سوف نقوم به عند إعادة الطبع مستقبلاً.

غير أن ترجمة النسخة الأصلية لها الفضل فى تقديم تصور - يعبر عن رؤيتى - عن مصر الريفية، قبل اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بعامين التى ستغير حتمًا جغرافية مصر، السياسية والاجتماعية على حد سواء.

يظل هناك تساؤل جوهري ما زال يصلح برمته اليوم: هل ستتحمل مصر الاختفاء المحتمل - بل شبه المحتوم - لجماعة فلاحها وزراعتها الفلاحية دون تفاقم عمليات إفقار وتهميش جزء كبير من مواطنيها؟

نود التذكير بأن مصر ٢٠١١ ما زالت تضم أكثر من ٥,٣ مليون فلاح
والعدد نفسه من الأسر الذين يعيشون كليًا أو جزئيًا من العمل في الأرض. هذا
يغطي ما بين ١٥ و ٢٠ مليون فرد من إجمالي نحو ٨٢ مليون نسمة.

المؤلف

القاهرة، أغسطس ٢٠١١

أزمة المجتمع الريفي في مصر نهاية الفلاح؟

مقدمة

الفلاح النشط لم يشك يوماً من عناء العمل، أما المزارع الحديث فيوفر جهده من فرط ما يتوافر له من ذكاء وماكينات.

مندراس ٥، ٢٤٣.

إن انقراض الفلاحين في البلاد التي سارعت في التحول إلى التصنيع؛ لا يعود إلى لعبة قوى اقتصادية فحسب بل وإلى تطبيق وسائل للتحليل وإجراءات قانونية أو قرارات إدارية لم تكن ملائمة لمجال الزراعة.

مندراس ٥، ١٦.

ما مستقبل ثلاثة ملايين وستمئة ألف فلاح مصرى وأسره على المدى القريب؟ ما التطور التدريجي، والآليات التي تحدد طبيعة وحجم التغييرات الراهنة في الريف المصرى؟ لم يكن لهذا السؤال مطلقاً أى مبرر لطرحه حتى فرضته علينا السنوات القليلة الماضية.

يبدو أن عملية «الانقراض» لأكثر مجموعة اجتماعية اتساعاً فى مصر، والمتمثلة فى جماعة الفلاحين المصريين قد بدأت فعلاً.

وانقراض الفلاح، عاقبة للأثر المزدوج للإفقار التدريجي لطبقة الفلاحين وإصرار النظام السياسى على تحديد حجمها، عبر آليات السوق وإلغاء المساعدات والمعونات، يبدو لى بالفعل أنها عملية سارية بشدة، بدرجة لا تجعلنا نتصور

إمكانية توقفها أو تغييرها بشكل مفاجئ، دونما إحداث تغيير جذري لسياسة الدولة الزراعية. وللأسف، فإن هذا الحكم مستمد من المشاهدة العينية أكثر من ارتباطه بتوقعات استباقية. إذ يكفي التجول في الريف المصرى ومحاوره سكانه، رجالاً ونساءً لقياس مدى المشكلة.

بالنسبة إلى «محبى التنمية» و«الحدثيين أو دعاة التطوير بأى ثمن»، هناك مقولة ربما تبدو لهم كخبر سار: «أخيراً، يتخلص قطاع الزراعة من هذا الكم الزائد مما سيجعله يسجل نمواً فى معدلات الاقتصاد الكلى، وذلك بفضل إسهام رءوس الأموال الاستثمارية الجديدة. أخيراً، سوف يتمكن الميزان التجارى- الزراعى من الوصول لتوازن شامل.... أخيراً، سوف تجتاح أعداد هائلة من الماكينات والتقنيات الجديدة قرى دلتا وادى النيل...».

أما بالنسبة إلى آخرين، ربما أكثر حساسية للأبعاد الاجتماعية، سيثير هذا التطور ليس تساؤلات فقط، بل قلقاً على وجه الخصوص: ما الثمن الذى يدفعه الآن ثلاثة ملايين وستمئة ألف فلاح وأسرهم؟ ماذا سيكون مستقبلهم القريب؟ ما العواقب الفعلية لـ «هذا التحديث» الزراعى على المزارعين وأسرهم؟ ما العواقب المباشرة- وعلى المدى الطويل- على أطفالهم؟ ماذا سيحدث لتلك الكتلة الفقيرة التى من المحتمل أن تكون قد تركت الأرض الزراعية الطينية من أجل العيش فى عشوائيات المدن الأسمنتية وتجمعات أخرى؟ ما العواقب المنتظرة لهذا الطرد المكثف لجماعة اجتماعية عريضة على المجتمع ككل؟

نعلم أن الآليات غير الإرادية ليست جزءاً من الحركات الاجتماعية، لذا لا يمكن التعامل معها كقانون للعلوم الاجتماعية. ولكن إذا علمنا أن غالبية الشباب القتلى أو المقبوض عليهم فى مصر على خلفية القيام بأعمال «تخريبية»

أو «إرهابية» خلال عقد التسعينيات كانوا من أصول ريفية، يجعلنا لا نستبعد فرضية رد فعل عنيف من قبل المجتمع في مواجهة تغييرات جذرية وانشقاقات اجتماعية ومكانية بهذا الحجم. ولن تؤدي الأرقام الدقيقة المحتملة للقطاع الزراعي «المعاد إصلاحه» و«المحدث» بإخماد الانفجار.

دون استشعار الكارثة المقبلة أو التنبؤ بالأسوأ، يظل هناك سؤال ملح: كيف سيكون سلوك المستبعبين على الأرض؟

يمكن افتراض ثلاثة احتمالات على نحو موضوعي:

١. حركة جماعية نحو الفراغات «الحضرية»، مؤدية إلى انتقال الفقر من الريف إلى المدينة وتفاقم وضع الأحياء الفقيرة بل ومضاعفة مدن الصفيح النادرة نسبياً في مصر.

٢. بقاء الغالبية في الريف على هامش قطاع الزراعة، ومن ثم عودة ظهور مكثف لظاهرة الفلاحين دون أرض، تلك الظاهرة التي قضت عليها قوانين الإصلاح الزراعي الأولى في الخمسينيات. وهذه الظاهرة كسابقتها سوف تحدث مصاعب سياسية جديدة بالنسبة إلى الحكومة، بظهور حركات مطلبية، مثل "حركات مواطنون بلا أرض" في أمريكا اللاتينية وفي بعض البلدان الإفريقية والآسيوية.

٣. انفجار الوضعين السابقين بشكل يتزامن مع الفقر الحضري من ناحية والفقر الريفي من ناحية أخرى. أما على مستوى الأزمات الاجتماعية والسياسية، فالعواقب سيصعب إدارتها إذ على السلطة أن تواجه المشكلتين في آن واحد.

٤. بداية دورة اقتصادية تنموية سريعة، بفضل الإصلاحات الليبرالية الخاصة بالقطاع الزراعى والتي سوف «تجر» إلى الأعلى الفلاحين السابقين المرشحين ليكونوا فلاحى المستقبل؛ وذلك عن طريق دمجهم فى فلك الدولة الاقتصادية. هذا الافتراض هو الذى ركن إليه مخطوطو إصلاح هذا القطاع، لكن لا يوجد شئ يسمح لنا الآن بالاعتقاد أن هذا التطور ممكن.

من هو الفلاح؟ الفلاحة تعنى «العمل» فى الأرض. إذن الفلاح هو الذى يعمل فى الأرض أى يفلحها. ومن ثم، فكل شخص «يثمر» الأرض عبر عمله البدنى فهو فلاح. هذا التعريف لا يفترض نظاماً دقيقاً للحيازة، إذ يمكن إدراج كل من يعمل فى الأرض ويحصل على كامل أو جزء من دخله من هذا العمل داخل هذه الفئة، فئة العاملين فى الأرض.

كلمة فلاح تتضمن أيضاً رقعة الأرض وحجم «المؤسسة»، يمكننا اعتبار أن مساحة الأرض المفلوحة تخضع لكم العمل الذى يحققه شخص أو أسرة «متوسطة». بالنسبة إلى الزراعة المعتمدة على الأمطار، فتمتد الرقعة الزراعية بسهولة بضعة عشرات من الهكتارات^(١). أما بالنسبة إلى الزراعة المعتمدة على الري، فأ أسرة واحدة تستطيع بالكاد تحمل عبء زراعة أكثر من بضعة عشرات من الهكتارات على الأكثر دون مساعدة الجيران أو أفراد من باقى العائلة الكبيرة. وإذا تجاوزنا ذلك السقف، فنحن نتحدث ببساطة عن مؤسسة زراعية، مما يفترض وجود رأسمال مهم نسبياً.

بالنسبة إلى الوضع المصرى، أقترح تطبيق مفهوم الفلاح، كما نتداوله اللغة العامية، على الذين لا تتعدى حيازاتهم الهكتارات العشرة أى نحو عشرين فداناً^(٢).

(١) الفدان = ٠,٤٢ هكتار.

(٢) الفدان = ١ أكر = ٠,٤٢ هكتار.

عادة يزرع هؤلاء الفلاحون بأنفسهم قطعة أراضيهم بمساعدة أفراد من العائلة دون اللجوء إلى أيدي عاملة خارجية دائمة.

إذن، فالفلاح المصري عامل مباشر على أرضه. حياته معتمدة عليها على نحو شبه كامل حتى إن حصل جزئياً على دخل من خارج حيازته.

فالأرض لا تمثل لفلاح وادي النيل، أو أي فلاح آخر، مجرد مساحة يجنى منها في الأساس قوت يومه إضافة إلى بعض الإيراد بشكل عرضي. فمن الأرض تأتي المنتجات التي يطعم منها أسرته ودوابه، ومنها أيضاً يستمد كرامته ومكانته داخل الجماعة المحلية. إن امتلاك الأرض يعنى الحصول على اسم ووضع اجتماعي، ومن ثم دور في المجتمع. الأرض هي قبل كل شيء رأس مال اجتماعي وأمان غذائي ومالي؛ إذن فالأرض لا تقم تماماً بسعر السوق الجاري؛ لأنها لا تخضع حصرياً لقواعد السوق. لا يعتبر بيع الأرض في المجتمع الفلاحي المصري مجرد عملية تجارية؛ إنه - في أحسن الأحوال - الحل الوحيد لمشكلة آنية وخطيرة نسبياً، وفي أسوأ الظروف يكون البيع اعترافاً بالفشل؛ ومن ثم فهو يمثل ضياعاً لهيبة الفلاح وكرامته. وتتبع ذلك الفعل عواقب اجتماعية تبدو بسيطة للوهلة الأولى بينما تتضح غالباً مأساويتها.

من جهة أخرى، ففي مصر - كما في كل المناطق التي لا تنمو الزراعة فيها إلا بالري وحيث لا تتدخل الأمطار في العملية الإنتاجية - لا تكتسب الأرض وضعاً نبيلاً إلا إذا كانت تصلها المياه، فبدون ماء النيل تفقد الأرض كل قيمة ومنفعة، إلا إذا كانت واقعة في نطاق منطقة «يحق البناء عليها» ومن ثم خاضعة لضغوط الاستثمار العقاري. هكذا يظهر أن أي قيد للوصول إلى أحدهما - الأرض أو المياه - يترجم إلى تحديد إمكانية الوصول إلى الأخرى، وهما يمثلان العنصرين

الأساسيين لأول رأسمال «ثابت» للفلاح، ومن ثم لوجوده. ينبغي إذن وجود أرض ومياه من أجل تكوين قاعدة أساسية للحيازة.

إن الفرضية الخاصة بالعمل التى أقترحها؛ تضع في الاعتبار مجمل تلك العناصر، في إطار مشروع سياسى محدد رسميًا، مبرمج ومطبق منذ عدة سنوات وسوف أطلق عليه مؤقتًا «سياسة إصلاح قطاع الزراعة المصرى» وبشكل أدق «إعادة تهيئة» المجتمع الزراعى المصرى» وهذا يعنى، فى رأى، أنها سياسة تستخدم العناصر والعوامل ومنها الإنسانية، من أجل إجراء تغيير جذرى داخل المشهد الاجتماعى للريف المصرى.

وبالطبع، وإن لم يتم نفيها أو إخفاؤها؛ فإن السياسة الزراعية تلك والتى تهدف إلى «إعادة فرمطة» المجتمع الزراعى المصرى لم يتم إعلانها رسميًا. إن خطابًا كهذا يحمل صفة الاعتراف؛ لا يمكن أن يفصح عن نفسه علنيًا دون أن يواجه حتمًا مشكلات سياسية، وربما يتعرض لاضطرابات اجتماعية خطيرة. فى مصر، كما هى الحال أيضًا في أماكن أخرى من العالم، فى الجنوب كما فى الشمال، تفرض «الفاعلية» أحيانًا طمس أهداف السياسات الحقيقية المتبعة أو على الأقل تخفيف حدتها.

وقد كشفت بوضوح المناقشات العامة التى دارت خصوصًا داخل مجلس الشعب لقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ من أجل التصديق عليه عام ١٩٩٢ وبدء تطبيقه فى ١٩٩٧- الخاص بسوق الأراضى الزراعية وإعادة تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين، أن الهدف المقصود هو بالتأكيد تجميع الأراضى الزراعية بما يترتب عليه من انخفاض مكثف لعدد المزارعين بدءًا من المستأجرين غير المالكين وصغار الملاك.

يبدو لى أن الهدف واضح. فمن أجل انتشال أرقام القطاع الزراعى من «الدائرة الحمراء»، اختارت الحكومة أن تطور تدريجيًا قطاع الزراعة التقليدية «اليديوية» الأسرية، الموجية أساسًا للاستهلاك الأسرى والسوق المحلية (باستثناء الزراعات التجارية كالقطن والسكر المعدة للبيع) نحو زراعة تجارية رأسمالية، حيث ينبغي تخصيص إنتاجها كأولوية للأسواق الوطنية والدولية. وعلى المستوى الاجتماعى، يكون الهدف تغيير المجموعة الزراعية الحالية بمجموعة أقل عددًا من المزارعين المقيمين بالأرض والمنتهيين بحيازات كبيرة. فى دهاليز الوزارات المعنية، تم اقتراح عدد عشرة أفدنة كحد أدنى لاستمرارية وجود مؤسسة زراعية حديثة. حاليًا، نجد أن نحو ٩٧% من الفلاحين المصريين يملكون أقل من عشرة فدادين.

ونظرًا للسياق السياسى ولعدد الفلاحين وأسره الهائل، لذا لا يمكن أن نترقب تغيير هذه المجموعة بأخرى فى مصر، إلا من خلال آليات داخلية تخص القطاع الزراعى نفسه. وترتكز الخطة على أن يفقد تدريجيًا صغار الفلاحين الذين يزرعون أقل من عشرة أفدنة (خمسة أفدنة كمرحلة أولى) الاهتمام والمصلحة فى استمرار أنشطتهم الزراعية على أراضيهم. هكذا، سوف «تتزلق» الأرض من بين يدى صغار ومتوسطى الفلاحين لصالح مستغلين «أقوى»، قادرين على توفير الاستثمارات وتحديث وميكنة القطاع والعمل. وهذا ما يسمى بعملية تجميع أو إعادة تركيز كل من رأس المال والأرض الزراعية. وقد بدأت هذه العملية بالفعل، وبسرعة أكبر مما كان متوقعًا لها فى بدايتها بإقرار قانون إصلاح العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر لعام ١٩٩٢.

الهدف إذن لا يبغي تمامًا الحد من فقر الفلاحين بل يستهدف فى الأساس تقليص عدد الفلاحين الفقراء. وفى ظل غياب إرادة وسياسة تقاوم إفقار طبقة الفلاحين المكثف، سيتفاقم الفقر عبر آليات الإنتاج الخاصة به، فالفقر ينتج فقرًا.

«استبعاد» الفقر من القطاع الزراعى، لن يودى إلى تقلصه، بل سينقله حتمًا إلى مناطق أخرى وقطاعات اقتصادية أخرى.

وعن تطور البنى الزراعية فى مصر، بعد بضع سنوات من تطبيق قانون ٩٦ لسنة ٩٢ بدايةً من عام ١٩٩٧، فقد برزت أربعة اتجاهات واضحة فى الإحصاء الزراعى الذى أجرى عام ٢٠٠٠^(٣) وسنتناولها فيما بعد وهى:-

١- تفتيت الأراضى مازال مستمرًا فى فئة المالكين لأقل من فدانين خاصة فئة الأقل من فدان. وهذه الأراضى القزمية مخصصة لإنتاج بعض الغذاء لضروريات الحياة ويتم «نقلها» فى صورة «قطع» صغيرة للورثة ومن هنا تكمن خطورة الظاهرة.

٢- كل أنواع الحيازات التى تنتج للسوق والتى تقدر مساحتها ما بين فدانين وخمسة أفدنة؛ تنقلص عددًا ومساحةً لصالح فئة الأكثر من خمسة أفدنة خاصة لفئة الفدادين العشرة وأكثر. جزء من هذه الحيازات ما بين ٢ و ٥ أفدنة تخضع لظاهرة التفتيت عن طريق التوريث، وهكذا تغذى إذن على مستوى المساحة، بل خاصة على مستوى العدد فئة الأقل من فدانين.

٣- الملكية أو الحيازة الزراعية المتوسطة- أكثر من خمسة وعشرة أفدنة- تتزايد فى المقابل دون زيادة عددها على نحو نسبى.

٤- تنقلص أعداد الأراضى الزراعية التى تتبع نظام الحيازة غير المباشر وكذلك مساحتها، على نحو أبطأ، بسبب التحرير الكامل لسوق البيع ولإيجار الأرض على وجه الخصوص، مع تطبيق الإصلاح الزراعى

(٣) تجرى الإحصاءات الزراعية كل عشر سنوات. إحصاء العام قبل الماضى أجرى عام ١٩٩٠.

المضاد (٩٦ / ٩٧) والارتفاع الشديد لإيجار الأرض الزراعية الذى تبعه: من ٥٠٠ جنيه في المتوسط عام ١٩٩٧ إلى أكثر من ٣٥٠٠ جنيه اليوم. وقد بدأ فعلاً اختفاء معظم هذه الفئة من الإحصاءات الزراعية جراء عدم تجاوز الإيجارات الجديدة العام الواحد على وجه العموم، بل ولمحصول واحد، ولذلك فلا يتم تسجيلها رسمياً.

فضلاً عن ذلك، الإصلاحات الخاصة بقطاع المياه وعلى وجه الخصوص تكوين جمعيات مستخدمى مياه الري تسهم فى تعجيل عملية الاستبعاد نفسها الأكثر ضعفاً وإعادة تمركز الأراضي الزراعية فى أيدي عدد صغير من المزارعين.

خرجت جمعيات مستخدمى مياه الري من داخل أروقة البنك الدولي، على أساس أنها إصلاحات بنىوية ضرورية وملزمة لقطاع المياه فى العالم، لتحضنها الحكومة المصرية محققة بذلك عدة أهداف:

١- الانصياع لمتطلبات البنك الدولي من أجل الاستمرار فى الانتفاع بـ «تسهيلات» المالية وتسهيلات مؤسسات كبيرة مالية دولية أخرى لا يمكن أن يستغنى عنها الاقتصاد الوطنى، إذا ما وضعنا فى الاعتبار حال السياق الجيو سياسى العالمى الحالى.

٢- الشروع فى إعادة هيكلة شاملة لقطاع مياه الري من أجل تجهيزه لـ «المتاجرة» به تدريجياً، أى إخضاعه لتسعيرة حسب قياس حجم الاستهلاك. إن تأسيس «جمعيات» كذلك مفرغة تماماً من أى بعد شراكي- والذى لا يمكن تصوره داخل نظام سياسى يمنع أى مبادرة محلية جماعية أو فردية- يمكنه تعزيز الرقابة على استهلاك المياه وتيسير وضع نظام قياس وإدارة وتسعيرة للاستهلاك.

٣- تسهيل تخلى الفلاحين الصغار عن النشاط الزراعى، وهو أيضا الهدف الرئيسى لمجموع السياسات الزراعية، الخاصة بنظم الزراعية والرى التى بدأ العمل بها منذ العقدين أو الثلاثة الأخيرة.

يبدو لى إذن أن مظاهر القطاع الزراعى- الاجتماعية والإنسانية- يجب أن تكون المدخل بامتياز لكل من الدراسة والبحث والفعل. فى هذا البحث سوف نؤكد- بوجه خاص- على المعوقات الاجتماعية والإنسانية التى تواجه الزراعة المصرية أكثر من تناول المظاهر التقنية والمالية. ويبدو لى- على نحو مسلم به- أن على رأس الأزمة الاجتماعية تلتقى الخيارات السياسية التى يديرها وينفذها صانعو القرارات على المستوى القومى والمحلى. وهؤلاء أيضا سوف نوليهم اهتماما خاصا.

الجزء الأول

خمسون عامًا من الإصلاحات الزراعية
والإصلاحات المضادة
من الزراعة الفلاحية إلى الزراعة الاستثمارية

أزمة زراعية، أزمة اجتماعية

لم يواجه الاقتصاد الوطنى المصرى الاضطرابات الخطيرة التى عرفتھا دول أخرى صاعدة بين نهاية التسعينيات وبداية أعوام الألفية الثالثة، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الاقتصاد مازوم منذ عدة سنوات. إن «حجمه» المتواضع نسبيا هو الذى يجنبه «الانهيارات» المذهلة على غرار الأرجنتين أو تركيا. يقال إن أى دولة جديرة بأزمته الاقتصادية!

يبدو أن أهم مظهر وأكثره ضررا اقتصاديا هو تفاقم التبعية الاقتصادية والزراعية وحتى الغذائية. فى الواقع، فالصعوبات الاقتصادية الداخلية تعرقل الاستيراد؛ كما أن تطور أشكال الاستهلاك خاصة المتعلقة بالطبقة «الغنية/الميسورة» - الناتجة عن فترة الانفتاح التى بدأت فى منتصف السبعينيات - ساعد فى النمو السريع والمستمر للاستيراد وأيضا على تفاقم عجز الميزانية بشكل إلى حد ما خطير. يشير الجدول (١) بوضوح كيف ينمو التصدير والاستيراد بسرعات مختلفة فى اتجاه مستمر لتوسيع الفجوة بينهما، مما يؤدى إلى تفاقم عجز الميزانية.

جدول (١)

تطور المؤشرات الأساسية للميزان التجارى من

١٩٩٠/٩١ إلى ٢٠٠٤/٠٥

(مليون دولار)^(١)

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجارى
٩٠/٩١	٣٨٨٧	١١٤٢٥	-٧٥٣٨
٠٠/٠١	٧٠٧٨	١٦٤٤١	-٩٣٦٣
٠٤/٠٥	١٣٨٣٣	٢٤١٩٣	-١٠٣٦٠

يبدو أن الاتجاه السلبي للقطاع الاقتصادى المصرى يتأكد مع مرور الوقت؛ فإجابات كل من المؤسسات الدولية الكبرى والحكومة المصرية، فيما يخص تسوية الهياكل الشهيرة، لم تظهر تأثيرات ساطعة. وقد عرف عقد التسعينيات الذى تم فيه تنفيذ برامج إعادة الهيكلة، ارتفاعاً شديداً للفقر الإجمالى الذى وصل من ٣٩ إلى ٤٤,٩٧ % ما بين ٩١/١٩٩٠ و ٩٦/١٩٩٥ بالنسبة إلى المناطق الحضرية، ومن ٣٩,٢ إلى ٥٠,٢٢ % فى المناطق الريفية، فى الفترة نفسها.

بالإضافة إلى ذلك، أسهمت بعض المقترحات والقرارات فى تفاقم الوضع - على سبيل المثال - وانخفاض قيمة الجنيه المصرى فأصبح الدولار الواحد يوازى ٣ جنيهات، عام ٢٠٠٢ ثم وصل إلى ٦,٥ جنيه للدولار، عام ٢٠٠٤، قبل أن يثبت سعره حول ٥,٥ جنيه للدولار الواحد فى ٢٠٠٩. وتفاعلاً مع عوامل اقتصادية أخرى، أدى هذا الانخفاض فى سعر الجنيه إلى ارتفاع شديد فى التضخم وتوسيع غير مسبوق للفجوة بين الطبقات الأكثر فقراً والأخرى الأكثر ثراءً فى المجتمع.

(١) B C E 2000 - 2005

And Capital market Authority

لم تعرف، فى الواقع، زيادة الرواتب الاسمية بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٢ (جدول ٢) اندازًا يذكر، وبالنظر للتضخم؛ فقد اعتبر ذلك تراجعًا فى الرواتب الفعلية. وفى قطاعات كثيرة ومنها الصناعات الإنتاجية، الزراعة، قطاع البترول، البناء، المواصلات والاتصالات. كانت الرواتب قد فقدت نحو نصف قيمتها بين ١٩٨٢-٨٣ و ١٩٩٤-٩٥.

جدول (٢)

تطور متوسط الرواتب الشهرية الاسمية بالجنه المصرى
للموظفين فى مصر (عدا كبار الموظفين) بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٢^(١)

٢٠٠٢	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	
١٠٦	٨٩	٥٩	٣٤	نساء ورجال
١٦٤	١٦٣	٨٨	٥٥	زراعة
				أنشطة أخرى
١٠٨	٩٢	٥٩	٣٤	رجال
٢٥٣	١٦٩	-	٥٧	زراعة
				أنشطة أخرى
٨١	٧٠	٥٧	٣٢	نساء
١٤٠	١٢٥	-	٤٦	زراعة
				أنشطة أخرى

(١) International Labor Organization ، ١٩٩٠ - ٢٠٠٣. رواتب مسجلة لدى مؤسسات يعمل بها أكثر من عشرة موظفين فى شهر أكتوبر من كل عام.

بالنظر إلى جدول (٣) الذي يشير إلى ارتفاع أسعار الاستهلاك، ندرك مدى الاختلال بين نمو الرواتب الفعلية ومستوى المعيشة في مصر.

جدول (٣)

ارتفاع الأسعار في مصر بين ١٩٨٥ و ٢٠٠٠^(١)

٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٨٥	مؤشرات ١٩٩٥ = ١٠٠
١٢٣,٧	١٠٠,٠	٢١,٢	مؤشر أسعار الاستهلاك
١٢٧,١	١٠٠,٠	٢٢,٨	مؤشر أسعار المنتجات الغذائية

في عام ٢٠٠٨، ارتفعت أسعار جميع المنتجات الغذائية الأساسية بشكل جنوني، متأثرةً بأشغال الأسعار العالمية. ووفقاً لبرنامج الغذاء العالمي، فقد ارتفع متوسط أسعار المنتجات الغذائية بنسبة ٢٣,٥% وزادت مصروفات الأسرة المصرية ٥٠% منذ بداية ٢٠٠٨. أما الرواتب، فلم تتحرك قط.

ووفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فارتفع الأسعار عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ قد تجاوز التضخم الذي ارتفع إلى ١٥,٨%. وما بين فبراير ٢٠٠٧ وفبراير ٢٠٠٨، تجاوز سعر الخبز بكثير التضخم الحضري المقدر بـ ١٢,١٪، أما منتجات الألبان فقد ارتفعت أسعارها بنسبة ٢٠% والخضروات والزيوت ٤٠%. وتؤكد الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء أن خلال شهر فبراير ٢٠٠٨ فقط، ارتفع سعر اللحوم بنسبة ٦,٥% والخضروات والزيوت النباتية ٧,٤ و ٦,٩% على التوالي. منذ عامين، كان سعر جوال القمح الذي يزن ٥٠ كجم يصل

(١) World Bank ، ٢٠٠٢.

إلى ما يقرب ٨ دولارات (أى ٤٥ جنيهاً مصرياً). أما اليوم فالجوال نفسه يتعدى سعره الـ ٢٥ دولاراً (من ١٤٠ إلى ١٥٠ جنيهاً مصرياً).

نعلم أن هذه الزيادات فى ارتفاع الأسعار قد أدت إلى أزمة غذائية خطيرة، دفع ثمنها نحو خمسة عشر قتيلاً فى طوابير الخبز المدعوم "البلدى" وفق الأرقام الرسمية. ومن أجل نزع فتيل الأزمة وتحبيدها، ألغى رئيس الجمهورية ارتفاع أسعار بعض المنتجات الغذائية الأساسية ورفع رواتب موظفى القطاع العام بنحو ٣٠% ، وهذه الزيادة لم تشمل القطاع الخاص. بيد أن هذا الإجراء الأخير قد أدى إلى مشكلات جسيمة فى الميزانية، لدرجة أن الحكومة اضطرت إلى أن تقوم برفع أسعار جديدة تتجاوز الـ ٤٠% على العديد من المنتجات والخدمات مثل المواصلا، منتجات البترول، الكهرباء والمواد الغذائية التى لا تتدرج تحت بند «مواد غذائية أساسية».

اليوم، تتساوى يومية العامل الزراعى مع نصف يومية العمال المصريين فى المجالات الأخرى باختلاف فئاتهم، أى من ٧ إلى ١٠ جنيهات فى اليوم بالنسبة إلى العامل الزراعى فى مقابل من ١٥ إلى ٢٠ جنيهاً فى اليوم بالنسبة إلى الفئات الأخرى. غير أن هذه الأرقام لا تدلنا على الدخل السنوى، إذ إن الأيام التى لا يعملون فيها تكون غير مدفوعة الأجر بالطبع.

فى إطار هذه الأزمة الاقتصادية الشاملة، لا يتوقع أن يفلت منها القطاع الزراعى؛ إذ نرى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والغذائية المستوردة إلى الضعف المزمّن للصادرات على الرغم من المجهود الكبير الذى تقوم به السلطات المختصة، ارتفاع أسعار المنتجات الاستهلاكية الأساسية وأخيراً، الانخفاض الشديد للدعم الذى تم إلغاؤه تماماً بالنسبة إلى أغلب تلك المنتجات. وهكذا، فإن مستوى

معيشة أصغر المتفعين من الأرض الزراعية لم ينحدر بمثل هذا القدر من عشرات السنين. في الواقع، نحن بصدد أزمة زراعية - اقتصادية عميقة توازيها أزمة اجتماعية غير مسبقة.

بالتأكيد، لا يمكن اعتبار عدم كفاءة متخذى القرار المصدر الوحيد لهذه الأزمة؛ فعوامل خاصة بهيكل بنية السياسات الكلية هي المسؤولة عن الموقف الراهن. عامة فقير الفلاحين الشديد نسبيا، تفتيت الأرض الزراعية، دخول عنيف ومكثف لآليات السوق الحرة، خصخصة الهيئات الموردة للمدخلات وكذلك بنوك الائتمان الزراعي، ارتفاع سعر البذور والأسمدة والكيماويات، إلخ... هذه ليست إلا بعض من العوامل البنوية التي تشكل أصل الأزمة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب التأكيد على تأثير بعض الآليات الاجتماعية والاقتصادية المركبة في تطور القطاع الزراعي. وإذا ثبت من واقع الوضع في مصر وبلاد أخرى في العالم أن طبقة الفلاحين الفقراء تستطيع تنمية وتطوير زراعة مزدهرة، فإن استمرارية وجود زراعة من إنتاج الفقراء ليس مؤكداً. بالطبع فإن الفلاح الذي يعيش دون أمان اجتماعي واقتصادي لا يمكن أن يفكر في المستقبل على المدى الطويل إذ إن كل خطته موجهة نحو ضرورة تأمين احتياجات أسرته المباشرة والآنية. أو بمعنى آخر، لا يمكن تطوير القطاع الزراعي المستدام مع إبقاء الفلاحين في حالة فقر مطلق.

غير أن هذه الأزمة بالنسبة إلى المشاهد غير المتخصص، يغلفها منظر زراعي فريد في ثرائه، يتمثل في اتساع الأرض الزراعية وكثافتها، تنوع الإنتاجية وقوتها. بالطبع، فإن الانطباعات الأولى لدى كل متجول، ومنهم الأكثر تخصصاً، سريعاً ما تؤكد الأرقام. ففي وادي ودلتا النيل، يمكن تسجيل بعض أفضل إنتاجية

المحاصيل فى العالم، خاصة بالنسبة إلى القمح، فالهكتار الواحد ينتج ١٠٠ قنطار، وكذلك على مستوى الكثافة الزراعية، إذ تنتج قطعة الأرض نفسها فى المتوسط، اثنين وأحياناً ثلاثة محاصيل سنوياً. فى هذه المناطق، وجود متر مربع قابل للرى غير مستغل، أمر بمثابة التحدى.

لكن ما أن يقترب المشاهد ويصبح أكثر دنواً من عالم الفلاحين ويقوم بتركيز نظره على اللاتى والذين يفلحون تلك الأرض السخية، ويعيشون من ريعها جزئياً أو كلياً، يجد نفسه مدفوعاً إلى تكوين رؤية أكثر موضوعية وجعل انطباعاته الأولى الإيجابية أكثر اعتدالاً. إن تغيير مقاييس وزاوية الرؤية يتيح بالطبع التقاط صور أقل سحراً بكثير ولكنها أكثر واقعية. بدايةً أنه واقع اجتماعى يغلب عليه لون الفقر الحزين المطلق على الرغم من ابتسامات الأطفال الدائمة ولهوهم ومرح الكبار المتدثرين بكراماتهم.

قبل اعتبار الزراعة المصرية قطاعاً اقتصادياً، فهى تحوى جزءاً كبيراً من المجتمع، فهناك نحو ٣,٦ مليون فلاح يفلحون الأرض من إجمالى عدد السكان الذى بلغ اليوم ٨٢ مليون نسمة، نحن اليوم بصدد ٣,٦ مليون أسرة تعيش كلياً أو جزئياً من النشاط الزراعى، أى خمس عدد الأسر المصرية. ويترتب على ذلك أن أى تعديل للبنى المسيطرة له عواقب جسيمة تلقائياً على المجتمع ككل. لذلك فإن المظهر التقنى المرتبط بالهياكل والإنتاج، وكذلك المنحى الاجتماعى المرتبط برجال ونساء لا يملكون مصدراً للدخل سوى قطعة الأرض الصغيرة التى منحتهم سبل البقاء على مر السنين وتقاسمت معهم الحياة فى السراء والضراء؛ لا يمكن فصلهما.

وبناءً عليه، فعند تأمل أزمة الزراعة المصرية، أود في البداية تناول الأزمة الاجتماعية والفلاحية التي تظهر، أكثر مما يعبر عنه أى بعد تقنى، فى عجز طبقة مزارعين غالبيتهم فقراء عن تطوير وتنمية قطاعهم من زراعة معيشية إلى زراعة ذات نمط رأسمالى والتحول من الفلاحة الأسرية على حيازة صغيرة موجهة أساساً لسد رمق الأسرة، إلى مؤسسة زراعية موجهة للأسواق. عجز الفلاحين عن النهوض بأعباء تحول كهذا وتحمل مسئولية عواقبه هو بالتأكيد تعبير عن فقرهم المادى والفسولوجى و«الاجتماعى».

ويعتبر هذا العجز اليوم مبرراً للمنادين بـ «الإحلال» الاصطناعى لتكوين طبقة الفلاحين عن طريق تشجيع رحيل صغار الفلاحين والفلاحين بدون أرض لصالح فئة جديدة من متوسطى وكبار المزارعين والمستثمرين الذين نتم الإشادة بدخولهم القطاع الزراعى كأفضل وسيلة للخروج من الأزمة.

الفقر الفلاحى والأزمات الزراعية:

على المستوى الاجتماعى، تترجم أزمة القطاع الزراعى نفسها فى صورة الفقر الريفى بوجه عام، وطبقة الفلاحين بوجه خاص. فى الوقت نفسه، هذا الفقر نفسه يتجسد على قمة أزمة القطاع الزراعى. وفى الواقع تمثل هذه الدائرة التناقض المصرى بامتياز، إذ نجد فى هذا البلد نشاطاً زراعياً يعد من الأنشطة الأعلى كثافة وإنتاجاً فى العالم؛ ولكن يقوم بها فلاحون من أفقر الفلاحين فى العالم. هذا الفقر ظاهر للعيان مباشرة على امتداد الريف المصرى بأكثر مما تشير إليه الأرقام والجداول الإحصائية. ومما يدهش المتجول على ضفاف ترع الرى أو الغيطان أو القرى هو التباين الشديد ما بين غنى الحقول- المتمثلة فى البساط الأخضر الممتد

على طول وعرض الوادى وفى دلتا النيل- وفقر الفلاحين الذين يفلحون هذه الأرض ويجددون يوماً بعد يوم ألوان البساط الزاهية.

ومن البديهي أن هناك علاقة متبادلة بين مساحة قطعة الأرض و«درجة» فقر الفلاح الذى لا يمارس أى نشاط آخر خارج أرضه، ولا يمكن بأى شكل من الأشكال إثباتها. إذن ليس المطلوب من هذه الدراسة عقد مقارنة منهجية بين حجم المساحات الزراعية ودرجات الفقر. فى مصر، كما فى بلاد أخرى، لا يمكن تبرير هذا الإيجاز المبسط. هكذا، إذا كان من المؤكد أن كل فلاح مصرى فقير يتصرف عادة فى قطعة أرض صغيرة بقدر لا يسمح بضمان دخل كاف، فمن الخطأ إذن أن نؤكد فى المقابل أن كل الفلاحين الصغار فقراء. بالفعل، عندما لا تكفى الأرض لتأمين الدخل اللازم فالعمل خارج الأرض يمكنه تعويض نقص الدخل؛ مما يبقى صغار الفلاحين فوق مستوى الفقر الإحصائي.

توضح الأبحاث الميدانية والتقديرات المختلفة بأن نحو ٨٠% من الفلاحين يعملون بصفة مؤقتة أو «دائمة» خارج أرضهم- إما لدى فلاحين «أفضل حالاً» وإما فى الإدارة أو الخدمات أو التجارة...أو...، أيضاً، يهاجرون إلى المدينة أو إلى الخارج، إلخ.. فى الواقع هناك عدد كبير من الفلاحين المصريين يحاولون تلبية احتياجات أسرهم عن طريق البحث عن موارد للدخل من خارج أرضهم. حتى إن بعضهم ينجح فى تكوين رأسمال صغير يتيح له التوسع فى حيازته أو تمكنه من تحويل نشاطه السابق إلى نشاط آخر، وليكن التجارة.

مع ذلك، فإن صغار الفلاحين المصريين، حين يبحثون عن عمل خارج أرضهم الصغيرة يحاولون تنويع أنشطتهم، فذلك لأن الأرض التى يفلحونها لم تعد تكفى لغذائهم. هكذا، فإن البحث أو ممارسة نشاط ربحى خارج أرضهم هو رد فعل

ضد فقر موجود أو محتمل أكثر من كونه بحثاً عن وسائل كمالية لتحقيق رغد العيش. ردًا على سؤال يخص خطته المستقبلية، أجاب أحد الفلاحين بأن صغار الفلاحين مضطرون إلى ممارسة نشاط أو أكثر من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للأسرة، مؤكداً أنه «دون ذلك، سنتحول إلى شحاذين»- (حبيب عائب وأ.أرشامبو أ، فيلم، ٢٠٠٣).

وبناءً عليه يبدو لي من الأهمية القصوى أن نحفظ لفقر طبقة الفلاحين ثقلها الحقيقي داخل الإشكالية الزراعية والريفية وأن نطرح قراءة متشابهة جديدة للوضع الراهن للبلد. تضع هذه القراءة وضع الفلاحين المزارعين في زاوية مميزة من أجل رؤية وإدراك أفضل لفهم وتحليل وضع مصر في مجمله.

ويعبر هذه الزاوية عدد الفلاحين الذي يصل، كما أشرنا، إلى نحو ٣,٦ مليون فلاح^(١). مع ثقل رقمي ومستوى فقر كهذا، مع الأسف استحق الفلاحون المصريون- دون شك- أن يكونوا مدخلاً أساسياً، بل المدخل الأساسي، لقراءة المجتمع المصري في تنوعه وتعبده.

(١) بالنسبة إلى الجداول والخرائط والرسوم البيانية، استخدمت الرقم ٣,٦ مليون فلاح من أجل الحفاظ على وحدة متجانسة نسبياً وتنحية كل مغالاة خاصة كل مجازفة تخص أخطاء التقويم. من البديهي أن نصف فدان واقع في ضواحي القاهرة القريبة أو في مدن أخرى كبيرة لا توازي قيمته فدائاً يقع في منطقة بعيدة عن المدن الكبيرة. إذن رقم ٣,٦ مليون هو ناتج العملية التالية: المجموع الكلي للفلاحين الذي تم إحصاؤه في مصر عام ٢٠٠٠ (أي ٣٦٦١٥٧٨ فلاحاً)- (فلاحو المحافظات البعيدة عن النيل خارج الوادي والدلتا) + الفلاحون الذين تم إحصاؤهم في المحافظات الحضرية الأربع (الإسكندرية، بورسعيد، السويس، القاهرة) + فلاحو (نظام الحيازة المختلط)). في النهاية نصل إلى ٣٢١٣٨٢٧ فلاحاً. تم تطبيق هذا القياس على الإحصاءات الزراعية السابقة.

هكذا يفرض الفقر نفسه كتفسير موضوعي وواقعي للعراقل والمشكلات التى تعوق- على وجه الخصوص- القطاعين اللذين سوف أتناولهما هنا: الماء والأرض.

بالطبع، يمكننا قلب هذا المنطق ليكون هذان الموردان الأخيران هما المدخلان الرئيسيان. وكنت أنا نفسى قد التزمت بهذا النسق فى دراسات سابقة. الاختلاف بين هذين الإجراءين يكمن فى ترتيب التساؤلات التى يطرحها الباحث، والنقطة أو النقاط التى يود إلقاء الضوء عليها. بمعنى آخر، ما السؤال الأساسى: هل هو عن الأرض أو عن الماء أم عن الحالة الاجتماعية لـ«مستخدم» هذين الموردين؟

اليوم، وضع الفلاحين، خصوصاً صغارهم، يبدو لى، أنه أكثر الأمور إلحاحاً، أولاً على مستوى الفعل وعلى مستوى الأبحاث. كذلك، فيما هو أبعد من الحالة الطارئة، هناك أسباب تبرر اهتمامى المنصب على الفقر وتمثل شبكة قراءة للمجتمع المصرى الراهن:

- الفقر عائق لتحمل مسئولية الذات وإعالة الأقارب، ويعوق الحصول على الاحتياجات الحيوية المختلفة (غذاء، صحة، تعليم الأطفال) والكرامة.
- الفقر معوق للإنتاج وتراكم الثروة.
- الفقر معوق للمشاركة الطوعية والفعل الجماعى من أجل المنفعة العامة.
- الفقر عائق للمواطنة الفاعلة.
- الفقر عائق للتحديث التقنى وأيضاً الفكرى والثقافى.

ومن المسلم به هو أن تراكم أشكال الإعاقات والعجز هذه يساهم بدوره، على نحو منفصل وجمعي، في تفاقم الفقر وإعادة إنتاجه. العجز يؤدي إلى الفقر ويفاقمه، والفقر يعزز ويؤكد العجز دون ظهور ما يمكن أن يعترض هذه الآلية الجهنمية.

والتمفصل بين الفقر والمقدرة والمشاركة صاغه بوضوح أمارتيا سين الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد (عام ١٩٩٠). وفقا لسين فإن الفقر يتصف بـ «غياب القدرات الأساسية لتسيير العمل» ومن أجل أن « نكون ونعمل». هكذا فإن مدخل سين المنبثق من مفهوم «القدرة» هو بمثابة دمج للمناهج الكمية والنوعية. ويقيم هذا المدخل علاقة بين الفقر المطلق والفقر النسبي، الفقر الاقتصادي والفقر الاجتماعي. أي انعدام الدخل والمال ولو نسبيا، ربما أدى إلى انعدام مطلق لأدنى القدرات. هكذا فإن التمكن الفردي والجماعي من الموارد أمر جوهري داخل إشكالية الفقر. وكل تقليص لهذا التمكن يترجم إلى فقدان للمقدرة.

وأعنى بتعبير التمكن - بمعنى النفاذ - إلى الإمكانية الفعلية للانتفاع بالموارد والخدمات المختلفة، والمعارف والمعلومات وأيضا، ولنقل بالأخص إمكانية النفاذ إلى أماكن وأليات ومؤسسات السلطة والإدارة واتخاذ القرارات. غير أن التمكن ليس فقط مرتبطا بأشكال التوزيع وإعادة التوزيع، بالأعيب «القانونية» المختلفة التي تتضمن تصاريح وممنوعات. واستمرارا لنهج أمارتيا سين يبدو لي أن التمكن مرتبط أيضا بالقدرة المتفصلة مباشرة بالفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

عندما يكون الإنسان فقيرا وممنوعا من النفاذ إلى دوائر صنع القرارات أو حتى معارضتها يصبح، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، غير قادر على الفعل من أجل نفاذ أفضل، فرديا أو جماعيا إلى الموارد المختلفة، ومن ثم، يغوص أكثر فأكثر في الفقر. نحن هنا بصدد ديناميكية لا تكف عن إعادة إنتاج نفسها بانتظام وازدياد وتوسع.

النفوذ إلى الخدمات الجماعية المختلفة مثل الماء والكهرباء والصرف الصحى والمدارس والمستشفيات... لهو ليس فقط مؤشراً كبيراً لدرجة فقر الأفراد والأسر، ولكن أيضاً لفداحة حجم ظاهرة الفقر فى مساحة جغرافية أو اجتماعية محددة. جغرافية التفاوت والفقر، إذا تم تحديدهما، يفيدنا فى معرفة الاختلالات المكانية، أو الاجتماعية ومن ثم الانشقاقات الفعلية أو الكامنة.

الفقر الريفى، الفقر الزراعى:

«وفق التعداد السكانى لعام ١٩٩٦، فالمجموعة التى تعيش من الزراعة تشكل - بالكاد من الآن - فصاعداً نصف سكان المناطق الريفية، إذ إن ٤٩,٨% من الفاعلين الريفيين مزارعون» (فارج سنة ٢٠٠٠ ص ٦٣). وتشير التقديرات إلى اختلال شديد بين الريفيين المزارعين والآخرين، وقدر هؤلاء الآخرين أقل مأساوية نسبياً عن قدر الفلاحين. نحو ٥٧% من الفقراء يعملون فى الزراعة بينما هو مجال لا يقدم سوى ٣٠% من مجمل الوظائف (World bank 2002:26,27).

هكذا، فإن ضياع ٧٠٠٠٠٠ فرصة عمل فى القطاع الزراعى فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ فقط (RayBush,2002:16) لم يكن من طبيعته بالتأكيد «تصويب» هذا الخل وتلك الانشقاقات الاجتماعية المكانية التى تعاني منها البلاد.

الأرقام تدعو للدهشة الشديدة وتكفى بمفردها لشرح، على الأقل جزئياً، أسباب الأزمة التى تهز القطاع الزراعى وطبقة الفلاحين منذ عدة سنوات. وتكشف أيضاً بوضوح كيف يمكن للفقر أن ينتصب فى شكل عائق ضد أى تطور سريع، على الرغم من الإصلاحات والإصلاحات المضادة. تقدم الأرقام زاوية مميزة من أجل قراءة حكيمة لوضع الزراعة والماء والفلاحين فى مصر.

يقدم الجدول ٤ صورة هي في الوقت نفسه دقيقة ودالة على عدم التوازنات الشديدة بين المزارعين والريفيين غير المزارعين.

جدول (٤)

الاختلافات حضرى / ريفى

ومزارعون/ غير مزارعين فى مستويات المعيشة والفقراء^(١)

قياسات	ريفي %		حضرى %	الإجمالى %
	مزارعون	غير مزارعين		
مستويات معيشة الـ				
٢٠% الأكثر انخفاضاً	٣٤,١	٢٥,١	١٠,٥	٢٩,١
٢٠% الأكثر ارتفاعاً	٤,٩	١١,٨	٣١,٦	٨,٨
دخل الـ				
٢٠% الأكثر انخفاضاً	٣٥,١	٢٥,٢	٩,٩	٢٩,٥
٢٠% الأكثر ارتفاعاً	٥,٩	١٢,٠	٣١,٣	٩,٣
مصروفات الـ				
٢٠% الأكثر انخفاضاً	٣٦,٩	٢٦,١	٨,٨	٣٠,٧
٢٠% الأكثر ارتفاعاً	٤,٨	١١,٢	٣٢,٢	٨,٤
أوضاع سكن الـ				
٢٠% الأكثر انخفاضاً	٤٦,٢	٣٠,٢	٢,٤	٣٧,٣
٢٠% الأكثر ارتفاعاً	١,٤	٥,٥	٣٦,٧	٣,٧

(١) زغلول، ٢٠٠١: ٥٤.

وفقاً للمعهد الدولي للسياسات الغذائية International Food Policies Institute، «هناك علاقة سلبية بين مؤشر الفقر وحجم الأرض الصالحة للزراعة، فمن ٣٥,٢٨% لصغار المنتفعين (أى أقل من ٠,٠٧ فدان) إلى ٢٣,٨٢% بالنسبة إلى المنتفعين «المتوسطين» - (ما بين ٠,٠٧ و ٠,٢٤ فدان) و ٧,٠٨% بالنسبة إلى «كبار» المنتفعين (أكثر من ٠,٢٥ فدان). اختلاف المؤشرات بين كبار وصغار المنتفعين دالة إحصائياً» (زغلول، ٢٠٠١: ٦٢، ٦٣).

لو قمنا بحساب هذه المؤشرات اعتماداً على مجمل الأرض المزروعة بالنسبة إلى كل أسرة، لا بالفدان، سوف تظهر النتائج الصورة التالية: ٣٢,٦٣% من صغار المزارعين و ٢٢,٨١% من المتوسطين و ١٣,٩٧% من كبار المزارعين فجميعهم فقراء (زغلول ٢٠٠١: ٦٤).

وبينما يشير التعداد الزراعى لعام ٢٠٠٠ أن متوسط الأراضى الزراعية الجاهزة حسابياً هو نحو ٠,٢ فدان لكل مصرى، فإن ٤٣,٥% من حجم الحيازات لا تتعدى الفدان الواحد؛ ٦٧,٥% أقل من فدانين و ٩٣% من الحيازات أقل من ٥ أفدنة. نصف الأراضى الزراعية يباشرها نحو ٩٠% من المزارعين حيازاتهم أقل من ٥ أفدنة، فى حين أن الـ ١٠% المتبقين يعملون على النصف الآخر من الأراضى الزراعية المثمرة، بنسبة أكثر من ٥ أفدنة فى المتوسط. أخيراً، ٣% من المزارعين يتحكمون فى نحو ٣٣,٥% من الأراضى الزراعية، على أساس ١٠ أفدنة فى المتوسط لكل حيازة (رسم بياني A٦ و A٧).

من وجهة نظر متعالية، إن أكثر ما يصدم ليس فقط الفارق الحسابى، لكن الفارق الذى يفصل بين أقلية من الفلاحين ذوى الثراء الشديد (٣%) وكتلة من صغار الفلاحين تضم ٩٠% من مجمل ٣,٦ مليون مزارع عام ٢٠٠٠، حيث

يعيش نصفهم تحت سقف الفقر. وبكتلة من الفلاحين كهذه، ومشكلات هيكلية عميقة ومعقدة إلى هذا الحد، لا يمكن للاقتصاد المصري أن يأمل في إخراج «حصته» الزراعية من الأزمة معتمدًا فقط على الـ ١٠% من الفلاحين المتوسطين أو الميسرين ويعتمد على نحو أقل على الـ ٣% من الملاك الأثرياء. في الواقع مع وضوح بُعد الاقتصاد الجمعي إلا أن الأزمة هي في الاعتبار الأول أزمة اجتماعية.

أزمة زراعية وتبعية غذائية:

الاتجاهات

وفق التعداد الزراعى لعامي ١٩٩١ - ١٩٩٢، فالزراعة المصرية تسهم بـ ١٩,٥% في الدخل القومى وتوظف ٤,٥ مليون فرد فى مجالسها، أى ٣٢,٧% من المجموع الكلى للأفراد الفاعلين. ولكن، إذا كان ذلك مؤشرًا لتطور قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى أو لتقهقر الزراعة، فإن حصة تلك الأخيرة من الدخل القومى لم يكف عن التقهقر طوال الحقب الأخيرة، فقد انخفض من ٢٦% عام ١٩٧٠ إلى ١٦% فقط عامي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢، (OCDE / BafD) و ١٣,٩% عام ٢٠٠٥ (World Bank ٢٠٠٦).

إلا أنه، وعلى الرغم من تقهقر حصته من الدخل القومى، فإن هذا القطاع ظل يشغل نحو ٢٩% من الأفراد الفاعلين بـ ١١% من إيرادات التصدير عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ (OCDE / BafD). وفي الفترة نفسها، زاد نصيب الصناعة والمناجم فى الدخل القومى من ١٨% عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ إلى نحو ٢٠% فى ١٩٩٩ / ٢٠٠٠، بمعدل نمو مستمر يصل الى ٦,٧% (OCDE / BafD) لو جمعنا الصناعة والبناء والكهرباء، كما هو مبين فى الجدول ٥، نجد نصيبها فى الدخل

القومي الإجمالي يصل إلى ٢٤,٤% عام ١٩٩٠/١٩٩١، وإلى ٢٧% عام ٢٠٠١/
٢٠٠٢ و ٣٨,٧% عام ٢٠٠٥ (World Bank ٢٠٠٦).

جدول رقم (٥)

نصيب القطاعات الاقتصادية

في إجمالي هيكل الدخل القومي^(١)

قياسات	١٩٩٠-٩١	%	٢٠٠١-٠٢	%
عدد السكان بالمليون	٥٤,٤		٧٢(٢٠٠٥)	
إجمالي الدخل القومي	٥٠١٧٧(٢)		٢٩٩٦٢٣(٤)	
الدخل القومي الزراعي	٩٨٢٠,٠	١٩,٦	٤٩٦٠٠	١٦,٦
صناعة، بناء، كهرباء	١٢٢٣٢,٤	٢٤,٤	٨٠٩٩٩	٢٧,٠
بتروöl ومشتقاته	١٨٦٨,٩	٣,٧	١٤٣٦١	٤,٨
خدمات إنتاجية	١٧٠٥٣,٨	٣٤,٠	٩٧٩٧٤	٣٢,٧
خدمات اجتماعية	٩٢٠١,٥	١٨,٣	٥٦٣٩٠	١٨,٨

ما يوازى مليون جنيه مصرى، بأسعار وسائل الإنتاج؛ (٢) بأسعار ٨٨/٨٦؛ (٣)
بأسعار ٩٢/٩١؛ (٤) بأسعار ٩٧/٩٦^(٢)

(١) BCE، ٢٠٠٠: ٨١-٨٤ و ١٠٧.

(٢) الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء، ٢٠٠٣.

أدت الإصلاحات الليبرالية للقطاع الزراعى إلى نهوض نموه الضعيف الذى كان يصل إلى نحو ٢% سنوياً ما بين أعوام ١٩٨١ و ١٩٩٢، وهو العام الذى تم فيه إقرار القانون ٩٦ / ١٩٩٢ والذى حرر سوق الأرض الزراعية تماماً. ذلك كان يوازى ٢% أقل مما كان يعد ضرورياً لدعم النمو الاقتصادى وبعيداً عن نسبة الـ ٥% المستهدفة من قبل الحكومة. فى ١٩٨٠ - ١٩٨٥ كان النمو الزراعى أقل من النمو السكانى بـ ١,٩% و ٢,٧% سنوياً على التوالى. هذه النتيجة الضعيفة كانت تشكل فى الوقت نفسه انخفاضاً كبيراً بالنسبة إلى ٢,٨% سنوياً المسجلة فى الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٠. وقد أدت السياسات الحكومية المختلفة التى شجعت الاستيراد الغذائى إلى عجز سنوى صافى فى الميزانية يقدر بـ ٣ مليارات دولار فى مجال التبادل الزراعى وذلك فى منتصف الثمانينيات (Ray Bush, 2004:12).

«بين ١٩٧٣ و ١٩٩٠، شهدت الصناعات الزراعية الغذائية انهياراً تاماً لكل ما تصدره وانخفض نصيبها من التصدير الإجمالى من ١٢ إلى ٤%» (١٥٨: Cottenet - Djoufelkit, 2000\2001). من جهة أخرى وبينما كان فرع التصنيع الغذائى - الزراعى يسهم بنحو ٤٧% فى المتوسط من مجمل صادرات المنتجات الصناعية فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥، انخفضت مساهماته إلى ١١% عام ١٩٩٥. بالطبع، فإن النمو النسبى للصناعة وقطاعات أخرى اقتصادية فى البلاد وراء هذه النتائج جزئياً، ولكن المشكلات الداخلية الخاصة بالقطاع الزراعى لم تساعد فى نموه.

بالمقارنة، نرى أنه فى الفترة من ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ ارتفعت حصة الخدمات فى الدخل القومى من ٢٣ إلى ٥١,٥%، وهذا ما يؤكد توجه الاقتصاد المصرى نحو التركيز على هذا القطاع ومنه السياحة، المعرضة للاهتزاز مع ذلك وبشكل

خاص، بسبب وضع مصر الجغرافى والجغرافى السياسى، وبسبب وضع هذه المنطقة فى العالم فإن السياحة تشهد إقبالاً وعزوفاً منذ بضع سنوات.

وعلى الرغم من المجهود المبذول من أجل جذب الاستثمار الخاص نحو الزراعة وعلى الرغم من الامتيازات المالية والضرائبية العديدة الممنوحة لها، يظل ضعف الاستثمار عائقاً أساسياً لنمو القطاع الزراعى الذى لا يمتص سوى ١٣,٥٦% من استثمارات الاقتصاد المصرى الثابتة عام ٢٠٠٣ \ ٢٠٠٤ (BCE 122:2004) بينما مساهمة الزراعة فى الدخل القومى ما زالت نحو ١٦%. وعلى سبيل المقارنة، فالصناعة والبتروى، والبناء والكهرباء تجذب مجتمعة نحو ٣٣,٦٣% من إجمالى الاستثمارات للعام نفسه ٢٠٠٣ \ ٢٠٠٤، فى مقابل المساهمة فى الدخل القومى يصل إلى ٣٠%.

ومن جهة أخرى، يعانى صغار ومتوسطو المنتفعين من عدم كفاية التسهيلات الائتمانية وصعوبة الحصول عليها. ويفسر هذا النقص على وجه الخصوص عدد جمعيات الائتمان الضئيل للغاية وأكثرها يقع داخل التجمعات السكنية الكبيرة فى المناطق الصناعية، ويفسره بوجه خاص أيضاً صغر حجم الحيازات الزراعية المفتتة، بينما يشترط البنك، للحصول على قروض، ضمان المساحة وعقود طويلة المدى من المستأجرين.

تفاقم هذا الوضع بسبب القانون الزراعى الجديد (١٩٩٢ \ ١٩٩٦) الذى لم يعد يحدد مدة زمنية بحد أدنى للإيجار. ومنذ عام ١٩٩٧ وهو العام الذى طبق فيه هذا القانون الجديد، حيث يتم التفاوض من خلال العقود على فترات قد تصل إلى موسم زراعى واحد بل وأحياناً محصول واحد أى أقل من نصف عام. وهى فترة زمنية قصيرة من أجل الحصول على قروض بنكية.

بيد أن مصر كانت قد نجحت في تحقيق تجربة هائلة- بفضل المجهود الضخم الذى بذله فلاحوها وبفضل مواقعها الهيدروليكية العملاقة التي تم تنفيذها فى أوائل القرن التاسع عشر- وهو عمل توازن بين الإنتاج الزراعى والنمو الديموغرافى.

جدول رقم (٦)

التعداد السكانى والإنتاج الزراعى في مصر

في الفترة ١٨٨٧ / ١٩٩٦ (على أساس ١٠٠ فى عام ١٨٨٧)^(١)

السنة	الإنتاج الزراعى	إجمالى السكان
١٨٨٧	١٠٠	١٠٠
١٩٠٧	١٧٢	١٣٨
١٩٢٧	١٩١	١٧٥
١٩٤٧	٢١٩	٢٣٥
١٩٦٠	٣٠٤	٣٢١
١٩٧٦	٤٤٥	٤٥٣
١٩٨٦	٥٣٢	٦٠٦
١٩٩٦	٧٢٨	٧٩٦

وإذ أوشك هذا التوازن على التحطم تقريبًا في نهاية الخمسينيات، جاء السد العالى لنجدته متيحًا فرصة للـ «النمو» الأفقى (توسع) والرأسى (تكثيف) للزراعة. للأسف، فالمنحنيان يتجهان نحو الانفصال من جديد، مسجلان فجوة أخذة فى

(١) Fargues, 2000 : 294

الاتساع بين عدد المواطنين والإنتاج الزراعى. ويظهر الجدول (٦) جليًا التطور المتوازى لهذين العنصرين ما بين ١٨٨٧ و ١٩٩٦.

بما أن التكثيف قد وصل مداه، وأن التوسع الأفقى من خلال إصلاح الأراضي الصحراوية لم يتجاوز مجازيًا المساحات «الضائعة» التى أدمجها العمران، وأن النظم الهيدروليكية العملاقة على النيل قد توقفت مع بناء السد العالى؛ ومع العلم أيضًا أن النمو الديموغرافي ما زال مرتفعًا نسبيًا، بزيادة ١,٩% سنويًا، مع العلم بكل ما سبق لا يمكن إلا التنبؤ بتفاقم الفجوة بين الإنتاج الزراعى والسكان. مما يمكن ترجمته منطقيًا بتفاقم اختلال التوازنات التجارية واتساع حجم التبعية الغذائية للبلاد.

من المؤكد أن هذا الوضع يشكل عائقًا أو بمعنى أصح تحديًا بالنسبة إلى مختلف العاملين الذين عليهم أن يجدوا حلولاً مبتكرة وجديدة، واضعين فى الاعتبار فى الوقت نفسه ضرورة الخروج من الأزمة والحاجة إلى تحسين المستوى المعيشى للفلاحين المصريين. إن هذا التحدى يصعب قبوله خاصة أن تلك الزراعة نفسها، والمكثفة للغاية، تسجل فعلاً أرقامًا دولية على مستوى الإنتاجية وأن غالبية المزارعين ليس لديهم هامش للاستثمار والتحديث.

مع ذلك، فإن التحكم التام فى فيضان النيل وتحديث تقنيات الري والصرف والبحث عن زراعات جديدة أكثر إنتاجية ومتنوعة سمحت بمضاعفة عدد المحاصيل المنزرعة سنويًا، بل جعلتها ثلاثة أضعاف، فى بعض المناطق وبالنسبة لبعض المناوبات الزراعية. يصل المتوسط حاليًا إلى نحو ١,٩ محصول سنويًا فى مقابل محصول واحد (١,٢ بالضبط) قبل تشغيل السد العالى عام ١٩٦٤؛ وزادت

المساحة التي تم حصادها^(١) من ٩,٣٠٧ مليون فدان عام ١٩٥٢ إلى ١٠,٢٠٠ مليون فدان عام ١٩٦٠، ١٠,٩٨٨ عام ١٩٧٢، ١١,٠٠٩ عام ١٩٧٤، ١١,٠٩٠ عام ١٩٨٤، ١٢,٨٠٠ عام ١٩٩٥ (الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء، ٢٠٠٤:٢٤٧) ونحو من ١٣ إلى ١٤ مليون فدان اليوم. هكذا، وعلى مستوى تقنى بحث، فالزراعة المصرية وإن لم تعد قادرة على تلبية احتياجات السكان الغذائية فإنها مستمرة في التطور وتسجيل نمو ملحوظ، يمكن التحقق منه في الجدول (٧).

بالنسبة إلى المساحات المزروعة ومجمل الإنتاج؛ فالزراعات الاثني عشرة الأكثر أهمية في مصر هي: القمح، الذرة، القطن، الأرز، البرسيم، الطماطم، الفول، البصل، البطاطس، الصويا، قصب السكر وبنجر السكر. تمثل هذه الزراعات ٩٧% من الإنتاج، بينما يحتل نصفها ٩٠% من إجمالي المساحة المزروعة. وتظهر بوضوح أن الزراعات الغالبة هي القطن والقمح والأرز والذرة التي تحتل نصف الأرض الزراعية (ESCWA 2001:2) .

(١) غالبًا ما تعطى الحيازات محصولاً سنوياً. وهكذا، فإن المساحة التي يتم جنيها لا تماثل دائماً المسطح المزروع الذي يسمى أيضاً المساحة الزراعية المثمرة.

جدول رقم (٧)
مساحات (١٠٠٠ فدان) إنتاج (١٠٠٠ طن مترى)
وإنتاجية (طن مترى / فدان)
متوسط الزراعات من ١٩٥٢ إلى ٢٠٠٢^(١)

المحاصيل		١٩٥٢	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٩/٠٠	٢٠٠١/٠٢
قمح	م	١٤٠٢	١٣٢٦	١٩٥٥	٢٤٦٣	٢٤٥٠
	إ	١٠٨٩,٤	١٧٨٧,٧	٤٢٧٧,٩	٦٥٦٤	٦٦٢٥
	إن	٠,٧٧٧	١,٤	٢,٤	٢,٧	٢,٧
ذرة	م	١٧٠٤	١٩٠٥	١٩٧٥	٢٠٠٦	١٩٧١
	إ	١٥٠٢,٩	٣٢٢٤,٤	٤٨١١,١	٦٤٧٤	٦٤٣١
	إن	٠,٩	١,٧	٢,٤	٣,٢	٣,٣
أرز	م	٣٧٤	٩٧٢	١٠٣٧	١٥٧٠	١٥٤٧
	إ	٥١٦,٨	٢٣٨٠,٠	٢٩٤٨,٦	٦٠٠٣	٦١٢٥
	إ	١,٤	٢,٥	٢,٨	٣,٨	٣,٩
فول	م	٣٥٥	٢٧٦	٣٤٥	٢٧١	٣٠٣
	إ	٢٤٩,٠	٢٤٠,٠	٤٢٧,٥	٢٢٨٣	٢٥٨٧
	إن	٠,٧	٠,٩	١,٢٤	٨,٤	٨,٥
قصب السكر	م	٩٢	٢٥٣	٢٧٤	٣١٩	٣٢٤
	إ	٣٢٥٠,٠	٨٦٥٢,٨	١١١٢٧	١٥٧٠٦	١٦٠٣٠
	إن	٣٥,٣	٣٤,٢	٤٠,٦	٤٩,٢	٤٩,٥

م: مساحات، إ: إنتاج، إن: إنتاجية

(١) بالنسبة إلى الأعوام من ١٩٥٢ إلى ١٩٩٠: نمو الإنتاجية ١٩٥٢-١٩٩٠ (البنك الدولي، ١٩٩٢).
بالنسبة إلى الأعمدة التالية: من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢: البنك الأهلي المصري، ٢٠٠٤: ١٢٨.

التنازل عن السيادة الغذائية:

الاكتفاء الذاتى الغذائى والزراعى مطلب منتشر تحقيقه شبه مستحيل لأسباب عديدة مثل المناخ ومقياس المطر... إلخ، ولا يوجد بلد يستطيع إنتاج مجمل الغذاء والمنتجات الزراعية التى يحتاجها. فضلاً عن ذلك، فإن معدل تصدير المنتجات الغذائية والزراعية لا يشير - بأى حال من الأحوال - إلى مستوى نمو أى بلد. يكفى ملاحظة أرقام المنتجات الزراعية الغذائية المستوردة للبلاد المسماة بالمتقدمة كى ندرك صعوبة إيجاد أى ارتباط بينها.

غير أن هذا الوصف له معنى. فهو يوافق مستوى التوازن الاقتصادى الإجمالى الذى يتيح للبلد أن يكون شريكاً للخارج وليس تابعاً له كلية.

الأمر إذن يتعلق بمسألة التوازن والارتباط المتبادل مع الخارج، لكنه يتعلق أيضاً بالحد الاستراتيجى من الإنتاج الزراعى حيث لا يمكن للتوازن أن يتحقق إذا كان دون مستوى هذا الحد. ويمكن قياس هذا الحد على نحو كمى ولكن يجب أن يتطابق كذلك مع إنتاج الحاجات الزراعية الغذائية الأساسية. وعلى سبيل المثال، فزراعة أزهار للتصدير أمر مفيد، إذ يجلب عملة صعبة لا غنى عنها فى التبادل التجارى مع الخارج. ولا ينبغى أن يتم هذا التبادل على حساب الزراعات الأساسية مثل الحبوب التى تمد المواطنين بالغذاء، وهكذا تعزز قدرة البلاد على المقاومة فى مواجهة الضغوط الخارجية. ذلك هو المعنى الذى أسوقه لفهم مطلب الاكتفاء الذاتى الزراعى الغذائى. وبمكثنا كذلك استخدام الصياغة الأوضح وهى «السيادة الغذائية».

على الرغم من التقدم الزراعى؛ فتظل مصر واحدة من أولى المستوردين الزراعيين عالمياً. فى عام ١٩٧٤ تعدت للمرة الأولى الواردات الزراعية (على

مستوى القيمة) الصادرات. في عام ١٩٨٠، أصبحت مصر مستوردة لـ ٤٨% من احتياجاتها من السلع الغذائية. ومنذ ذلك الحين، تتعدى الواردات الزراعية الصادرات بنحو ٣ مليارات دولار- باستثناء عام ١٩٨٦ حيث انخفض هذا الفارق قليلاً. أما اليوم، فيبدو أن البلاد ما زالت تستورد نحو ٥٠% من احتياجاتها الغذائية. ومن ١٩٨٥-١٩٨٦ إلى ١٩٩٠-١٩٩١ استوردت مصر في المتوسط أكثر من ١٠ ملايين طن سنوياً من المواد الغذائية، أى نحو ٢٠٠ كجم للفرد سنوياً. في عام ٢٠٠٥، تم استيراد ٧,٩ مليون طن من الحبوب، أى ٥٠% من احتياجات البلد.

اليوم تمثل المنتجات الغذائية نحو ٨٠% من إجمالي الواردات الزراعية، ولم تتغير هذه النسبة منذ منتصف الثمانينيات. غير أنها تتضاعف نسبتها ضمن التصدير الزراعي الإجمالي من نحو ٣٠% للفترة ١٩٨٥-١٩٨٧ ووصلت إلى ٦٥% في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨. إلا أن أهم منتجات التصدير هي القطن، الأرز، البرتقال الطازج، البطاطس والبصل الطازج؛ في حين أن أهم الواردات هي القمح ودقيق القمح، الذرة، اللحوم، منتجات الألبان والسكر المكرر والزيوت النباتية.

في الفترة من ١٩٧٩-١٩٨١ حتى ٢٠٠٤، استمر الميزان التجاري الزراعي في مصر في تسجيل نتائج سلبية وأصبح في حالة تقادم دائم، فمن ١٨٧٦,٩ مليون دولار في ١٩٧٩ إلى ١٩٨١ وصل إلى ٣٠١٢,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ قبل أن ينخفض من جديد إلى ٢٦٦٣,٣ مليون دولار عام ٢٠٠٢ وإلى ١٦٦٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٤ (انظر جدول ٨).

جدول رقم (٨)

العجز التجارى - الزراعى ١٩٧٩ - ٢٠٠٢
بالمليون دولار أمريكى^(١) ثابتة

٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	-١٩٩٩ ٢٠٠١	-١٩٨٩ ١٩٩١	-١٩٧٩ ١٩٨١	
١٣١٤,٣	٩٣٧,٧	٧٧١,٨	٥٧٤,٨	٤٥٠,٢	٦٧٤,٥	صادرات
٣٠١٣,٩	٢٧٤٠,٩	٣٤٣٨,٠	٣٥١٠,٤	٢٩٢٤,٩	٢٥٥١,٤	واردات
١٦٩٩,٦	١٨٠٣,٢	٢٦٦٦,٢	٢٩٣٥,٦	٢٤٧٤,٧	١٨٧٦,٩	العجز
-	-	-	-	-	-	

عامة، ينبغى أن يتم التوجه نحو السوق العالمية بفكرة التنافس على السلعة نفسها (قيمة وكم) وعلى الأسعار و«timing» توقيت طرحها فى السوق. يضاف لهذه القيود المتعلقة بمنطق السوق «الحرّة» الضرائب المختلفة والحواجز الجمركية والأزمات الجغرافية السياسية التى يمكن أن «تقتل» سوقًا وتفتح أخرى فى زمن قياسي. إذن لا بد من وجود قدرات ضخمة للتكيف والمرونة من أجل الإنتاج والتصدير حسب متطلبات السوق العالمية وليس حسب اعتبارات «محلية».

إذن ليس مجرد صدفة أن تكون مصر، التى أصبحت مصدرًا كبيرًا للمنتجات الزراعية، تصدر بوجه خاص الخضروات والفواكه خارج الموسم وكذلك

(١) قام بحساب هذا الجدول FAO - ESSGA ، وفق Faostat ، ٢٠٠٦.

الزهور. ولا يكفي مصر عدم إنتاجها «غذاء» للمواطنين المحليين بل وتصدر الماء والأرض بشكل افتراضي (virtual water) بينما كثيرون، وعلى رأسهم المسئولون السياسيون، يعلنون قلقهم من ندرة هذين الموردتين.

حتى الآونة الأخيرة كان الخطاب المسيطر يشرح كيف أن مع زيادة الصادرات، ومنها الزراعية بوجه خاص، يتم ضمان «الأمن» الغذائي عبر استيراد سلع ضرورية بفضل العملة الصعبة التي نكسبها، وأن الصادرات الزراعية سوف تؤدي إلى النمو الاقتصادي الذي سوف «يشد» إلى الأعلى كل المجتمع ومن ضمنهم صغار الفلاحين «اللقطاء» أو المستبعدون من القطاع. وقد برهنت الأزمة الغذائية الأخيرة عام ٢٠٠٨ أن ولا واحدة من النظريتين صحيحة. أولاً، يكفي أن ترتفع أسعار الحبوب في السوق العالمية بشكل ملموس حتى تهز الأزمة الغذائية كثيراً من دول العالم بعنف، ومنها مصر. وبديهيًا، لم تلعب عملات التصدير الدور المنوط بها؛ فلم تحم لا الفقراء من «الجوع» ولا الدول من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

فضلاً عن ذلك، فمنذ عشرات السنين تنمو وتتضاعف الاستثمارات الخاصة في مجال الزراعة كما تزداد صادرات المنتجات الزراعية دون أن «تشد» الأرباح المتراكمة الملايين من أسر الفلاحين إلى أعلى (دون ذكر باقي المواطنين)، إذ اتفقت كل الدراسات الجادة على التأكيد أنها في قلب عملية إفقار وعوز مستمرين. وبدلاً من إحداث انطلاق اقتصادي واجتماعي شامل، نجد أن تنمية أحد القطاعات الزراعية من خلال نظامين، أحدهما غني وقوي والآخر فقير وهامشي، لا يمكن إلا أن يكون مصدراً لعدم الاستقرار لا سيما الاجتماعي والسياسي وأيضاً الاقتصادي. ولو لم يفلح النظام الأول في شد الآخر إلى أعلى، فعلى الأرجح أن يتم العكس بما يتضمنه من فقد لرؤوس الأموال المستثمرة ومن أزمة اقتصادية شاملة.

الفجوة التى تتسع بين القطاعين، بسبب تفاقم فقر صغار الفلاحين وتدعيم الزراعة الاستثمارية مجتمعين، إذن هى فجوة ذات طبيعة تؤدى صراحة إلى دفع بعض الضحايا للجوء إلى منازعات عنيفة ربما اتخذت مظاهر إما «إجرامية» وإما «سياسية». إذا كان المطلوب هو إثبات العلاقة بالراديكالية السياسية خاصة الدينية، فقد ثبت أصلاً أن معظم الشباب الذين قبض عليهم أو قتلوا أو «مسجلين» كـ «إرهابيين» بالفعل أو بالاحتمال فى حقبة التسعينيات، التى شهدت مواجهات دامية (أكثر من ١٥٠٠ قتيل وفق التقارير الرسمية) ينحدر من أسر ريفية فقيرة أو معدمة للغاية.

الإصلاح الزراعى «الاشتراكى» .. آمال واحباطات

إن فقر طبقة الفلاحين المصريين يتفاقم منذ عدة سنوات، فهو لا يمثل فى حقيقة الأمر ظاهرة قريبة العهد ولم ينشأ فعلاً من سياسة أو مجموعة إجراءات وممارسات جديدة حصرياً. إنه يعبر عن تراكم تأثيرات متضاربة للعديد من السياسات والتجارب والإصلاحات والإصلاحات المضادة السارية على مدار عقود عديدة. إذن الأمر يتعلق بفقر هيكلى لا بأزمة مرتبطة بالوضع الاقتصادى الراهن.

بالتأكيد، إن تاريخ القرنين الماضيين يفسر العديد من المظاهر الأساسية للزراعة وفلاحى اليوم. إلا أن ثقل الخمسين عاماً المنصرمة التى سيطرت عليها الإصلاحات الزراعية والإصلاحات المضادة، قد لعب دوراً خاصاً فى تحديد شكل المشهد الاجتماعى والزراعى للريف المصرى فى يومنا هذا.

مثل بلاد أخرى كثيرة تم فيها تطبيق تجربة اشتراكية، راديكالية إلى حد ما، فإن مصر قد عرفت الإصلاح الزراعى منذ بداية الخمسينيات ولا تزال له تأثيرات ملموسة حتى اليوم. وقد تم إصدار قانون الإصلاح الزراعى الأول فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢، وما كاد يمر على ثورة ٢٣ يوليو^(١) سوى ستة أسابيع؛ حتى قام الضباط

(١) فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، قامت مجموعة من الضباط المصريين بقيادة جمال عبد الناصر بالاستيلاء على السلطة فى القاهرة وتمت الإطاحة بالملك فاروق وإقامة نظام جديد «جمهورى». اللواء محمد نجيب، أول رئيس جمهورية الذى تم تعيينه من قبل الضباط الأحرار بسرعة، تم استبعاده بعد مرور عام لصالح اليوزباشى جمال عبد الناصر الذى قاد البلد حتى وفاته المفاجئ عام ١٩٧٠.

الأحرار بالتخطيط والتنفيذ للإصلاح الزراعي الذي لم يكن غرضه الوحيد ولا حتى الأول أن يساعد طبقة الفلاحين الفقراء.

كان هناك بالفعل لدى محركي الإصلاح الزراعي هدفان: من جهة، «تقويض» سلطة كبار الملاك الذين كانوا يسيطرون بشدة على المشهد السياسي (المجال الذي تركه القصر والاحتلال الإنجليزي للنشطاء «المدنيين») والاقتصادي للبلاد. هكذا خضعت فئة كبار الملاك هذه «لأول ضرر ذي شأن منذ إعادة الملكية الخاصة في مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر». (Bethemont, 80:74). ومن جهة أخرى، كان الأمر يتعلق بـ «تحويل» جزء من الرأسمال الزراعي إلى القطاع الصناعي الذي لم يكن له وجود تقريباً. ولكن الحكومة كانت تأمل تطويره بسرعة، مثلما تفرضه الرؤية اللينينية للتطوير التي ينبغي أن تستند في المقام الأول إلى الصناعات الثقيلة والمسماة بـ «التصنيعية».

في عشية ثورة يوليو ١٩٥٢، كانت ملكية الأراضي الزراعية مركزة بكثافة في أيدي قلة قليلة من الملاك. نحو ٠,١% من الملاك كانوا يملكون خمس الأراضي و ٠,٤% يملكون الثلث؛ وفي المقابل فإن ٩٥% من صغار الملاك لم يكونوا يتحكمون سوى في ٣٥% من الأراضي الزراعية. أضف إلى ذلك أن ٤٤% من مجمل ساكني الريف كانوا فلاحين دون أرض (King, 2006: 239).

تناولت كتابات عديدة مظاهر هذه القضايا، خاصة أن السجال والمناقشات حول هذه الفترة من التاريخ المعاصر للبلاد لم تعد مقيدة الآن في مصر. لذا سوف أكتفي هنا بالعودة إلى الإصلاح الزراعي للتأكيد على بعض المراحل الفاصلة ولإظهار بعض العواقب الأكثر أهمية، بشكل خاص، على المستوى التقني والإنساني والاجتماعي على المدى الطويل. ثلاث مسائل تستحق اهتمامنا بشكل

خاص: العواقب التى أثرت فى نشاط فلاحى مصر وحياتهم، العواقب السياسية الناتجة عن تطبيق الإصلاح الزراعى، وأخيرًا فشل الهدف المعلن الآخر وكان تحويل الرأسمال الزراعى نحو القطاع الصناعى. هدفى من العودة إلى الوراء هو بداية التأكيد إعلاء قيمة بعض العناصر أو المظاهر التى يمكنها تفيد بشكل جزئى فى تحليلنا للوضع الحالى وتفسيره.

شمل الإصلاح الزراعى منحيين إضافيين. الأول: كان يتناول تحديد الملكية العقارية الخاصة. أما الثانى: فكان يتناول إعادة تحديد العلاقة بين ملاك ومستأجرى الأراضى الزراعية، مع اتخاذ قراراتين أساسيين: تحويل الإجراءات الزراعية إلى عقود غير محددة المدة وتثبيت الإجراءات.

أراضٍ منزوعة الملكية، أراضٍ موزعة:

طبق الإصلاح الزراعى على مراحل تدريجية، بتحديد السقف القانونى لملكية الأراضى الزراعية. قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ الذى صدر فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢، وضع فى البداية حدًا للملكية العقارية بـ ٢٠٠ فدان للفرد و ١٠٠ فدان إضافية لكل ابن. غير أن هذا التحديد حتى إن أثر فى بعض الأسر المالكة لبضع مئات أو آلاف الأفدنة، فهو لم يحدث أى انقلاب داخل بنية الزراعة «الرأسمالية». وذلك لأن امتلاك ٢٠٠ أو حتى ١٠٠ فدان يمكن ربهام أمر لا يستهان به، نظرًا لما تجلبه الزراعة المروية مقارنة بالزراعة المعتمدة على الأمطار. وأيضًا «الإمكانية» المتاحة لكبار الملاك فى التلاعب بالقانون معنيين أن جزءًا من أراضيهم باسم زوجاتهم أو أولادهم، حدد من جهة أخرى أهمية المرحلة الأولى. فى عام ١٩٥٨، تقرر تحديد جديد بـ ٣٠٠ فدان لكل أسرة. هذا بالإضافة

إلى الإشكالية التى تتعلق بإحدى آليات القانون الأول للإصلاح الزراعى ، وهى آلية إعادة توزيع الأرض التى كانت تتيح للمالك الذى تم نزع ملكيته بأن يشرف مباشرة على عملية التوزيع. بالفعل، أجاز القانون، فى مرحلة أولى، البيع المباشر من قبل مالك الأرضى الزائدة التى يختارها على أساس حصص مكونة من اثنين إلى خمسة أفدنة لمن كانوا أصلاً ينتفعون بها، باستثناء أفراد الأسرة حتى الدرجة الرابعة. وبترك اختيار الممتلكين الجدد اعتماداً على تقدير كبار الملاك؛ مما أتاح لهم إمكانية البيع بأسعار مرتفعة أو البيع بعقود باطلة لأشخاص مؤتمنين أو تحت الوصاية.

ولم تتحمل الدولة- إلا منذ ١٩٥٣ فقط - عبء إعادة بيع الأرضى التى كانت تصادرها فى مقابل تعويض الملاك الذين انتزعت ملكيتهم، مستحقة السداد على ثلاثين عاماً. وكانت الدولة قد أعادت تخصيص الأرضى على أساس قطع من ٣ إلى ٥ أفدنة، حسب جودة الأرض وحجم أسرة المالك الجديد (أو المالكة الجديدة) وذلك فى مدة أقصاها خمس سنوات. وتم تقدير التعويض على أساس ما يوازى سبعين ضعفاً للضريبة العقارية التى كانت عام ١٩٤٩ نحو ٣ جنيهات للفدان سنوياً، ليصل الثمن الإجمالى للفدان نحو ٢١٠ جنيهات. ذلك يوازى نحو نصف سعره فى السوق الذى وصل إلى ٤٠٠ جنيه عام ١٩٥١ (عبد الفضيل، ١٨: ١٩٧٨).

قامت الدولة بمنح مساحات إضافية لصغار الفلاحين (ملاكاً ومستأجرين) المنتهجين بأقل من ٥ أفدنة وكذلك للعمال الزراعيين، وفق ترتيب دقيق نسبياً للأولويات: قدامو المنتهجين من الأرض، المستأجرون أو الخاضعون لنظام المزارعة، ساكنو القرية الذين يعولون أكبر عدد من الأفراد، والأكثر عوزاً من بينهم وأخيراً الغريباء عن القرية. ومن أجل ضمان تمويل ذاتى للإصلاح، كان

السعر الذى ينبغى أن يدفعه الملاك الجدد، على مدى ثلاثين عامًا، قد تم تحديده حسب الجدول المتبع نفسه لتعويضات الملاك الذين انتزعت أملاكهم (عبد الفضيل، ١٩٧٨: ١٨).

فى عام ١٩٦١، تم اجتياز مرحلة ثانية ببنى ثانى قانون للإصلاح الزراعى (قانون ٢٧ لسنة ١٩٦١) الذى جعل سقف الملكية الزراعية ينخفض من ٣٠٠ إلى ١٠٠ فدان لكل أسرة. انخفض هذا السقف عام ١٩٦٩ ليصل إلى ٥٠ فدانًا لكل أسرة، لكن هذا الانخفاض لم يطبق فعليًا. وبقانون عام ١٩٦١، تم نزع ٥% من الأراضى وإعادة توزيعها فى إطار مماثل لوضع ١٩٥٢ (Ruf, 1988:29). إلا أن الأسعار قد تم خفضها إلى ربع السعر المقدر لتعويض الملاك الذين تم انتزاع أراضيهم، بأثر رجعى (عبد الفضيل، ١٩٧٨: ٢٠).

فى إطار قوانين الإصلاح الزراعى المختلفة التى تم اتخاذها وتنفيذها ما بين ١٩٥٢ و ١٩٧٠، أعيد توزيع مساحة إجمالية وصلت إلى ٨١٧٥٣٨ فدانًا (أى ١٣,٥% من الأراضى الزراعية) لصالح ٣٤١٩٨٢ أسرة (عبد الفضيل، ١٩٧٨: ٢١) تضم نحو ١,٧ مليون فرد (أى ٩% من سكان الريف المصرى عام ١٩٧٠). يضاف إلى المساحات التى تم نزعها برعاية وزارة الإصلاح الزراعى، الـ ١٧٨٠٠٠ فدان الخاصة بالعائلة الملكية، الأرض التى تم الاستيلاء عليها كعقوبة سياسية، واسترجاع أملاك الأوقاف والأرض التى تم الاستيلاء عليها من الأجانب.

يصل المجموع إلى أكثر من ٩٥٠٠٠٠ فدان انتقلت من أيد إلى أيد أخرى ما بين ١٩٥٢ و ١٩٧٠، أى نحو ١٥% من الأراضى الخصبة آنذاك. فى المحصلة، يبدو الرقم متواضعًا للغاية من أجل تحقيق التغير الجذرى الذى كان

ينشده النظام للمشهد الريفى في مصر. إذ لم يكن لإعادة توزيع الأراضي سوى تأثير هامشى فى بنية الملكية. «ولأنه كان إصلاحياً أكثر من كونه ثورياً يبغي المساواة، فإن الإصلاح الزراعى لم يسطح هرم الملاك الاجتماعى قط، بل أخذ فى خلخلة قمته» (Bethemont 1980:77).

وفقاً لحسنين كشك، فإن الفئة «العليا» من المزارعين^(١) عام ١٩٦١ التى كانت تمثل ١٦% من إجمالى المنفعين بـ ٦٢% من الأرض المزروعة^(٢)، لم تعد تمثل فى ١٩٨١-١٩٨٢ سوى ١٠% من المنفعين بـ ٣٨,٦% من الأرض المزروعة^(٣)، أما بالنسبة إلى الانتفاع الزراعى الرأسمالى الذى كان يخص، عام ١٩٦١، ٢% من إجمالى المنفعين بـ ٣٢% من الأرض المزروعة^(٤)، لم يعد يمثل، فى ١٩٨١-١٩٨٢ سوى ١% من مجمل المنفعين بـ ٢١,٧% من الأرض المزروعة^(٥).

(١) «تعتبر الفئة الرأسمالية الزراعية هى تلك التى تشغل أراضي زراعية تتعدى ٥ أفدنة، والفئة الرأسمالية المتوسطة هى تلك التى تشغل من ٥ إلى ٢٠ فدانا والفئة الكبرى أكثر من ٢٠ فدانا» (ح.كشك، ١٩٩٦: ٣٥، ٣٦).

(٢) بـ ٩٣% من عدد الجرارات الزراعية و ٨٣% من الطلبات الثابتة (ح.كشك، ١٩٩٦: ٣٥، ٣٦).

(٣) بـ ٥٠,٨% من عدد الجرارات، و ٦١% من عدد المقطورات، و ٣١% من عدد الطلبات الثابتة، و ٣٧,٥% من عدد الطلبات المتحركة، و ٥٤,٦% من عدد الدراسات، و ٤٣,٦% من عدد الفرازات (تخريه الحبوب)، و ٥٠,٣% من عدد الرشاشات، و ٤٩% من المحاريث الآلية، و ٣٠% من عدد الحصادات، و ٤٥,٦% من عدد الماشية ذات الإنتاجية الوفيرة (بقر هجين وأجنبي) و ٤٢,١% من المساحات المزروعة بأشجار الفاكهة (ح.كشك، ١٩٩٦: ٣٥، ٣٦).

(٤) بـ ٧٤% من عدد الجرارات و ٤٧% من عدد الطلبات الثابتة (ح.كشك، ١٩٩٦: ٣٥، ٣٦).

(٥) بـ ١٩,٣% من عدد الجرارات، و ٢٠,٩% من عدد المقطورات، و ٦,٢% من عدد الطلبات الثابتة، و ١٦,٥% من عدد الدراسات، و ١٤,٤% من عدد المحاريث الآلية، و ٩,٥% من عدد الحصادات الآلية، و ١٠,٧% من عدد الدواب عالية الإنتاجية و ٥,٩% من مساحات الأرض المزروعة بأشجار الفاكهة (ح.كشك، ١٩٩٦: ٣٥، ٣٦).

ضف إلى ذلك أن مجمل الأراضى التى تم الاستيلاء عليها لم يعاد توزيعها؛ إذ ظلت «أملأكاً» للدولة أو لبعض كبار موظفى النظام الجديد. وحتى إن أشار الجدول (٩) إلى أرقام مختلفة قليلاً للأراضى التى تم توزيعها، فهو يؤكد فى المقابل «تواضع» التغييرات الهيكلية التى أحدثها الإصلاح الزراعى.

علاوة على عيوب الإصلاح الزراعى الجوهرية؛ فإن هذه النتائج، المخيبة للآمال نسبياً، قد تفاقت بسبب غياب سياسات مصاحبة لتطبيق الإصلاح الزراعى، متكيفة معه وفعالة. بالفعل، إعادة توزيع أراضى الدوائر الكبيرة على الفلاحين بالمزارعة والعمال الزراعيين قد تمت عامة عن طريق تعاونيات سميت بتعاونيات «الإصلاح الزراعى». وكان يديرها موظفون حكوميون ومارست تلك التعاونيات دوراً توجيهياً صارماً على المجموعة الصغيرة من الملاك المستفيدين الجدد.

جدول (٩)

المساحات الزراعية الموزعة من أراضى الإصلاح الزراعى

وعدد الأسر المستفيدة حتى ١٩٨٧/١٢/١٣^(١)

عدد الأسر	مساحات المستفيدين بالفدان	القانون
١٨٦٠٠٩	٣٨٨٨٣١	١٧٨ لسنة ١٩٥٢
٥٦٢٦٢	١١٠٥٨١	١٢٧ لسنة ١٩٦١
١٠٦٥٨	٢١٨٥٠	١٥ لسنة ١٩٦٣
٥١٤٨٤	١٠٥٣٢٢	أراضى الوقف

(١) النجار، ٢٠٠٢: ٥١؛ الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء، ١٩٨٨: ٧٧.

١٧٣٩٩	٣٢٥٢٥	٥٠ لسنة ١٩٦٩
٢٤٦٥٧	٣٢٥٢٥	قوانين أخرى
٣٤٦٤٦٩	٧١٤٢٠٨	الإجمالي

مبدأ الإشراف التعاوني للدولة، الممتد على مجمل الأرض، كانت نتيجته الطبيعية هي تخطيط الدورة الزراعية على أساس الكتل الزراعية المتجانسة، أيًا كان الوضع العقاري. كانت وزارة الزراعة تحدد الخطة السنوية وترسل إلى كل محافظة بالأهداف المرجوة. فتقوم الإدارة الزراعية المحلية بتوزيع هذه الأهداف على المناطق والقرى. وكانت تعاونيات القرى مسئولة كذلك عن إعادة توزيع المدخلات، تسدد عند التسليم الإيجاري لمحصول القطن والقمح والأرز. وكانت الوزارة المعنية تحدد الأسعار حسب المدخلات أو المنتجات (Ruf, 1988:29). هذا التدخل في تقنين مساحات الزراعات الأساسية (القطن، قصب السكر والأرز)، علاوة على تحديد الأسعار، دفع الفلاحين إلى زراعة الخضروات والفواكه المتحررة الأسعار. ولكن مساحات الحيازات المتواضعة للغاية لم تسمح بجنى أرباح كافية.

عرفت سنوات الإصلاح الزراعي «الاشتراكي» الأولى شيئاً من تحسن مستوى معيشة صغار الفلاحين والفلاحين دون أرض الذين انتفعوا من الإصلاح. وفي هذا الصدد، يشير رياض الغنيم (a:24، 2002) إلى أن على مدار ١٤ عامًا (١٩٥١ - ١٩٦٥)، انخفض الفقر الريفي في مصر نحو ٥٠% مع انخفاض عدد السكان من ٥٦ إلى ٢٤% من المواطنين.

إلا أن هذا التطور الذى يستحق التقدير لم يولد مع الأيام نموًا اجتماعيًا مستديمًا. وهذا التطور لم يستمر فعليًا بعد سنوات الإصلاح الأولى. وبدأ الاتجاه سريعًا وبصفة مستمرة إلى وجهة سلبية طوال الفترة اللاحقة. وتدرجنا تأثرت طبقة الفلاحين بانخفاض بالغ فى دخلها؛ ومن ثم فى متوسط مستوى معيشتها. وترتب عليه أن وجدت الزراعة المصرية نفسها معاقة ومسلوبة الوسائل التى تمكنها من ضمان تطورها الذاتى، وكان ذلك هو الهدف الذى أعلنه وطالب به رواد الإصلاح الزراعى. بالفعل، لا يكفي أن يمتلك الفلاحون أراضي صالحة للزراعة، إذ ينبغي أن تكون هذه الأراضي ذات حجم وطبيعة تمكنها من تلبية الاحتياجات الآتية للفلاح وأسرته على المدى الطويل.

تثبيت الإيجارات:

كان الوجه الآخر الحاسم للإصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ والقوانين الإضافية التى تبعتها، إعادة وضع ضوابط وقواعد للتعاقد فيما يخص العلاقة بين المستأجرين وملاك الأرض الزراعية بما يضمن حماية المستأجرين القانونية، وتخفيض إيجارات الأرض وبجعل مدة الإيجارات لا تقل عن ثلاث سنوات على الأقل - ومن ثم زيادة تأمين الحيازات الممنوحة - وبهذا الإجراء قام الإصلاح بعمل تغيير عميق فى أحد أهم الأبعاد الجوهرية للمشهد الاجتماعى فى ريف مصر. ومنذ ذلك الحين، اكتسب المنفقون المستأجرون ضمان الاستمرار فى الإنتاج على المدى الطويل وكذلك نقل الحيازة الزراعية للورثة.

تبنى مبدأ اقتسام تكاليف الانتفاع والمحاصيل على نحو متساوٍ فى حالة المزارعة، جعل «الجزء العائد للفلاح يتحسن ليرتفع إلى الثلث أو الربع»

(Bethemont, 1980 :75). وقد استفاد الفلاح أيضًا من تغيير آخر أحدثه الإصلاح نفسه الذى حدد قيمة إيجار الأرض وجعله يوازى سبعة أمثال قيمة الضريبة العقارية، «انخفضت، منذ ١٩٥٢، من ٣٢ - ٣٧ جنيهاً لكل فدان، وهو ما كان شائعاً، إلى ٢١ جنيهاً في المتوسط» (Bethemont, 1980 :75).

من جهة أخرى، فإن قانون ١٧ لعام ١٩٦٣ أعاد توزيع التكاليف التى كانت تقع على عاتق المستأجرين حيث يشارك الملاك فى إجمالى تكاليف الزراعة، بالإضافة الى التكاليف التى تخصهم أنفسهم. جاء هذا القانون بتحسينات أخرى تمس العلاقات المستأجرين/الملاك؛ حيث يكون المستأجر من الآن فصاعداً يضمن حق البقاء على الأرض المستأجرة، كما أن التعاونيات الزراعية أصبحت الضامنة لمكتسبات الإصلاح.

فى حالة وفاة المستأجر، كان القانون يضمن نقل عقود الإيجار أو المزارعة، بينما فى حالة الاستئجار كان نقل العقود للورثة يتم بشكل تلقائى بشرط واحد هو وجود أحد المزارعين ضمن الورثة. وفى حالة عدم احترام هذا الشرط، كان المشرع ينفى حق المالك فى فسخ العقد من طرف واحد. استحدث القانون ٥٢ لعام ١٩٦٦ منع طرد المستأجر حتى إذا انتهت مدة الإيجار، إلا إذا لم يكن قد تم احترام بنود العقد فى فترة الإيجار السابقة (Abdel Fadhil, 1990:18).

كان لهذا الإجراء أن يعزز استثمارات كبيرة من قبل الفلاحين المستأجرين لو أن الأمان الذى ضمنتته الدولة لم يتم «إضعافه» بسبب النمو السكانى، ولو أن هذا الإجراء لم يتم إعاقته منذ البداية بسبب الصغر الشديد لأغلب الحيازات.

لكن، على الرغم من النوايا الحسنة والقواعد الجديدة الخاصة بتوزيع أراضي الإقطاع العقارية الممنوحة وكذلك العلاقات بين المستأجرين والملأ، للأسف لم ينجح الإصلاح الزراعى فى إحداث تغييرات عميقة على مستوى البنية.

عواقب الإصلاحات على البنى الزراعية فى مصر.. التأثيرات الفاسدة:

تظهر المقارنة بين الوضع عام ١٩٥٢، قبل الاستيلاء على السلطة من قبل الضباط الأحرار، والوضع عام ١٩٦٥ أن الهرم الاجتماعى للملاك اتسع فى القاعدة وتقلص فى القمة، فبنية العامة لم تتغير إلا قليلاً. كان عدد صغار الملاك (أقل من ٥ أفدنة) قد ارتفع إلى ٤٠٠ ألف (+١٤%)، أما متوسط مساحة ملكيتهم فقد زاد الثلث وأصبحوا يمتلكون ٥٧% من المساحة المزروعة بدلاً من ٣٥% فى السابق (Bethemont , 1980 :76).

ومنذ ذلك الحين والوضع يتفاقم بشكل مستمر مع تفتت الأرض الزراعية وزيادة عدد صغار الفلاحين الذين يملكون أو يزرعون أقل من ٥ أفدنة، وكانوا يمثلون ٧٥% من إجمالى عدد المنتفعين عام ١٩٥٠، ٨٤% عام ١٩٦١ و ٩٠% عام ١٩٨١ (أبو كريشة عبد الرحيم ١٩٩٨:٢١). وهذا يظهر، فى أقل التقديرات، تراجعاً شديداً لأوضاعهم الاقتصادية. هكذا، فإن الإصلاح الزراعى قد أوجد تفوقاً للحيازات الصغيرة والمتناهية فى الصغر (القزمية) التى ينتفع بها فلاحون مجردون من كل الوسائل والسبل، غير قادرين عملياً على الاستثمار.

بيد أنه لا بد من الإشارة إلى أن تطور البنى الزراعية المصرية بعيدة كل البعد عن كونها نتيجة للإصلاح، بل هى المحصلة المشتركة للإصلاحات الزراعية والنمو السكانى.

فى الخمسينيات، كان عدد الحيازات يصل إلى ١,٦٤ مليون والحجم المتوسط لكل حيازة ٣,٨ فدان. وخلال الفترة ١٩٦١-١٩٨٢، وصل عدد الحيازات إلى ٢,٤٧ مليون، أى بزيادة ٥٠%، فى حين أن إجمالى المساحة الزراعية وصل إلى ما بين ٦,٢٢ و ٦,٦٣ مليون فدان، أى بزيادة محدودة تصل إلى ٦,٥%. وذلك يمثل بالنسبة إلى متوسط النمو السنوى أقل مما كان فى العقد السابق (٢% فى مقابل ٤,٥%). انخفض متوسط المساحة للثالث خلال ٢٠ عامًا، ليصل إلى ٢,٧ فدان عام ١٩٨٢ (Ireton: 1998:43,47). فى عام ١٩٩٠، وصل عدد الحيازات إلى ٢,٩ مليون فدان بينما متوسط معدل النمو السنوى لم يتغير عما كان عليه فى العقد السابق. وبفضل استئناف تعمير الصحراء، ظل متوسط مساحة الحيازات ٢,٧ فدان، بينما عملية تفتيت الأراضى القديمة كانت تتم بسرعة أكبر.

يمكن تفسير زيادة عدد الحيازات من خلال عدة عناصر، من ضمنها: «تطبيق المرحلة الأولى للإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الأراضى على ملاك جدد، النمو السكانى الذى وصل من ١,٢% سنوياً خلال الفترة من ١٩٢٧ - ١٩٣٧ وإلى ٢,٥% سنوياً ما بين ١٩٤٧ و ١٩٦٠ مما سارع بتقسيم الحيازات، وأخيراً، بانخفاض طفيف فى الهجرة الريفية» (Ireton,1998).

وتشئ النتيجة بانحراف الإصلاح الزراعى الذى تم تطبيقه فى الخمسينيات والستينيات لصالح طبقة الفلاحين الصغار والفلاحين بدون أرض، فتفتتت الأرض الزراعية- الذى اتخذ حجمًا يفوق كل الأحجام- انتهى به الحال، بعد مرور خمسين عامًا، إلى تطبيق جزاءات على نفس الفلاحين «المرسل إليهم» الإصلاح. وسوف نرى لاحقاً كيف أن هذا التفتت يستخدم اليوم كحجة قوية لتبرير سياسة ليبرالية بدأ صغار الفلاحين دفع ثمنها، ذلك الثمن الذى يبدو فى ارتفاع مستمر.

نتأكد اليوم، أن الإصلاح الزراعي وعلى الرغم من المكتسبات التي قدمها للأكثر عوزاً كان يمثل حلاً لمشكلات السلطة أكثر من كونه عملية تهدف حقاً إلى حل أو حصر لمشكلات المواطنين الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة بشكل عام، ولمشكلات طبقة الفلاحين بشكل خاص. كان الهدف هو التخلص من سيطرة كبار الملاك السياسية من أجل إتاحة الفرصة لذوى السلطة والنفوذ الجدد والقيادات الجديدة للعب دور محدد، بل ومقتصر عليهم في المجتمع. إلا أنه يظهر، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الإصلاح الزراعي استبدل العلاقات القديمة «شبه الإقطاعية» بعلاقات قائمة على عقود يضمنها القانون. وللأسف، بعد مرور خمسين عاماً، يأتي الإصلاح المضاد الذي يمثله القانون الزراعي ١٩٩٢/٩٦ لينتهي تماماً هذه الضمانات ويعيد أقدار صغار الفلاحين، الفقراء أصلاً والمتقنين بالعراقيل، في أيدي كبار الملاك، بطريقة مراوغة ألا وهي تحرير سوق الأرض الزراعية وكذلك تحرير سوق المنتجات الزراعية.

الإصلاح الزراعى المضاد زمن كبار الملاك والمستثمرين

بعد الهزيمة الحربية في مواجهة إسرائيل عام ١٩٦٧، و وفاة الرئيس عبد الناصر فى ١٩٧٠ وحرب أكتوبر عام ١٩٧٣ التى اعتبرها كثير من المصريين انتصاراً حريياً، بدأت القيادات الجديدة فى البلد، وعلى رأسهم الرئيس السادات، بالدخول فى عملية تغيير جذرى للتوجهات السياسية والاستراتيجية، الاقتصادية والاجتماعية. هذه العملية المسماة بالانفتاح يمكن حصرها فى بضع كلمات جوهرية: «وند الناصرية»، تحرير الاقتصاد، الخصخصة. ثلاث كلمات تتاهض كلمات المرحلة السابقة: الاشتراكية الناصرية، الجماعة (مبدأ اشتراكى قائل بسيطرة الدولة أو الشعب على جميع وسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية)، العروبة...

فى خلفية هذا الانقلاب السياسى الحقيقى، نجد أن هناك عملية جغرافية سياسية ذات أهمية أساسية، سواء على المستوى الداخلى والمحلى أو على المستوى الإقليمى والدولى، داخل نسق جغرافى سياسى شامل حدده كل من النزاع الإسرائيلى- العربى والحرب الباردة. وهذا متعلق بالتأكيد بعملية السلام بين مصر وإسرائيل، التى بادر بها السادات بنفسه فى أعقاب حرب ١٩٧٣ وزيارته «المفاجئة» للقدس التى انتهت إلى اتفاقات كامب ديفيد التى تم توقيعها فى سبتمبر ١٩٧٨.

كان ضمن التغييرات الاقتصادية والسياسية المهمة، الإصلاح الليبرالى للقطاع الزراعى الذى انطلق منذ بداية السبعينيات حيث مثل بداية المرحلة الأولى لعملية التحرير الاقتصادى الشامل الذى بدأت الحكومة المصرية العمل به وأكدته خطة الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة التى تم إقرارها رسميًا عام ١٩٩١.

يبدو لي أن أحد أهم أسباب تلك العجالة لإصلاح القطاع الزراعى فى بداية الأمر هو تصالح الإرادة السياسية مع قدامى الملاك الذين قام الإصلاح الزراعى فى عقد الخمسينيات والستينيات بالاستيلاء على أراضيهم وكذلك رجال الأعمال والمستثمرين المصريين والأجانب. فضلاً عن ذلك، كانت السلطة وقتها تعلم أنها لا تخاطر بأى مخاطرة سياسية؛ نظراً للغياب التام لأى شكل وأى إمكانية للتنظيم أو التعبئة الجماعية ضد سياسات الحكومة. والجماعة الوحيدة ذات المصلحة الحقيقية هم الفلاحون الفقراء والمعدومون بدرجة لا تؤهلهم لإثارة أى رد فعل مدروس. فطبقة الفلاحين هذه، المبعثرة على طول البلاد والمجردة من أى هيئة تمثلها فعلياً، لم تشكل ابداً تهديداً خطيراً بالنسبة إلى السلطة.

هكذا، وفى داخل هذا الإطار الشامل للتحرير الاقتصادى، انطلقت السياسات المضادة للإصلاح الزراعى باتخاذ أول قانون، معتدل نسبياً، الذى تم إقراره منذ ١٩٧٠ (قانون رقم ٦٧ لعام ١٩٧٠). ومع استئتاب الوضع، تم تعزيز سلطات كبار الملاك الاقتصادية والسياسية، وتمهيد الطريق من أجل إصلاحات أكثر «راديكالية» ومنها المتعلقة بالعلاقات المستأجرين/الملاك، وذلك بصدر قانون ١٩٩٢/٩٦ الذى شكل ذروة الإصلاح الزراعى المضاد.

«حل الناصرية» السياسية والتحرر الاقتصادى:

التعديلات المهمة التى أحدثتها القوانين المختلفة المتعاقبة والتى تمت إجازتها فى السبعينيات؛ مثلت تراجعاً تدريجياً للمكتسبات التى حصلت عليها فئة من أكثر الفئات تهميشاً وهشاشة من طبقة الفلاحين المصرية: رفع الإيجارات، إمكانية تحويل عقد الإيجار إلى عقد مزارعة الذى يمكن أن يتضمن قسمة غير عادلة للتكاليف والمحاصيل، إمكانية طرد الفلاح الذى لم يدفع الإيجار بعد شهرين من تاريخ استحقاق الإيجار المنصوص عليه فى العقد. فكل المميزات التى كان قد حصل عليها صغار الفلاحين، ومن ضمنهم المستأجرون، فى الخمسينيات والستينيات ضاعت تدريجياً منذ عامى ١٩٧٥ و ١٩٩٢ على وجه الخصوص، عن طريق تعديل التشريع باتجاه أكثر ملاءمة لمتوسطى الملاك وكبارهم وكذلك لصالح السوق.

هناك دلالات مهمة للسياسة الليبرالية الجديدة، فالرئيس السادات قد أجاز عامى ١٩٧٤ و ١٩٨١ قانونين بمقتضاها تمت إعادة ١٤٧٠٠٠ فدان كان صغار الفلاحين يستأجرونها من وزارة الإصلاح الزراعى إلى ملاكها الأصليين الذين انتزعت منهم فى الحقبة الناصرية. وفى ظل حكم السادات أيضاً، زادت الإيجارات مرتين كما تم تغيير قواعد فسخ عقود الإيجار، وكذلك تحديد نظام المزارعات لصالح الملاك.

قانون ٦٧ لعام ٧٥ الخاص بتحديد قيمة الإيجارات الزراعية، يبدو كأنه أحد أهم الإجراءات التشريعية الزراعية التى تم إقرارها خلال السبعينيات. هذا القانون يحدد القيمة الإيجارية للأرض على أساس ما يوازي ٧ أمثال قيمة الضريبة العقارية السارية، كما يمنح المالك حق طلب فسخ العقد أمام القضاء فى حالة تأخر

المستأجر عن الدفع، سواء كان جزءًا من الإيجار أو الإيجار بالكامل، متجاوزًا مهلة الدفع. أضيف إلى ذلك، ألغى هذا القانون لجان فض المنازعات التي كانت تقوم بدور جوهري واضحة في الاعتبار التوازنات الاجتماعية المحلية لينقل اختصاصاتها للسلطات القضائية (عبدالفضيل، ١٨-١٩: ١٩٩٠).

بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز تمثيل كبار الملاك في إدارة التعاونيات، بينما كانت بنوك القرى مفتوحة. وهذه الأخيرة كانت تتبع مباشرة الحكومة وليس تعاونيات الإصلاح الزراعي التي كان يتم «انتخاب» إدارتها ومديرها من قبل الفلاحين.

وبعد اختفاء الجمعيات التعاونية «الاشتراكية» التي كانت بسبب إدارتها البيروقراطية الشديدة؛ قد أضرت بمصالح الفلاحين البسطاء، تم إصدار قانون جديد (قانون ١٢٢) يسمح بإنشاء أشكال جديدة من التعاونيات الزراعية، كهيئات خاصة، تعزز بالتالي وضع متوسطي وكبار الملاك المنوط بهم تملك مجمل القطاع الزراعي. هذا التوجه قد تمت مساندته عبر قانون الأراضي الصحراوية لعام ١٩٨١ الذي سمح بملكية زراعية تصل إلى ٣٠٠ فدان للأفراد و١٠٠٠٠ للشركات (حسنين كشك، ٣٧: ١٩٩٦).

هناك محوران آخران مهمان جاءا لتدعيم الإصلاح الليبرالي للقطاع الزراعي: التحرير الكامل لأسعار المدخلات^(١) والمنتجات الزراعية وإخضاعها

(١) إلغاء الدعم على جميع المدخلات: في عام ١٩٩١، تم خفض دعم المدخلات الكيماوية نحو ٧٥% بالنسبة لما كانت عليه في ١٩٨٨ / ١٩٨٩. الإلغاء التام الذي تم بعد ذلك تدريجيًا قد أدى إلى ارتفاع شديد في الأسعار. هكذا، فيما بين ١٩٨٧ و ١٩٩٧، ارتفع سعر الأرز من ١٥٩ إلى ٥٠٥ جنيهاً للطن، أما البوتاسيوم فمن ٥٧ إلى ٣٨٠ جنيهاً وسعر السوبر فوسفات من ٧٥ إلى ٤٠٠ جنيهاً.

(Abou Lricha Abdel Rahim, 1998:29)

لقواعد السوق الحرة، وأيضا ترويج الزراعات ذات القيمة المرتفعة مثل الزهور وبعض الخضروات الموجهة حصرياً للتصدير للأسواق الأوروبية والعربية الخليجية. ثانياً المحورين المهمين، كان الإلغاء التدريجي لكل أشكال الدعم على وسائل الإنتاج وأيضا على المنتجات الغذائية.

شهدت أعوام الثمانينيات والتسعينيات طفرة كبيرة في إصلاح القطاع الزراعي المصري الليبرالي منذ تطبيقه عام ١٩٨٧، سلسلة من الإجراءات منها تحرير الأسعار والمتاجرة المباشرة في بعض السلع الرئيسية التي كانت تخضع فيما سبق للإشراف الإداري مع ضرورة بيعها للدولة.

وكما نرى، فقد ألغت الحكومة عام ١٩٨٧ البيع الإلزامي لبعض المحاصيل المسماة بالاستراتيجية للدولة، باستثناء القطن وقصب السكر، وحررت تماماً أسعار زراعتين من ذوى الاستهلاك الكبير (القمح والفل) ومحاصيل أخرى أقل استراتيجية (السمسم، العدس، الفول السوداني، الصويا، البصل). في عام ١٩٩١، شهد الأرز بدوره متاجرة وتحرير لسعره في السوق، وهو أهم زراعة للتصدير، منذ ١٩٩٦. قصب السكر فقط، وهو مدخل صناعي استراتيجي بالنسبة إلى مصانع الصعيد، مازال حتى اليوم تحت إشراف الدولة.

وفي نهاية تلك التطورات، لم يعد هناك أى إشراف للدولة على الزراعة، باستثناء في ثلاثة «مجالات»: إنتاج الأرز والمتاجرة فيه، تحديد أقصى مساحة سنوياً لزراعة الأرز، التوزيع الجغرافي لأصناف الأرز على مستوى المناطق.

بالطبع، كانت لهذه الإجراءات المختلفة نتائج إيجابية على نحو مباشر أو غير مباشر. يمكن أن نرصد منها زيادة إنتاجية بعض الزراعات المسماة بالاستراتيجية، مثل القمح. زد على ذلك أن الحكومة والهيئات المالية الدولية لم

تتردد في استخدام تلك النتائج كمبرر للخيار الخاص بتحرير اقتصاد البلاد خاصة القطاع الزراعى.

هكذا، وبالنسبة إلى السنتين الماليتين ١٩٩١-١٩٩٢ و ١٩٩٢-١٩٩٣، فالبنك الدولى (١٩٩٢) وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٩٣)، ومع بناء علاقة بين السبب والنتيجة، أى بين إجراءات التحرير وزيادة الإنتاجية- خصوصًا بالنسبة إلى القمح، الذرة، الأرز والقطن- انتهزا الفرصة للثناء على مزايا الاقتصاد الحر وانسحاب الدولة من آليات السوق. غير أن هذا التقدم هو نتيجة لرفع الدولة للسعر الأدنى المضمون لهذه الحاصلات الزراعية وأيضًا لتطوير وتوزيع أنواع ذات إنتاج عالٍ من قبل وزارة الزراعة.

لذا، يؤكد محمد أبو مندور أن «تدخل الدولة إذن وليس انسحابها (المفترض) هو مصدر التقدم الملحوظ» (١٩٩٥: ١٨٤).

ومن جانبه يشير تيموثي ميتشيل إلى التناقض بين النتائج النهائية التى تحمس لها الليبراليون وأمر السوق الحرة التى أثارت سلوكًا يتميز بالحماية الذاتية لدى الفلاحين: «من المدهش أن نتحدث عن الزراعة المصرية فى نهاية القرن كأنها أحد الإنجازات التى حققتها السوق الحرة، فى حين أن الفلاحين، على عكس انفتاحهم على السوق الحرة، يتبنون منطق الاكتفاء الذاتى والحماية ضد السوق» (١٩٩٨: ٢٣، ٢٤).

انسبب المسند لتبرير تحرير القطاع الزراعى واختلال السوق الزراعية، قيل إن المزارعين سوف يتصدون لهذه السياسات الاقتصادية بزيادة ملحوظة فى الزراعات ذات القيمة المرتفعة، خاصة زراعات التصدير مثل القطن والخضروات، وبدخولهم أنفسهم وبقوة فى السوق المحلية والدولية ومن ثم الإسهام

في زيادة دخلهم الخاص ودخل الدولة. ولكن هذا لم يحدث. وعلى الرغم من ارتفاع إنتاج تلك الزراعات، في بادئ الأمر، فإن المساحات المخصصة لهذه الزراعات، وهي زراعات استراتيجية، لم تزد، بل سجلت تدهوراً. وعلى مدى السنوات الست التي تلت الإجراءات التي صاحبت الاختلال عام ١٩٨٧، مساحات القطن والطماطم والبطاطس وخضروات أخرى قد انحدرت بشكل ملحوظ. مساحات الزروع والعلف استقرت على ما هي عليه، أما مساحات القمح والأرز فانخفضت بوجه خاص بشكل مأسوي (تيموثي ميتشيل، ١٩٩٨: ٢٣، ٢٤).

السياق السياسي والاجتماعي-الاقتصادي للقانون (مستأجرون/ملاك) ٩٦ لعام ١٩٩٢.. وعود الإصلاحات الليبرالية المحبطة:

في فترة التحرر الاقتصادي للبلاد وإرساء الإصلاحات والانتقال المزعوم نحو الديمقراطية، التي لم تحدث أبداً، كانت البرجوازية ونخبة الملك الزراعيين في مصر قد اقتربت من الحزب الحاكم حتى أصبحت سنده وأعمدته الأساسية. هكذا، زاد بشكل ملحوظ عدد رجال الأعمال في البرلمان خلال الثمانينيات والتسعينيات على وجه الخصوص. هؤلاء البرلمانيون، الذين تم ترشيح غالبيتهم على القوائم التي ترعاها السلطة، ساندوا على نحو آلي أساساً الحزب الوطني الديمقراطي المسيطر. ومنذ سنوات عديدة، يكونون الدائرة الأولى حول جمال مبارك الذي يهيئ نفسه بهمة ونشاط إلى ورث أبيه في الوقت المناسب.

سمحت قوانين الانتخاب عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ لـ «المستقلين» غير المنتمين لأي حزب سياسي، بالتقدم للانتخابات. وبفضل تلك القوانين، انضم بعض

رجال الأعمال، المنتخبين في البرلمان كـ «مستقلين»، إلى مجموعة الحزب الوطني، بعد انتخابهم.

تلك صورة توضح التحالف بين البرجوازية خاصة رجال الأعمال والحزب الحاكم ونفورهم من العمل من أجل ديمقراطية حقيقية للنظام السياسي. وتؤكد أن حزب الوفد السياسي، وهو حزب ليبرالي معارض، قام بتمثيل البرجوازية المصرية في الحقبة الليبرالية قبل أن يتم إلغاؤه في الفترة الناصرية، لم ينجح أبدًا في الحصول على مساندة رجال الأعمال وقت الانتخابات؛ إذ هم يفضلون بوضوح الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم.

في فترة التحرر الاقتصادي نفسها، فقد الفلاحون تمثيلهم في مجلس الشعب وفي المؤسسات التي تحدد السياسة الزراعية وتطبقها وكذلك في الهياكل السياسية والإدارية المحلية. في المقابل قامت الدولة بحماية مصالح كبار ملاك الأراضي وتعزيز مشاركتهم السياسية داخل الحزب الوطني والمؤسسات السياسية القومية.

وعلى مستوى الاقتصاد الجمعي، ومنذ نهاية الثمانينيات، تواجه البلد أزمة اجتماعية خطيرة، اقتصادية، وسياسية على حد سواء. على سبيل المثال، هبط مستوى الدخل القومي ١٠%، فيما بين ١٩٨٦ و ١٩٩١ من ٦٧٠ إلى ٦١٠ دولارات أمريكية للفرد سنويًا. كما انخفض الراتب الفعلي للعامل هو الآخر، نحو ١٤%، بينما استمرت نسبة البطالة في الارتفاع لتصل إلى ١٥% و ٢٠% أي ضعف ما كانت عليه في السبعينيات. في الوقت نفسه كان الدين الخارجي قد ارتفع بشدة، ليصل من ٢٠ إلى ٤٩ مليار دولار فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٩. هذا الوضع مع ضغوط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، دعم ضرورة وجود سياسة جديدة تتجه نحو نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، و«تقليص» دور الدولة، وزيادة

دور السوق وتحرير الأنشطة الاقتصادية (أبو الريشة عبد الرحيم، ١٩٩٨:٢٦)
(Abou Lricha Abdel Rahim,1998:26).

كان الهدف من سياسة إعادة هيكلة قطاع الزراعة هو تحرير تجارة المنتجات الزراعية والمدخلات (بما فى ذلك تحرير التصدير/الاستيراد)، وخصخصة الشركات الزراعية التابعة للدولة، وإعادة تنظيم العلاقات بين الملاك والمستأجرين لصالح الملاك، إلغاء المناوبات الزراعية الإجبارية، تحرير الضمان بعد تحويل «بنك التنمية والائتمان الزراعى» إلى بنك تجارى، وأخيراً تحرير فوائد القروض البنكية.

وفيما يتعلق بالمرحلة الأخيرة لعملية تحرير قطاع الزراعة التى تعد أحد أهم تـبـريرات الحكومة لتطبيق القانون الزراعي الجديد (١٩٩٢/٩٦) فهى ضرورة معالجة بطء النمو الزراعى، المقدر بـ ١,٧% في ٩٠-١٩٨٩ (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٢)، وكذلك التصدى لتدهور الميزان التجارى- الزراعى، وبشكل عام التوسع فى تنمية الزراعات التى تدخل فى الصناعة والزراعات الخاصة بالتصدير.

وعلى اعتبار أن صغار الفلاحين غير قادرين على تحقيق الأهداف المطلوبة، فقد كان من المنتظر - في بادئ الأمر - أن يكون الإصلاح الزراعى المضاد، ركيزة اقتصادية ووسيلة لتحقيق عملية نقل الأرض الزراعية من أيدي صغار الفلاحين إلى الفلاحين الأكبر ذوى قدرات مالية، من أجل إعادة تجميع الأراضي تدريجياً وإعادة تشكيل الدوائر الزراعية الكبيرة و«تحديث» مجمل القطاع، الذى بدا تقليدياً وفى غاية القدم.

فى مواجهة مختلف المشكلات الحقيقية للزراعة والمزارعين والصغار منهم بوجه خاص، ساند متخذو القرار بمصر- بمساعدة كبرى المؤسسات المالية

والاقتصادية الدولية- وما زالوا يؤكدون أن المزارعين المحدثين قُبط والقادرين على سداد الدين هم الذين يملكون الحل عن طريق الاستثمار والنفقات الباهظة من أجل التحديث التقنى والتكنولوجيا داخل قطاع الزراعة المصدر والمنتج لزيادة القيمة، باختصار، زراعة تستند إلى استثمار رأسمالى مدمج تمامًا فى السوق الزراعية الدولية.

إذن نحن أمام استراتيجية تم تنفيذها تدريجيًا ويتحمل غالبية متخذي القرار عبء عواقبها السلبية، كثرمن يدفعونه من أجل ضمان النمو الشامل للبلد. إن الخطاب مبسط بدرجة تدعو للحسرة. فمجمال المقصود هو «التضحية» بجيل صغار الفلاحين الحالى، مع الاعتراف- عن طيب خاطر- بمعاناتهم وبؤسهم، من أجل ضمان حياة أفضل للأجيال القادمة.

إن الجيل الذى ستم التضحية به اليوم كبير جدًا عددًا. وتتجسد المشكلة فى عددهم، ولنتذكر أنهم أكثر من ٣,٦ مليون فلاح وأسرهم، أى إجمالًا نحو ٢٠ مليون فرد. إن «رحيلهم» لن يحل المشكلة، بل سوف ينقل فقر الريف إلى مناطق أخرى وقطاعات أخرى من الاقتصاد القومى.

ومن أجل الحفاظ على الهدف الرئيسى مع وضع متطلبات مصر النوعية فى الحساب، فقد تم اختيار خطة لا رجعة فيها ويحتاج تنفيذها من عقدين إلى ثلاثة عقود. خطة سوف «تلغى» تدريجيًا وبشكل مستمر الأكثر ضعفًا كما ستخفف بكثافة عدد صغار الفلاحين والحيازات الصغيرة والمتوسطة الحالية بقصد جمعها فى شكل دوائر كبيرة رأسمالية ممكنة بشدة. باختصار يتعلق الأمر بتأسيس زراعة رأسمالية قومية منتجة. يبدو جليًا أن الاختيار هو تناول المشكلة على مستوى جمعى مع تجاهل المتطلبات العاجلة والمشكلات المحلية و/أو الفردية.

وحتى تصل تلك العملية لمبتغاهما، فكبار المستثمرين الزراعيين متربصون الآن. إذ كل مشروعات استصلاح الأراضي الصحراوية الجديدة تم تجهيزها لصالحهم، سواء المحيطة بترعة السلام، الواقعة في شمال سيناء أو مشروع توشكى، غرب بحيرة ناصر، غير مشروعات الاستصلاح الأخرى، الأكثر قدماً نسبياً، والتي تقع على أطراف الوادى والدلتا، وبالأخص على طول جانبي الطريق «الصحراوية» بين القاهرة والإسكندرية. وبالإضافة إلى أسعار الأراضي المستصلحة المنخفضة نسبياً، فالمستثمرون الجدد يستفيدون بالعديد من المساعدات والدعم والإعفاء الضريبي، خصوصاً من انعدام وجود أى سقف يحدد المساحات القابلة للتملك. وبالنسبة إلى المشروعات الزراعية العملاقة التى تأسست أو يجري تأسيسها في الصحراء، فالأمر يتعلق فقط بالحد الأدنى للمساحة المطلوب تملكها: ٥٠٠ فدان هو الحد الأدنى للطامعين فى المساعدات المختلفة من أجل الاستثمار.

ووفقاً لرأى العديد من المستثمرين المصريين، فإن الزراعة فى الأراضي الجديدة، اليوم، تعتبر أحد أفضل مجالات الاستثمار داخل الدائرة الاقتصادية برمتها فى البلد. وفى أثناء تجهيز قواعدهم على الحواف الصحراوية، ألم يبدو هؤلاء المزارعون الجدد، الشرهون، ينتظرون اختفاء صغار فلاحي الأراضي القديمة للانقضاض على أماكنهم؟ فمن غير المؤكد أن هذا الوضع على سبيل الخيال فقط. فعملية تجميع حقول الخضروات وتأسيس دوائر واسعة للأراضي المزروعة بالأشجار في الجزء الجنوبي من الدلتا قد بدأت فعلاً.

قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢.. انتقام الملاك ونهاية المستأجرين:

فى عام ١٩٨٥ تم تقديم أول مشروع قانون لتغيير الإطار التشريعى الذى ينظم العلاقات بين الملاك والمستأجرين منذ بداية الخمسينيات (قانون ١٧٨ لـ ٧ سبتمبر ١٩٥٢) وقدمته لجنة الزراعة للحزب الوطنى الديمقراطى، حزب السلطة،

إلى الحكومة التي عبرت عن نيتها لعرضه على مجلس الشعب عام ١٩٨٦. غير أن ذلك لم يحدث في الواقع نتيجة لأحداث الشعب التي اجتاحت القاهرة في شهر فبراير ١٩٨٦ (ريم سعد، ٣٩٥: ١٩٩٩) - (Reem Saad, 1999:395)^(١).

كان ينبغي انتظار حلول ١٩٩٢ حتى نرى استكمال هذه المرحلة الأخيرة الفاصلة للإصلاح الزراعي الليبرالي بإجازة القانون ١٩٩٢/٩٦ الخاص بالعلاقات بين الملاك والمستأجرين والذي يلغي الكثير من مواد القانون الزراعي لعام ١٩٥٢.

وخلال مناقشة القانون داخل مجلس الشعب، عرفت البلاد جدالاً واسعاً حول هذا الإصلاح. وبشكل عام ظهر موقفان، الأول لمجموعة المدافعين عنه والآخر لمجموعة المقللين من شأنه. وكانت حجج الإصلاحيين هي أن تحديث البلاد بشكل عام والزراعة بشكل خاص، وكذلك النمو الاقتصادي يجب أن يكون من خلال القطاع الخاص كمحرك أساسي، وكان دفاع صغار الفلاحين والكفاح ضد الطرد والفقر هما أهم ما تضمنته بيانات المعارضين للإصلاح. وتضم المجموعة الأولى، بالإضافة إلى الحكومة وكبار ومتوسطى الملاك، كل الليبراليين: مستثمرون ورجال أعمال، بعض المثقفين، أعضاء في أحزاب سياسية ومن المجتمع المدني وكذلك قيادات من الأحزاب السياسية الليبرالية مثل الحزب الوطني الديمقراطي في السلطة وحزب الوفد في المعارضة. وأهم ما يشار إليه هو دعم الإسلاميين المصريين لهذا الإصلاح- بكل أطيافهم- بحجة أن الإسلام لا يمنع الملكية الخاصة وأن قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ لم يكن متماشياً مع روح الإسلام ونصوصه.

(١) أثارت هذه الأحداث عساكر الأمن المركزي. وهم بشكل عام ينتمون لأسر ريفية فقيرة من الصعيد ووسط الدلتا. وكانوا يعاملون معاملة سيئة وكان الطعام المقدم لهم من نوعية رديئة ولا يكاد يسد الرمق. وللاعتراض على وضعهم قاموا بمهاجمة منشآت سياحية و«ملاه ليلية» في شارع الهرم.

أما داخل المجموعة الثانية التي كان أغلبها معارضا للإصلاح، نجد كل اليسار المصري، ومن بينهم - بالطبع - الناصريون، باسم الدفاع عن إرث «الثورة». وبشكل عام، فإن المتقنين اليساريين كانوا قد اتخذوا موقفاً بالأغلبية ضد مشروع الحكومة من أجل مساندة صغار الفلاحين من جهة، وذلك بالنسبة إلى أكثر المتقنين قناعة، ومن أجل إحراج الحكومة بالنسبة إلى هؤلاء الذين وجدوا فرصة للظهور السياسي، من جهة أخرى.

أما المعنيون بالأمر بأكبر قدر، الفلاحون، فلم يشتركوا بكثافة في الجدل الذي تابعوه عبر شاشة التليفزيون التابع للحكومة، هكذا تمكنوا من سماع ومشاهدة الصورة التي يروجها الإصلاحيون، والتي تظهرهم كما لو كانوا المسؤولين الحقيقيين عن أزمة الزراعة في مصر، ومن ثم عن مجمل مشكلات البلد الاقتصادية.

الصورة النمطية لصغار الفلاحين المستأجرين والكسالى وهم يشاهدون الفيديوهات، تاركين أرضهم للعمل بالخارج من أجل الحصول على سلع استهلاكية، كانت الصورة المستخدمة بالحاح طوال تلك «المناقشات» كدليل على الظلم الواقع على الملاك. وهؤلاء - بالنسبة إليهم - قد تم تصويرهم على أنهم مواطنون محترمون من الطبقة الوسطى محتاجون وليس لهم معين، مضطهدون من قبل طغاة مستبدين ألا وهم المستأجرون.

التغييرات التي طرأت على الوضع القانوني للأرض والحيازات الزراعية قد تم ابتكارها من أجل تعزيز ظهور سياق وفرص جديدة منعشة لكبار الملاك العقاريين أصحاب الأكثر من ١٠ إلى ١٥ فدانا، الوحيدون القادرون على الاستثمار في المجال الزراعي وتعزيز إصلاحات السوق. ووفق رأى بوش فإن «تحديث

الزراعة المصرية مبنى لخلق ظروف اقتصادية على مستوى عالٍ وكذلك الفاعلية التقنية. وهذا ما قاد متخذي القرار السياسى إلى تعزيز نمط الوحدات الزراعية عن طريق خفض أعمال المرافق العامة داخل الحيازات الصغيرة وإدخال تعديلات على حقوق المستأجرين» (١٩٩٨: ٩٤).

بالتأكيد، الفكرة ليست منصبية بشكل خاص على إقصاء المستأجرين وصغار الملاك لمجرد نزعة انتقامية. فعملية خفض عدد الوحدات الزراعية الصغيرة الحالية من أجل تعزيز بزوغ منشآت زراعية كبيرة رأسمالية وحديثة، كانت- من وجهة نظر الكثيرين- شراً لا بد منه للصالح الاقتصادي الشامل، تلك هى الصيغة المتواترة التى تظهر على نحو شبه منظم فى خطابات المسؤولين السياسيين و«الإداريين» فى البلد.

نائب الحزب الوطنى الديمقراطى شفيق إمام الجندى، المنتخب كفلاح^(١) ساند بقوة مشروع القانون ١٩٩٢/٩٦ عند مناقشته فى مجلس الشعب. وقد وجد بعد خمس سنوات معارضة من الفلاحين وبعض أطراف من المجتمع المدنى، فأخذ يبرر القانون مؤكداً أن «عصر الملكيات الصغيرة انتهى ويجب الاتجاه إلى عصر الملكيات الكبيرة الذى يعتبر أنه سيؤدى إلى زيادة الإنتاج الزراعى» ويتساءل: «ماذا سيفعل صاحب نصف الفدان؟» قبل أن يضيف: «أما إذا كان المالك يمتلك ٥٠٠ فدان فسيضطر إلى استخدام المكنة الزراعية والعلم لتطوير إنتاجه، والزمّن لم يعد يتلاءم مع استمرار الأوضاع القديمة التى كنا نراها حينما نسير على

(١) الانتخابات التشريعية فى مصر تحفظ مقاعد للفئات المهنية مثل الفلاحين. والمرشح الذى يمثلهم من المفترض أن يكون هو نفسه مزارعاً. فى الواقع، الأمر يتعلق بأشخاص يشغلون أنشطة مهنية مختلفة وهم «ملاك» قطع أراضٍ متروثة أو هم مستثمرون للأراضى الجديدة المستصلحة فى الصحراء.

الطريق لنجد فلاحًا مستقلًا على الأرض بجوار زراعته والمطلوب اليوم أن يعمل كل هؤلاء في إطار الملكيات الكبيرة». (١)

من جهة أخرى، وكما يوضح تيموثي ميتشيل، فإن «طرد صغار المستأجرين ليس الجزء الوحيد في خطة الإصلاحيين طويلة المدى» (١٩٩٨: ٣٢). وبناءً على كلامه، فقد ضم أحد المؤتمرات بالقاهرة في شهر مارس ١٩٩٥ ممثلين من الـ USAID (هيئة المعونة الأمريكية) ومن وزارة الزراعة وكذلك من شركات مستشاري الزراعة الاستثمارية وبعض أساتذة الجامعات الأمريكيين والمصريين الذين أجمعوا على أن «مستقبل الزراعة المصرية يعتمد أساسًا على التوسع في استخدام التكنولوجيا من أجل تعزيز خفض الأيدي العاملة...». هذا ومع تسريح فائض الأيدي العاملة والإبقاء على الأسعار الضعيفة للمنتجات الزراعية، فإن ذلك سوف «يساعد في الحفاظ على الرواتب الحضرية الفعلية في مستوى منخفض ويجعل الصناعة أكثر ربحًا» (١٩٩٨: ٣٢).

إن عمليات تجميع الأراضي الزراعية لصالح عدد قليل من كبار الملاك واختفاء الحيازات الزراعية الأسرية الصغيرة بغثة؛ لهو أمر معروف في التاريخ الاقتصادي طيلة القرنين الماضيين. تمت تجربة تلك العملية من قبل في البلاد الصناعية قبل وبعد الثورة الصناعية. في فرنسا، وكان قديمًا بلدًا زراعيًا (به فئة تعيش من النشاط الزراعي)، يمثل الفلاحون فيها اليوم أقل من ٤% من إجمالي الأفراد الفاعلين. حيث نجح القطاع الصناعي والمنجمي في استيعاب قدامى الفلاحين الذين قد أصبحوا بدون أرض أو لم يعودوا قادرين على العيش من عملهم الزراعي.

(١) حوارات نقلتها جريدة الأهالي المعارضة في ١٩٩٧/٧/٩.

بلاد أوروبية أخرى، التي «خرجت» مؤخرًا من الحوض السوفيتي، تعيش تلك التجربة السارية منذ بداية التسعينيات بتأثير الإصلاحات الاقتصادية العميقة والمتعجلة، المفروضة من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. في بولندا، مثلما يحدث في بلاد أخرى مجاورة، اختفاء الحيازات الصغيرة والتخلص من صغار الفلاحين يتم بشكل تعسفي. ولكن أوروبا تمول بسخاء تكاليف هذه «الثورة الريفية» الاقتصادية والاجتماعية مقللة هكذا العواقب الأكثر مأساوية.

أما في مصر، فعملية تجميع الأراضي ليست متلائمة مع أي سياسة اجتماعية من أجل التخفيف من الصدمة ومن ثم تدارك الطرد المفاجئ للفلاحين دون أرض وصغار الملاك الذين مازالوا متشبثين بقطع أراضيهم الصغيرة. كما لا تملك مصر قطاعًا صناعيًا قادرًا على استيعاب مئات الآلاف ممن كانوا في الأصل فلاحين أو ممن سيصبحون في المستقبل من الفلاحين القدامى، ودعمًا أجنبيًا على قدر التحديات.

هكذا، فإن نصوص القانون ١٩٩٢/٩٦ (قانون الإصلاح الزراعي الليبرالي) تشترط على أن أسعار الإيجار سوف تتجاوز من سبع إلى اثنين وعشرين مرة الضريبة العقارية في الفترة الانتقالية ما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٧- وقد تم تطبيقها فعليًا منذ ١٩٩٢ دون ترك أي مهلة للمستأجرين. وينص القانون كذلك على أن الإيجار والمزارعة وسوق الأرض الزراعية (بيع، شراء، إيجار) سوف يتم تحريرها بالكامل في مدة أقصاها أكتوبر ١٩٩٧. في الواقع، الأمر يتعلق بإصلاح زراعي مضاد صريح؛ لأن روح هذا القانون الزراعي الجديد، الذي كان يخص نحو مليون منتفع بنظام الحيازة غير المباشر (إيجار) أو المختلط، هو بالضبط نهاية أحكام قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ الخاصة بالإيجار والمزارعة.

في ٦ أكتوبر ١٩٩٧، أصبحت جميع عقود الإيجار ملغاة وأعيدت جميع الأراضي المستأجرة إلى الملاك قانوناً، ومنذ ذلك اليوم وصاعداً أصبحت للملاك حرية استعادتها أو بيعها أو إعادة تأجيرها بتحديد السعر واختيار الشخص. لم يعد هناك، باستثناء السوق، ما يحد حريتهم المطلقة في التصرف في إدارة أراضيهم.

حتى ١٩٩٢، ظل إيجار الأرض الزراعية المقنن بما يوازي سبعة أضعاف الضريبة العقارية، مع تغييرها مرة كل عشر سنوات، بعد كل تعداد زراعي^(١)، للسماح للدولة بتعديل حصة الربح العقاري.

ولكن في السبعينيات والثمانينيات، تساهلت الدولة تجاه تنمية إيجارات غير مقننة تم تعزيزها من خلال ظهور زراعات أكثر ربحاً وكذلك من خلال تحرير تدريجي للأسعار الزراعية. الفجوة بين نوعي الاستئجار اتسعت، مؤكدة إحياءات الملاك «المتضررين» الذين كانت أراضيهم قد تم تأجيرها لمدد طويلة دون إمكانية لعمل تعديلات جوهرية في بنود العقد. في ١٩٩٢، وبضغط من هؤلاء الملاك، وثمانياً مع الخط السياسي الليبرالي ضاعفت الحكومة الإيجارات إلى ثلاثة أضعاف الضريبة العقارية لتصبح من سبعة إلى اثنين وعشرين.

في ظل القانون القديم كان لا يتم فسخ عقد الإيجار من قبل المالك، إلا عن طريق القضاء وبسبب واحد فقط هو عدم الدفع. وحتى هذه الحالة كان يحق للمحاكم تعليق قرارها لعدة سنوات، على حسب الوضعين الاقتصادي والاجتماعي. بالفعل، مدة العقد كانت دائمة بما أن المكسب كان يمتد بلا نهاية إلى ورثة المزارع "مستأجر الأرض". وفي حالة عدم كون ورثة المزارع "موقع العقد أنفسهم"

(١) تنظم مصر تعداداً زراعياً كل عشر سنوات. أقمه تم عام ١٩٢٩ وأقره عهداً كان في ٢٠٠٠/١٩٩٩.

مشتغلين بالزراعة، كانوا يستفيدون من حق الانتفاع. ومن أجل استرجاع أملاكه كان على المالك أن يدفع للمستأجر نصف قيمة الأرض بسعر السوق.

يحدد قانون ١٩٩٢/٩٦ المكسب العائد من الإيجار حسب مدة العقد، ويحدده اتفاق بين الطرفين عند التوقيع، ومع الورثة المزارعين من الدرجة الأولى (أولاد، زوج أو زوجة، الوالدين)، هكذا يضع القانون نهاية لا رجعة فيها يخصص إيجارات مدى الحياة وكذلك النقل التلقائي عن طريق الميراث؛ مما كان يسمح للأولاد بـ «استعادة» إيجارات أهلهم المتوفين بشكل تلقائي. لذا فالمدة القانونية للعقود الجديدة لا تتجاوز سقفًا أقصاه خمس سنوات. وهكذا، للمالك مطلق الحرية في تأكيد مدة العقد، ولو رغب فلمدة بضعة أشهر. حاليًا، يتم التعاقد سنة زراعية واحدة بحد أقصى وفي الأغلب لمدة موسم زراعي واحد بل وحتى محصول واحد. والأسوأ هو أن هذه العقود غير مسجلة بتاتًا مما يعرض المستأجرين الذين ليس لديهم أي أمان قانوني لحياة غير مستقرة.

رد فعل الفلاحين بعد التمرد المتواضع، المقاومة السلبية:

بعكس تصريحات المسؤولين التي تناولتها وسائل الإعلام الرسمية المسيطرة، لم يتم تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الليبرالي بدون مشكلات. عرف المجتمع الريفي المصري - للمرة الأولى - منذ نحو خمسين عامًا، شيئًا من الهياج فيما بين ١٩٩٦ و١٩٩٩. وكانت الاضطرابات تتحول إلى انفجار اجتماعي عام حقيقي.

رفعت أولى التظاهرات شعار «الثورة الفلاحية الشاملة»، وهو الشعار الذي أعيد استخدامه بقوة من قبل بعض المناضلين السياسيين في القاهرة. هذه الاضطرابات التي أديرت بخليط من المهارة السياسية والردع البوليسي، الغاية في

العنف أحياناً، أدت إلى نتائج مؤسفة نسبياً: عشرات من الفلاحين والمناضلين السياسيين تم القبض عليهم، ونحو خمسين فلاحاً فقدوا حياتهم إثر اشتباكات بين الملاك والمستأجرين أو تدخلات من قبل قوات الأمن، هذا حدث في كل أقاليم مصر.

جدول ١٠

نتائج «عمليات العنف» التى أثارها تطبيق قانون الإصلاح الزراعى
لعام ١٩٩٢ (١)

التصنيف	قتلى	جرحى	معتقلون
العدد	٤٩	٩٤٩	٢٧٥٤

إن رد فعل طبقة الفلاحين تجاه الإصلاح المضاد؛ تدل أولاً على شعور باليأس والإحباط لدى كتلة كبيرة من الفقراء مكونة من صغار الملاك والأغلبية الساحقة من المستأجرين. ولكنه يلقي الضوء أيضاً على القطيعة، التى تبدو شاملة، بين السلطة وكتلة الفلاحين الذين تعتبرهم، قبل كل شيء، عائقاً لمشروعاتها فى «تتمية» زراعة ليبرالية وتعاملهم بازدراء يكاد يكون مقنعاً.

فيما عدا ردود الفعل الأولى المسجلة سواء لدى الفلاحين أو مختلف الممثلين السياسيين المحليين وعلى المستوى القومى، فهناك أسئلة أخرى أكثر عمومية تطرح نفسها. أهم سؤال يتعلق بمستقبل، الهيكل الزراعى، على المدى المتوسط، ومن ثم مستقبل الفلاحين، خاصة هؤلاء - رجالاً ونساء - الذين لا تتعدى حيازاتهم الفدادين الخمس.

(١) انظر: مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة، وكشك ٢٠٠٤: ٢٠١

رغم مقاومة فقراء الفلاحين والمستأجرين تجميع الأرض المجزأة بدأ فعلاً:

عواقب تلك الإصلاحات الزراعية الجديدة اتضحت تماماً من خلال نتائج آخر تعدادين زراعيين تم إجراؤهما في مصر عام ١٩٩٠ (سنتان قبل إقرار القانون ١٩٩٢/٩٦) وعام ٢٠٠٠ (بعد ثلاث سنوات من تطبيقه عام ١٩٩٧). وإذا قارنا نتائج التعدادين، فسوف نرى جلياً ظهور تطورات جديدة متأثرة بشدة جراء تطبيق تلك الإصلاحات وتنفيذ القانون ١٩٩٢/٩٦ بوجه خاص. تكشف الدراسة الدقيقة لتلك التطورات عن معلومات ذات فائدة كبيرة تخص الاتجاهات الشاملة لهذه التغييرات التي تؤثر بعمق في مجمل المجتمع الفلاحي. بعض هذه الاتجاهات غير متوقع بالمرّة ويشكل في الأغلب مفاجآت غير سارة لرواد الإصلاح.

تظهر التحليلات الأولية ومقارنة المعطيات الإحصائية اتجاهاً واضحاً نحو عملية حقيقية لإعادة تجميع تدريجي للحيازة والملكية الزراعية في أيدي عدد ضئيل من الأسر ومن ثم لطرد الفلاحين، بدءاً من المستأجرين الذين فقد أغلبهم ما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٧ عقودهم ومن ثم حيازاتهم (رسم بياني A1,A2,A3,A4,A5 ص ١٠٩-١١١).

ومن جهة أخرى، هناك مؤشر - لا جدال فيه - لاستمرار ظاهرة تفتيت الأرض الزراعية، مما يعني أيضاً استمرار تجذر عملية إفقار الفلاحين، فعدد الحيازات قد تضاعف من ٢٨٤٥٩٥٢ إلى ٣٢١٣٨٢٧ في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠، أي بزيادة إجمالية تصل إلى نحو ١٢,٩%. وفي خلال هذه الفترة لم يزد إجمالي المساحة الزراعية سوى ١,٦% بالكاد (رسم بياني A6, A7, ص ٧٧-٧٨). و الجدير بالذكر أن العدد الإجمالي للحيازات أقل من فدان كان ينبغي أن يتجه إلى الانخفاض بسبب أن نحو ٤٥% من المنتفعين المستأجرين كانوا قد تركوا

أراضيهم ما بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٧ وقد تبعهم آخرون منذ ذلك الحين. الفئتان اللتان تسجلان فعليًا أعلى نسبة على التوالي هما الأقل من فدان والأخرى من ١ إلى فدانين، مع زيادة مطردة خلال التسعينيات.

وفيما يتعلق بمجمل المساحات الذى تحتله مختلف الفئات؛ فإن الاتجاهات متنوعة قليلًا. الرسم البياني A٢ الذى يشير إلى تطور حجم كل من الفئتين على مستوى المساحة بالنسبة إلى إجمالي الحيازات، يشير إلى أن الفئة الأقل من فدان وأكثر من عشرة فقط هى التى تسجل ارتفاعًا كبيرًا بالنسبة للفئة الأولى وارتفاعًا أكثر تواضعًا بالنسبة للفئة الثانية. وفى المقابل، فإن الحيازات التى تضم من ١ إلى فدانين والتى تضاعف عددها بشكل ملحوظ، تسجل انخفاضًا للمساحة الإجمالية المشغولة مقارنة بالمساحة الزراعية الكلية للبلاد.

هناك فئتان للحيازات تتميزان بوضوح فى شكل المساحة المستغلة وكذلك الحيز الذى تشغلانه من مجمل المساحة الزراعية. الأمر يتعلق بفئات حيازتها أكثر من ١٠ أفدنة والتى تسجل مساحتها والحيز الذى تشغله، بالنسبة إلى إجمالي المساحة الزراعية، ازديادًا بشكل ملحوظ، أما الحيازات من ٢ إلى ٥ أفدنة والتى تسجل مساحتها وحيزها انخفاضًا شديدًا خاصة خلال التسعينيات (رسم بياني A3). هكذا، يظهر جليًا تأثيرها بالقانون ١٩٩٢/٩٦. وبين أعوام ١٩٨٢ و ١٩٩٠، تطورت الفئتان فى الاتجاه نفسه ولكن مع نمو لفئة الأكثر من ١٠ أفدنة التى تتجاوز من بعيد الفئة من ٢ إلى ٥ أفدنة، بنسبة على التوالي ٢٦,١٨% و ٥,٧% تقاوم هذا التباين بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ مع استمرار نمو الفئة أكثر من ١٠ أفدنة، حتى إن كانت أضعف بـ ٨,٣% فقط (رسم بياني A3).

إذا ما وضعنا في الاعتبار التعدادات الثلاثة الزراعية الأخيرة لأعوام ١٩٨٢، ١٩٩٠ و ٢٠٠٠، ندرك أن نمواً مستمراً ذا ديناميكية مزدوجة يمكن تلخيصه في تقاوم تفتيت الحيازات الأقل من فدانين؛ وكذلك في عملية تجميع الأراضي الزراعية، خاصة لصالح فئة الحيازات الأكثر من ١٠ أفدنة وبشكل أقل الفئة من ٥ إلى ١٠ أفدنة. هاتان الديناميكيتان متلازمتان وتتم على حساب فئة من ٢ إلى ٥ أفدنة التي ينخفض عددها ومساحتها الإجمالية بالتدرج (رسم بياني A1).

بالفعل، فإن فئة الحيازات التي تفقد مساحة هي التي تتحصر ما بين ٢ و ٥ أفدنة. هذا الانخفاض يتم في الوقت نفسه ، لصالح فئة الأقل من فدانين وأكثر من ٥ أفدنة، يتشارك هكذا في العمليتين المتناقضتين التفتيت من جهة وإعادة التجميع من جهة أخرى (رسم بياني A6). وإذا كان ما يحدث ليس على هوى الحكومة التي كانت تتمنى عملية إعادة تجميع أكثر سرعة، فإن تفتيت الأرض التي لا رجعة فيها تبدو ذا طبيعة لا تدعو الطبقات الفقيرة للاطمئنان إلى مستقبلهم المباشر وإبقائهم على أراضيهم لأجل أطول. فلننتاول بشكل منفصل نمو كل من فئات المساحات لنرى كيف تطورت خلال سنوات ١٩٨٠ و ١٩٩٠.

نظم الحيازة.. نهاية المستأجرين:

التحرير الاقتصادي قلب رأسنا على عقب مجمل القطاع وأسهم في إعادة تشكيل البنية الزراعية. ومع ذلك ينبغي أن نشير هنا إلى أن فئة الفلاحين الأكثر تضرراً من هذه الإصلاحات هم الفلاحون المستأجرون. وكنتيجة مباشرة للقانون ١٩٩٢/٩٦، نلاحظ الاختفاء المفاجئ والعام تماماً للمنتفعين المستأجرين. فقط تظل هناك إجراءات موسمية أو سنوية ولكن عامة بدون عقود موقعة. وجراء غياب أى تسجيلات لهذه الإجراءات قصيرة المدة، فإن فئة المستأجرين الإحصائية لم يعد لها وجود.

تظهر الدراسات الميدانية التي أجريت في الفيوم، والمنيا (مصر الوسطى) والبحيرة (الدلتا) وكذلك دراسة سجلات العديد من الجمعيات الزراعية؛ أن هنتاك شبه اختفاء لنظم الحيازة غير المباشرة والمختلط. ومنذ التصديق على القانون ٩٦/ ١٩٩٢ وتطبيقه، يرفض الملاك إيجار أراضيهم عن طريق عقد مسجل؛ لمدة زمنية تتجاوز السنة وحتى أحيانا الموسم الواحد. هذه الظاهرة تبدو مستقرة مع الزمن، على الرغم من الارتفاع المستمر لإيجارات الأرض الزراعية، وعدم إيمان الإيجارات قصيرة المدى وغياب الضمانات التي تؤمنها فقط العقود المسجلة عند أى نزاع (رسم بياني A4).

وعلى مستوى إحصائي بحث، بدأ هذا التطور يثير مشكلة حقيقية بالنسبة إلى الباحثين ومنخذي القرار على حد سواء. ففي سجلات الجمعيات التعاونية الزراعية، حيث كان يتم تسجيل الفلاحين الذين لديهم وثيقة سند الملكية أو عقد إيجار، تم بشكل شبه كامل اختفاء جدول المنتفعين المستأجرين منذ أن بدأ تطبيق القانون ٩٦/ ١٩٩٢ في عام ١٩٩٧. فبسبب رفض الملاك في أغلب الأحيان التوقيع على عقد بين وصريح مع المستأجرين؛ فإن هؤلاء لم يعد في إمكانهم تسجيل أنفسهم في الجمعية التعاونية ومن ثم عدم ظهورهم في السجلات. تأكدت من هذا التطور الخطير داخل العديد من الجمعيات التعاونية حيث قمت بإجراء أبحاث ميدانية منذ عدة سنوات. غير أننا على يقين أن هذا الاختفاء ليس إلا إحصائيا؛ إذ ما زال الفلاحون بدون أرض والذين لا يملكون مساحات كافية مستمرين في الإيجار ولكن لفترات زمنية قصيرة للغاية وبدون عقود. ومن ثم فإن المستأجرين لا يحصلون على أى ضمانات ولا يمكن لهم المطالبة بحقوقهم كمزارعين لدى الإدارات المختلفة والبنوك أو مخاطبة أى جهات رسمية أو خاصة.

بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩٠، بدأ ظهور الفارق بين عدد وحيز الأراضي الخاضعة للنظام المباشر للحيازة (ملك)، وتلك التابعة للنظام غير المباشر للحيازة وهو الفرق الذي اتسع كثيرًا بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠، ليظهر التأثير الكبير للقانون ١٩٩٢/٩٦. عدد الحيازات التابعة للنظام المباشر للحيازة ارتفع بنسبة ٦٢,٣٦% ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ في مقابل ٣٠,٣% فقط في العقد السابق. في الوقت نفسه، عدد الحيازات التابعة للنظام غير المباشر للحيازة (بعقود) انخفض بنسبة ٤٥,٨% بين أعوام ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ في مقابل انخفاض بنسبة ١٣,٤٥% «فقط» خلال العقد السابق. حيز الفنتين في نظام الحيازة بالنسبة إلى مجمل الحيازات، سلك منطقيًا الاتجاه نفسه. بينما ارتفعت نسبة حيازات النظام المباشر من ٥٧,٦% عام ١٩٨٢ إلى ٦٣,٩٢% عام ١٩٩٠ وإلى ٩٢% عام ٢٠٠٠، انخفضت نسبة حيازات النظام غير المباشر للحيازة من ١٧,٥% إلى ١٢,٨% و ٦,٢% في السنوات نفسها (رسم بياني A4). أخيرًا، حيازات النظام المختلط^(١) تبع انخفاض حيازات النظام غير المباشر للحيازة نفسه؛ فمن ٢٥% عام ١٩٨٢ انخفضت إلى ٢٣,٣% عام ١٩٩٠ وإلى ١,٩% عام ٢٠٠٠.

وفيما يخص المساحات الخاضعة لكل من نظم الحيازة، نجد التوجه نفسه تمامًا مع ازدياد نظام الحيازة المباشر على حساب نظام الحيازة غير المباشر ونظام الحيازة المختلط. هكذا، فقد ارتفعت نسبة المساحة الإجمالية التابعة للنظام المباشر للحيازة من ٣٩,١٢% فيما بين أعوام ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ في مقابل ٢٦,٦٣% فقط في العقد السابق. بينما انخفضت مساحات النظام غير المباشر

(١) الحيازات التابعة للنظام المختلط للحيازة تتضمن هنا الحيازات المكونة من مجمل الحيازات التابعة لنظام الحيازة بالإضافة إلى وضع لا ينتمي للمباشر ولغير المباشر، وهي حالة أراضي وضع اليد والأوقاف وحالات أخرى.

للحيازة إلى ٥٤,٦٥% بعد عام ١٩٩٠ في مقابل ٤,٩% فقط قبل ١٩٩٠. من جهة أخرى، نجد أن ما بين عام ١٩٨٢ وعام ٢٠٠٠ حيز مساحات النظام المباشر للحيازة بالنسبة إلى مجمل مساحة أراضي البلاد ارتفع من ٥٨,٠٧% إلى ٦٤,٢% عام ١٩٩٠ وإلى ٨٧,٩٤%، بينما انخفضت حيازات النظام غير المباشر للحيازة من ١١,٥٤% عام ١٩٨٢ إلى ٩,٥٨% عام ١٩٩٠ وإلى ٤,٢٨% عام ٢٠٠٠ وأن حيازات نظام الحيازة المختلط لم تتغير كثيرًا، فمن ٣٠,٣٩% عام ١٩٨٢ انخفضت إلى ٢٦,٢٢% عام ١٩٩٠ وإلى ٧,٧٨% عام ٢٠٠٠ (رسم بياني A5).

على سبيل المثال، في محافظة المنيا (٣٠٠ كم جنوب القاهرة)، عدد الحيازات التابعة لنظام الحيازة المباشر الذي لم يزد إلا إلى ٢٦,٦٤% بين عام ١٩٨٢ وعام ١٩٩٠، ارتفع أكثر من ٩٩,٠٥% بين الأعوام ١٩٩٠ و٢٠٠٠. في هذه المحافظة نفسها، العدد الإجمالي للحيازات كاد يتضاعف فمن ١٢٥٧٦٨ حيازة عام ١٩٩٠ ارتفع إلى ٢٥٠٣٤٦ حيازة عام ٢٠٠٠ (خريطة A1 وخريطة A2).

ارتفاع عدد الحيازات التابعة لنظام الحيازة المباشر بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ تبعه منطقيًا ارتفاع مساحات الحيازات التابعة لنظام الحيازة المباشر. في المقابل، ارتفاع هذه المساحات لا يتناسب وارتفاع عدد الحيازات. ولنأخذ من جديد مثال المنيا، حيث هذا العدد كان قد تضاعف، نجد أن ارتفاع المساحات لم يصل إلا إلى ٦٠%، فمن ٢٨١٠١١ فدانًا عام ١٩٩٠ وصل إلى ٤٥٠٣٨١ فدانًا عام ٢٠٠٠. الفرق بين النسبتين يعكس تفتت الحيازات (خريطة A3).

الانخفاض الشديد لحيازات نظام الحيازة غير المباشر حالة عامة حتى إن لم تتبع الإيقاع نفسه في كل مكان في البلاد، ذلك أن القانون ١٩٩٢/٩٦ على أرض الواقع من قبل الأشخاص أو الأسر المعنية لم يتم في الوقت نفسه في كل مكان.

السبب الآخر لهذا التباين يعود إلى أن السنوات الثلاث الممتدة من ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠ تمثل مرحلة قصيرة لا تسمح باكتمال عملية الأفلو التدريجي للحيازات التابعة لنظام الحيازة غير المباشر. تظل حالة المنيا على هذا الصعيد، تكشف لنا نفس انخفاض الحيازات التابعة لنظام الحيازة غير المباشر التي انخفضت على مدى عشر سنوات نظرياً- لكن في أقل من ٤ سنوات فعلياً (١٩٩٧-٢٠٠٠)- من ٦٠٨٤٧ حيازة إلى ١٧٣٤٩ حيازة، أى انخفاض بنسبة ٧١,٥% (خريطة A4).

انخفاض المساحات الكلية للحيازات التابعة لنظام الحيازة غير المباشر تطور في اتجاه عدد تلك الحيازات نفسه ولكن بمتوسط أعلى بكثير. والكلام مازال عن المنيا، انخفضت هذه المساحة من ٧١٩٩٥ فداناً إلى ١٦٣٣٣ فداناً أى انخفضت بنسبة ٧٧,٣١% (خريطة A5).

تؤكد هذه الأرقام وتفسر- على الأقل جزئياً- تضخم فقر طبقة الفلاحين في داخل هذه المحافظة، وهي إحدى أفقر المحافظات في البلاد.

الأقل حيازة يزدادون فقراً، لكنهم لا يرحلون:

إذا كان تفتيت الأرض الزراعية مرتبطاً بكل الحيازات الأقل من ٥ أفدنة، فهو يمس أكثر الحيازات الأقل من فدانين خصوصاً تلك التي تقل عن فدان واحد. إن إعادة توزيع الأرض من خلال عملية التوريث إضافة إلى فقر فئة صغار الفلاحين وتحرير سوق الأرض الذي فجر الإيجارات، يبدو لى أن هذه العناصر مجتمعة هي المحرك الحقيقي لهذه الظاهرة الخطيرة سواء بالنسبة إلى الفلاحين أنفسهم حيث ينخفض دخلهم من الأرض بسبب التفتيت وكذلك بالنسبة إلى القطاع الزراعى ككل الذى يتأكل من الداخل بسبب تلك العملية.

أقل من فدان:

وصل العدد الإجمالي للحيازات التي تشغل أقل من فدان واحد من ١٠٤٤٨٩٧ عام ١٩٩٠ إلى ١٤٠١٢٩٥ حيازة عام ٢٠٠٠، أى بزيادة فعلية تصل إلى ٣٤,١% (رسم بياني A7،A1). والجدير بالذكر أن هذا التزايد السريع يبدو أنه قد تم خلال الفترة الزمنية القصيرة ١٩٩٧-٢٠٠٠ فقط التى تلت تطبيق القانون ١٩٩٢/٩٦ عام ١٩٩٧. وفيما بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠، كان معدل نمو عدد الحيازات التى تشغل أقل من فدان على التوالى من ٣١,٨١% خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠ إلى ٣٤,١% للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ (رسم بياني A1).

تظهر دراسة الرسم البياني A1 كيف يرتفع منحنى عدد الحيازات عن منحنى المساحات بسرعة أكثر. وهذا هو التعريف الذى يعبر عن ظاهرة تفتت الأراضى الزراعية. وفى الوقت نفسه، فإن فئة الأقل من فدان واحد تصل من ٣٦,٧% إلى ٤٣,٥% من مجمل الحيازات. وإذا كانت نسبة ٤٣,٥% من المنتفعين لا يشغلون سوى ٨,٥% من مجمل المساحة الزراعية للبلاد عام ٢٠٠٠، فإن ذلك يظهر بوضوح صعوبة النفاذ إلى الأرض وعدم مساواة الجميع لتحقيق ذلك خاصة الأكثر عوزًا. ففي عام ١٩٩٠، كانوا ٣٦,٧% يتشاركون ٧,١% من الأراضى. وفي عام ١٩٨٢، نجدهم ٣٢,٦% من المنتفعين الذين يستغلون ٦,٣% من الأرض الزراعية. وقد انخفض حجم الحيازات الزراعية لأقل من فدان واحد فى المتوسط من ٠,٤٨ فدان عام ١٩٩٠ إلى ٠,٤٤ فدان عام ٢٠٠٠. وتُظهر كل هذه العناصر مجتمعة كيف أن هامش «صغار الفلاحين» قد تأثر جراء ظاهرة الإفقار والتهميش.

وقد توسعت بشدة فئة الأقل من فدان مع معدلات نمو المساحة الإجمالية التي «غطتها» هذه الفئة من ٢٧,٠٨% فيما بين ١٩٨٢ و ١٩٩٠ و ٢٤,١٩% بين ١٩٩٠ و عام ٢٠٠٠ وذلك يفسر كيف أن إجمالي المساحة المستغلة من خلال حيازات أقل من فدان واحد وصل من ٣٩٧٥٩٧ فداناً في ١٩٨٢ إلى ٥٠٥٢٨٥ فداناً عام ١٩٩٠ وإلى ٦٢٧٥٥٥ فداناً عام ٢٠٠٠ (رسم بياني A1,A2,A3). يبدو أن هذه الأراضي المفقودة من ٢ إلى ٥ فدانين هي التي أتاحت امتداد هذه الفئة عبر مجرد ظاهرة التقسيم المغالي فيه للفئة الأولى.

وإذا كان الحصول على دخل آخر لا يتيح لنا القول بأن كل هذه الفئة مكونة من الفلاحين الفقراء والفلاحين المعدمين فإنه من السهل الافتراض، مع علمنا الجيد بماهية الريف المصري، أن الفقر «المكثف» يمس أولاً فئة صغار الفلاحين هذه ذوى المساحة القصوى التي لا تتعدى الفدانين. غير أن تفتت الأرض وإفقار الفلاحين لا يبدو سبباً لترك النشاط الزراعي، مخيبين آمال مسئولى إصلاح عام ١٩٩٢. بالفعل، فإن امتلاك قطعة صغيرة من الأرض يتيح الحفاظ على الدار ويضمن الحفاظ على إنتاج صغير نباتى وحيوانى لتوفير أدنى أمان غذائى للأسرة.

من فدان واحد إلى فدانين:

تخضع فئة الحيازات^(١) من ١ إلى فدانين إلى ظاهرة التفتت نفسها هذه وهذا ما يسهل انتقال جزء من أراضيها إلى الفئة الأقل من فدان. وهكذا فإن هذه

(١) سوف نستخدم كلمة الحيازات حتى إذا اختلفت تماماً فئة المستأجرين في الآونة الأخيرة (خاصة في التعداد الزراعى لعام ٢٠٠٠)، فضرورة المقارنات بالتعدادات السابقة تحتم علينا استخدام الألفاظ نفسها. ونشير كذلك إلى أن فئة المستأجرين لم تختف سوى إحصائياً بسبب أن العقود لم تعد مسجلة وأصبحت محددة أكثر فأكثر بمحصول أو على نحو أندر، بسنة زراعية.

الحيازات التي كانت توازي ٢٤,٨% من مجمل الحيازات الزراعية عام ١٩٩٠ لم تعد تمثل سوى ٢٤% عام ٢٠٠٠. بالمقابل، فإن الحجم بالنسبة إلى المساحة الإجمالية زاد من ١٢,٩% عام ١٩٩٠ إلى ١٣,٥% عام ٢٠٠٠ (رسم بياني A2،A3،A6،A7).

إجمالي المساحة التي تشغلها الفئة من ١ إلى فدانين مستمرة في التوسع حتى إن بدت في تباطؤ منذ السنوات الأخيرة. وصل التوسع إلى ١٣,١٦% خلال الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٠ في مقابل ٥,٤% فقط فيما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ (رسم بياني A3). وبينما هي تمد فئة الأقل من فدان واحد، فيبدو أنها تعوض «خسارتها» عبر إسهام من الفئة من ٢ إلى ٥ أفدنة التي هبط عددها ومساحتها على نحو مفاجئ (رسم بياني A3).

كبار الخاسرين ما بين التفتيت والتجميع

من ٢ إلى ٥ أفدنة:

الديناميكية السارية داخل هذه الفئة تدعو إلى المتابعة عن قرب. فبينما تتراوح شدة ارتفاع العدد الإجمالي للحيازات، متضمنة جميع الفئات، فإن ما يميز الاستثناء هو ارتفاع عدد الحيازات من ٢ إلى ٥ أفدنة إلى ٥,٨٥% بين عام ١٩٨٢ وعام ١٩٩٠ قبل أن ينخفض بنسبة ٩,٢% ما بين ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ (رسم بياني A2). وهكذا فإنه في الفترة نفسها (١٩٩٠-٢٠٠٠)، انخفض عدد الحيازات التي تشغلها الفئة من ٢ إلى ٥ أفدنة من ٨٣٤١٥٣ إلى ٧٥٧٠٥٩ (رسم بياني A2،A7). هذا التغيير الطفيف يشير إلى هشاشة هذه الفئة جراء قانون الإصلاح الزراعي الجديد (١٩٩٧/٩٦) ويؤكد كذلك على تفتيتها الذي يصاحبه

انخفاض ملحوظ على جميع المستويات، ومنها عدد الحيازات والمساحة الكلية التي تشغلها والتي انخفضت من ٢٣٣٠٨٦٤ فدانا إلى ٢٠٧٨٢٨٢ فدانا، أى انخفاض بنسبة ١٠,٨% (رسم بياني A3،A7).

ومن جهة أخرى، فإن هذه الفئة التي كانت تمثل ٣٥% من مجمل الحيازات عام ١٩٨٢؛ قد انخفضت إلى ٢٩,٣% عام ١٩٩٠ وإلى ٢٣,٥% فقط عام ٢٠٠٠ (رسم بياني A2). وعلى التوازي، فإن حصة هذه الفئة نفسها بالنسبة إلى إجمالي المساحة الزراعية للبلاد قد انخفضت من ٣٥,٢% عام ١٩٨٢ إلى ٣٢,٥% عام ١٩٩٠ وإلى ٢٨,٥% عام ٢٠٠٠ (رسم بياني A3). وهو تراجع صريح — ٤ نقاط ما بين ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ (رسم بياني A3،A6).

ومن خلال دراسة الرسومات البيانية المختلفة، يبدو - بقدر واضح - أن هذه الفئة تغذى كل الفئات الأخرى؛ الأصغر عن طريق التقسيم الداخلى للحيازات والأكبر (من ١٠ إلى ٥ أفدنة) عن طريق تجميعها.

من ٥ إلى ١٠ أفدنة:

تُظهر هذه الفئة من ٥ إلى ١٠ أفدنة ثمة استقراراً عبر تغييرات متواضعة للغاية. وبينما كانت تمثل هذه الفئة عام ١٩٩٠، ٦,٣٨% من إجمالي عدد الحيازات، فقد انخفضت قليلاً في السنوات اللاحقة لتصل إلى ٦% عام ٢٠٠٠ (رسم بياني A2). وفيما يتعلق بالمساحات، فإن هذه الفئة ظلت مستقرة على أساس ١٦% من إجمالي المساحة الزراعية للبلاد (رسم بياني A3،A6). أما مساحتها هي، فبالعكس، فقد زادت ٩,٤% و ٠,٣% بالنسبة إلى الفترتين التاليتين من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ ومن ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ على التوالي (رسم بياني A3). وفي المقابل

ارتفع معدل عدد حيازات فئة ما بين ٥ و ١٠ أفدنة إلى ١٠,٣٨% ما بين ١٩٨٢ و ١٩٩٠، وإلى ٢,٥% من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ (رسم بياني A2).

كبار الراحين.. عودة الباشوات

أكثر من ١٠ أفدنة:

ارتفع العدد الإجمالي لحيازات الفئة الأكثر من ١٠ أفدنة إلى ٢١,٢٧% ما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠، وإلى ١٧,٣% فيما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ مروراً من ٧٧٩٧١ حيازة عام ١٩٩٠ إلى ٩١٤٦٧ حيازة عام ٢٠٠٠ (رسم بياني A2). كانت هذه الفئة عام ١٩٩٠ تشغل ٣١,٥% من إجمالي أراضي البلاد الزراعية، في مقابل ٢٨,٧% عام ١٩٨٢، ثم أصبحت ٣٣,٥% عام ٢٠٠٠ (رسم بياني A3). وينبغي الإشارة كذلك إلى أن هذه الفئة التي تحتل نحو ثلث مساحة البلاد الزراعية؛ لا تمثل سوى ٢,٧% عام ١٩٩٠ و ٣% عام ٢٠٠٠ من إجمالي عدد الحيازات (رسم بياني A2).

هكذا، فإن نمو تلك الفئة قد استقر على مستوى الزمن والمساحة. خلف هذا النمو، تلتقي ظاهرتان منفردتان. هناك في البداية استصلاح الصحراء وتأسيس مزارع جديدة، تضم بشكل عام عشرات، بل مئات وآلاف الأفدنة. ومنذ عام ١٩٩٢، تتم عملية تجميع للأراضي الزراعية بين أيدي حفنة من المنتفعين. هذه العملية - وإن تمت على استحياء - هي ظاهرة للعيان على نحو مبعثر على طول البلاد؛ في الدلتا كما في الوادي (رسم بياني A6, A7).

حساب ختامى مؤقت.. تجميع الأرض وطرد صغار الفلاحين:

فى الواقع، الوضع متعلق بعملية تدريجية لتجميع الأرض الزراعية التى ستنتهى إلى طرد أغلب صغار الفلاحين الحاليين. وفى إطار تلك العملية ليس هناك ما يجعلنا نتصور إمكانية خفض وتيرة أو الحد من تطور القطاع الزراعى نحو زراعة استثمارية يديرها عدد ضئيل من كبار المزارعين.

بالطبع، تشكل تلك العملية نجاحًا عظيمًا لمؤسسى هذا الإصلاح. ولكن العواقب الوخيمة لهذا التطور سوف تكون عديدة وبعضها غير متوقع. يمكننا منذ الآن طرح بعض الفرضيات «المنطقية»: تقاوم إفقار جزء من طبقة الفلاحين وعودة الهجرة الريفية نحو المدن الكبرى كرد فعل مباشر، على الرغم من شبه توقفها فى السنوات الأخيرة، وذلك وفق التعدادين الأخيرين للسكان (١٩٨٦-١٩٩٦) للمواطنين المصريين. وصول كتل جديدة إلى المدن يوشك أن يفاقم أكثر ظاهرة الفقر الحضرى، والطرد والتمييز وأن يعزز التباين على المستوى الاجتماعى والمكانى الذى أسهم، على الرغم مما يقال، فى تغذية ظواهر العنف السياسى التى تركت بصماتها على التسعينيات.

إن تقييم هذه الهجرة الريفية نحو الحضر، ذلك «الرحيل الريفى» فى مصر، ليس بالتأكيد أمرًا يسيرًا. فالأرقام النادرة المطروحة متضاربة لدرجة تجعلها غير موثوق فيها. وإحدى المشكلات هى أن كثيرًا ما لا يقوم المهاجرون بتعريف أنفسهم فى أى مكان كمهاجرين. فهم يحتفظون بعنوانهم ووثائق هويتهم الأصلية. بوجه عام، يتم إحصاؤهم فى التعداد السكانى، وعند اللزوم، يظلون مسجلين فى القوائم الانتخابية فى قراهم أو بلدتهم الأصلية. ومن جهة أخرى، وكما قلنا أعلاه، فإن غالبية عظمى (نحو ٨٠%) من الفلاحين والفلاحين بدون أرض، يعملون خارج

حيازاتهم الزراعية من أجل استكمال ما ينقصهم من دخل. مما يدفع بعضهم إلى الانتقال لمسافات إلى حد ما طويلة تفرض عليهم أحياناً قضاء بضعة أيام أسبوعياً في مواقع عملهم. وهكذا، فإن بعضهم يمضى وقتاً أطول في المدينة التي يعملون بها من الوقت الذي يقضونه في قراهم. غير أن أغلب هؤلاء المهاجرين «يتركون» أسرهم في القرية، حيث مستوى المعيشة منخفض عما هو عليه في المدينة. ويتم تعداد تلك الأسر، منطقياً، حيث يعيشون.

أما بعد، وبدون أن نعطي فكرة دقيقة عن هذه الظاهرة (وهذا ليس موضوع دراستنا)، بيد أنه يمكننا الاستنتاج بأن هناك فئتين مستمرتان في الهجرة من الريف نحو المدينة: المعدمون، خاصة هؤلاء الذين فقدوا حيازاتهم جراء إلغاء جميع عقود الإيجار، وبالأخص هؤلاء الذين «فقدوا» دورهم وكذلك أرضهم في آن واحد. فهناك فعلاً الكثير ممن رحلوا بحثاً عن عمل جديد وأحياناً سكن جديد.

وتتكون المجموعة الأخرى ممن هم أيسر حالاً وممن تمكنوا من متابعة الدراسة حتى المستوى الجامعي. لكن إذا تصورنا أن المجموعة الأولى تهجر نهائياً و«إدارياً» قراهم الأصلية؛ ومن ثم يمكن التعرف عليهم إحصائياً، فلا شيء يدل على أن الطلاب وحاملو الدبلومات من أصول ريفية يغيرون عناوينهم إدارياً عند تغيير سكنهم ولا هم يوافقون على دخول التعداد السكاني في المدن التي استقروا فيها. وبوجه عام، بسبب الزواج، أو عند ميلاد أول طفل بوجه خاص، يصبح العنوان في المدينة هو العنوان الإداري. ذلك ما تفرضه الحاجة إلى تسجيل الأسرة في السجلات الخدمية والمدرسة. ولكن حتى إن ظلت الهجرة الجماعية فيها صعوبة للحساب الإحصائي، فلا يمكن الاستهانة بظاهرة اجتماعية مستمرة، ومهمة نسبياً، ما زالت تغذيها الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية.

بالطبع، فإن الريف المصرى لطالما عانى من الفقر ولكن الوضع يبدو فى حالة تدهور متواتر فى السنوات الأخيرة. فمنذ عام ١٩٩٧، فقد أكثر من ٨٠٠٠٠٠ فلاح صفتهم كشاغلين للأرض، تلك الصفة التى كانوا قد اكتسبوها بفضل عقود الإيجار الدائم (Delteph Müller-Mahn,1998:256).

وتشير البيانات التى تنشرها وزارة الزراعة كل عشر سنوات إلى أن عدد المستأجرين الذين طبق عليهم القانون ١٩٩٢/٩٦ هو نحو ٩٠٤٠٠٠ (نحو ٢٥% من عدد المزارعين)، كانوا «يزرعون» نحو ١,٤٨٨ مليون فدان.

وبالإضافة إلى تغيير إطار لوائح إيجار الأرض الزراعية، فإن الارتفاع المفاجئ للإيجارات يفسر - على نحو كبير - هذه الظاهرة. بالفعل، فإن خلال الفترة نفسها، ارتفع الإيجار السنوى للفدان من ٥٠٠ جنيه إلى أكثر من ٢٠٠٠ جنيه وتجاوز فى بعض مناطق الدلتا ٣٠٠٠ أو ٣٥٠٠ جنيه. وليس نادراً على الإطلاق أن تصل الإيجارات إلى ٤٠٠٠ جنيه حتى ٤٥٠٠ جنيه وفقاً للموسم الزراعى والمنطقة الجغرافية.

وبالنسبة إلى قدامى المستأجرين، فإن الأثر الصادم لتطبيق القانون هو الإفقار المبالغ والعنيف الناتج عن فقد «رأسمالهم» الأساسى الذى كانت تعتمد عليه أسرهم من أجل البقاء (Reem Saad,2004:2). تقول أرملة إنها اضطرت إلى سحب ابنها من المدرسة بعد استلامها إنذار لعدم دفعها للمصاريف الدراسية. وهناك أسر أخرى لم يعد فى مقدرتها دفع مصروف الجيب اليومى لأولادها. وهذا يخص بشكل خاص طلاب المدارس الثانوية والإعدادية؛ مما يستلزم دفع أجرة المواصلات للذهاب إلى مدارسهم أو معاهدهم التى تبعد عادة عن قراهم (Reem Saad,2004:6).

وفي كثير من قرى محافظة المنيا حيث عملت في السنوات الأخيرة، تعرفت على العديد من الأسر الذين أخرجوا أطفالهم من المدارس. وللأسف فإن إخراج طفلة من المدرسة لا يعتبر حدثاً مأساوياً ولا يعنى دائماً أنه نتيجة لصعوبات مادية جسيمة؛ أما إخراج صبي من النظام التعليمي فذلك يعود بالتأكيد إلى اختيار مؤلم لا «يعله» أو يفسره سوى أوضاع صعبة للغاية.

ووفق ريم سعد مرة أخرى، فقد انخفض استهلاك اللحوم بشكل حاسم وتقرر كثير من النساء أنها تشتري كميات أقل (نحو ربع الكمية التي كانت تشتريها من قبل) - (Reem Saad,2004:6). ويشير تقرير لمركز الأرض لحقوق الإنسان إلى أن استراتيجية «النوم مبكراً حتى تتحاشى الشعور بالجوع»، كانت التعبير الذي استخدمته أسر المستأجرين السابقين المطرودين من أجل التكيف الاقتصادي مع الوضع الجديد (LCHR,2003:151).

ومن جهة أخرى، فعلى مدى السنة الأولى اللاحقة لضياح أراضيهم، لجأ المستأجرون السابقون إلى تصفية مدخراتهم من أجل البقاء. باعت النساء حليهن مما- بالإضافة إلى إلغاء مدخراتهن- أثر في علاقتهن الزوجية. فالرجال، المسئولون عامة عن أسرهم، وهم سندها، شعروا بالمدلة بسبب الاعتماد مضطرين على زوجاتهم ومدخراتهن. وقد حدث كذلك بيع الأدوات الكهربائية والأثاث. والأمور الأكثر خطورة هو تصرف بعضهم في دوابهم عن طريق بيعها وهي التي تمثل مع الأرض أهم رأسمال لدى أسرة ريفية (8: ReemSaad,2004).

وقد تأثرت- بشكل خاص- مجموعة من المستأجرين جراء تدهور ظروفهم المعيشية: النساء خاصة تلك المعيلات لأسرهن واللاتي كن يفلحن أرضاً مستأجرة ومسجلة باسم الزوج المتوفى. أغلب تلك النساء قد تم طردهن من الأرض في

أكتوبر ١٩٩٧، إما لعجزهن عن دفع الإيجارات الجديدة التى طالبهن بها الملاك وإما لعدم رغبة هؤلاء فى الإيجار لإمرأة (RayBush,2004:21).

ومن جهة أخرى، تنص المادة ٣٣ من القانون ١٩٩٢/٩٦ على أن الحكومة تمنح كل من فقد أرضه قطعاً زراعية جديدة مستصلحة فى الصحراء، مع تسهيلات فى الدفع. فى الواقع، لا شىء من كل هذا قد تم تطبيقه، باستثناء حالات نادرة وفى ظروف غاية فى الصعوبة. وهو مثال نحو ١٨٠٠ أسرة من قدامى الفلاحين المستأجرين أصولهم من محافظتى بنى سويف والفيوم. فقد تم تسكينهم فى وادى الريان على بعد نحو ٣٠ كيلو متراً، على خط مستقيم من وادى النيل. والنتيجة حقيقة مروعة. يتيح الوصف التالى إدراك ظروف الحياة المعيشية وظروف «العمل» الصعبة بوجه خاص لهؤلاء المهجرين.

الحالات القصوى فى سيدنا خضر وسيدنا موسى

عندما يتحول إعادة التوطين نفيًا:

تم إنشاء القريتين سيدنا خضر وسيدنا موسى فى صحراء وادى الريان على بعد بضعة كيلو مترات من بحيرة الريان الاصطناعية، والتى تغذيها حصرياً مياه صرف محافظة الفيوم.

الأسر الـ ١٨٠٠ التى استقرت فى هذا المشروع حصلت على بيت وقطعة أرض «مستصلحة» مساحتها ٢,٥ فدان. وعلى الملاك الجدد سداد قيمة الأرض والبيت بتسهيلات على فترة ثلاثين عاماً. وكما هى الحال بالنسبة إلى أراضٍ أخرى تحصل على مساعدات من قبل برنامج الغذاء العالمى، فإن ٢٠% من هذه الأراضى كانت مخصصة للأسر التى تعولها امرأة.

وإذا كانت حيازة مساحتها ٢,٥ فدان واقعة فى أراضي الوادى القديمة كانت تحقق دخلاً أساسياً «لائقاً»، فبى غير كافية تماماً إن كانت أرضاً صحراوية مستصلحة. إذا أضفنا إلى ذلك رداءة طبيعة الأرض، ندرك صعوبة نمو زراعة «مستدامة». فضلاً عن ذلك، فليس هناك أمام الفلاحين خيار لما يمكن زراعته؛ إذ يتسلمون الأرض وقد تمت أصلاً زراعة فدانين (٥/٤ من الأرض) بشجر الزيتون الذى يمنع القانون «اقتلاعه».

المشكلة الأخرى لهذا المشروع مرتبطة بالرى؛ فالفلاحون قد استلموا أرضهم وقد تم تجهيز ربيها أصلاً عن طريق التتقيط. فى بعض الظروف يكون هذا النظام أفضل من الرى التقليدى. ولكن هذه الطريقة غير ملائمة للحالة التى نحن بصددها. والسبب الأول يرجع إلى رداءة طبيعة الأرض وارتفاع نسبة الملوحة التى تتطلب عملية «غسل» مستمرة للأرض، وذلك ما لا يسمح به نظام التتقيط هذا. أما السبب الثانى فهو أن مشكلة الملوحة مرتبطة بشكل خاص بالمناطق القاحلة التى تتميز بتبخر المياه عن طريق الرش، مما يجعل عملية الغسيل أمراً أساسياً للغاية. أخيراً يتطلب التتقيط صيانة دائمة ومكلفة مما يجعله نظاماً غير ملائم لصغار الفلاحين الذين لا يحصلون على أى مساعدة تقنية أو مالية.

ومن جهة أخرى، فإن مياه الرى مصدرها بحيرة الريان التى تغذيها حصرياً مياه صرف واحة الفيوم، ومياه الرى هذه رديئة جداً، وتحتوى على نسبة عالية من الأملاح والمواد الكيميائية وملوثات أخرى. وقد أنشئت بحيرة الريان الاصطناعية فى السبعينيات لتحاشى تراكم كل مياه الصرف لواحة الفيوم فى بحيرة قارون «الطبيعية» التى تمثل المخرج الوحيد للمنخفض المكون للواحة.

ونتفاقم تأثيرات استخدام هذه المياه بسبب رداءة امتصاص الأرض لها، مما يقلل من الصرف الطبيعي وكذلك بسبب عدم تجهيز الأراضي بنظام أو شبكة صرف.

ومن أجل مواجهة هذه المشكلات المختلفة، قام الفلاحون بفك جزء كبير من شبكة تجهيزات الري بالتنقيط للبدء في استخدام الري بالغمر مثلما كانت عاداتهم على أراضيهم السابقة. ولكن غياب شبكة للصرف جعلهم يسهمون في تفاقم الوضع.

فضلاً عن ذلك، يقوم كثير من الفلاحين باقتلاع أشجار الزيتون لاستبدالها بزرعات أخرى، معتبرين شجرة الزيتون غير ملائمة لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وأيضاً للبيئة المحلية.

وتؤكد نساء القريتين عدم زراعتهن لأى نوع من أنواع الخضر؛ لأن كثافة الأملاح «تحرق» النباتات الرقيقة. وعاقبة هذا الوضع هو وهن العلاقة الزوجية المعرضة للانجراح خاصة فى الأسر التى تعولها امرأة ككبيرة عائلة. وجدير بالذكر هنا أن القريتين تقعان على بعد نحو ٦٠ كيلو متراً من أول سوق محلية فى الفيوم أو بنى سويف؛ مما يجعل إنتاج زراعة موجه للاكتفاء الذاتى أمراً أكثر إلحاحاً.

وفيما يتعلق بمياه الشرب، فالوضع ليس بالأفضل. فحتى شهر أكتوبر ٢٠٠٥، كانت الشركة الخاصة المكلفة بتنفيذ المشروع (والمعتمدة كمتعهد من الباطن من قبل الحكومة) تمد القرى بالماء عن طريق شاحنات صهاريج من الفيوم. تم بناء خزانين ضخمين كانت الأسر تنتقل إليهما لتتروذ بالماء مباشرة؛ حيث لم تكن البيوت مزودة بشبكة مياه صالحة للشرب. ومنذ أكتوبر ٢٠٠٥، لم

تعد القرى تحت مسؤولية الشركة التى انتهى عقدها المبرم مع الحكومة. وهكذا، أصبحت الأسر الآن في حاجة إلى تنظيم نفسها بمجهوداتها الذاتية، الفردية والجماعية، من أجل أن تتزود بماء الشرب...

فضلاً عن ذلك، فإن برنامج الغذاء العالمى يقدم لهذه الأسر مساعدات جوهرية؛ بدونها كان من المحتمل أن تترك العائلات الجمل بما حمل من أجل العودة إلى قرَاهم الأصلية أو الرحيل إلى مكان آخر. ومع ذلك، فكثير من الأسر قد تركت المكان، وفي هذه الحالة، يتحتم على الرجال الذهاب والإياب أكثر من مرة أسبوعياً حسب الأنشطة الضرورية. ويقدم برنامج الغذاء العالمى منتجات غذائية شهرياً. وتحصل كل أسرة على نحو ٥٠ كجم (شوال) من الدقيق، ونحو ٥ لترات زيت وبعض المنتجات الغذائية. وفي المقابل، ينبغي على كل أسرة سداد ما بين ٦٠ و ٩٠ جنيهًا شهرياً.

نحن هنا فعلاً بصدد وضع فريد؛ حيث أقصى الفقر يتقاطع مع العجز عن الفعل.

تعلق صغار الفلاحين الحائزين على أقل من فدانين بأرضهم بكل هذه القوة؛ قد فاجأ مرتكبي الإصلاح الذين كانوا يأملون ويتوقعون رحيلاً مكثفاً، هذا الوضع الذى يمثل شكلاً من أشكال «المقاومة» السلبية. أولى عواقب هذه المقاومة كان مناوئة استراتيجية الحكومة عن طريق إبطاء شديد لعملية أرادها متخذو القرار سريعة ومكثفة. ولكن إلى متى سوف تستمر هذه المقاومة؟

إن، ويشعور تلقائي لحب البقاء، تعلق الأكثر فقراً بقطع أراضيهم الصغيرة التى تعتبر الأمن الغذائي النسبى والوحيد الذى فى متناول أياديهم، سوف «يركعون» تحت وطأة الحمل أمام قوة السوق إذا لم يحصلوا على برامج «إغاثة»

ملانمة. وعلى هذه البرامج أن تتبنى إمكانية قيام المزارعين بأدوار وأنشطة أخرى، مضافة إلى عملية الإنتاج الزراعي الضرورية مثل إعداد الإطار العام، والحفاظ على الموارد الطبيعية ومنها الماء والأرض، وأخيراً، حماية وتعزيز التنوع الحيوي والحيواني المحلي الذي يشكل رأسملاً طبيعياً عاماً وثروة قومية لا تقدر بثمن. هكذا فإن برامج كذلك ينبغي أن تستند أكثر إلى تعزيز هذه الأدوار المختلفة للفلاحين؛ وأهمها الحفاظ على الموارد الطبيعية وإعادة إنتاجها.

من خلال بحث قمت به مع الإنثروبولوجية المصرية ريم سعد، اكتشفنا أنه على عكس متوسطي الفلاحين وكبارهم الذين ينتجون أولاً للسوق التي على أساسها تتم اختياراتهم واستثماراتهم، فإن صغار الفلاحين يعملون أساساً لتلبية احتياجات أسرهم الغذائية ولا يحتفظون للسوق المحلية إلا بما فاض على هذه الاحتياجات، باستثناء المحاصيل التجارية مثل القطن وقصب السكر. ومن حرصهم على الادخار ومن أجل تخفيض تكاليف الإنتاج، يتبنون ممارسات تحمي الموارد المحلية والبيئية وتحافظ على التنوع الحيوي. (Saad R., et Ayeb H., 2006).

في هذه الدراسة، حاولنا أيضاً إلقاء الضوء على الدور الدال للمرأة في الحفاظ على التنوع الحيوي وفي التعقيد الذي يميز العلاقة بين الفقر وحماية التنوع الحيوي. أدركنا أن صغار الفلاحين الشاغلين لمساحة بين ٢ و ٥ أفدنة، ينتجون أساساً لاستهلاكهم العائلي، ويبدو أن ما يواجههم في الأساس هو ضرورة تحمل عبء أمنهم الغذائي. وداخل هذه الفئة، تلعب النساء الدور الأكبر المرتبط بمسؤوليتهن عن تأمين الغذاء، وبـ «هشاشتهن» في مواجهة المخاطر المتعلقة بنقص الغذاء وبالمشكلات الاقتصادية.

هكذا، فهن اللاتي يفرزن البذور عند جنى المحصول ويحتفظن بها للعام المقبل لتحاشى شرائها. أما وسائل الحفظ فتقليدية وتستخدم مواد طبيعية مثل الرماد، الملح، الفلفل والفلفل الحار... إلخ. وعبر تلك الممارسة، تقوم النساء بتخفيض تكاليف الإنتاج وحماية البيئة، وبوجه خاص، إعادة إنتاج الأصناف البلدية "السلالات المحلية" التي يؤدي الاستخدام المكثف للبذور للهجين إلى اختفائها. وأفضل مثال على ذلك هو القمح الذي اختفت تمامًا كل أنواعه المصرية المحلية. ذلك ما يضطر جميع الفلاحين إلى استخدام ومن ثم شراء بذور مهجنة لا يتحكمون في عملية إنتاجها ولا جودتها وعلى نحو أقل في سعرها.

باختصار، تؤكد نتائجنا الفرضية التي مفادها أن نفاذ صغار الفلاحين والفلاحات على الأرض وعلى المواد الزراعية الأولية- على نحو متزايد ومؤمن- هو أمر مرتبط بشكل إيجابي بالحفاظ على التنوع الحيوى. نشير إذن إلى أن المسألة الجوهرية هي حصول الأسرة على الأرض بشكل مؤمن حتى إن لم تكن الأرض باسم المرأة صراحة. وذلك لأن المحصول المؤمن يعزز الاستثمار فى تجويد الأرض والتخطيط على المدى الطويل الذى ينتج عنه علاقة أكثر عضوية مع البيئة، والتي تظهر من خلال الممارسات مثل الإنتاج الذاتى للبذور واستخدام سماد عضوى يفيد الأرض على المدى الطويل.

وفي ظل نفاذ مؤمن من وإلى الأرض، هناك مظهران أساسيان يربطان النساء الفلاحات بالحفاظ على التنوع الحيوى. الأول يخص التزام المرأة بتأمين غذاء كافٍ وجيد لأسرتها. هذه المسؤولية مرتبطة بشكل مباشر بدورها داخل العملية الزراعية. فهن مسئولات عن تخزين المحاصيل وفرز البذور وحفظها، وعن الطيور والدواب؛ وكذلك عن العمل فى قطع الأرض الصغيرة المخصصة لزراعة منتجات للاستهلاك العائلى. وخارج نطاق البيت والحيازة، فالمرأة هي

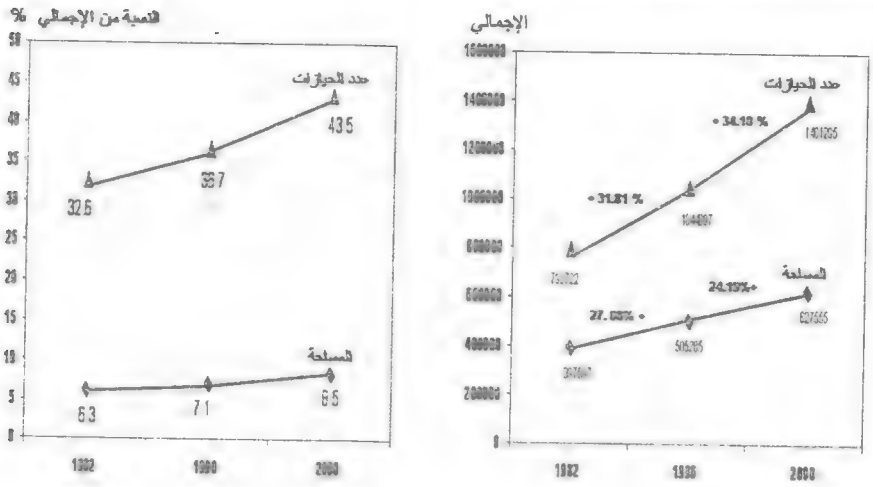
الفاعل الأساسي في الفراغات والدوائر المحلية لتداول التجارة والمقايضة وتبادل المنتجات الزراعية المتنوعة المزروعة محلياً.

المظهر الثاني يتعلق بدور النساء الريفيات في اتخاذ القرارات والاختيارات الزراعية. ولأنهن يمثلن مجموعة هشة، يمكن مقارنتهن بصغار الفلاحين الذين يبحثون عن الأمن الغذائي أكثر من الوصول إلى أقصى درجة من الربح. ولما كن يتعرضن أكثر من غيرهن للمخاطر ويتعلقن بأساليب الزراعة التقليدية، فإن عملهن ينعكس - بشكل مناسب - على الحفاظ على التنوع الحيوي.

غير أن هذه النتائج المختلفة تتضمن مقترحاً مخادعاً وخطيراً؛ فمن أجل الحفاظ على التنوع الحيوي، ينبغي أن يظل صغار الفلاحين والنساء في حالة هشاشة. ومن البديهي أن هذا لا يتفق بأي حال بما نقترحه. بل العكس، يجب قلب هذه الآلية. إذ لا يمكن اعتبار الفقر والهشاشة كأفضل أدوات لحماية التنوع الحيوي وتنمية زراعة مستدامة. إن تعزيز التنوع الحيوي من خلال نفاذ هذه الفئات للموارد، بدلاً من إبقاء النساء في فقرهن، لهو أكثر الوسائل فاعلية من أجل حماية التنوع الحيوي وتدعيم سلطة النساء، ومثلهن سلطة صغار الفلاحين بوجه عام.

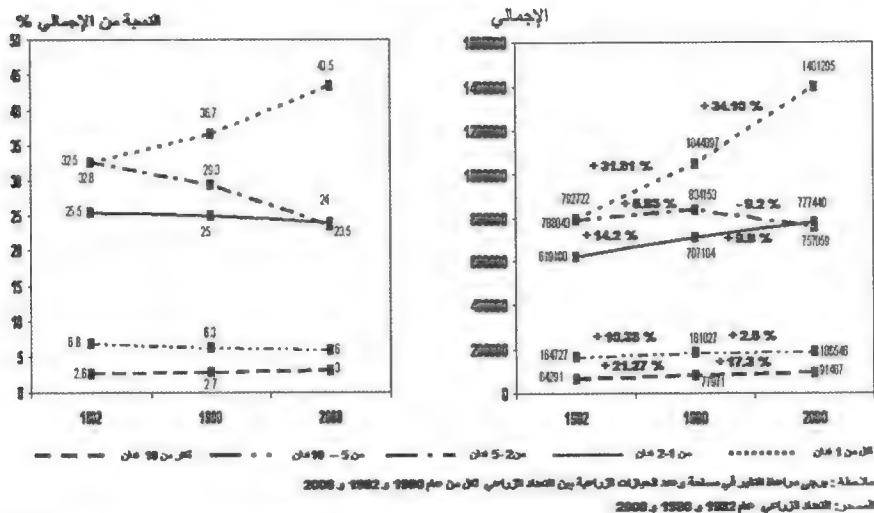
في أوروبا - كما في بلاد أخرى «غنية» - هناك العديد من البرامج الموجهة للحفاظ على الثروات الطبيعية والبيئة تتم تمييزها لصالح صغار ومتوسطى المزارعين الذين يحصلون على «تمويلات» محددة. وأفضل مثال هو تعزيز نظام الأرض المستريحة. في الهند، بعض الولايات، مثل ولايتى اندرا براديش وماهاراشترا وضعوا برامج للتنمية ومقاومة الفقر معتمدين على إعادة تأهيل صغار الفلاحين نحو الزراعة العضوية. النتائج الأولى مبشرة للغاية.

الرسم البياني A1:
تطور عدد ومساحة الحيازات الزراعية الأكل من 1 فدان لأعوام 1982 - 1990 - 2000

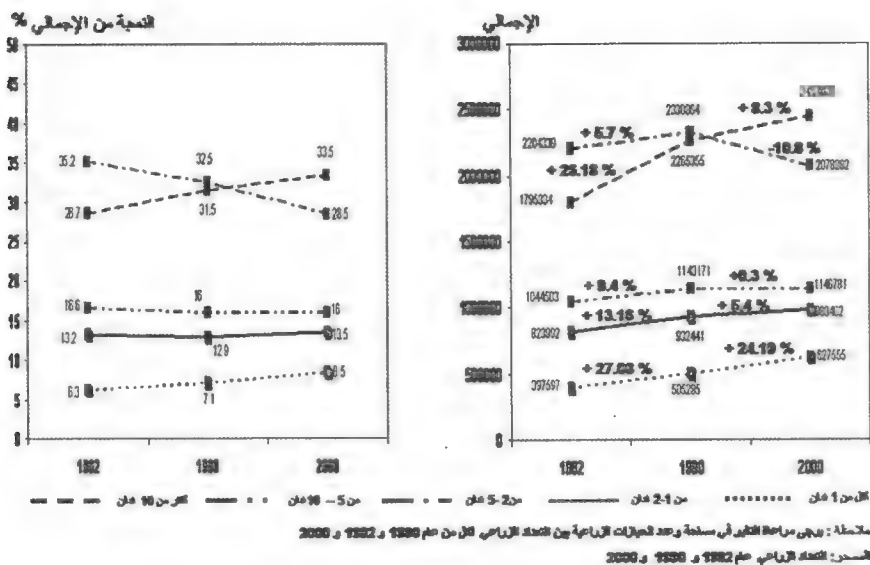


ملاحظة : يجب مراعاة التغير في مساحة وعدد الحيازات الزراعية بين العقد الزراعي لكل من عام 1982 و 1990 و 2000
تضمن العقد الزراعي عام 1982 و 1990 و 2000

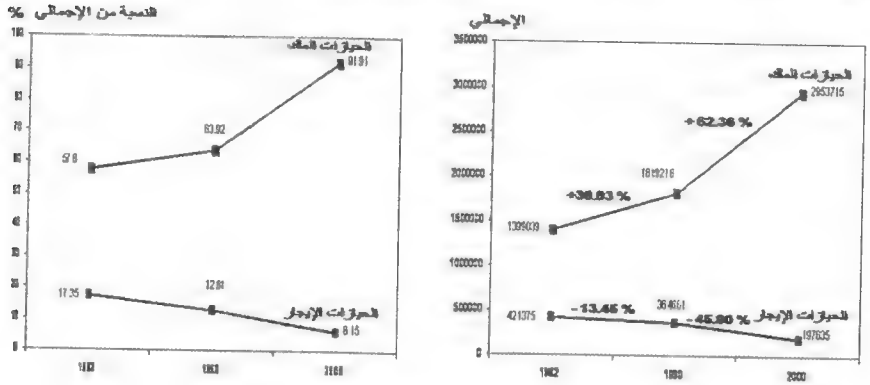
الرسم البياني A2:
تطور إجمالي عدد الحيازات الزراعية موزعة على فئات طبقا لمساحة الحيزة لأعوام 1982 - 1990 - 2000



الرسم البياني A3:
تطور إجمالي مساحة الحيازات الزراعية موزعة على فئات طبقا لمساحة الحيزة لأعوام 1982 - 1990 - 2000

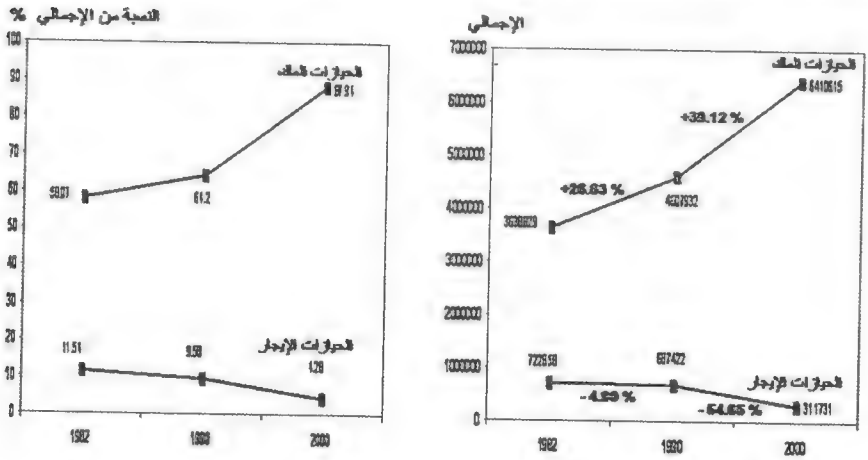


الرسم البياني A4:
تطور إجمالي عدد الحيازات الزراعية الملك والإيجار لأعوام 1982 - 1990 - 2000



ملاحظة : مرجع صاعدة التطور في مملكة وعدد الحيازات الزراعية بين العدد الزراعي كل من عام 1982 و 2000 و
العدد : العدد الزراعي عام 1982 و 1990 و 2000

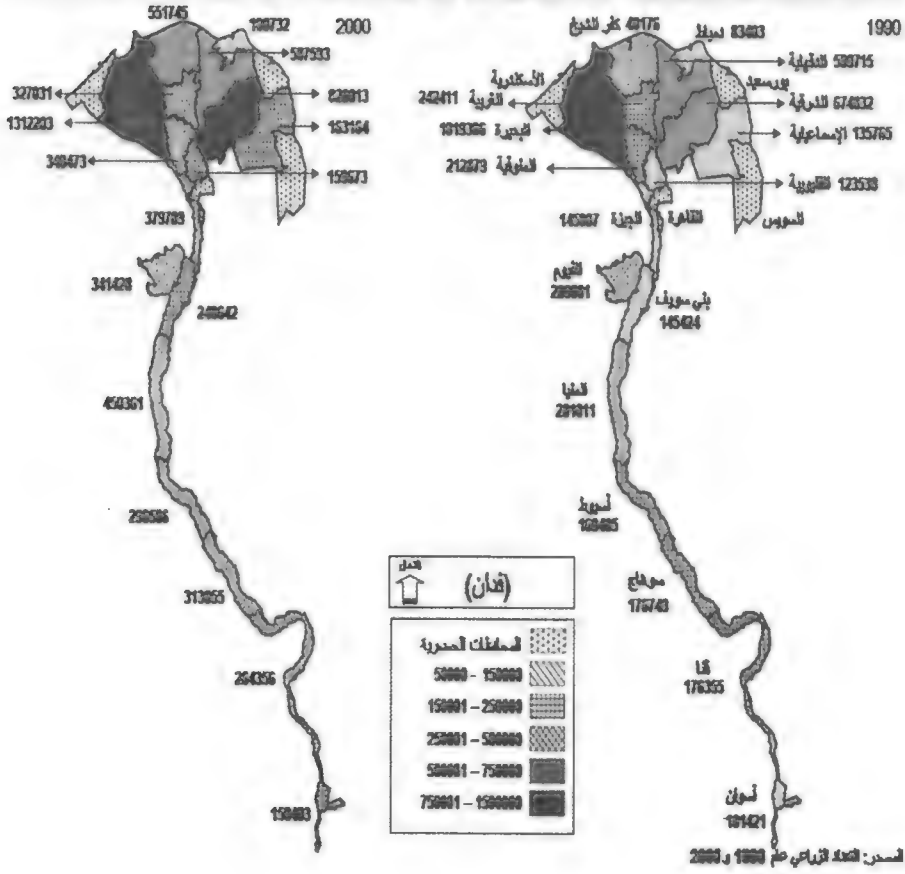
الرسم البياني A5:
تطور إجمالي مساحة الحيازات الزراعية الملك والإيجار لأعوام 1982 - 1990 - 2000



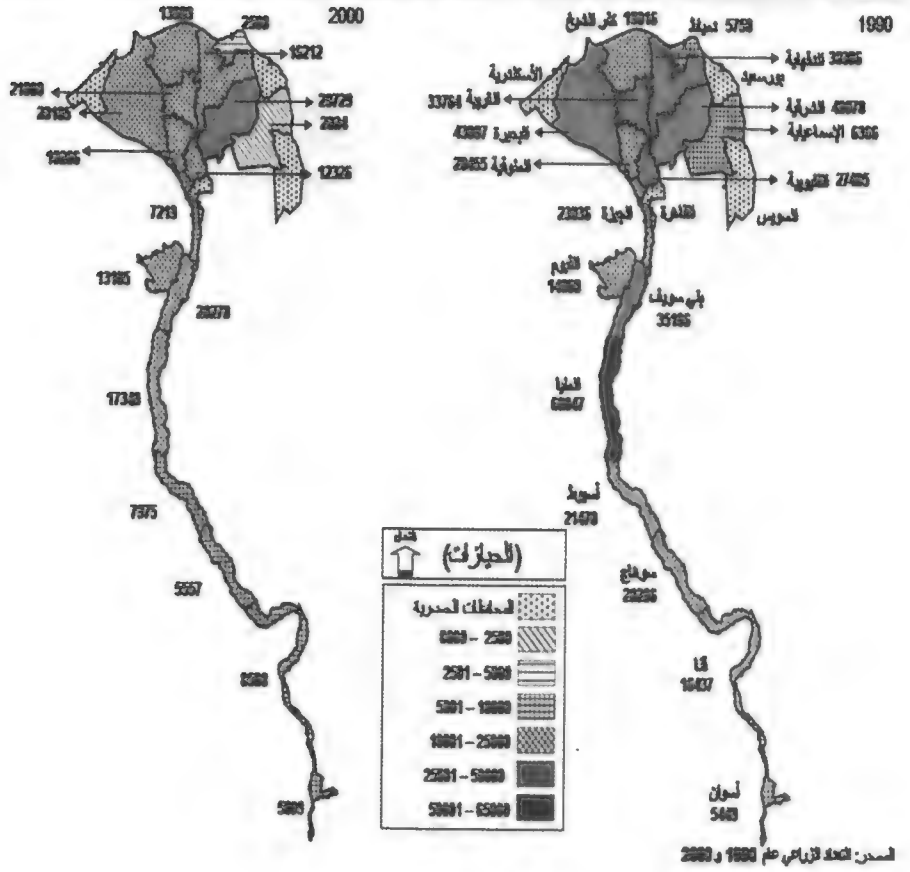
ملاحظة : مرجع صاعدة التطور في مملكة وعدد الحيازات الزراعية بين العدد الزراعي كل من عام 1982 و 1990 و 2000 و
العدد : العدد الزراعي عام 1982 و 1990 و 2000

[illegible]

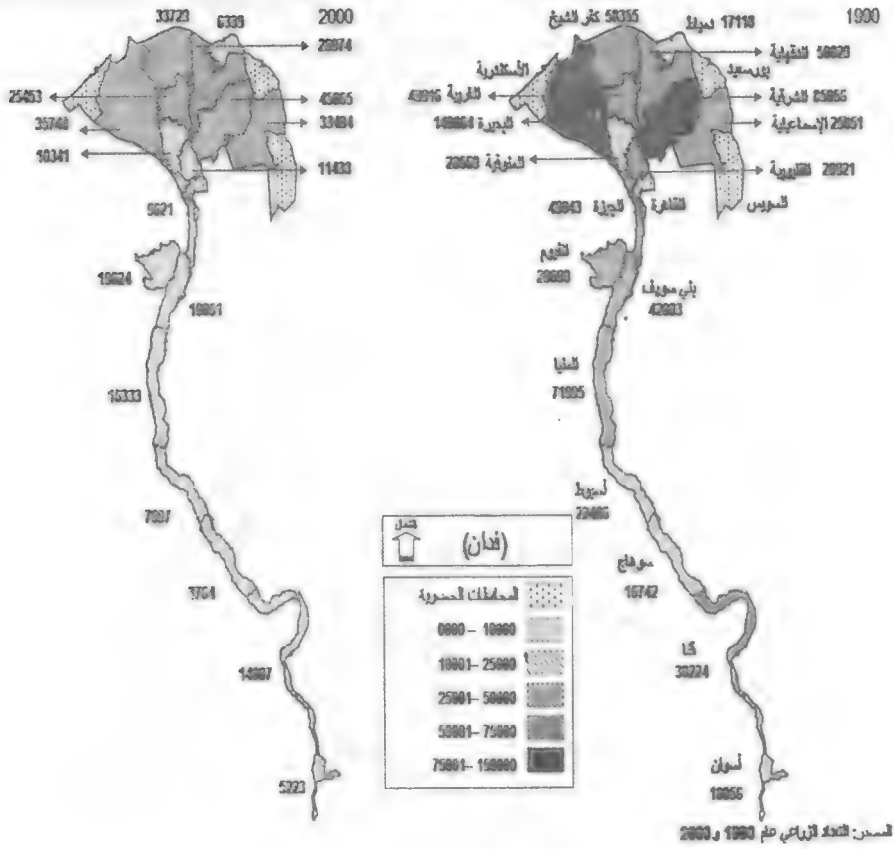
خريطة 3A: مساحة الجبازات الزراعية الملك موزعة على المحافظات عام 1990 و 2000



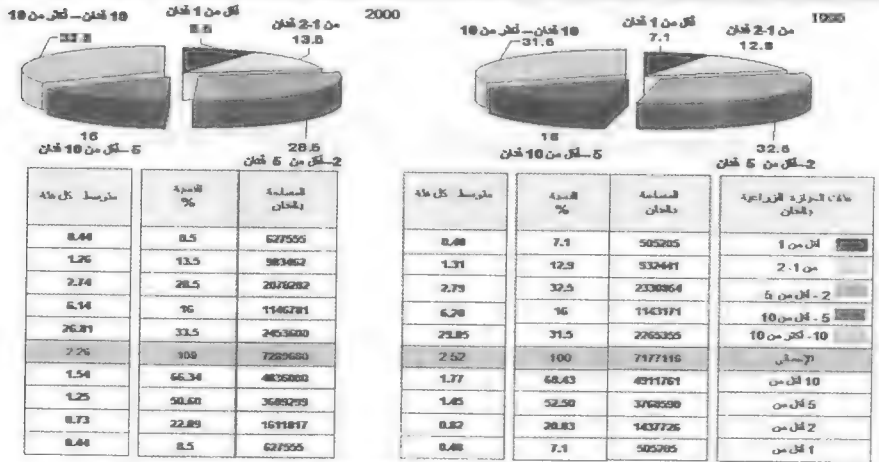
خريطة 4A: عدد الحيازات الزراعية الإيجار موزعة على المحافظات عام 1990 و 2000



خريطة 5A: مساحة الحيازات الزراعية الإيجار موزعة على المحافظات عام 1990 و 2000

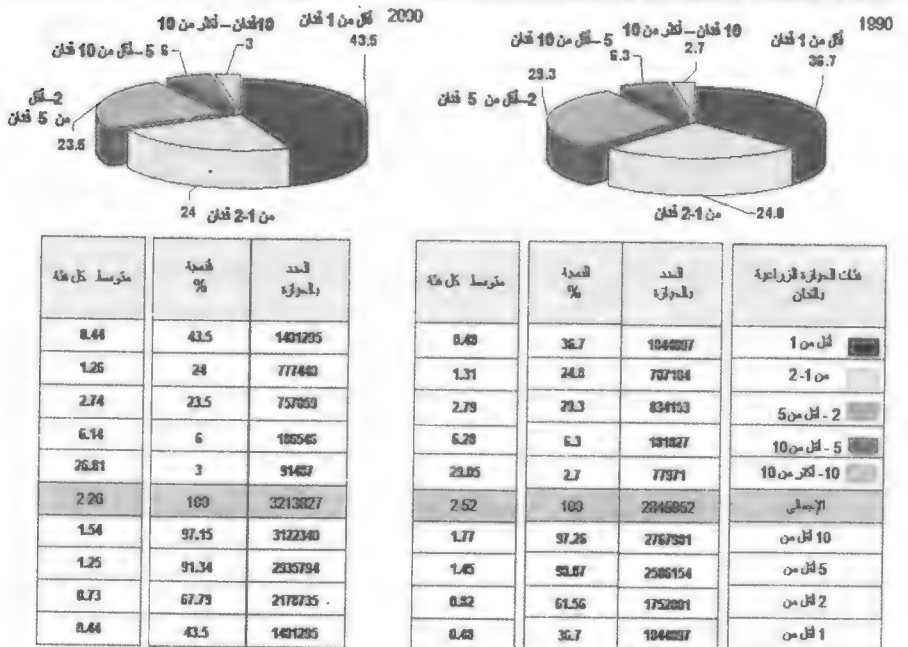


الرسم البياني A6: تطور الهيكل الزراعي من 1990 حتى 2000 من حيث مساحة الحيازات الزراعية موزعة على فئات طبقاً للمساحة



المصدر: التحليل الزراعي 1990 و 2000 - جامعة: المملكة المغربية والصندوق لم تخطيط ضمن المشاريع المحلية

الرسم البياني A7: تطور الهيكل الزراعي من 1990 حتى 2000 من حيث عدد الحيازات الزراعية موزعة على فئات طبقاً للمساحة



المصدر: التحليل الزراعي 1990 و 2000 - جامعة: المملكة المغربية والصندوق لم تخطيط ضمن المشاريع المحلية

استصلاح الصحراء.. خطاب، إنجازات ومخاطر

توازي المجهودات المبذولة من أجل زيادة الإنتاج وتحسين المحاصيل الزراعية وما تغله الأرض؛ التزام مصر منذ عدة عقود بمشاريع عملاقة لاستصلاح أراضٍ جديدة، كانت بادرة إلى ذلك الحين وكان يقع أكبر جزء منها في المناطق الصحراوية. البحث عن حلول لمشكلات حقيقية، تعبير لسلطة المهندسين أو أحلام أمراء ومتخذي القرار، إن ما يبرر تلك الظاهرة هو غالباً نتائج هذه «العوامل» مجتمعة.

الاستصلاح لماذا؟

إن تاريخ استصلاح الأراضي في مصر طويل نسبياً، وينقسم إلى مرحلتين كبيرتين في مواقع تخصن أراضي مختلفة لكل منها أهداف متضادة بشكل عام. المرحلة الأولى هي مرحلة تعبيد «الأراضي القديمة» الواقعة في الوادي والدلتا من أجل زراعتها. وعلى مدى قرن من الزمن، تم افتتاحها مع إعداد وتنظيم شبكات الري التي أسسها محمد علي في بداية القرن التاسع عشر وانتهاءً ببناء وتشغيل السد العالي في أسوان عام ١٩٦٤.

برامج استصلاح الصحراء

تعبيد الأراضي، «تقليد» المصرية!

السياسة الرامية إلى توسيع الرقعة «الصالحة للزراعة» في مصر لا تمثل فكرة حديثة حتى إن اتخذ أكبر مشروعات استصلاح الصحراء أبعاداً لم يسبق لها مثيل. غير أن تعبيد الأراضي في هذا البلد التي لم يتم رسم حدوده السياسية نهائياً إلا منذ نحو الخمسينيات مع استقلال السودان، لا يعود - على عكس ما يردده التصور الجمعي - إلى العهود التاريخية السحيقة.

بالفعل يبدو لى أن تعبيد الأراضي التي تتم وفق رؤية ومعرفة شاملة بمجمل أراضي البلاد، قد ولدت في بداية القرن الماضي مع استيلاء محمد على على السلطة سنة ١٨٠٤. بالفعل في هذا الوقت، تم إرساء خطة شاملة لتعبيد الأراضي، غالباً للمرة الأولى في البلاد، من قبل سلطة مركزية كانت تملك، للمرة الأولى هي الأخرى، تصوراً دقيقاً نسيئاً لخريطة البلاد. وذلك ما يعتبر، في حد ذاته، ثمة قطيعة مع مصر ما قبل الحداثة.

وعلى نحو فيه مفارقة، فإن المعرفة الدقيقة بهذا البلد، يدين بها محمد على لهذا الرجل الذي انتصر عليه للتو عند سفح الأهرامات ألا وهو نابليون بونابرت. بالفعل كانت مؤلفات علماء الحملة الفرنسية (الذين أنجزوا وصف مصر)، هي التي أمدت السلطة الجديدة بأدوات ثمينة مكنتها من وضع «فحص الحسابات التجارية» لحالة البلاد ومن التعرف على ما تمتلك من إمكانات طبيعية وبشرية كامنة وكذلك إمكانية إنجاز مشروعه الجغرافي السياسي الكبير وهو بناء إمبراطورية جديدة على ضفاف النيل وعلى الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، إمبراطورية متحررة من الوصايا الأجنبية ومنها الإمبراطورية العثمانية، إمبراطورية قادرة على مواجهة

الأطماع المختلفة، الإنجليزية والفرنسية على وجه الخصوص. إمبراطورية تأسست بفضل أقصى استثمار للموارد البشرية والطبيعية للبلاد، خاصة الموارد المائية ولها دور مهم في الساحة التجارية والاقتصادية، الدولية بفضل القطن، "الذهب الأبيض"، ذلك المنتج المطلوب بشغف في العالم كله والمتكيف تمامًا مع الظروف الجغرافية والمناخية والمائية المحلية.

في إطار هذا المشروع الجغرافي السياسي الضخم، بدأ الشروع في تحضير الأرض اعتمادًا على بعض البرامج الأساسية وهي:

- التوسع في الري ومن ثم المساحة المنتجة للبلاد، وذلك بفضل تحكم أكثر منطقية في فيضان النيل الذي كانت غالبية مياهه تتسرب نحو البحر دون «الاستفادة» منها مباشرة.

- تحسين المواصلات من أجل سهولة التنقل بالداخل مع ربط مصر بشبكة التجارة الدولية.

- إرساء دعائم رقابة حصرية من قبل الدولة على طول البلاد والمجتمع والمجال الاقتصادي.

هكذا تم إطلاق حركة «بناء» تدريجية «جديدة» لم تتوقف على مدى قرنين من الزمن. إن ضخامة عملية تعبيد الأرض هذه واستمراريتها اللافتة للنظر، تشكلان ثمة «قطيعة» مع مصر ما قبل القرن التاسع عشر الذي لم يكن يعرف سوى زراعة رى الحياض.

والمفارقة، هي أن هذا التوسع نفسه وتلك الاستمرارية نفسها، هما اللذان يفسران أن بعض الباحثين - وليس أقلهم - لم يروا فيهما سوى مجرد امتداد لحركة سابقة أخذت في الاتساع على مدى زمني أطول بكثير. وقد رأى آخرون أن تلك

الحركة شكل من أشكال «نمط الإنتاج الآسيوى» أو «الاستبداد الشرقى» أو «المجتمع الهيدرولى»^(١).

في الواقع لم يكن الأمر يتعلق باستعادة تقنيات وأنظمة قديمة ولكن بناء نظام هيدرولى جديد؛ كانت عاقبته الأولى هى توحيد الشبكة المائية و«إزالة» «التنوعات» المحلية. ومن أجل هذا، تم بناء سدود على الأطراف وحفر ترع كبيرة لتوزيع مياه الفيضان حتى يستفيد مجمل الأراضى القابل للزراعة من المياه ومن طمى النيل، وأخيراً، بناء نظام أحواض على نطاق واسع. وتعتبر تلك الأعمال المختلفة أول إنجازات مصلحة الري فيما بين ١٨٢٠ و ١٨٥٠.

وتعتبر القناطر الخيرية هى أول أهم إنجاز قام به محمد على، وهو يحمل اسمه حتى اليوم. فى الواقع، فإنه العمل الأول (من حيث الحجم والأهمية) الذى شيده والى مصر الجديد من أجل التغيير التام لنظام توزيع مياه الفيضان فى الوادى. تطور هذا التحول من توزيع مستعرض بفضل ترع طولها بضعة كيلو مترات، تم شقها «عمودية» على النهر، إلى توزيع جانبى عن طريق ترع يصل طولها إلى ٣٠٠ كيلو متر أحياناً وذلك من أجل تيسير سريان المياه من الأعلى إلى الأسفل عبر نظام مائى «موحد»^(٢). هذا الإنجاز الضخم إن لم يكن ثورة مائية حقيقية، فهو على أى حال، يمثل قطعة مع النظام الذى سيطر على هيكلية الإدارة وتوزيع الفيضان، على طول الوادى حتى نهاية القرن الثامن عشر.

(١) إذا كان مجمل هذه المفردات يحيلنا إلى أنماط الإنتاج نفسها، فهى لا تحيل جميعها إلى الصور الاجتماعية السياسية نفسها.

(٢) أهم ما يتعلق بالموقع الضخم الهيدرولى الذى بناه محمد على فى الصعيد يستند إلى مؤلفات جيلين أوم (١٩٩٢). وكلما احتاج الأمر، سنشير للمرجع بدقة.

بهذه الثورة، تحولت الجغرافيا المائية لمصر من نظام نقل وتوزيع مستند أساساً على السدود المبنية من جانب إلى آخر من الوادى، إلى نظام يضم ترعاً (على طول الوادى) وقناطر متقاطعة بعرض النيل نفسه. أول هذه السدود كان القناطر الخيرية بالدلتا (١٨٤٧)، تاريخ وضع حجر الأساس) وآخرها السد العالى بأسوان. والفترة ما بين السدين هى بالطبع الفترة التى شهدت ميلاد مصر الحديثة ومجمل مؤسساتها. فترة بادر بها محمد علي و«ختمها»- إن جاز القول- جمال عبد الناصر.

وتثبت كل تلك الإنجازات- وبشكل لا يقبل الجدل- أن النظام المائى المصرى الحالى لا يرجع إلى أزمنة بعيدة جداً وأنه خضع، منذ بداية القرن التاسع عشر، لأكثر من تعديلات على مستوى الصيانة والتحديث. «وللمرة الأولى فى التاريخ يتم إخضاع مجمل الأراضى لنظام موحد لإدارة المياه والأرض، جاء القرن التاسع عشر بثورة قلبت رأساً على عقب إدارة المشهد المصرى فى أقل من قرن» (ألوم، ٣٠٢: ١٩٩٢).

رمال للاستصلاح...أراضٍ فى انتظار رفع قيمتها:

على عكس الرأى السائد، فإن استصلاح الأراضى لم يخص الصحراء فقط ولم يبدأ مع عصر عبد الناصر، ولكن بالتأكيد مع حقبة محمد علي كجزء متداخل فى سياسة تنظيم البلاد الجديدة. هكذا، فإن أطراف الدلتا الشمالية التى كانت مستنقعات حتى منتصف القرن التاسع عشر، تم استصلاحها تحت حكم الوالى.

وبالتوازي مع المشروعات الهيدروليكية المختلفة، تم تطوير سياسة لاستصلاح الأراضى وإعادة ضم الأراضى عن طريق نظام الأملاك الأميرية

الشاسعة كأداة أساسية. وعلى الرغم من الصعوبات المختلفة، فقد تم وضع نظام للرى الدائم في جزء كبير من الدلتا. كما تم تعميم الزراعات الصناعية على مساحة إجمالية ارتفعت من ٥٠٠٠٠ فدان عام ١٨٢٥ إلى ٣٠٠٠٠٠ فدان عام ١٨٣٦ (Ruf, 1990:7). وتضاعفت المساحة الزراعية ما بين محمد على والخديو إسماعيل، من نحو ٢,٥ مليون فدان في ١٨٤٠ إلى ٤,٥ مليون فدان عام ١٨٨٧.

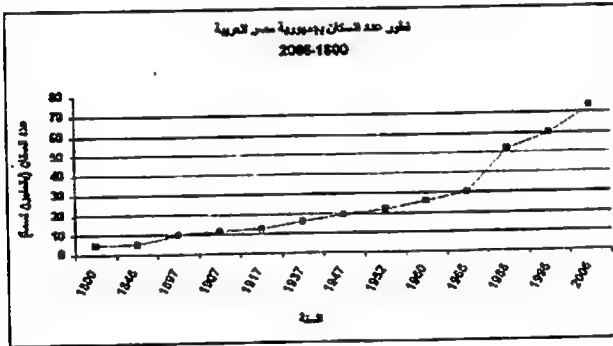
وما جعل تلك الإنجازات ممكنة هي التغييرات الجذرية التي أدخلت على النظام المائي، وأيضًا القيام بزراعة كل مكان يصلح لذلك واتباع نظام نقدى فيما يخص التبادل والضريبة العقارية^(١). إن التحديث التدريجي والمدعم بالنظام الهيدروليكي المصري؛ أتاح للأرض الخصبة كل هذا الاتساع العظيم حتى وصلت مساحتها اليوم إلى أكثر من سبعة ملايين فدان. وبالإضافة إلى تطور ونمو الزراعة ومن ثم الإنتاج الزراعي الغذائي، فإن هذا المجهود الضخم الذي لا مثيل له في تاريخ مصر والنيل قد سمح بمواكبة النمو الديموغرافي. فمن ٤,٥ مليون نسمة في أوائل القرن التاسع عشر (١٨٠٠) وصل عدد سكان مصر إلى ٥,٤ مليون نسمة عام ١٨٤٦ وإلى ٩,٧٣٤ مليون نسمة عام ١٨٩٧، وإلى ١١,١٩ عام ١٩٠٧ وإلى ١٢,٦٧٠ عام ١٩١٧، وإلى ١٥,٩٢١ عام ١٩٣٧، وإلى ١٨,٩٧ عام ١٩٤٧، وإلى ٢٢ مليون نسمة عام ١٩٥٢، وإلى ٢٥,٨ عام ١٩٦٠ وإلى ٣٠ مليون نسمة عام ١٩٦٦، وإلى ٥٢ مليوناً عام ١٩٨٦، و٥٩ مليون عام ١٩٩٢، وإلى ٦٠ مليوناً عام ١٩٩٦ ونحو ٧٣ مليون نسمة عام ٢٠٠٦.

(١) تطوير شبكة الرى وتحويل الدلتا بالكامل إلى الرى الدائم، أدى إلى ارتفاع شديد في إنتاج القطن فمن ٣ ملايين قنطار وصل إلى ٦ ملايين قنطار فيما بين ١٨٨٠ - ١٨٨٥ و ١٨٩٥ - ١٩٠٠، اتساع المساحات الزراعية وصل إلى ٧٠% فيما بين ١٨٢١ و ١٩٠٧ مما أدى إلى تضاعف المحصول مرتين ونصف مرة.

بدأت المرحلة الثانية في بداية ١٩٥٠ وانصبّت أساسًا على استصلاح الأراضي الصحراوية. في الأصل، كان المقصود بوجه الخصوص هو توزيع أراض أكثر على الفلاحين بدون أرض وتنشيط حيوية القطاع الزراعي. أما المرحلة الأخيرة القريبة، وبعد فترة انتقالية بدون هدف واضح، فتسعى أولاً إلى خلق مساحات جديدة مخصصة لزراعة حديثة استثمارية.

رسم بياني ١

الرسم البياني : تطور عدد السكان بجمهورية مصر العربية من عام 1800 إلى 2006



وهي مقترنة ببرامج ري ضخمة وأصغرها سنًا هو المشروع الأكثر طموحًا والأكثر رمزية، ألا وهو مشروع توشكي الذي افتتح في سبتمبر ١٩٩٥ في جنوب غرب مصر. وقد اخترت أفراد مساحة أكبر لتناول سياسات استصلاح الأراضي حتى نفهم على نحو أفضل الآليات التي نتجت عنها عناصر الوضع الراهن.

«استثمار الصحراء» وتوسيع رقعة البلاد:

طوال النصف الثاني من القرن العشرين، بالإضافة إلى التكاليف اللافقت للنظر للزراعات، أتاح تخزين مياه بحيرة ناصر استصلاح مئات الآلاف من هكتارات الأراضي الزراعية. ثمّدنا بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء برقم إجمالي هو ٣,٢١٧ مليون فدان للفترة من ١٩٥٢ إلى العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، أي بزيادة ١,٣٥ مليون هكتار. ويوضح الجدول ١١ تفاصيل أكثر عن خطط الاستصلاح المختلفة التي تم تنفيذها ما بين ١٩٥٢ و٢٠٠٣.

في الواقع، فإن المساحة المستصلحة التي تتم زراعتها فعلياً، تقتصر على نحو ١,٧٥ مليون فدان (وزارة الزراعة، s.d المقدمة). والفرق بين الرقمين يساوي الأراضي المستصلحة التي اتضح أنها غير صالحة للزراعة لأسباب متعددة وهي: رداءة الأرض، صعوبة الصرف، بُعد شبكة مياه الري ورداءة أعمال الاستصلاح على وجه الخصوص. ولا نضم إلى القائمة تلك الأراضي التي تمت زراعتها ثم تركها من قبل مالكيها لأسباب أكثر اجتماعية أو اقتصادية (الهيئة العامة للتعبئة والإحصاء، ٢٥:٢٠٠٤).

جدول رقم ١١

المساحات المستصلحة فيما بين ١٩٥٢ و ٢٠٠٣ بآلاف الأقدنة^(١)

المراحل	إجمالي المساحات المستصلحة
١٩٥٢ - ٦٨/١٩٦٧	١٢٧٨,٠
١٩٦٨ - ٨٤/١٩٨٣	٢٩٢,٤
١٩٨٤ - ٨٥/١٩٩٩	١٥٨٧,٢
٢٠٠٠/٢٠٠٠	١٢,٧
٢٠٠١/٢٠٠١	٢٨,٧
٢٠٠٢/٢٠٠٢	١٨,٠
إجمالي ١٩٥٢ - ٢٠٠٣	٣٢١٧,٠

هكذا، فإن الاتساع الفعلي للمساحة المزروعة سنوياً تظل إذن محدودة نسبياً فمن ٥,٩ مليون فدان عام ١٩٦٠ إلى ٦ ملايين فدان ما بين ١٩٦٦ و ١٩٧٠، نرى أن المساحة الزراعية اليوم تصل إلى نحو ٧ ملايين فدان.

إجمالاً، نحو ١,١ مليون فدان إضافية تم ضمها إلى المساحة المزروعة عام ١٩٦٠ وتمت زراعتها بالفعل. والفرق بين إجمالي المساحة المستصلحة والزيادة الفعلية للمساحة المزروعة تساوى مجمل الأراضي الزراعية «المفقودة» بسبب العمران أو التخلي عنها.

على سبيل المثال، فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ (وهي الفترة التي شهدت بناء السد العالي في أسوان وتكوين بحيرة ناصر)، فقدت المساحة الزراعية في الصعيد ١٥٠٠٠٠ فدان بسبب التوسع العمراني (مدناً وقرى). وكان علينا الانتظار لنرى

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٤: ٢.

في الثمانينيات انقلاب التوجه مع كسب ٢٥٠٠٠٠ فدان، مما جعل إجمالي المساحة الزراعية يصل إلى ٢,٥٧ مليون فدان عام ١٩٩٠.

وفي الدلتا، فإن نمو المساحة المزروعة، خاصة على الأطراف كان أهم من الفاقد الذي أحدثه الاتساع العمراني. غير أن الكثافة السكانية الشديدة ترجمت بانخفاض نسبي للمساحة المزروعة، بمتوسط نحو ٠,٢١% فيما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨١ وينسب يمكن مقارنتها بالأعوام ١٩٨٠ و ١٩٩٠.

من وادى النيل إلى الصحراء الكبرى

تخفيف الضغط السكاني:

اليوم، نرى أن أهم العراقيل للنمو الزراعي هو: الفقر الفلاحي والريفى المكثف، انخفاض المساحة الصالحة للزراعة لكل فرد جراء النمو السكاني، تفتت الحيازات، عجز صغار ومتوسطى الفلاحين على الاستثمار القائم على الميكنة حيث التحديث باهظ التكاليف، النقص المتناقض للأيدى العاملة والانخفاض النسبي للاستثمار فى «الأراضي القديمة».

مجمّل أراضى البلاد، فيما بين ١٩٦٠ وعام ٢٠٠٠، انخفضت على التوالى حصة الأراضى المحصودة والمزروعة^(١) لكل فرد، من ٠,٢٢ إلى ٠,١١ فدان ومن ٠,٣٩ إلى ٠,١٩ فدان كما هو ظاهر في الجدول أدناه.

(١) في المتوسط تنتج كل قطعة أرض نحو محصولين سنوياً (١,٩ على وجه الدقة). ومن ثم، فإن المساحة المحصودة تكون نحو ضعف المساحة المزروعة وهى الرقعة الزراعية الفعلية للبلاد.

جدول رقم ١٢

الأرض الزراعية المخصصة لكل فرد فيما بين ١٩٦٠ و ٢٠٠٠

السنوات	المساحات المزروعة (فدان/فرد)	المساحات المحصودة (فدان/فرد)
١٩٦٠	٠,٢٢	٠,٣٩
١٩٧٦	٠,١٥	٠,٢٩
١٩٩٦	٠,١١	٠,٢٠
٢٠٠٠	٠,١١	٠,١٩

وعلى نحو أكثر شمولية، فإن التوسع العمراني على المساحة الزراعية، في وادى النيل بالأساس خصوصاً حول مدينة القاهرة، قد غطى، وفق التقديرات المختلفة، مساحة كلية من الأراضي الزراعية تصل إلى نحو ٧٠٠٠٠٠ فدان، أى ١٢,٨% من الأراضي المزروعة في مصر عام ١٩٧٦ ونحو ١٠% من إجمالى الرقعة المزروعة اليوم. إن «ضياع» هذه الأراضي الزراعية نهائياً سببه عوامل مجتمعة هى البناءات الجديدة وتآكل الأرض الإرادى واستخدام طمى النيل لصناعة الطوب اللبن. وقد تم منع هذه الصناعة لحسن الحظ منذ ١٩٨٢.

لكن، لا ينبغي الانتقال بسرعة من إثبات الحالة إلى الاعتراض المباشر. إذ إن تعدى العمران على الأراضي الزراعية، وإن كان له صفة المضاربة بقدر كبير، فهو يعبر أيضاً عن حاجة ملحة، خاصة بالنسبة إلى التجمعات التى تفتقر إلى أى فراغ بديل مثل النفاذ المباشر إلى الصحراء. إن الكثافة السكانية الزائدة عن الحد أصلاً في المدن والقرى لا يمكن أن تترجم إلا عن طريق «الطفح» على الأطراف المباشرة وهى غالباً ما تكون أراضى زراعية.

أخيرًا، نرى مرارًا، حول التجمعات صغيرة الحجم التي يسكنها فلاحون أساسًا، أن البناء على أرض زراعية صغيرة يترجم على مستوى الفعل بما يمكن وصفه ببناء «أكثر ارتفاعًا» وإعادة استخدام الأرض لأغراض أخرى؛ فبدلاً من زراعات «على مستوى الأرض»، نجد أنشطة تخص التربية الحيوانية وتخزين القش والبذور والحطب والعلف على أسطح البنايات. فى الواقع أصبحت الأسطح بديلة عن الأجران ولكل أماكن التخزين التي لم يعد لها وجود فى الريف المصرى.

هكذا، فإن قطعة الأرض الصغيرة المبنية والمأهولة بالسكان ليست مفقودة بشكل نهائى بالنسبة إلى الزراعة، على الأقل على المدى المتوسط ولا بالنسبة إلى البنايات الصغيرة ذات الطابق الواحد أو الطابقين إذ تعتبر أسطحها أيضاً جزءاً من فضاء الإنتاج الزراعى.

هناك سببان آخران يفسران أيضاً بطء الأنشطة المرتبطة بالاستصلاح، وعلى نحو أكثر دقة بطء توسع المساحة الزراعية:

- حرب ١٩٧٣ كانت السبب فى توقف خطة الإصلاح بسبب قلة التمويل، إذ تم تخصيص الجزء الأكبر من الميزانية لإعادة بناء مدن القناة التى تم تدمير جزء لا بأس به منها إبان حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣. ولأن سياسة الانفتاح لم تجذب رؤوس الأموال الخاصة، على عكس توقعات مؤسسيه، وجدت الحكومة المصرية نفسها مجردة مالياً؛ فاكثفت بالرهان على زيادة حجم المحاصيل الزراعية وإنتاجية الأراضى. وقد فرض أيضاً هذا الاختيار حدود برامج المساعدة الأمريكية لمصر التى لم تكن تتوقع، فى تلك الفترة،

تمويل أراضٍ جديدة (إبراهيم جلال، ١٩٨٧). كان ينبغي انتظار بضع سنوات لتعود مواقع الاستصلاح إلى العمل.

- عودة ارتفاع طبقة المياه الجوفية وملوحة بعض المناطق بسبب ضعف وأحياناً غياب بنى تحتية للصرف مناسبة، خاصة في الأراضي الجديدة. والنظرية المنتشرة بشكل واسع حتى وقت قريب بين مهندسي الري، كانت تقول: إن الأراضي الصحراوية وبسبب امتصاصها بشدة للمياه؛ فهي ليست بحاجة إلى بنية تحتية للصرف. ومن ثم، نادرة تلك الأراضي الصحراوية المستصلحة في مصر المجهزة بشبكات صرف. في النوبارية الواقعة على الطريق الصحراوية بين القاهرة والإسكندرية، هناك بعض المستثمرين الزراعيين يلجئون إلى «تغطية» قطع أراضيهم الصغيرة بطين يرتفع في بعض الأماكن، إلى ٥٠ سم من الطفلة التي تم جلبها. علينا أن نعلم أن تكلفة عملية كهذه تكاد توازي سعر فدان مستصلح.

وفي واحة الفيوم فقط، التي تروى بمياه النيل (عن طريق بحر يوسف)، يقدر أن ١٥% من إجمالي الأراضي الزراعية قد فقدت بسبب مشكلات الصرف التي ظهرت منذ بناء السد العالي. بالفعل، فإن واحة الفيوم التي هي منخفض يقع على بُعد نحو مئة كيلو متر جنوب غرب القاهرة والتي يقع جزء كبير منها تحت مستوى البحر، تشهد مشكلات جسيمة لأن معظم مياه الصرف يصب في بحيرة فارون. ارتفاع مستوى البحيرة يترجم بشكل مباشر بارتفاع منسوب المياه الجوفية ومن ثم بروز ظاهرة الملوحة التقليدية في الأراضي المحيطة.

الضغط السكاني

حقائق إحصائية وأولويات التنظيم

«الحد من الكثافة» هو الحجة الرسمية للمشكلة الحقيقية/الباطلة التي تشكل الكثافة السكانية الشديدة في الدلتا ووادي النيل. بالفعل، ومع عدد سكان يصل إلى ١٦٠٠ فرد على الكيلو متر المربع الواحد، تصبح دلتا النيل واحدة من أكثر المناطق كثافة في العالم اليوم، باستثناء، بالطبع، المناطق الحضرية الصرف حيث الكثافة أعلى بشكل لا يقبل المقارنة. ونذكر في هذا الصدد أن نحو ٩٦% من أفراد الشعب المصري يعيشون على ٤% من مساحة البلاد. ومن أجل تكوين فكرة دقيقة نسبيًا عن توزيع السكان، يكفي أن نعلم أننا أينما تواجدنا فنحن دائمًا على بعد نحو خمسة عشر كيلو مترًا من تجمع سكاني يضم على الأقل ٢٠٠٠٠ نسمة.

إنها إذن الحجة المثلى بامتياز والأكثر تداولاً عبر كل الخطب عن ضرورة «إعادة تنظيم» أراضي البلاد. بما يعني ببساطة إعادة توزيع السكان من أجل تجنب «الاختناق» السكاني الناتج عن كثافة تبدو في رأيهم مرتفعة للغاية.

غير أن هذا الوضع الديموغرافي المؤكد؛ كثيرًا ما يتم استخدامه لتفسير وتعليل مواقف ومشكلات وتغييرات في التوجهات والخيارات الاقتصادية و/أو السياسية خاصة، عجز الدولة على انتهاز سياسة اجتماعية فاعلة موجهة للريف والريفيين خصوصًا المزارعين. وأحيانًا، وعلى مرمى حجر من الأهرامات الشهيرة، رمز لقوة الدولة إن وجدت، نسمع كيف أن هذه الكثافة الشديدة تسبب في إعاقة البلاد ووقف التطور. إنها المفارقة... .

إن تقرر إنشاء و/أو تنمية مناطق زراعية أو عمرانية جديدة على أمل جذب جزء من السكان (الفائض الديموجرافى) خارج الوادى ومدنه. وهناك أساسا محوران هما محور المدن الجديدة، وبالذات حول القاهرة، ومحور الأراضى الجديدة الواقعة حول أطراف الدلتا والوادى مباشرة، فى البداية، ثم فى مناطق أكثر بعدا مؤخرًا.

للأسف، إن «صلاحية» المساحات الجيدة لا تحدد وحدها فرص نجاح سياسات تنظيم أراضى البلاد. بالفعل، فإن استصلاح أراضٍ جديدة- بفضل وجود طاقات زراعية وهيدروليكية- لا يجذب، على نحو مباشر، أعدادا من السكان. كما أن بناء مدينة لا يضمن تسكينها بسرعة. لا وجود للصدفة كما لا وجود للتلقائية فى هذا النوع من الحالات. وإذا كانت هذه الأراضى الجديدة وتلك المدن لم تجذب بشرا بالقدر الذى كان يرجى منها، فذلك لأن- احتمالا- لا الأراضى ولا المدن قد لبث أصلا آمال وتوقعات الناس الذين كان من المنتظر انتقالهم إليها.

غير أن هذه السياسة تتفق و«الحدائية» الآخذة فى الانتشار والتى تشترط أن فى مكان الأراضى القديمة (فى الوادى أو الدلتا) والفلاحين، ينبغى على التحديث أن يبدأ فى الصحراء مع كبار المستثمرين. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب عمل كل ما يجذب هؤلاء المستثمرين. والفلاحون «الصابرون بطبيعتهم» سوف يصبرون أكثر فأكثر.

هكذا، فإن ضرورة الحد من الكثافة السكانية وتخفيف ضغطها، بإنشاء مساحات جديدة للسكن البشرى ولتجهيز الأنشطة، تلتقى مع ضرورة تعبئة الرأسمال النقدى الوطنى والأجنبى. بالفعل، منذ بداية تحرير الاقتصاد، والقوانين المتعاقبة تمثل انفتاحات وتسهيلات ممنوحة لكبار المستثمرين. الهدف مزدوج:

الحفاظ على رءوس الأموال المصرية داخل البلاد مع جذب أكبر لرءوس الأموال الأجنبية لزيادة الاستثمارات المباشرة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، وعلى نحو أعم تحسين مؤشرات الاقتصاد القومي الإجمالية.

فى إطار هذه السياسة «الجاذبة» لرءوس الأموال الكبيرة، تقوم الحكومة بدعم القطاع الزراعى فى الأراضى الجديدة بشكل خاص. التسهيلات المقدمة للمستثمرين مجزية خاصة إذا ما تمت مقارنتها بمثلاتها المقدمة لقطاعات اقتصادية أخرى. زد على ذلك، فإن المضاربين وصائدى الامتيازات لم يخطئوا فى اقتناص تلك الفرص. اشترى بعضهم أراضى باعوها بعد بضع سنوات واضعين فى جيوبهم فائض قيمة معتبراً، بينما آخرون قد اشترؤا أراضى مستصلحة بهدف وحيد وهو النفاذ إلى قطاعات من الاقتصاد الوطنى الجديد. ومع شرائهم لتلك الأراضى، فهم يكفلون السياسات الحكومية، وفى المقابل، يحصلون على تسهيلات خاصة من أجل الاستثمار فى قطاعات محمية، إذن صعبة المراس. وهى على وجه الخصوص حالة المستثمرين الخليجيين.

استصلاح الصحراء وإنشاء قطاع زراعى جديد «حديث»، يطمح إلى أن يكون عملية «خلق» لمساحة زراعية جديدة موازية للمساحة القديمة التى يتطلب تحديثها التقنى سنوات طويلة جداً؛ بسبب عدد الفلاحين الفقراء المطلوب فى البداية نقلهم بشكل أو بآخر. للوهلة الأولى، إن الجديد لا يتعارض مع القديم غير أن تنمية القطاع الجديد تتم على حساب القطاع القديم الذى لا يحصل على الاستثمار المالى والإرادة السياسية الضرورية لتنميته. إن المنافسة تتم بشكل واسع لصالح الزراعة الاستثمارية.

كشف حساب مخيب للأمل:

هناك ثلاث مراحل أساسية تركت أثراً في خطط استصلاح الصحراء المصرية منذ بداية الخمسينيات. وهذه المراحل الثلاث متعلقة أيضاً بخيارات سياسية مختلفة بشكل ملموس، حتى إن انتمت تماماً إلى المنطق الإجمالي نفسه- باستثناء بدايات المرحلة الأولى فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠ حيث كانت أهدافها الاجتماعية أكثر وضوحاً.

المرحلة الأولى.. سنوات ١٩٥٠ - ١٩٧٠، الدولة المستصلحة:

أطلقت السلطة العسكرية الجديدة المرحلة الأولى لاستصلاح الصحراء منذ بداية الخمسينيات، أى في الوقت نفسه الذى تم فيه تطبيق الإصلاح الزراعى. انطلق المشروع من مديرية التحرير، الواقعة في جنوب غرب الإسكندرية وبخطة واسعة لاستصلاح ١,٢ مليون فدان وتشبيد ١٣٢ قرية جديدة لاستقبال ملاك الأراضى الجديدة التى كانت مخصصة بالأسبقية لصغار الفلاحين والفلاحين بدون أرض الذين لم يتسن لهم الاستفادة من إعادة توزيع الأراضى التى بادر بها الإصلاح الزراعى. وكان يمثل- حينذاك- نظاماً تعاونياً من أجل إنشاء زراعة جديدة وحديثة ممكنة للغاية.

ولكن يبدو أن النظام العسكرى الجديد لم تكن لديه وسائل لتحقيق طموحاته. فتنفيذ خطط شاقة فى وقت واحد كالإصلاح الزراعى وانطلاق مشروع السد العالى، إدارة قضية استقلال السودان، مواجهة إسرائيل وقيادة مشروعات عملاقة لاستصلاح الصحراء بشكل جيد، كل ذلك كان يتجاوز بالتأكيد إمكانياته البشرية والمالية والتقنية.

لذا، لم تتحقق الخطة إلا جزئياً والنتائج المسجلة كانت أقل بكثير مما كان متوقعاً، ففي نهاية الخمسينيات، تم استصلاح ١٧٠٠٠ فدان فقط منها ١٣٠٠٠ تمت زراعتها فعلاً. تم تسكين ٣٨٩ أسرة بينما كان المتوقع أن يصلوا إلى عدة آلاف من الأسر.

فى الوقت نفسه، كان هناك مشروع آخر لاستصلاح أراضٍ جديدة، على أساس استغلال المياه الجوفية، وذلك فى محافظة الوادى الجديد، غرب النيل، وكان الهدف هو استصلاح مساحة إجمالية تصل إلى ٢٤٠٠٠٠ فدان على مدى خمس سنوات، بدءاً من ١٩٥٧. ولكن مع بداية ١٩٦٠، لم يكن قد تم استصلاح سوى ٤٣٠٠ فدان.

بدأ الطور الثانى لتلك المرحلة الأولى نحو عام ١٩٦٠، بتغييرات أكيدة وعميقة فى الأهداف ووسائل السياسات الزراعية وخطط الاستصلاح. الخطط الأولى التى تم تنفيذها فى أوائل الخمسينيات كانت تهدف إلى منح أراضٍ لصغار الملاك والفلاحين دون أرض. ولكن، فى الستينيات كان الهدف هو إنتاج فائض زراعى مخصص للسوق.

هكذا، تم الانتقال من مرحلة المنح (التملك)، منح أراضٍ جديدة للفئة الأكثر «فقراً» من طبقة الفلاحين المصريين (إصلاح زراعى والانتقال إلى الأراضى المستصلحة) إلى مرحلة زيادة الإنتاج بهدف أساسى هو زيادة دخل البلاد من خلال تنمية الصادرات. على هذا النحو، فإن الاهتمام التجارى حل محل الأولويات الاجتماعية. هكذا، فبدلاً من توزيعها على الأسر المعتمدة، أصبحت الأراضى المستصلحة مخصصة لإنشاء مزارع للدولة بالغة التقنية. ولما كانت مصر قد انطلقت فى مشروع السد العالى العملاق، باهظ التكاليف، فكان ينقصها جد العملات الأجنبية.

كان هدف الخطة الخمسية لعام ١٩٦٠ استصلاح ٨٢١٠٠٠ فدان، منها ٥٢١٠٠٠ فدان تروى بماء النيل و ٣٠٠٠٠٠ بالمياه الجوفية. ولكن مع نهاية الخطة الخمسية (١٩٦٥)، تم استصلاح نحو ٨٠٠٤٥٢ فدان فقط، منها مساحة زراعية تمثل صافي ٣٩١٠٠٠ فدان. ومن ٣٠٠٠٠٠ فدان متوقعة بفضل المياه الجوفية، تم استصلاح فقط ٨٣٥٠٠ فدان، ٤٧% منها فقط تمت زراعته فعليًا عام ١٩٦٥.

تم إعداد خطة خمسية ثانية (١٩٦٦ - ١٩٧٠) بهدف استصلاح مليون فدان. وكان ينبغي القيام بنصف العمل المطلوب من قبل مؤسسات قومية والنصف الآخر من قبل مؤسسات أجنبية. وما بين ١٩٦٥ و ١٩٦٧، تم استصلاح نحو ١٦٩٠٠٠ فدان منها ٩٠٢٠٠ فدان في شمال الدلتا ووادي النيل، على أراض «قديمة» لم يكن قد تمت زراعتها بعد و ٥٦٢٠ فدانًا فقط في مديرية التحرير. في ١٩٦٧، حرب الأيام الستة، والهزيمة المهينة للجيش العربي في مواجهة إسرائيل والتدمير الكامل للجيش المصري، وضعت نهاية سريعة لهذه الخطة الطموح. أصبح من أولويات المجهود الحربي إعادة بناء البنية التحتية العسكرية التي دمرها اعتداء الطيران الإسرائيلي.

في المجمل ظلت مساحات الأراضي الجديدة التي تم توزيعها خلال الستينيات متواضعة نسبيًا مقارنة بطموحات البداية. أوائل السبعينيات لم تسجل نتائج ملحوظة. حرب الاستنزاف بعد نكسة ٦٧ ومشكلات التركة السياسية على أولويات البلاد، بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠، وحرب ١٩٧٣ وإعادة البناء فيما بعد، يفسر بقدر كبير هذا التأخر.

المرحلة الثانية.. سنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٠، السياق الليبرالي:

المرحلة الثانية - المسماة بـ «الثورة الخضراء» على غرار التجربة الهندية- التي أطلقها الرئيس السادات عام ١٩٧٨، وكان قلقاً من الزيادة المفاجئة لاستيراد المواد الغذائية. وكان هدف الخطة الجديدة هو استصلاح ١,٢ مليون فدان في مهلة لا تتعدى بأى حال من الأحوال العام ٢٠٠٠. وكان التوجه الجديد يخاطب بالتحديد الاستثمار الخاص المنوط به ضمان أعمال الاستصلاح والزراعة واستغلال الأراضي الجديدة على حد سواء. فسمح للأفراد المعنيين بالحصول على ١٠٠ فدان فيما لم يكن للشركات أى سقف يخص المساحة.

هذا يعني أن قطيعة حقيقية قد تمت بين السياسة الجديدة والسياسات السابقة. في كل مكان، وعلى عكس ما توقعت الحكومة من المستثمرين الخاصين من تطوير وتنمية لقطاع زراعى فعال وحديث، ذى أنظمة تقنية مرتقعة ومستديم الإنتاج على المدى الطويل، اقتصر أغلب هؤلاء على جمع الإعانات المختلفة والمساعدات الممنوحة من الدولة والتكسب من سوق المضاربة العقارية المنثم للغاية.

هؤلاء المضاربون الأثرياء، وأغلبهم من القاهرة والإسكندرية، هم الذين حققوا أكبر الأرباح فى زمن قياسي، وذلك ما يظهره بوضوح مثال المزداد الذى تم عام ١٩٧٧ لبيع مساحات شاسعة لأراضٍ جديدة فى منطقة الحجار على الأطراف الشرقية للدلتا. غالبية هؤلاء الممتلكين المحظوظين للأراضى الجديدة فضلوا إيجارها أو رعايتها باستقدام عدد قليل من العمال، وبأقل التكاليف الممكنة. وبعد مرور عشر سنوات (وهي مدة الدفع السنوى لثمن الشراء من الحكومة)، تمت إعادة بيع هذه الأراضى نفسها بأسعار تصل إلى ١٠ وأحياناً ١٥ مرة من قيمة الشراء الأصلية.

وفيما يتعلق بالمساحات الكبيرة الجديدة المروية التى خصصت لكبرى الشركات، ومنها شركات القطاع العام، يمكن التوقف عند مثال مشروع الصالحية الذى تم تنفيذه عام ١٩٨٢/١٩٨١ من قبل شركة عثمان أحمد عثمان- المقاولون العرب (المؤممة فى فترة عبد الناصر) فى محافظة الإسماعيلية غرب الدلتا. كان الأمر يتعلق بمزرعة حكومية مميكنة للغاية ومساحتها ٢٣٠٠٠ هكتار مروية عن طريق الرش. كانت تلك المزرعة تمثل أكبر مشروع زراعى فى مصر، وأصبحت على مدى بضع سنوات، مثلاً لأكبر فشل مدوى للسياسة الزراعية.

فى الواقع، بعد أن تم تقديمه كرمز لهدف قومى «للاكتفاء الذاتى الغذائى»، تعرض هذا المشروع العملاق لخسائر مالية فادحة، بالإضافة إلى ضعف تقنياته الخطيرة. ومن ضمن أسباب الخسائر، نشير إلى سوء الإدارة، انقطاع الكهرباء وتكراره والنقص الدائم لقطع غيار الماكينات الزراعية. وفى ١٩٨٨، أى بعد أن كانت تمر ست سنوات على افتتاحه، اضطر إلى غلق خمس وحدات للإنتاج الحيوانى ومنتجات الألبان كما تعرضت ١٤ صوبة للإهمال. وبعد فترة وجيزة تم إغلاق ٢٣ مزرعة دواجن ومصنع للعلف والمزرعة السمكية بشكل نهائى.

فى عام ١٩٩١، وبناءً على وضعها المالى المفجع، تم عرض مزرعة الصالحية فى المزاد العلنى للقطاع الخاص. لكن العروض كانت أقل بكثير من الثمن الأساسى المطلوب. فعدد العاملين بها المرتفع للغاية (نحو ٢٥٠٠ شخص) والديون (أكثر من ٢٥٠ مليون جنيه) ثبّطت همة المستثمرين المحتملين. فى عام ١٩٩٢ وكلت وزارة الزراعة للإشراف عليها وتمت إعادة تنظيم المنشأة من قبل شركة زراعية «Joint-Venture» متعددة الأطراف يملكها مولوها الأربعة الأساسيين وهم ثلاثة بنوك عامة والشركة العربية للمقاولات (Meyer, 1998:339).

المثال الثاني هو: مزرعة الدولة ومساحتها ٦٠٠٠ فدان والواقعة شرق نوباسيد التي اشترتها عام ١٩٧٨ شركة النيل الزراعية، وهى شركة خاصة للاستثمار كان يملك ٧٠% من رأسمالها سعوديون و ٣٠% من المستثمرين المصريين. كانت تضم هذه المزرعة الكبيرة ١٥٠٠ بقرة حلب، و ١٠٠٠ ثور و ٥٠٠٠ خروف للتسمين، و ١٥٠٠ فدان خضروات و ٢٠٠٠ فدان محاصيل. فى الإجمالى، ٥٠٠ عامل معين ونحو ٣٠٠٠ عامل موسمي سنوياً. أفلست تلك المزرعة. تم إيقاف جميع الأنشطة، باستثناء ٢٥٠٠ فدان تم تخصيصها منذ ١٩٩٢ لزراعة الشمام التى لا تتطلب إلا القليل من الرعاية. سوء الإدارة ونقص الاستثمار كانا بالتأكيد السببين الرئيسيين فى إفلاسها (Meyer,1998:343).

ومن جهة أخرى، ومع نهاية الثمانينيات، بدأت الحكومة فى اتخاذ إجراءات لتحديد «أملكها» الخاصة الواسعة. فضلاً عن بعض كبار المستثمرين، تمت إعادة بيع أراض الدولة جزئياً لصالح قدامى العمال الزراعيين الذين عملوا فى الحيازات التى تمت خصصتها وأيضاً لصالح الخريجين.

هكذا، ففي ١٩٩١/١٩٩٢، حصل نحو ٤٨٠٠ عامل زراعى وموظف فى مزارع الدولة، ذوى أقدمية تصل إلى عشر سنوات على الأقل، على قطع زراعية من الأراضي الجديدة. حجم الحيازات الممنوحة اعتمد على عدد سنوات العمل فى القطاع العام وعلى مؤهلات المرشحين، فتم التوزيع على أساس ٢,٥ فدان لكل سنة عمل أقصاها ٥ أفدنة للعمال الأميين، ٠,٥ فدان بحد أقصى ٧,٥ فدان للموظفين ذوى التعليم المتوسط و ١٠ أفدنة لخريجي الجامعات. وحتى شهر أكتوبر ١٩٩٢، تمت إعادة بيع ٢٧٠٠٠ فدان فى منطقة غرب الدلتا وحدها.

تم تحديد سعر الفدان بـ ١٠٠٠ جنيه للموظفين والعمال الزراعيين، تدفع بالتقسيط على مدى ثلاثين سنة. كانت الشروط السخية نسبياً قد دفعت أغلب موظفي مزارع الدولة للتقدم لتملك حيازاتهم الخاصة ليصبحوا هكذا ملاكاً منتفعين. ولكن سرعان ما أدركوا فداحة حجم المشكلات التي تنتظرهم، وهى المشكلات نفسها التي واجهها «خريجو الصحراء».

الخريجون فلاحو الصحراء رواد أم غرقى؟

«الخريجون فلاحو الصحراء» هم فى وضع سيصبح ظاهرة حقيقية تستحق دراسة خاصة. فى الأصل، كان هناك قانون فى الفترة «الاشتراكية»، لم بلغ أبداً، يضمن لكل خريج عمل ثابت فى القطاع الحكومى. فى الخمسينيات والستينيات، كان الهدف هو تشجيع الطلاب على الدراسة الجامعية وما بعدها ومن ثم إعداد وتأهيل كوادر قادرة على تحقيق كبرى المشاريع «التنموية» والسياسات المختلفة التى طرحها النظام الجديد. اكتسب هذا القانون من الشعبية ما جعل كل الحكومات لا تجرؤ على إلغائه، فى الوقت الذى حاولت جميعها، بنجاح متباين، البحث عن أساليب للاحتيال على ذلك القانون دون إثارة ردود أفعال معارضة.

هكذا، ولما كانت الحكومات المتعاقبة ملتزمة تجاه الملايين الحاصلين على شهادات، خريجي الجامعات والمعاهد فى نهاية كل عام جامعى، حاولت تلك الحكومات، من جهة، العثور على وسائل توجيه هؤلاء طلاب الوظائف الجدد نحو قطاعات أخرى، خاصة القطاع الخاص، ومن جهة أخرى، ترك قوائم الانتظار والمهل لتطول حتى تحاول إيجاد حلول مؤقتة. فى عام ٢٠٠٤، تم تعيين خريجي عام ١٩٩٨ الذين كانوا لا يزالون يبحثون عن وظيفة.

وكانت إحدى الحيل التى تبنتها السلطات هى تزويد الخريجين الجدد بالوسائل التى تمكنهم من إقامة منشأة صغيرة، تجارية أو حرفية، خدمية أو زراعية. وكان هذا الأمر يتعلق بالنسبة إليهم بمساعدة مالية متواضعة أو مادية من أجل الانطلاق... والاختفاء من على قوائم طالبي الوظائف. ومن ضمن هذه المساعدات، كان هناك منح قطعة زراعية فى الأراضى «الصحراوية» الجديدة، وفى الأغلب كانت تصل إلى خمسة أفدنة، فى مقابل، التزام شكلي ومكتوب، بالتخلي عن حق العمل الثابت فى الوظائف العامة. ومن الشروط الأخرى عدم العمل فى أى نشاط آخر خارجى «أرضه» لكل من تم منحه قطعة أرض. وهذا الشرط الأخير قليلاً ما يتم الالتزام به بسبب أن ريع خمسة أفدنة فى الصحراء لا تكفى لإعاشة أسرة.

ضف إلى ذلك أن هذه الأراضى لم تمنح مجاناً. لسدء الحظ، للفقراء الذين دفعوا مجمل ثمن الأرض الذى تحدده الدولة، ولكن بالتقسيط على عدة سنوات بحسب مشروعات الإصلاح والمناطق المعنية. وعندما «يمنح» بيتاً مع الأرض فاللائحة نفسها تطبق بالشروط نفسها.

فى عام ١٩٨١، قررت الحكومة توزيع أراضٍ جديدة مزروعة أصلاً وتابعة لمزارع الدولة، وتقع فى منطقة مريوط ومديرية التحرير شمالاً. فى البدء، كانت هذه الأراضى مخصصة لحاملى الدبلومات العليا من المعاهد المتخصصة وكليات الزراعة، ثم بدءاً من ١٩٨٦ أصبح هذا البرنامج مفتوحاً لجميع الخريجين، ومن بينهم المهندسون وكبار التقنيين الزراعيين. للأسف، ومثل كبار المستثمرين، فإن هؤلاء الخريجين لم يثبتوا أنهم على مستوى طموحات السلطات. فى عام ١٩٨٦، ٤٠% فقط من الحاصلين على الأرض كانوا يفلحون أرضهم بأنفسهم، بينما

الآخرون كانوا قد أجروا أو باعوا حيازاتهم لمنفعين آخرين جاءوا من الدلتا أو تنازلوا عن إدارتها المباشرة إلى أحد أعضاء الأسرة.

اليوم، يمكننا تحديد أربعة أنماط لهذه التجمعات المكونة من حاملي الشهادات الذين أصبحوا فلاحين:

الخريجون الذين حصلوا على أراضٍ جيدة ذات موقع جيد، والذين حصلوا على مساعدات ومساندة مهمة من قبل أسرهم أو أصدقائهم. ومن بينهم، نجد المتزوجين ذوى الشهادات العليا الذين جمعوا أراضيهم في حيازة واحدة من ١٠ أفدنة (٥+٥). فى المجل، هذه المجموعة فى إمكانها الاستقرار على الأرض وممارسة النشاط الزراعى.

الخريجون الذين تركوا أرضهم مضطرون، لأنهم لم يتمكنوا من العيش منها، ولو بشكل متواضع، أو لأنهم أحبطوا بسرعة. وفى الحالتين فضلوا العودة من حيث أتوا وتحويل نشاطهم إلى ممارسات أفضل تكيفاً مع مشاريعهم المستقبلية وإلى وضعهم الأسرى والاجتماعى والاقتصادى فى آن واحد. ولكن، لما كانت إعادة بيع تلك الأراضى التى تم الحصول عليها من خلال هذه البرامج ممنوعة نهائياً، فقد تركوها ببساطة أو أجروها من الباطن ولكن لأقرباء حيث الإيجار هو الآخر ممنوع.

الخريجون الذين قاوموا فى البداية، بفضل المساعدات الأسرية أحياناً، وبفضل إعدادهم ومؤهلهم الملائم للزراعة خاصة شخصيتهم التى تحمل سمة الريادة، هم الذين تمكنوا من بيع «كفاءاتهم» للمستثمرين الزراعيين الجدد الذين - فى غالبيتهم - لم يحصلوا على معرفة ومهارات تقنية زراعية. وبالنسبة إلى هؤلاء، فإن خريجي الجامعات والمعاهد الزراعية أو الذين أصبحوا فلاحين، لهم ميزة

قوية وهى أنهم متفرغون وقاطنو المكان، فقد اكتسبوا العلم وبداية خبرة، ويوافقون على العمل باليومية، حيث إن فدائينهم الخمسة لا تكفى للعيش و«بناء» مستقبل على مستوى طموحاتهم.

أخيراً، النمط الرابع، الأكبر عدداً على الإطلاق، مكون من هؤلاء الذين لم يتمكنوا من «تأجير» كفاءاتهم التقنية البعيدة عن مجال الزراعة ولكنهم يبيعون أحياناً قواهم البدنية كعمال بشكل عرضي، ولكن دائماً على نحو غير قانوني، لدى نفس المستثمرين الزراعيين. إنهم يشكلون فى الواقع الفئة الأكثر فقراً على تلك الأرض الجديدة المختلطة من الصحراء. إنهم «البروليتاريا» الزراعية فى الصحراء.

تم انتهاز هذه السياسة من أجل الحد من الضغوط على الوظائف العامة وكذلك الحد من عدد الخريجين بدون وظائف، وقد أظهرت تلك السياسة محدودية شديدة فى حلولها. هؤلاء الخريجون الشباب، حاملو الشهادات العليا، الذين يرجى منهم ألا يزاحموا العاطلين على القوائم، كان منوطاً بهم أن يصبحوا الرواد «المستصلحين» للصحراء الواسعة. هذا الدور، الذى هو مشرف وفى الوقت نفسه مستحيل التحقيق بسبب الظروف والوسائل المتواضعة المطروحة، كان يدعى أهميته حتى بداية التسعينيات حتى آل أكثر فأكثر للمستثمرين. ولكن، على عكس هؤلاء، فإن حاملى الشهادات الذين أصبحوا «فلاحين» غير متمكنين من الوسائل التى ترقى لهذا الطموح، فمع تملك الأفدنة الخمسة من الأراضي الجديدة التى تتطلب مصاريف باهظة، لا يمكن الحصول حتى على ريع مناسب لإعالة أسرة متوسطة. وفى مناطق كثيرة من البلاد وفى العديد من الأراضي التى تصلها مياه الري و«المحتلة» من قبل الخريجين الفلاحين، يشكون - هؤلاء - معلنين أسفهم على هذا الخيار وعلى عدم قبولهم للوظيفة العامة. كثير من هؤلاء الخريجين غير

القادرين على الاضطلاع مادياً بـ «رسالة» الرواد المستحيلة، يعتبرون أنفسهم «غرقى» الصحراء.

أمام الاستدانة وأحياناً العجز عن سد احتياجاتهم، لم يقاوم هؤلاء المزارعين الجدد طويلاً، خاصة أنهم قد تخرجوا للتو من الجامعة أو المعاهد، قبل أن يتخلى هؤلاء عن كل شيء من أجل نشاط آخر يحقق دخلاً أكثر إغراءً. وأكثر من كونه سوء نية أو سوء انتمان، إن تخلى شباب الخريجين عن الأرض يعنى أولاً فشل سياسة الحكومة على صعيدين، الزراعى (استثمار الصحراء) والاجتماعى (دمج الشباب في سوق العمل).

المرحلة الأخيرة.. استصلاح الصحراء، "استصلاح" رأس المال:

المرحلة الأخيرة لاستصلاح الصحراء التى انطلقت فى نحو ١٩٨٨ تمثل هى الأخرى، قطيعة جديدة، ثمة جذرية، بالسياسات المتبعة حتى ذلك الحين. ومع تخليها عن صغار الفلاحين وحاملى الشهادات، سوف تتوجه الخطط الجديدة لمنح الأولوية للرأسمال الكبير، المنوط به المشاركة فى تحديث القطاع الزراعى وبذل الجهود الشامل من أجل أن يتجاوز القطاع الزراعى أزيمته. فى المقابل، الرأسمال المستثمر فى زراعة الأراضى الجديدة سوف يحصل على امتيازات حقيقية، منها تملك الأرض المطروحة للزراعة بأسعار رمزية، الإعفاء الكثيف من الضرائب وبالتأكيد، النفاذ إلى البنى التحتية الثقيلة كالترع التى تجرى فيها مياه الرى ومحطات رفع المياه والطرق... إلخ.

فى الواقع، إن انفتاح الصحراء على رءوس الأموال الكبيرة لم يبدأ عام ١٩٨٨ إذ تعود القوانين التى تحث على الاستثمار الخاص إلى ١٩٨١. ولكن، حينذاك، كان أكثر نفعاً وفائدة أن توظف أموالك فى «الشركات الإسلامية لتوظيف

الأموال» والتي أفلتت حينذاك من رقابة الدولة ضامنة أرباح كبيرة. سقوط هذا الاقتصاد الموازي، الذي تم تنظيمه بإرادة الدولة منذ ١٩٨٧، يفسر على نحو كبير شغف المستثمرين الخاصين لتنمية زراعة الأراضي الزراعية الجديدة في الصحراء (Meyer, 1994: 65).

جدول ١٣

حساب رقمي لبرامج استصلاح الأراضي الجديدة،
عددها ومساحتها (بالفدان)^(١)

إجمالي عدد الحيازات	٢٤٣٧١٨
إجمالي مساحات الأراضي الجديدة	٢١٧٢٦٣٠
مساحات نظام الحيازة المباشر	١٨٧٧٨٤٥
مساحات نظام الحيازة غير المباشر	١٤٥١١١
مساحات متعددة المحاصيل	١٧٥٢٨١٣
مساحات مروية بمياه النيل	٩٤٨٠٠٥
مساحات مروية بالمياه الجوفية	٥٠٨٥٥٧
مساحات مروية بالغمر	٩٣٨٥١٤
مساحات مروية بتقنيات حديثة	٦٥١٧٢٢

لا بد من الإشارة كذلك إلى أن هذه المرحلة الأخيرة تتصل أيضا بالمرحلة الأكثر راديكالية للإصلاح الزراعي المضاد والتي تمثلت ذروتها وتجسدت ماديا مع تبني وتطبيق قانون ١٩٩٢/٩٦ الذي حرر تماما سوق الأرض الزراعية وحدد

(١) وزارة الزراعة، s.d. : المقدمة.

قواعدها الجديدة فى اتجاه ليبرالى يعود بالنفع على الملاك على حساب المستأجرين.

بالنسبة إلى السنوات الأولى فقط من (١٩٨٨ إلى ١٩٩١). تم استصلاح ٤١٠٠٠ فدان وزراعتها، مما تجاوز المتوسط السنوى المتوقع فى البداية وكان ٧٠٠٠ فدان. هكذا حدث وللمرة الأولى على مدى أربعة عقود من التخطيط الزراعى فى مصر، لا أن تتحقق الأهداف وحسب، بل وأن يتم تجاوزها.

يظهر جدول ١٣ بوضوح بعض العناصر المفيدة عن كشف حساب مجمل سياسات استصلاح الصحراء منذ منتصف الخمسينيات.

مواقع العمل الجارى تنفيذها.. أحلام المهندسين وسلطة المستثمرين:

من أجل تحقيق هذه المشروعات المائية العظيمة التى يتجاوز حجمها بدون جدال قدرات صغار المستثمرين وفيما يبدو أيضا قدرات الدولة، كان من المنطقي دعوة الاستثمار الكبير ومنحه امتيازات استثنائية. ولما كانت الدولة لا تستطيع فى آن واحد إغراء الأكثر ثراء والاهتمام بمئات الآلاف من الفقراء، فقد تم توجيه الجهود الخاصة بالاستصلاح، على نحو آلى وبشكل شبه حصري، إلى الفئة الأولى إذ اعتبرتهم الشركاء الوحيدين القادرين على مواجهة تحديات «التممية».

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الدولة برنامجا طموحا يشمل مشروعات كبيرة لتنظيم الزراعة والرى موجهة لاستصلاح زراعة مئات من الآلاف الأفدنة. والأهم هو أن هذه المشروعات الكبرى موجهة إلى الاستثمار الخاص.

أطرح فرضية أن كبرى المشروعات المائية وكذلك تحرير القطاع الزراعي يشكلان مرحلة حاسمة في عملية رد اعتبار ليس للملكية الخاصة فحسب بل وللإقطاع على وجه الخصوص. ولما كانت الحكومة لا تستطيع تغيير بنى البلاد الزراعية، بين عشية وضحاها، فعلى الملكيات الكبيرة تشكيل نفسها من جديد في الصحراء، انتظارا «لاسترداد» الوادى والدلتا تدريجيا بعد التخلص من صغار الفلاحين.

فى تلك اللحظة سوف يكون التحرر الاقتصادى للبلاد قد وصل إلى تحقيق هدف البداية، ألا وهو التراجع الكامل للدولة من فلك الإنتاج الزراعى والخصخصة الكاملة للقطاعين الأساسيين للبلاد وهما الزراعة والموارد المائية. تجميع الأرض الزراعية وتحرير السوق بالكامل سيسهل بالتالى تحديد سعر لمياه الرى التى تظهر صعوبة- بل استحالة- فرضها على صغار المزارعين الذين، باعتراف المسؤولين المصريين أنفسهم، يعتبر جزءا كبيرا منهم فى عداد الفقراء. فقط زراعة رأسمالية حديثة، ممكنة ومرتبطة تماما بالسوق الدولية يمكنها أن تتحمل سعرا لماء الرى.

ومما يفاقم الضرر هو أن إنشاء مساحة جديدة للإنتاج الزراعى يتم لا كعملية تكاملية لما هو موجود أصلا بل كقطيعة تامة لكل الأنظمة القديمة: المستثمرون فى مواجهة الفلاحين، التقنيات الحديثة فى مواجهة الأدوات التقليدية، زراعة «مرتبطة» بالأسواق العالمية فى مواجهة زراعة موجهة أساسا إلى الأسواق المحلية ... إلخ، وأثناء كل ذلك، الفقر ينمو ويتفاقم إلى درجة لم يبلغها أبدا.

ومع تجاوز المناظرات الجدلية حول إمكانية التحقق التكني ومبررات وجود هذه المساحات الشاسعة فى الصحراء المروية والموجهة لكبرى رعوس الأموال،

يظل هناك واقع سياسى ينبغى الإشارة إليه وهو أنه بدلاً من محاولة حل مشكلات القطاع الزراعى الذى يضم الأراضى الزراعية «القديمة» - عن طريق تحسين مستوى معيشة الفلاحين وأمنهم الغذائى والاقتصادى والاجتماعى، وتحديث تدريجى للتقنيات الزراعية والرى وكذلك الدفع بعملية «ربط» الفلاحين بالسوق وإعادة إصلاحها من الداخل - فإن الإغراء بإنشاء مساحة زراعية موازية، لصالح كبار المستثمرين وحدهم قد غلب.

ضمن مشاريع المياه والزراعة العملاقة التى تصورها متخذو القرار المصريون، هناك مشروعان يكشفان - على نحو خاص - الخيارات السياسية والأهداف المعلنة وهما ترعة السلام فى شمال سيناء وتوشكى فى الجنوب، غرب بحيرة ناصر.

ترعة السلام واستصلاح سيناء:

بادر الرئيس الراحل أنور السادات بإطلاق مشروع ترعة السلام فى نهاية السبعينيات فى إطار مفاوضات السلام مع إسرائيل. كانت فكرة غاية فى الرمزية وهى مياه النيل المقدسة لمدينة القدس المقدسة. فى المقابل، طلب السادات تنازلات إسرائيلية فيما يخص «الملف» الفلسطينى. رفض تلك التنازلات، معارضة إيثيوبيا لهذا المشروع، بحجة أن مياه النيل لا يمكن استخدامها خارج نطاق حوض النيل وأن سكان البلاد الواقعة على الحوض أولى من إسرائيل ورفض جزء كبير من المثقفين والمناضلين السياسيين المصريين لكل تفاوض ومساومة مع العدو الإسرائيلى، كل ذلك «ختم بالرصاص» بسرعة مشروع السادات. وقضى اغتياله عام ١٩٨١ نهائياً على المشروع فى نسخته الأصلية.

بعد أن قامت حكومة مبارك بإزالة الغبار عن المشروع وإعادة تحديد معالمه، أصبح مشروع ترعة السلام الجديد موجهاً- حصرياً- إلى إنشاء مساحة جديدة مروية بحجم ٤٠٠٠٠٠ فدان في شمال سيناء بين قناة السويس ومدينة العريش. أول مرحلة من هذا المشروع الضخم الذي بدأ في التسعينيات بحفر التربة الأساسية والسحارات الأربع التي تسمح بمرور مياه النيل تحت قناة السويس قد تم الانتهاء منه تماماً اليوم. بيد أن لا شيء هناك يدل على تنمية مكثفة للأراضي المحيطة.

في المجمل، من المنتظر أن تمر عبر التربة أربعة مليارات متر مكعب من المياه سنوياً. نحو الأراضي الجديدة، مختلطة بالتساوي بماء النيل «الحلوة» ومياه الصرف المحملة بأكثر من الأولى بالأملاح ومختلف الملوثات الكيميائية والعضوية.

ومثل العديد من الأراضي الجديدة الأخرى المروية، فإن الأراضي المنزوعة من الصحراء «السيناوية» والمستصلحة سيتم منح أغلبها على أساس ٧٥% لكبار المستثمرين على هيئة قطع من ٥٠٠ فدان كحد أدنى للمساحة. والـ ٢٥% المتبقية محفوظة لبدو سيناء وحاملى الشهادات والفلاحين بدون أرض من مختلف بلاد مصر على أساس قطع من ١٠ إلى ٥٠ فدانا. ومع تقسيم كهذا، يتحول الهدف الديموجرافي في إعادة توزيع السكان وتعمير سيناء بجذب ٣ ملايين فرد، لا يمكن الوصول إليه.

العديد من التساؤلات تطرح نفسها حول جدوى هذا المشروع الذى تأخر ظهور نتائجه الأولى. صمت الإعلام الرسمى الذى يسرع عادة فى عمل دعاية كبيرة حول مشروعات الدولة المهيبة، يؤكد الشكوك. يبدو أن الحكومة نفسها قد

نسبت هدفها، كما لو أنها يُست نهائياً من استقرار صغار وكبار المستثمرين على ضفاف هذه التربة التي وعلى مدى السنوات، قد تم وضعها على رأس قائمة كبريات المشاريع القومية. في عام ٢٠٠٨، نحن مازلنا نبعد كثيراً عن الـ ٤٠٠٠٠٠ فدان التي كان من المزمع استصلاحها في الخطة.

بالطبع، ربما يعود ذلك إلى مجرد تأخير، يمكن فهمه وتفسيره بسبب صعوبات التنفيذ العديدة وعراقيل الانطلاق التي واجهها المشروع في بداياته. ولكن يبدو حقاً، وفق مصادر كثيرة، أن المستثمرين المنتظرين قد تخلفوا عن الموعد. وترجع حالة انعدام الرغبة في الاستثمار في هذه البقعة إلى عدة عوامل، منها أن الأزمة الاقتصادية ثبّطت همة المستثمرين في الرهان على مشروع معرض للمخاطر. ولكن السبب الحقيقي يكمن في رداءة مياه الري الشديدة التي تحملها التربة.

ولما كانت تلك المياه محملة بالأملاح وملوثات أخرى من أنواع ومصادر مختلفة، فهي لا تتيح زراعة استثمارية، ينبغي توجيه أغلب إنتاجها نحو الأسواق العالمية حتى ندر ربحاً حقاً. ولكن هذه الأسواق لم تعد تقبل منتجات زراعية وغذائية غير مطابقة للمعايير الصحية المتزايدة الصرامة. هكذا، لا يسمح هذا الوضع بدفع رءوس الأموال إلى شمال سيناء.

قلق المستثمرين من عدم حصد منتجات زراعية صالحة للتصدير ازداد تفاقماً مع القرار الذي اتخذته الحكومة المصرية عام ١٩٩٥ بإطلاق مشروع توشكى، ذائع الصيت، الذي يهدف هو الآخر إلى خلق مساحة جديدة مهولة في جنوب غرب البلاد والمروية مباشرة بمياه «نظيفة» نسيباً، مصدرها بحيرة ناصر ومياه منخفض الصحراء الليبية. ووفق المنطق الحسابي، فإن أى كمية من المياه

تؤخذ من مستوى أعلى من النهر سوف تقل في المستوى الأسفل. ويترتب على ذلك، أن ترعة السلام، الواقعة عند مصب نظام الري المصري، قد فقدت حصتها في الحصول يوماً ما على كميات كافية من المياه إلى حد ما ذات جودة معقولة.

وعلى نحو ما، يمكننا القول، إنه بشكل مباشر أو غير مباشر، أعطى مشروع توشكى الرئاسى ضربة قاضية لمشروع ترعة السلام. ولما كان موضوعاً لتسليط أضواء الإعلام وأكثر جذباً لاستثمارات الدولة والمستثمرين المصريين والأجانب، ولما كان يحوز على متابعة مستمرة من قبل الرئيس مبارك نفسه، فإن مشروع توشكى لم يكن له إلا أن يقصى مشروع شمال سيناء إلى المرتبة الثانية.

توشكى أو تحييد كبرى المشروعات:

فى أقصى جنوب البلاد، غرب بحيرة ناصر، هناك مشروع توشكى الذى يحمل نفس اسم المنخفض الطبيعى الذى يكون مصرفاً طبيعياً لسد أسوان^(١). ويمثل أكبر المشاريع طموحاً لتنمية الصحراء فى مصر، والذى لم يسبق له مثيلاً. وفى مرحلته النهائية، من المتوقع أن يشمل نحو أكثر من مليونى فدان وهو ما يوازى تقريباً المساحة الإجمالية المستصلحة والمزروعة فعلياً منذ الخمسينيات.

فى مرحلة أولى، سوف تتيح القناة الجديدة استصلاح ٥٠٠٠٠٠ فدان فى جنوب غرب البلاد (بدءاً من أطراف بحيرة ناصر فى اتجاه سلسلة واحات الصحراء الغربية). أما المليارات الخمسة المتر المكعبة من المياه الضرورية لرى الجزء الأول من الأراضى المستصلحة؛ فقد كان ينبغي اغترافها مباشرة من بحيرة

(١) ويمثل أيضاً اسم قرية نوبية قديمة يعتبر المنخفض الامتداد التاريخى لها.

ناصر. أغلب المساحة الجديدة سوف تقسم إلى حيازات شاسعة، مثل شمال سيناء،
بحد أدنى ٥٠٠ فدان لكل حيازة.

فى الواقع، الأمر يتعلق بعملية «تكرية» لمشروع سابق هو مشروع الوادى
الجديد الذى لا يشبهه سواء فى الأهداف أو الوسائل. يعود مشروع الوادى الجديد
إلى الخمسينيات وكان سيعتمد على استغلال مياه الصحراء الغربية الجوفية.
ويستهدف أساسا التنمية الزراعية فى الواحات الثلاث الكبرى الفارقة، الداخلة
والخارجة من أجل تحسين مستوى معيشة السكان المحليين ومساعدتهم فى
الاستقرار والحفاظ على أراضيهم، مع احتمال جذب بعض المستثمرين الخاصين
الذين كانت إسهاماتهم المالية سوف تساعد فى تحسين البنى التحتية والخدمات
العامة. مشاريع الاستصلاح التى كانت مخططة فى إطار هذا المشروع القديم؛
كانت تستهدف على نحو شبه حصري الفلاحين المحليين. كان هناك فقط جزء
صغير نسبيا مخصصا لكبار المستثمرين الخاصين. ولما كان المشروع غير متصل
الباتة بالنظام النهري وبفضل حجمه المتواضع نسبيا وطموحه الواقعى، لذلك فإن
مشروع الوادى الجديد كان يمكن أن يكتب له النجاح الكبير لو لم يتم إهماله خاصة
بسبب الحرب مع إسرائيل فى ١٩٦٧ و١٩٧٣.

ولكونه من طبيعة وحجم لا يمكن مقارنتهما نهائيا بالمشروع الأول، فإن
مشروع توشكى مؤسس على استغلال مكثف لمياه النيل والمياه الجوفية. ولما كان
مخصصا لكبار المستثمرين وموجها نحو صناعة الزراعة الحديثة، فإن المشروع
الجديد لا ينتمى لنفس منطق سابقه. فهو يعبر بوضوح، بمفرده، عن الطريق التى
تم اجتيازها ما بين «الاشتراكية الشعبية» لناصر والتحرر الاقتصادى الذى دشنته
السادات عقب حرب ١٩٧٣ وأكمّله مبارك تحت الضغط «اللطيف» لكل من
صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

ومن مشروعات موجهة للتنمية المحلية- التي يصيها النجاح والفشل كما هي الحال بالنسبة إلى كل المشروعات في مصر وفي كثير من البلاد الأخرى فى العالم- تم الانتقال إذن إلى عمليات ضخمة، منفصلة تمامًا عن الفضاءات الزراعية الموجودة، ومن أولوياتها تنمية مجمل أرقام الاقتصاد القومى وإتاحة الفرصة للمستثمرين الذين وافقوا على الإسهام أن يحصلوا على أقصى المكاسب. هكذا، ومن أجل جذب المستثمرين، قامت السلطات العامة بتقديم إعفاء ضريبي لمدة عشرين عامًا، وإعفاء من الجمارك على الأجهزة المستوردة، وبيع الأرض للمؤسسات المصرية بسعر ٣٤,٥ دولار للهكتار وإيجار لمدة ٩٩ سنة للشركات ذات رؤوس الأموال الأجنبية، وكانت تمثل الغالبية بسعر ٧ دولارات أمريكية للهكتار - أى ما يوازي ثمن كيلو لحمه فى حى شعبي بالقاهرة. كمثال للمقارنة، نجد أن أدنى سعر للهكتار الواحد سواء فى الوادى أو الدلتا يتجاوز ١٢٠٠٠٠ جنيه وربما وصل إلى ٤٠٠٠٠٠ جنيه للأراضى المزروعة بالخضروات.

توشكى.. المشروع الفائض عن الحاجة:

من أجل تعويض ضخ خمسة مليارات متر مكعب من مياه النيل، الضرورية لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع استصلاح نحو نصف مليون فدان، ينوى المسئولون خفض الاستهلاك عن طريق تحديد المساحات المزروعة بالأرز (شمال الدلتا) وبقصب السكر (فى الصعيد) فهما زراعتان تستهلكان مياه غزيرة. هذا الحل يطرح مشكلتين، واحدة تخص البيئة والأخرى ذات طابع اجتماعى واقتصادى.

إذا طرحنا جانبًا المسائل المتعلقة بالسيادة الغذائية ومرتبّة الأرز فى العادات الغذائية للبلاد- خاصة الفلاحين المصريين الذين يمثل الأرز لهم، الغذاء الأساسى

الأول مثل الخبز - سوف نجد أن تخفيض المساحات المزروعة أرزاً أو قصب السكر سيخفض فعلاً كميات المياه المخصصة للرى. ولكن سوف يترجم هذا الوضع بانخفاض مستوى المياه على نحو خاص في منطقة الدلتا الواقعة على حدود البحر لتصبح في مستواه تقريباً (بارتفاع قريب من الصفر)، مسببة هكذا خللاً مائياً خطيراً، إذ إن خفض حصة المياه العذبة سوف يستعاض عنه بشكل مباشر بتسرب جانبى لمياه البحر المالحة نحو الأرض. هذه المنطقة التى ظلت مستقعات حتى نهاية القرن التاسع عشر، عرضة لأن تعود على ما كانت عليه أسرع مما نخشى. هل يمكن التضحية بجزء من الدلتا من أجل احتلال الصحراء؟

المشكلة الأخرى تخص قصب السكر، إذ إن تخفيض مساحة تلك الزراعة أساساً بالإضافة إلى الإضرار بالمزارعين، سوف يصيب - بشكل عاجل - صناعة السكر التى يعمل بها آلاف الأفراد وتغذى العدد نفسه من أسر الصعيد، وهى المنطقة التى ما زالت تمثل بؤرة الفقر فى البلاد. تخفيض كبير لإنتاج القصب سوف يترجم بفصل مكثف لعمال المصانع المعنية. هل الدولة مستعدة وهل تملك الوسائل التى تجعلها مسئولة عن جملة هؤلاء العمال وأسرهم؟ أم سوف يتم التخلي عنهم لمجابهة مصيرهم المعرض لمخاطر اجتماعية محتملة، فى هذه المنطقة حيث، وبدون محاولة لبناء علاقة مباشرة بين الفقر والعنف، نجد اضطرابات خطيرة على مدار عدة سنوات شهدت مواجهات ضد السلطة من قبل الجماعات السياسية التى اتهمتها بالتقصير وعدم عمل أى شئ لتحسن - ولو بشكل طفيف - مستوى السكان الاجتماعى؟

أضف إلى ذلك، الطريقة المتبعة لخفض استهلاك المياه تحت مستوى سد أسوان من أجل ضخ الكمية الضرورية لرى «الدلتا الجديدة» فسوف تثير مشكلة أخرى بيئية لم يتم قياس ضراوتها حتى الآن. بالفعل، ضخ المياه من مستوى أعلى

من نظام نقل المياه العذبة وتوزيعها لا يمكن إلا أن يخفض جودة المياه التي تستخرج من تحت مستوى مياه البحر. بالفعل، فإن كمية المياه العذبة التي سوف تستخرج من بحيرة ناصر، من أجل تغذية الدلتا الجديدة، لا يمكن، على وجه الاحتمال، أن يتم تعويضها إلا عن طريق المياه التي تم تدويرها وهو الأمر الذي نرتاب فيه كثيرًا.

إجمالي مياه الصرف الذي يعود سنويًا إلى نظام الري ربما وصل إلى ١٢ مليار متر مكعب. أما المياه المستخدمة لأغراض غير زراعية التي تصب في النهر أو في الترعة وصلت إلى نحو ٦ مليارات متر مكعب سنويًا. هكذا، يبدو أن النهر يتلقى نحو ٢٠ مليار متر مكعب سنويًا من النفايات ومياه الصرف. ذلك ما يوازى أكثر من ثلث إجمالي المنسوب المسموح به لمصر كي تستعيده من منسوب النيل سنويًا.

وإذا تجاوزنا المسائل التقنية المرتبطة بإمكانية زراعة الصحراء والمشكلات المرتبطة بتكاليف هذه العمليات العملاقة، يظل هناك سؤالاً جوهرياً لم يفرض نفسه في الجدل حول استصلاح الصحراء، ألا وهو: هل ينبغي زراعة الصحراء؟

هل لا بد من تنمية الزراعة «الصحراوية» في مصر؟

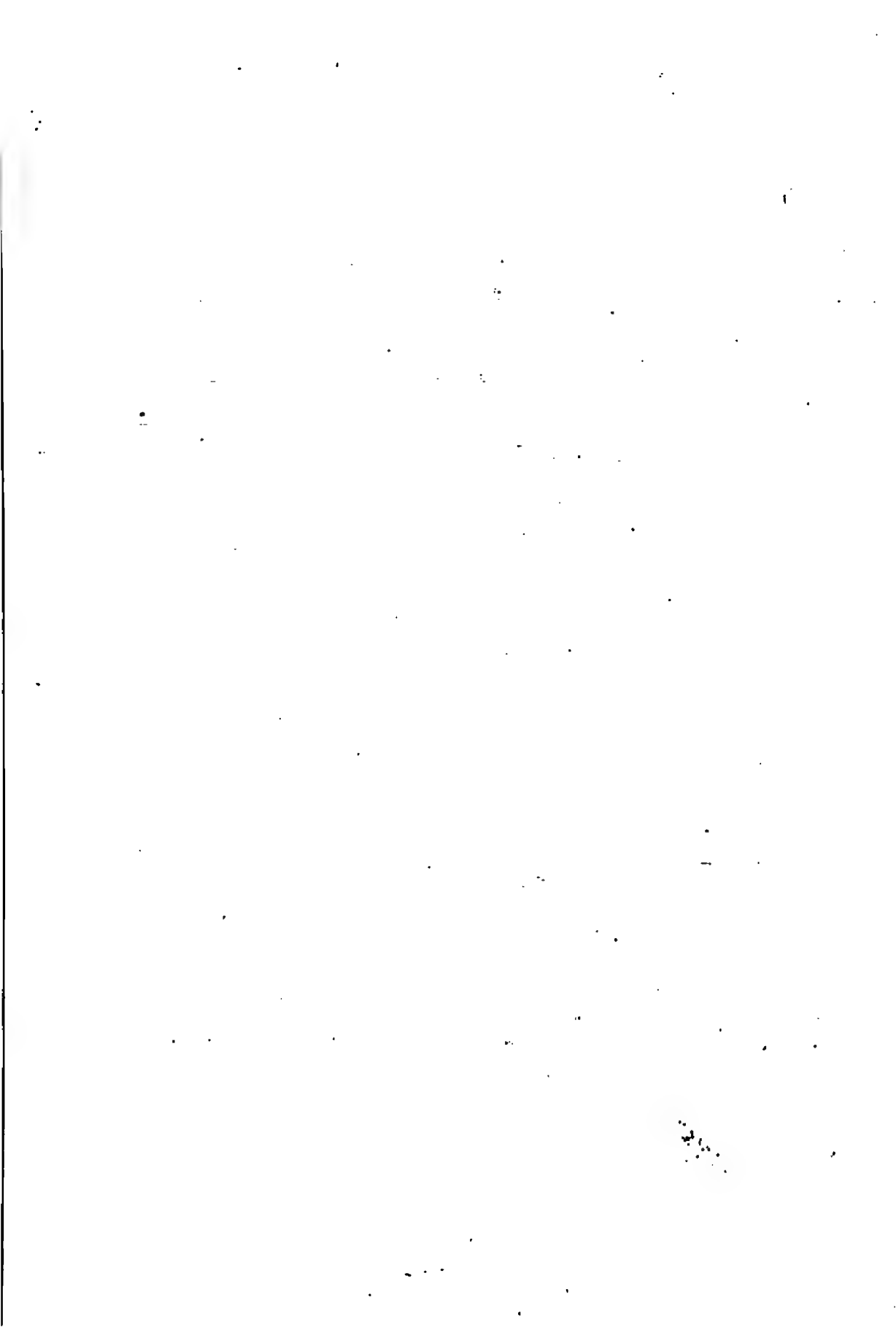
علينا أن نذكر بحقيقة علمية- لا ريب فيها- وهي أن الصحراء هي أولاً (وليس فقط) مناخاً لا يمكن، وفقاً للتعريف، أن يتحكم فيه الإنسان فعلياً. بالطبع، عن طريق أنشطتنا المتنوعة ووسائل استهلاكنا، نسهم فردياً وجماعياً في «تتميتها»؛ ولكن علينا أن نرضخ لحكم الواقع إن ذلك لا يتم بقرار من هؤلاء أو من الآخرين.

عندما يتم تغيير المظهر الخارجى لفضاء صحراوى، لا يتم تغييره على نحو أبدي ولا يتم تحويله بشكل نهائى. ومن ثم، فمع توقف العمل والمجهود، تعود الآلية العكسية إلى حركتها الأصلية على نحو طبيعى، ويختفى الأخضر تحت الرمال بسرعة عجيبة. يكفى الخروج إلى الطريق الصحراوى الذى يربط بين القاهرة والإسكندرية والتجول في منطقة النوبارية؛ حتى يدرك المرء السرعة التى اتخذتها قطع الأرض المهملة (وهي غالباً أراضٍ قديمة كان قد تم توزيعها على خريجين لم يستطيعوا الصمود طويلاً) لكى تعود صحراوية، فقط تشهد بعض الآثار على ماضٍ أكثر خضاراً.

ندرك هنا أن هذه السياسة تتضمن في داخلها تناقضاً صارخاً. فإذا كنا على علم أن هذه المياه هي الأداة الأساسية من أجل تنمية زراعة صحراوية، فإن اختفاءها المفاجئ أو المنظم سوف يضع نهاية مجمل المشروع وسوف تعود الأرض صحراء. حتى إن لم يكن متوقعاً في المستقبل القريب حدوث أزمة مائية فهي تهدد البلاد فعلاً على المدى الطويل. ماذا سيكون مصير مئات الآلاف من هذه الفدادين المستصلحة؟ سوف تختفى لتعود إلى طبيعتها الأصلية وتسترد لونها الرملي.

بالإضافة إلى ذلك إن هذه الزراعات التى تمت تنميتها في الصحراء مخصصة بشكل شبه حصري للتصدير. ويترتب على ذلك أن مصر «تبدد» باسم الميزان التجارى، مورداً مائياً تخشى فقدانه في السنوات المقبلة. كثيراً ما ننسى أن تصدير كمية من الزهور أو الطماطم للخارج يعادل تصدير كميات المياه التى كانت ضرورية لإنتاجها. هذا هو مفهوم «الماء الافتراضى» الذى ابتدعه الجغرافى الإنجليزى طونى ألين ونشره عبر وسائل الإعلام.

هكذا، فلما كانت مصدراً لتبديد المياه ومهددة بالاختفاء في التو عند فقدان المياه، تصبح الزراعة في الصحراء لغواً بيننا وتتناقض مع المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة. وبسبب هشاشتها وطابعها الزائل، فإن الزراعة في الصحراء هي نوع من أنواع الزراعة الافتراضية التي لا تتعدى حياتها بضعة عقود، في أحسن الأحوال، قبل أن تختفي مع توقف العناية بريها. ملوحة الأراضي السريعة، بسبب درجة التبخر العالية في هذه المناطق، هي مصدر آخر يفاقم هشاشة هذه الزراعة. جميع الأراضي المروية التي تم خلقها في المناطق الصحراوية عرفت مشكلة ملوحة الأراضي. وحتى حدوث هذه الملوحة، فإن هذه الزراعة لها الفضل في مكافأة الاستثمار وربما حتى الإسهام في حل بعض المشكلات الملحة.



الجزء الثانى

تعقد قضية المياه فى مصر

أزمة مياه أم أزمة فقر المياه؟

فى محاولة للخروج بالقطاع الزراعى من الأزمة التى تضربه منذ منتصف السبعينيات، كما رأينا فى الجزء الأول، قررت السلطات بشكل حازم اتخاذ سياسة للإصلاحات الزراعية الليبرالية فى القطاع الزراعى من خلال محورين أساسيين: المحور الأول متعلق بسوق الأراضى والمدخلات والمنتجات الزراعية. أما المحور الثانى فيخص التجديد التكني والإصلاح الإدارى لنظام الري، لا سيما تأسيس جمعيات جديدة لمستخدمى مياه الري. هذه المؤسسات الجديدة المقترحة، بضغط من المؤسسات المالية الدولية والمعونة الأمريكية، يتم الحديث عنها على أنها النموذج الأمثل كبديل لجماعات مستخدمى مياه الري التقليدية والتى هى فى حالة اختفاء متسارع وكعلاج لـ «فوضى» المضخات الآلية الفردية.

هكذا، فما كان حتى نهاية الثمانينيات مجرد جدل حول خصخصة نظام الري، فمع إنشاء جمعيات للمستهلكين وتحويل تكاليف صيانة النظام إلى المستهلكين (هوبكنز، ١٩٩٨:٦)، يبدو أنه قد أصبح سياسة حقيقية تنفذها الدولة بشكل منهجي تدريجياً، ودليل على ذلك ما تشهده المشروعات الكبرى من إنشاء روابط ممولة من مؤسسات دولية، منها المعونة الأمريكية ومجالس المياه (Water Boards)، والتى تم تأسيسها بفضل الدعمين التكني والمالى لحكومة هولندا.

غير أن الإصلاحات العديدة الخاصة بالمياه المخصصة للزراعة تصطدم بضغط شديد من الصعب تفاديه ألا وهو: كيف يمكن توريث المستهلكين الأوائل للمياه، مستخدمي مياه الري في سياسة اقتصادات المياه بينما نحو نصفهم يعيش تحت خط الفقر بمسافة؟ وما يمثل خطرًا أكبر، شعور الفلاحين بأن الموظفين التقنيين يعاملونهم كأنهم أميون قح، غير مسؤولين وجهلاء، ينبغي «إعادة تربيتهم». هكذا، فإن أكثر من ٨٠% من الفلاحين الذين تم سؤالهم عند قيامي بعمل أبحاث ميدانية أو المشاركة في بعضها في مناطق عديدة من البلاد، اعتبروا أنفسهم كما لو أنهم غير قادرين من قبل المهندسين ومسؤولي إدارات المياه والزراعة. بالإضافة إلى الصعوبات التقنية وأخطاء التنفيذ، فهذا بدون شك أحد العوامل التي تفسر فشل التجارب قريبة العهد لغرس جمعيات مستخدمي مياه الري وهو موضوع سوف أتناوله باستفاضة فيما بعد.

هناك في الواقع تحدٍ حقيقي بالنسبة إلى متخذي القرار والمخططين المصريين، وهو أنه إذا لم يتم الاستبعاد المكثف لمجموعة اجتماعية ذات عدد هائل كمجرد ثمن يدفع من أجل «التنمية» فلا يمكن لأي سياسة مائية أو زراعية أن تنجح دون الموافقة التامة عن اقتناع لأغلبية الفلاحين الـ ٣,٦ مليون الذين تضمهم البلد. في الواقع، هذه الغالبية لن تتخبط بشكل إرادي إلا اليوم الذي ستشعر فيه - وبشكل مواز لإدارة مورد طبيعي يعتبر نادرًا - بأن السياسة المائية للدولة تهدف بشكل أساسي إلى تحسين مستوى معيشتهم الفردية والجماعية ليس من خلال الإقلال من الفقر فقط بل واستئصاله نهائيًا أيضًا.

الآن، هم مقتنعون بشكل خاص بأنهم المنسيون لدى سياسة الحكومة. إذ تعتبر الخيارات الليبرالية الأخيرة في نظرهم والخاصة بالزراعة والري، دليلاً قاطعاً على أن إرادة المسؤولين السياسيين تهدف إلى تهيمشهم لصالح كبار الملاك

والمستثمرين الذين توطدت سلطتهم بشكل ملحوظ منذ منتصف السبعينيات ونهاية الحقبة الناصرية.

ولكن قبل أن نسترسل في عرض وتحليل سياسات الحكومة الخاصة بالمياه والرئ، نود العودة إلى السياق الهيدروليكي الذي تدور بداخله تلك السياسات وكذلك إلى الخطب المختلفة والحجج المستخدمة لتبرير التوجهات السياسية الحالية.

الحديث عن مشكلات المياه في مصر، ربما ظهر لبعض المراقبين غير المطلعين كمجرد ترهة بلاغية. فعلاً، على عكس بقية الجزء الشمالي من إفريقيا وأغلب الفضاء العربي، مصر لا تنقصها المياه ومخاطر نقصها في المستقبل القريب محدودة نسبياً. غير أن قضية المياه حقيقية وخطيرة وغنية بالمعلومات بوجه خاص بالنسبة إلى الباحثين ومتخذي القرارات ومجمل الفاعلين. هذا الوضع له الفضل في توضيح أن قضية المياه ليست فقط قضية كمية ولكنها تتخذ أيضاً مظاهر عديدة وأبعاداً نوعية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

علينا أن نعترف، بخصوص ما تمت تسميته في مصر بالأمن المائي القومي، بأن كثيراً من الأسئلة المهمة للغاية تظل بدون إجابات مقنعة، حتى إن كانت لا تزال تشعل السجال والمناقشات الحادة.

أول هذه الأسئلة الأساسية تقليدي ومكرر في جميع الخطابات. حتى إنه من الأسئلة النادرة، بل هو السؤال الوحيد الذي يطرحه المصريون، بغض النظر عن وضعهم ومواقفهم ومناصبهم، وبنفس التعبيرات. السؤال متعلق بكمية المياه الإجمالية المتوافرة: كيف يمكن زيادة الموارد المائية للبلاد حتى نستمر في سد الحاجات الملحة للمجتمع ومواجهة زيادة الطلب على الماء في المستقبل؟

وأهم من هذا السؤال نجد بعدًا جغرافيًا وسياسيًا ذا أهمية قصوى يجعل من مصر حالة خاصة وفريدة في العالم المتوسطي، إذ إن مصر وهو بلد المصب، يعتمد تمامًا على الخارج لإمداده بالمياه التي يؤمنها النيل حصريًا والذي توجد منابعه على بعد مئات من الكيلو مترات من حدود البلاد الجنوبية. في مصر، أغلب البشر والأنشطة يتبع مباشرة النهر الذي يأوى على ضفافه (نحو ٥٠% من أرض البلاد)، أكثر من ٩٥% من السكان وأغلب الأنشطة الاقتصادية والزراعية على وجه الخصوص. أغلب المياه المستهلكة يأتي بها النيل الذي ينقله من منابعه البعيدة في إثيوبيا إلى النيل الأزرق، السوبات وعطبرة، أي نحو ٨٠% من مجمل الفيضان، ومن أوغندا إلى النيل الأبيض الذي يجلب الـ ٢٠% المتبقية. بقدر ما تستطيع مصر تأمين حاجاتها من المياه على المدى الطويل، يرتهن وجودها. الخطاب المقلق والمأساوي أحيانًا بالنسبة إلى مخاطر نقص المياه العام تجد ما يبررها في الوضع الجيو سياسى للنهر نفسه ووضع مصر.

فى البدء، هذا البلد عبارة عن واحة كبيرة، داخل صحراء شاسعة، شكلها النهر عبر الزمن وهو يغذيها سنويًا بالمياه والطمى الخصب الذى يجرفه من المنحدرات الإثيوبية. ومع العلم بأن إغلاق النيل مجرد أمر خيالى، فإن هذه الفرضية وحدها تظهر هشاشة بلد يضم اليوم نحو ٨٠ مليون نسمة وأن سيادته المائية السياسية منقصة تمامًا. فضلًا عن ذلك فهذه هى الحقيقة التى تحكم منذ أكثر من قرنين سياسة مصر النيلية ومجمل علاقاتها مع الدول المطلة على النهر، وأولها السودان وإثيوبيا بشكل خاص؛ حيث يأتي أكثر من ٨٠% من إسهام مائى سنوى للنهر.

ومن أجل السيطرة المصرية على منابع النهر، حاول المصريون دائمًا إرساء وجود مباشر أو غير مباشر بـمنابع النيل. ولهذا السبب أرسل محمد على،

والى مصر، جيشه لاحتلال السودان منذ بداية القرن التاسع عشر. ولهذا السبب أيضاً عارض نظام جمال عبد الناصر بشدة استقلال السودان فى بداية الخمسينيات. أخيراً، وللسبب نفسه، قرر عبد الناصر تشييد السد العالى، فكان الرد «المائى السياسى» لهذا الاستقلال المحتمل. كان الأمر يتعلق بتكوين مستودع هائل للمياه (نحو ١٦٥ مليار متر مكعب، أى ثلاثة أضعاف الحصّة المصرية من المنسوب السنوى لمياه النيل)، يقع أكبر مساحة منه داخل الأراضى المصرية من أجل الحماية ضد أى محاولة للضغط المائى من قبل أقاليم النهر الجنوبية.

فليس من العجب إذن أن يسيطر على السجال والخطب التى تتناول هذا الموضوع فى مصر، القلق من نقص المياه فى يوم ما. وبسبب الحساسية الشديدة لهذا الموضوع فقد تم وضع المياه على قائمة الأمن القومى. والترجمة الظاهرة لمجمل هذه المظاهر نراها عملياً فى كون وزارة الموارد المائية والرئ ضمن ما يسمى عادة بالوزارات السيادية. أما الصعوبة الشديدة فى الحصول على معطيات ومعلومات عن حجم المودع واستخدامات وإدارة مياه النهر تشير إلى الطابع شديد الاستراتيجية لهذه الموارد.

ولكن بسبب أيضاً هذا البعد المرتبط بالتبعية المائية؛ نجد أن الدراسات والأبحاث التى تتناول موضوع المياه فى مصر تكنفى عامة بالمظاهر الكمية المتمركزة حول التوازن بين الموارد الحالية والاحتياجات التى تتزايد مع تزايد عدد السكان والنمو الاقتصادى والتغيرات التى طرأت على وسائل الاستهلاك. بينما، جميع المسائل التى تخص الحصول على، والنفاذ إلى، والتفاوت وعدم المساواة، والحق فى الموارد، والمشاركة والإدارة والتنظيم يتم تجاهلها، إنها «مجهولة» ولا تحظى بأدنى مجهود فى البحث فى هذا البلد حيث لا ينبت شئ دون رى.

مع تفهمنا بسهولة لقلق المصريين وثبات أفكارهم حول الأمان المائي، علينا على الرغم من ذلك أن نعترف بأن الأرقام لا تدعو للقلق مثلما تعلنه الخطب. إذ تتمتع مصر باحتياطي متوسط من المياه يقارب ٩٠٠ متر مكعب للفرد سنوياً^(١). وهذا لا يمثل إطلاقاً مستوى نقص أو قحط دائم، هذا المستوى في الواقع يشكل رفاهية يفقدها أغلب مدن جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، كما يمكن ملاحظته في الجدول ١٤.

وعند جمع المصادر المختلفة نجد أن مصر، هبة النيل كما قال هيرودوت، تتصرف في نحو ٦٥ مليار متر مكعب من المياه، منها ٥٥,٥ مليار جلبها النيل، ونحو من ٤ إلى ٥ مليارات مصدرها مياه الصحراء الغربية الجوفية ونحو ٤ مليارات متر مكعب مقطوعة من محتوى ماء الوادي ودلتا النيل، يغذيها دائماً النهر والري.

منسوب مياه النيل الذي تتصرف فيه مصر يماثل الحصة التي حددتها الاتفاقية المبرمة مع السودان والخاصة بتقسيم المياه (والمعروفة باتفاقية ١٩٥٩). وفقاً لهذه الاتفاقية، تحصل الدولتان على التوالى على ٥٥,٥ و ١٨,٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً. ولما كان متوسط ما يجلبه النيل سنوياً يصل إلى ٨٤ مليار متر مكعب، فإن الـ ١٠ مليارات المتبقية تماثل متوسط المنسوب السنوي للتبخّر على مستوى بحيرة ناصر الناتجة عن بناء السد العالي في أسوان الذي تم تشغيله عام ١٩٦٤.

(١) هذا يمثل بالطبع مجمل الاستهلاك الذي يشمل ماء الشرب والمياه المخصصة للصناعة والري وإنتاج الكهرباء والملاحة. نلاحظ أن الرقم المشار إليه في الجدول ١٤ مختلف بعض الشيء. وتشير عدم الدقة نفسها إلى الوسائل التقديرية وعدم دقة المعطيات المتاحة. غير أن متوسط المخزون يظل شبه ثابت عند ٩٠٠ متر مكعب للفرد سنوياً.

جدول ١٤

مخزون المياه في بعض البلاد العربية ودول البحر المتوسط عام ٢٠٠٠^(١)

الدولة	إجمالي الموارد المائية المتجددة كم ^٣ /سنويا (أ)	الموارد المائية المتجددة والمتوافرة كم ^٣ /سنويا (أ)	الموارد المائية المتجددة الحالية كم ^٣ /سنويا
سوريا	٤٦,١	٢٦,٣	١٦٢٢
لبنان	٤,٨	٤,٤	١٢٦١
قبرص	٠,٨	٠,٨	٩٩٥
المغرب	٢٩,٠	٢٩,٠	٩٧١
مصر	٨٦,٨	٥٨,٣	٨٥٩
الضفة الغربية	٠,٨	٠,٨	٥٣٥
تونس	٤,٦	٤,٦	٤٨٢
الجزائر	١٤,٣	١٤,٣	٤٧٣
عمان	١,٠	١,٠	٣٨٨
إسرائيل	١,٧	١,٧	٢٧٦
اليمن	٤,١	٤,١	٢٢٣
البحرين	٠,١	٠,١	١٨١
الأردن	٠,٩	٠,٩	١٧٩

(1) FAO, Site Web «AquaStat»

١٢٩	٠,١	٠,١	مالطة
١١٣	٠,٦	٠,٦	ليبيا
٩٤	٠,١	٠,١	قطر
٥٢	٠,١	٠,١	غزة
١٠	٠,٠	٠,٠	الكويت

إلى هذه الأرقام، يجب إضافة كميات المياه الكبيرة نسبياً التي يتم الحصول عليها عن طريق إعادة الاستخدام شبه المنظم لمياه الصرف والذي تم استعماله من قبل في الري. بالفعل إن النظام المائي المصري منغلق تماماً حتى ساحل البحر الأبيض المتوسط. لذا فإن المياه التي استخدمت في الري تصب في مصرف يعود عامة إلى الدائرة المغلقة ليصل إلى قناة صرف رئيسية أو إلى النيل مباشرة.

بالفعل، وعلى المدى الطويل، مصر معرضة لمخاطر عدم التوازن بين احتياطي الموارد المائية وعدد السكان. ويتضح ذلك من وضع السكان المستمر في التكاثر على إيقاع نحو ١,٩% سنوياً بينما احتياطي المياه يظل ثابتاً. بالنسبة إلى السنوات العشرين المقبلة، فتوقعات النمو السكاني تكاد تكون بالكاد أقل من النسبة السنوية الحالية. البلد، الذي كان تعداداه ٣٠ مليون نسمة في منتصف الستينيات، أصبح اليوم نحو ٨٠ مليوناً.

في عام ١٩٧٢، كان نصيب المصري ١٦٠٤ مترات مكعبة من مياه النيل سنوياً، أي ٤,٤٠ متر مكعب يومياً. ومنذ ذلك الحين، انخفض متوسط هذا الاحتياطي منطقياً، كما يظهر في الجدول ١٥. إن الزيادة السكانية المصرية سوف ينتج عنها باستمرار زيادة في استهلاك المياه.

جدول ١٥

احتياطي مياه النيل لكل فرد سنوياً بين ١٩٧٢ و ٢٠١٥ (١)

السنة	السكان بالمليون	نصيب الفرد م ^٣ /سنة	نصيب الفرد م ^٣ /يوم
١٩٧٢	٣٤,٥٦	١,٦٠٤	٤,٤٠
١٩٨٦	٥٠,٢١	١,١٠٥	٣,٠٣
١٩٩٦	٦٠,٠٠	٩٢٥	٢,٥٠
٢٠٠٥	٧٢,٠٠	٧٧٠	٢,١١
٢٠١٥	٨٥,٠٠	٦٥٣	١,٨٠

بالتأكيد، إن هذه الأرقام غير مطمئنة. ولكن، ونقول من جديد، إنه لا يمكن اعتبارها مؤشراً للأزمة. ففي المقام الأول، هذه النسب لا تضع في الاعتبار الحصة المصرية «القانونية» لمياه النيل. إذ هناك، ولو على نحو متواضع، مصادر أخرى للمياه كاحتياطي مثل إعادة استخدام مياه الصرف والمياه الملوثة، المياه الجوفية ومياه المناطق المنحجرة، ومياه البحر التي تمت تحليلتها... إلخ. في المجمل، يمكن اعتبار الحجم الإجمالي لمنسوب المياه في مصر أنه يقع فيما بين ٦٥ و ٧٠ (٢) متر مكعب مياه سنوياً.

(١) لا نضع في الاعتبار هنا سوى كميات المياه التي تستغلها مصر من الحجم الكلي لفيضان النيل؛ أي ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً. أما أرقام ٢٠٠٥ و ٢٠١٥ فهي أرقام تقديرية.

(٢) بالطبع الهامش بين ٦٥ و ٧٠ كم^٣ هامش كبير ولكن هناك صعوبتين تحولان دون الوصول إلى تقدير دقيق للاحتياطي. أولاً، صعوبة الحصول على المصادر وكذلك نجد أن الأرقام الرسمية المنشورة أو التي تزودنا بها الإدارات لا تتقاطع دائماً وتتأرجح بين هذين المستويين

من جهة أخرى، إن الأحاديث المعتادة التي تضع في الاعتبار - على نحو منطقي - زيادة الكثافة السكانية والاحتياجات الخاصة بالمياه، تصبح تكهناتها غالباً تشاؤمية. بعضهم لا يتردد في الإعلان عن كارثة قادمة في السنوات القريبة. فماذا عن تلك التكهنات؟ وفق مصادر عديدة ودراسات مصرية، وضعت الجدول ١٦ أخذاً في الاعتبار، بالطبع، احتياطي المياه الكامنة عام ٢٠١٥.

إمكانية الحفاظ على المدى الطويل على احتياطي منسوب المياه على مستوى كاف نسبياً أمر إلى حد ما محدود. الآن، هناك محوران فقط محتملان هما «تحسين» إدارة الموارد المخزونة حالياً و/أو العودة إلى المصادر الجغرافية للنهر لإقامة سدود مائية من أجل خلق مناسيب مياه صالحة للاستخدام بينما هي اليوم صعبة المنال.

جدول ١٦

حالة المياه عام ٢٠١٥ (بالمليار متر مكعب)

المصادر	تقديرات ٢٠١٥ افتراض ضعيف	تقديرات افتراض قوى
النيل	٥٥,٥	٥٧,٥ (*)
أمطار	١,٤	١,٤
ينابيع	٠,٣	٠,٣
طبقات مائية عميقة	٢,٥	٣,٥

بحق. أما الصعوبة الأخرى فهي أن لا أحد يعلم بالضبط كميات المياه التي تعود إلى الشبكة بعد استخدامها في الري. بالطبع هناك تقديرات وحسابات دقيقة إلى حد ما. ولكن الرقم الدقيق والقابل للتحقق منه لا وجود له في أي مكان على الأرجح وعلى أي حال فهو ليس سهل البلوغ.

مياه مستخدمة*	١,٨	**٢,٠
مياه الصرف	٦,٠	***٧,٠
طبقة الدلتا المائية+الوادي	٤,٠	٤,٠
إجمالي عام	٧١,٥	٧٥,٧
المخزون ٢٠١٥ (م ^٣ /فرد/سنة)	٨٤١	٨٩٠

*هذا متعلق بحصة مصر، بالإضافة إلى المكسب المتحقق من تنفيذ المرحلة الأولى من قناة جونجلي^(١).

**إجمالي المياه الملوثة والمعاد استخدامها المتوقعة عام ٢٠١٥.

*** الإجمالي.

المحور الأول غير قابل للمد إلى ما لا نهاية، إذ إن إدارة المياه ليست فقط مجرد معايير كمية بين العرض والطلب. الأمر يتعلق بسياسة طويلة المدى للغاية تجمع بين إدخال مكثف للتقنيات الجديدة التي تسمح بالحد من فقدان المياه من خلال تحديث مجمل نظام الري وترشيد الطلب وأنماط الاستهلاك. ينبغي على سياسة كذلك أن تضع في الاعتبار القدرات المالية والتقنية والسياسية الحقيقية للبلاد، وهي قدرات محدودة حالياً. غير أن هذه السياسة مشروطة بإمكانية تحمل مختلف المستهلكين لعواقبها الاجتماعية والاقتصادية الراهنة والمستقبلية.

(١) في عام ١٩٥٩، تم عقد اتفاقية بين مصر والسودان لتنفيذ قناة جونجلي من أجل استعادة ٥ مليارات متر مكعب من المياه التي تنفذ في مستنقعات المنطقة الجنوبية بجنوب السودان. نفقات وأرباح هذا المشروع يتقاسمها البلدان.

كيف يمكن الوصول إلى هذا الوضع إذا كان مجمل نظام توزيع مياه الري، الذى يخدم أكثر من سبعة ملايين فدان، أغلبه مكشوف؟ كيف يمكن الحد من الاستهلاك بينما شريحة واسعة من سكان الريف (أكثر من ٦٠%) ما زالت غير متصلة بشبكة مياه الشرب؟ كيف يمكن تعبئة الأذهان من أجل إثارة «ضمير مائى» جمعى يحث على التوفير الحقيقى فى استخدام المياه، بينما إحدى المفارقات المصرية تتلخص - فى الواقع - فى رفع شأن «ثقافة الوفرة المائية» فى حين تحاصر الصحراء، من الشمال إلى الجنوب الفضاء الحضري؟

هذه هي بالتأكيد الأسئلة الأساسية الأولى، التى تفرض نفسها كمفاتيح ضرورية لقراءة وتحليل الوضع المائى الحالى والسياسات الجارية أو المحتملة.

أما بالنسبة للمحور الثانى الذى يركز على تهيئة مصادر النيل بتشييد سلسلة من السدود المائية؛ فهو يستند بداية على النوايا الطيبة للبلاد التى تتحكم فى منابع النهر. يبدو لى أن المنظر الجيو سياسى الحالى لحوض النيل السياسى لا يعمل لصالح مشروعات كذلك. ونظرًا لأن اتفاقيات عام ١٩٥٩ لم تمنح إثيوبيا حصة من مياه النهر، لذا فمصر تعارض اليوم إنشاء أى سدود على منابع النيل قبل إتمام عقد ينص على تقسيم جديد. إنه حصار مائى سياسى يضر أساسًا بمصر التى تبحث عن موارد جديدة (AyebHabib.,1998).

البعد الاجتماعى لمياه الشرب:

جدير بالذكر هنا أن مفهوم مياه الشرب فى مصر مفهوم نسبى للغاية. وإذا كانت المواصفات الخاصة بصلاحية ماء الشرب تمت مراعاتها بشكل يبدو جيدًا داخل التجمعات الكبيرة مثل القاهرة والإسكندرية، فشبكات التوزيع والخزانات

المنصوبة فوق أسطح العمارات تمثل بؤراً حقيقية للتلوث الكيميائي، داخل الشبكة على وجه الخصوص، و للتلوث البيولوجى داخل الخزانات التى نادراً ما يتم تطهيرها.

وكما هو ظاهر بالنسبة إلى الفقر والمؤشرات الاجتماعية الأخرى المختلفة، فإن ما يتضح على قوائم الأسر التى لا تصلها مياه الشرب^(١)، هو الفجوة المضاعفة بين الحضر والريف، من جهة، وبين الشمال والجنوب من جهة أخرى. إن المتوسط الإجمالى الذى يمثل ١٨,٢٧% من الأسر التى لا تحصل على مياه الشرب عام ١٩٩٦ يعتبر كبيراً فى بلد لا يفتقد الماء؛ ولكن الرقم الذى يعبر - على أحسن وجه- عن حالة فقر سكان الريف عامة وخصوصاً طبقة الفلاحين هو ٣٠,٥٨% من الأسر التى لا تحصل على ماء الشرب فى الريف والتجمعات الريفية عام ١٩٩٦^(٢) (خريطة A6, infra). هذه الأرقام، لا تترجم الشح العام والدائم للمياه، بل هى تعبر بداية عن عدم المساواة بين المواطنين والنكتلات الاجتماعية فى مصر مقابل الحصول على الماء.

نسبة الأسر التى تملك صنوبراً واحداً على الأقل أكثر دقة من نسبة الذين يحصلون على ماء الشرب إذ يبدو التعريف بهما للغاية. تشير الخريطة A8

(١) تعريف النفاذ إلى مياه الشرب أى الحصول على مياه الشرب أو وصول مياه الشرب لمستحقيها- تعريف ملتبس جداً. عادة ما يكون السكنى على بعد أقل من ربع الساعة ومن الكيلو متر الواحد من مركز الحصول على مياه الشرب.

(٢) الهيئة العامة للتبئة والإحصاء، ١٩٩٦. تعريف ما هو ريفى يعد مشكلة كبيرة للغاية إذ إن الحدود بين ما هو حضرى وما هو ريفى مجرد حدود إدارية لا إحصائية. فهناك تجمعات تضم عشرات الآلاف من السكان ولكن ما زالت تعتبر «ريفية». هكذا، من الواضح أن استخدام صفة «ريفية» على القرى فقط، سنصل إلى نسبة الحصول على مياه الشرب، بصراحة أقل بكثير.

إلى نسبة الأسر التى لا تملك صنوبراً فى المنزل (البيت أو العمارة) حتى عام ١٩٩٦. إذا كان على مستوى البلاد نجد أن هناك ٤٣,٩١% من الأسر لا تملك صنوبراً، فمنها ٦١,٩% من الأسر الريفية فى مقابل ١٢,٦٥% من أسر الحضر (خريطة A8). وبشكل أكثر تبسيطاً، نجد أن فى مقابل بيت حضرى بدون صنوبر، هناك خمسة بيوت ريفية بدون صنوبر.

وإذا كانت نسب الحصول على مياه الشرب مرتفعة نسبياً ويستهيها بالتأكيد العديد من الدول المجاورة، فإنها تخص وضعاً قائماً لا يمكن التفاخر به. بالطبع، من المتوقع أن يكون الوضع قد تحسن منذ ذلك الحين ولكنه يظل بعيداً جداً عن الصورة المثالية التى تظهرها الأرقام الخاصة بالنفاذ إلى المياه. جدول ١٧ الذى يوضح نسب توصيل ماء الشرب للمنازل يكشف جلياً الوضع الراهن.

جدول ١٧

نسبة الأسر التى يصلها ماء الشرب عام ٢٠٠١

السكان	صنوبر فى البيت % (١٩٩٦)	النفاذ إلى مياه الشرب % (٢٠٠١)
إجمالى	٥٦,٠٩	٩١,٣
الحضر	٨٧,٣٥	٩٧,٥
الريف	٣٨,١٠	٧٨,٢

وبينما كانت نسبة النفاذ إلى ماء الشرب عام ٢٠٠١ قد وصلت إلى ٩١,٣٠% (جدول ١٧ وخريطة A٧)، نلاحظ أن الفارق بين الحضرى والريفى عام ٢٠٠١ هو ١٧,٩% من سكان الريف لا يصلهم ماء الشرب فى مقابل ٢,٥%

في الحضر و٨,٧% في مجمل البلاد (خريطة ٨٧). من جهة أخرى وفق البنك الدولي (World Bank, 2002:27)، في ١٩٩٩ / ٢٠٠٠، ٤٥% من المصريين متصلون بشبكة صرف في مقابل ٤٤% في ١٩٩٥ / ١٩٩٦.

ومع تجاوز عدم العدالة الصارخ بين الأسر الحضرية والأسر الريفية، تظهر المشكلة بخطورة؛ لأن مع غياب وصلة مواسير متصلة بشبكة لمياه الشرب، يقوم سكان الريف باستخدام الترع والمياه الجوفية مباشرة. التلوث المضاعف الكيميائي والجرثومي لهذه المصادر يعرض السكان للعديد من الأمراض المتعلقة بالماء مثل الإسهال والبلهارسيا وحتى أحياناً لبؤر ملاريا وبشكل اعتيادي للتيفود. هناك أمراض أخرى مرتبطة بنوعية المياه منتشرة كثيراً مثل مشكلات الكلى والبروستاتا التي تثيرها بكتيريا عنيفة للغاية تعرف باسم "*Escherichia coli*". ولما كانت النساء مسنولات عن الأعمال المنزلية وبكل ما يخص الأكل والصحة، فهن على اتصال مباشر ودائم بالمياه، لذا هن معرضات للأمراض المختلفة المرتبطة بالمياه.

من جهة أخرى، هناك فجوة فيما يخص النفاذ إلى ماء الشرب (داخل المنزل) بين الفقراء واللا فقراء (يتم حساب سقف الفقر وفق المعطيات الخاصة بدخل الأسر ومصرفاتها والتي يستند إليها IFPRI والبنك الدولي)، فنجد أن ٨١,٨% من اللا فقراء تصل لهم ماء الشرب مقابل ٦٠,٥% فقط من الفقراء، أي فرق يوازي ٢٠ نقطة. أما بالنسبة إلى شبكة الصرف فالفجوة أكبر بكثير، بـ ٢٨ نقطة. على وجه العموم، نفاذ الأسر الفقيرة إلى الصحة العامة منخفض للغاية، إذ نجد أن ٢١,١% فقط من الفقراء يعيشون في بيوت متصلة بنظام الصرف، ونسبة الأسر الفقيرة المتصلة بشبكة المجارى العامة في الصعيد هي نحو نصف نسبة اللا فقراء (البنك الدولي، ٢٠٠٢).

هذا الوضع المتسم بصعوبات ومشكلات «مائية» فى بلد يحوى احتياطى مياه كبير نسبياً يعود، كما يبدو لى، من حالة فقر مائى.

الفقر المائى من المفهوم إلى الواقع:

أحد مؤشرات حجم إشكالية المياه الذى ظهر مؤخراً، هو الفقر الهيدرولى (التعبير الإنجليزى «Water poverty»^(١) هو بالتأكيد أكثر دلالة). الأمر متعلق بمفهوم يحاول ترجمة التفصل المعقد بين العوامل المختلفة المؤثرة فى آن واحد على إدارة الموارد المائية وعلى ظاهرة سيرورة الفقر. يترجم هذا المفهوم طبيعة وقوة العلاقات المتبادلة بين إدارة المورد والفقر. ويتيح التفكير فى الآليات على المستوى القومى، وتكون نقطة الانطلاق هى المستوى المحلى (الدراسة، الفهم، الوصف والتحليل...) الذى يمثل نقطة العودة كذلك النزول إلى أرض الواقع من أجل تقليص حجم المشكلة.

مع بناء علاقة بين العديد من المؤشرات الجوهرية ذات طبيعة كمية وكيفية، يطرح هذا المفهوم قراءة أخرى لقضية المياه ويتيح الخروج عن الرؤية النمطية ذات البعد الواحد. هذا المفهوم الذى يبدو لى ملائماً ومفيداً، يقدم - بالإضافة إلى ذلك - منهجاً عملياً ودقيقاً من أجل إلقاء الضوء على تعقيد الأوضاع ومقارنتها بعضها ببعض آخر.

(١) إذا كان المفهوم، الذى «أنقن» إعداده أحمد قازى، قد جاءنا من آسيا، وعلى وجه الدقة من بنجلاديش (ومن الهند)، فإن «أبوة» مؤشر الفقر المائى ترجع إلى

Peter Lawrence, Department of Economics, Keele, Staffordshire. Jeremy Meigh

Caroline Sullivan, centre for Ecology and Hydrology, Wallingford. و اطلع على وجه

الخصوص، Q.K.Ahmed, 2003:263-277,

Lawrence, Meigh, Sullivan, 2002/19.

داخل هذه البنية، ستة مؤشرات خاصة تبدو لى لا مناص منها وهى:

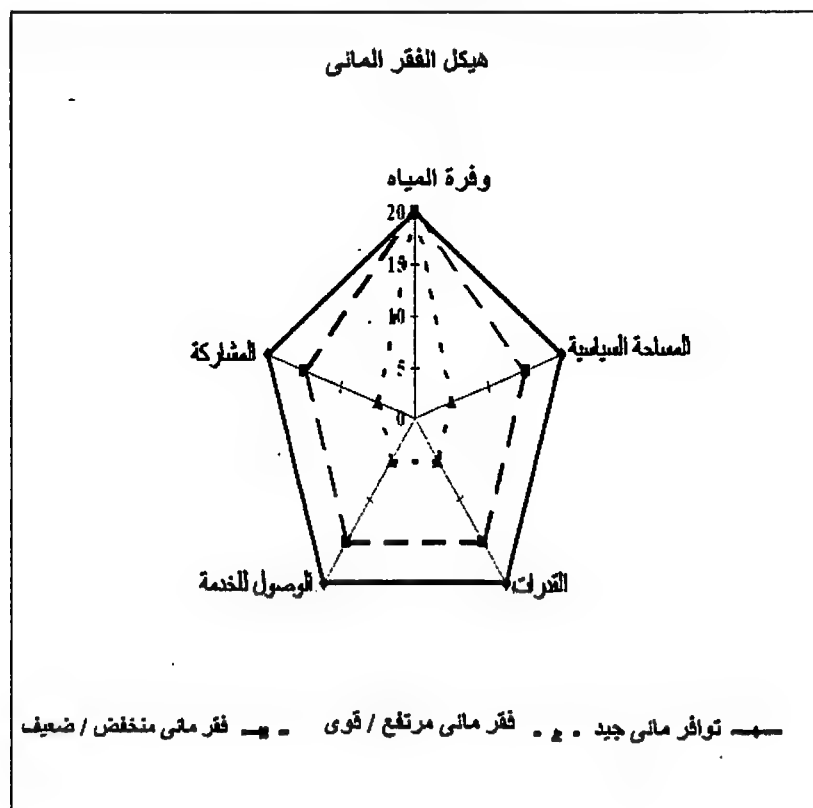
- منسوب المورد الاحتياطي.
 - الفقر العام الفعلى (يتم حسابه على أساس العلاقة بين الدخل والحد الأدنى من المصروفات).
 - حصول المستهلكين والمستخدمين على نسب مياه نظيفة وصالحة للشرب ونفاذهم إلى فلك اتخاذ القرار.
 - قدرة^(١) المستخدمين والمستهلكين. وتقاس هنا بعلاقتها بالفقر.
 - الفضاء السياسى (الديمقراطية المحلية).
 - مشاركة المستخدمين والمستهلكين الفعلية في إدارة المورد وإعداد وتنفيذ الخيارات والسياسات المائية الشاملة والمحلية والخاصة بالقطاعات.
- من أجل احتياجات التحليل، أستعيد بنية نظرية مبسطة، مبنية على الأبعاد الخمسة التى تبدو لى الأكثر حسماً فيما يتعلق بالفقر المائى من أجل تطبيقها على الحالة المصرية وهى: الاحتياطي المائى، النفاذ إلى المورد، الفضاء السياسى، القدرة^(*) والمشاركة. ومن أجل إنضاج المنهج والوصول إلى تقييم أكثر دقة لمستوى الفقر المائى فى أى بلد كان، يجدر بنا أن نتفحص كم أكبر من المؤشرات.

(١) وفقاً لأمارتيا سين «The capability of a person reflects the alternative combinations of functionings the person can achieve, and from which he or she can choose one collection. The approach is based on a view of living as a combination of various "doings and beings", With quality of life to be assessed in terms of the capability to achieve valuable functionings» (Sen, 1993, p. 31)

(*) دائماً ما يترجم مفهوم أمارتيا سن بـ "القدرة أو القدرات" وليس "المقدرة" ففى تقارير التنمية المصرية يشار إلى فقر القدرات استناداً إلى تصورات سن.

بناء علاقة بين هذه العناصر الخمسة يعطى فكرة قريبة نسبياً من واقع قضية المياه والإشارة إلى سبب أو الأسباب الجوهرية التى تحدد طبيعة وحجم وخطورة الوضع. العلاقات بين هذه العناصر المختلفة، وإن كان من السهل تحديدها إحصائياً إلى حد ما، فإنها تبدو لى أساسية كمدخل أو زاوية جيدة لبدء البحث عند دراسة القضايا المرتبطة بالمياه، فى أى بلد فى العالم.

رسم بياني ٢



فى هذا الرسم البيانى يظهر- فى آن- واحد أهمية الحصول أو النفاذ إلى (كمية، جودة، استمرار وإدارة) وكذلك الفقر (المادى والاجتماعى) وتأثيرهما فى المقدرة، ومن ثم على المشاركة. يشير الرسم البيانى بوضوح إلى أن المؤشرات الأخرى، وليس الاحتياطى الإجمالى للمياه، هى التى تؤثر بشكل أو آخر فى حجم الفقر المائى وديناميكيته.

أما بالنسبة إلى مجمل الاحتياطى الذى لا يترجم المخزون بشكل آلى على مستوى الأسر وبشكل أقل على مستوى الأفراد، فهو لا يتدخل دائماً ومباشرة على مستوى الفقر. التصحر ونقص المياه الدائمان فى بعض بلاد الساحل الإفريقى يفاقمان بداهة الفقر وسيرورة الإفقار. وعلى العكس من ذلك فى بلاد النفط الخليجية الغنية، يبدو أن الاحتياطى الإجمالى المنخفض جداً للمياه ليس له أى عواقب على ظواهر الفقر، وإن كان فبشكل غير مباشر تماماً. فى هذه البلاد، يتم تفسير فقر بعض الفئات بداية بصعوبة النفاذ إلى ثروات البلاد الهائلة.

مع ذلك، هناك عدة تساؤلات خاصة بالمنهج تفرض نفسها. كيف يمكن فهم القضايا المائية فى سياق الفقر؟ كيف يمكن فهم قضايا الفقر فى إطار مائى معين؟ وأخيراً، السؤال الأساسى: إدارة المورد أم الكفاح ضد الفقر؟ هل ينبغي تأمين إدارة المياه المخصصة لتحديد، بل استئصال الفقر وعدم المساواة فى مواجهة النفاذ إلى المورد، أم يجب التفكير فى تقليص الفقر الذى سوف يكفى فى حد ذاته لجعل النفاذ إلى المياه أسهل؟ من جهة أخرى، كيف يمكن إدارة الموارد المائية داخل فضاءات الفقر؟ كيف يصبح الفقر عائقاً أمام إدارة الموارد المائية؟ ما وضع المهندس ومتخذ القرار والمستهلك؟ ما موضع الباحث؟

بالنسبة إلى الحالة المصرية، استخدام هذا المفهوم والبنية المقترحة سوف يتيح إعادة وضع إشكالية المياه داخل أبعادها وخصائصها «الصحيحة». كما سيتيح إثبات الحصار المائى الاجتماعى والمائى السياسى فى البلد والصعوبة الموضوعية لإرساء قيادة محلية حقيقية لإدارة الموارد المائية، داخل وضع يتسم بوجود عائقين أساسيين وهما: فقر طبقة الفلاحين العام وغياب أى شكل للديمقراطية الفعالة.

اليوم، يفرض فقر العدد الأكبر من مستخدمى مياه الرى الذين يروون طريقة مختلفة للتفكير ومناهج جديدة للتحليل. هناك تساؤل دائم هو: هل هناك أى علاقة بين وسائل إدارة الموارد المائية وفقر المستخدمين الجماعى؟ الأمر يتعلق بالطبع بمسألة الفقر وتمفصله الآلى مع الوسائل والمناهج وعموماً مع سياسات إدارة الموارد المائية.

فى مصر، بدايةً، القضية الاجتماعية الملحة التى تسيطر عليها ضرورة الصراع ضد الفقر تفوق قضية المياه الملحة التى تتطلب إدارة الاحتياطى الكمى الإجمالى. إن تفاقم الفقر يقلب فعلاً نظام الأمور الملحة وتدرجها الهرمى.

فى الواقع، إن مجمل أوضاع الفقر الجماعى هو ترجمة- كما يمكن أن نقاوم- لحجم وتعقيد مشكلات إدارة المياه المخصصة للاستهلاك و/أو الإنتاج. بقول آخر، نجد أن المياه تحتل فى آن واحد المرتبتين العليا والسفلى فى قضية الفقر. إنها تعقده وتقاومه وتضخمه، والعواقب المباشرة تقوم بتعقيده ومقاومته وتضخمه بدورها. إنها الدائرة المفرغة للعينة الشهيرة.

مفهوم الفقر المائى يضع القضيتين الملحتين (الاجتماعية والمائية) فى القراءة المعقدة نفسها ويربط هكذا بينهما داخل علاقة مفصلية تربط بين السبب والنتيجة.

تبرهن الحالة المصرية، لو كنا فى حاجة إلى ذلك، إلى أنه لا يكفى منسوب عال لاحتياطى المورد لكى نتحدث عن عدم وجود أزمة أو «رغد» مائى. وإذا كان الأمر كذلك فإنه ينبغى على الأقل أن يتمكن المستخدمون من النفاذ إلى المياه فى أحسن الظروف الممكنة والمشاركة الحرة فى إدارتها.

أبعاد الفقر المائى فى مصر:

من أجل إدراك أفضل للحجة الحقيقية لهذا المفهوم وعلاقته الملائمة للسياق الدقيق لمصر، يبدو لى أنه من الضرورى دراسة كل بعد من أبعاد هذا المفهوم، أى تطبيق عملية «تفكيك» للمفهوم فى علاقته بالواقع أو بالأحرى الواقع المحلى المتنوع. ومما يجعل الحالة المصرية جديرة بالدراسة فيما يخص صحة مفهوم الفقر المائى هو أن هذا البلد ليس فى وضع ينقصه المياه بشكل دائم، بل بالعكس.

الاحتياطى: فى مصر المياه وفيرة... ولكن لا ينفذ إليها كل الناس.

أعنى بكلمة احتياطى عدة دلائل أستعرض أهمها فيما يلى:

- وجود موارد مائية كافية يمكن النفاذ إليها واستغلالها تقنياً.
- المياه الموجودة لا بد أن تكون نظيفة وصالحة للشرب، وهذا لا يعنى أنها متساوية. إذ إن المياه النظيفة ليست كلها صالحة للشرب.

- طبقاً للمواصفات الدولية، يجب أن تكون المياه متوافرة على بعد كيلو متر على الأقل وعلى مسافة ربع ساعة سيراً على الأقدام. كلما كانت المياه قريبة وسهل النفاذ إليها، زادت الرفاهية المائية.

- يجب أن تكون متوافرة بشكل دائم، إلا إذا كان المستخدمون مجهزين بنظم تخزين ملائمة.

- بالنسبة إلى الانقطاع غير المنظم يجب حده بشكل صارم على أن يحدث فقط في حالات تعطل طارئ أو توقف مفاجئ للنظام أو ظروف أخرى استثنائية مثل الظواهر الطبيعية غير المتوقعة حيث عواقبها المباشرة يصعب تفاديها.

- الحصول على كمية المياه الضرورية لحياة الإنسان وإنتاج مواد غذائية تكفي قوته؛ يجب أن يكون مضموناً ومجاناً وفي كل الظروف. وبغض النظر عن الاعتبارات التي تخص الحقوق الإنسانية، فإن سعر المياه ربما حرم أشخاصاً أو أسراً معدمة و/أو يواجه مشكلات اقتصادية راهنة أو دائمة واضطروهم إلى تحديد أدنى كمية من مياه الشرب واستخدام مياه ملوثة لأغراض أخرى، مما يعرضهم لمخاطر صحية خطيرة. هذا ما يحدث في مناطق كثيرة من العالم.

- أخيراً، علينا ألا ننسى توفير نظام لتصريف المياه المتسخة.

إذا دققنا النظر، نلاحظ أن هناك صعوبة في تطبيق هذا الإطار النظري على مصر. الفجوة الموجودة بين النظرية والواقع اليومي تشكل مقياساً لاحتياطي المورد. إنه بلا ريب الدليل الأساسي والقاطع.

هكذا، على عكس الحجج وتحليلات الخطابات التي تثير الخوف بلا داعى عن استنفاد الموارد المائية، فإن قضية المياه لا تعنى في هذا البلد نقص المورد المباشر والمادى (الكمى). وإنما تعنى المخاطر المحتملة لنقص المنسوب بشكل أقل مما تعنيه مصاعب الوصول المباشر والعام إلى مياه كافية كما وجيدة كيفاً (نظيفة وصالحة للشرب). على سبيل المثال، على الرغم من القرب المباشر للسكن الريفى من الكميات الوفيرة للمياه التي توصلها الـ ١٢٠٠٠٠ كيلو متر ترع عبر كل الريف المصرى، فإن سكان الريف يعانون بالفعل من مشكلة مزدوجة: الاتصال الضعيف بشبكة مياه «الشرب» وارتفاع نسبة تلوث المياه المتوافرة.

المفارقة بين الحرمان والمرض داخل إطار الوفرة:

من المؤكد، أن وجود محطة لماء الشرب على مسافة أقل من كيلو متر وأقل من ربع ساعة سيراً، كما تنص المواثيق الدولية المختلفة وعلى الأخص نصوص منظمة الصحة العالمية (فى مصر يبدو أنه لا يوجد تعريف خاص لمفهوم النفاذ إلى) لا تشير تبعاً إلى امتلاك منفذ حقيقى لماء الشرب. إلا إذا لم يستغرق جلب المياه للاحتياجات المنزلية مثلاً وقتاً طويلاً. فى الواقع، عادة، عندما يقوم أشخاص، غالباً النساء، بنقل المياه من مركز التوزيع- طلمبة عامة، بئر.. إلخ- ينتظرن طويلاً دورهن قبل ملء «الوعاء». هكذا، ينبغى الوضع في الاعتبار، لا المسافة، لكن الوقت الذى يستغرقه الفرد للوصول إلى مياه صالحة للشرب.

الوصول والنفاذ إلى المياه ربما تم تحديدهما بمدد متفاوتة بسبب عدة عوامل تخص الاجتماعى والاقتصادى والسياسى (القانونى)، وفى أغلب الأحوال بسبب هذه العوامل مجتمعة. وجود صنوبر داخل المنزل لا يعنى بالمقابل وجود مياه.

بعض سكان الأحياء الحضرية غير متصلين بشبكة مياه للشرب؛ لأنهم لا يستطيعون دفع مصاريف التركيب أو لأنهم يخفضون - بإرادتهم - من استهلاكهم حتى لا «تتفخ» الفاتورة. عدم دفع الفاتورة، الضخ الضعيف للمياه، الانقطاع لمدد طويلة وعلى نحو شبه مستمر في الأحياء الفقيرة والتجمعات الريفية، كلها تحد من النفاذ إلى المياه ومن فائدة الصنبور.

اليوم، تركيب مواسير للاتصال بشبكة مياه الشرب التي «تمر» مباشرة بالقرب من العمارة أو البيت سعرها يوازي أكثر من ١٠٠٠ جنيه، أى ما يوازي الراتب الشهري للأستاذ الجامعي. وكلما ابتعد المنزل عن الشبكة، زادت التكلفة. ولما كان السعر هكذا، «يفضل» الكثير من الأسر المعدمة الاستمرار في تدبير أمورها بوسائلها الخاصة عن عمل وصلة بالشبكة. المشكلة هي أن هذه المدخرات الإيجابية تتم على حساب الصحة العامة، مما يحدث أوضاع صحية وتعرض لأمراض مرتبطة بالماء قريبة من تلك التي تظهر لدى سكان الريف الذين لا تصلهم المياه الصالحة للشرب.

ربما حدثت بالإضافة إلى ذلك بعض الأوضاع الخاصة التي يمكنها منع الوصول إلى المياه:

- المرض الذي يمنع الأفراد المعدمين الذين يعيشون بمفردهم من الحصول على المياه التي يحتاجونها.
- التغييرات المفاجئة للأوضاع، خاصة المرتبطة بالنساء، كالطلاق، والطلاق الغيابي والتزمل أو العجز الجسماني «العابر» أو «المزمن».
- الحرمان العقابي الجماعي أو الفردي.

- وضع تعريفه للمياه: فى حالة الفقر أو الصعوبات المادية والمفاجئة، ربما وجدت أسر بأكملها نفسها بصنبور «جاف» لعجزها عن سداد الفاتورة.

أحد التفاصيل التقنية ذى أهمية قصوى، وهو أنه بسبب عدم وجود مرتفعات فى الوادى والدلتا، فخزانات المياه الجماعية لا يمكن تركيبها على مستوى عالٍ. ويترتب على ذلك أن الضغط فى شبكات التوزيع يكون ضعيفاً ولا يسمح بتوصيل المياه للطوابق العليا. لذا، يجب أن يتم تجهيز أى بناية تتعدى الطابق الواحد بمضخة آلية لرفع المياه إلى كل طابق. هكذا، تظهر منافسة مضاعفة، إذ نجد أن الأحياء الميسورة لديها مقدرة للضخ والتخزين تتجاوز كثيراً قدرات الأحياء الفقيرة. وفى الأحياء الفقيرة والتجمعات الريفية، وجود مضخة فردية لا يعنى بالتبعية ضمان الحصول على المياه. إلا إذا توافرت المياه بقدر وجودة كافيين فى شبكة القنوات الرئيسية.

العامل الآخر الذى يحد من مصداقية الأرقام الخاصة بالنفاذ إلى المياه فى مصر؛ هو النوعية الكيميائية والجراثومية الرديئة جداً. فى بعض التجمعات الريفية الكبيرة، تكاد مياه الشبكة تكون قد تم ترشيحها وتمت أو لم تتم معالجتها. ويترتب على ذلك، إمداد المستهلكين بمياه لم تعالج الباتة ولكنها تعامل وكأنها تحمل «العلامة» الرسمية التى تجيز شربها.

وهذا بالتأكيد أكثر خطورة من ترك المستهلك لينهل مباشرة من التربة أو الطلمبة؛ إذ إنه فى هذه الحالة بالتحديد، تُتخذ الإجراءات اللازمة من أجل شرب الأطفال الصغار والمرضى ماء يصلح للشرب نسبياً. وفى أحسن الأحوال يتم شراء ماء صالح للشرب «مضمون» نسبياً. وفى الأغلب، يتم ترشيح المياه أو غليها وهذا كافٍ لاستبعاد جزء كبير من المخاطر الحيوية المباشرة.

فى المدينة؁ تكمن المشكلة فى غياب البنية التحتية فى الأحياء الخارجية الفقيرة و/أو العشوائية المحيطة بالمركز ومن ضعف طاقة المنسوب. فى الوسط الريفى؁ غياب نظام لصرف المياه المتسخة ومعالجتها يمثل مصدراً رئيسياً لتلوث الطبقة المائية والترع. هكذا تلحق تلك المياه بانتظام إلى الترع والطبقة المائية؁ مشاركة فى تفاقم تلوث مياه مستخدمة مباشرة من قبل مستهلكين موجودين فى المكان أو فى مكان أكثر انخفاضاً؁ كما ذكرنا أعلاه. ويترتب على ذلك أن النظام المائى بأكمله (نهر وترع والطبقة المائية) يلوث بالعدوى على عدة مستويات.

هكذا؁ تصبح مسألة صرف المياه المتسخة هى بالتأكيد إحدى أهم المشكلات المرتبطة بالفقر الفردى والجماعى. وترجع خطورة الوضع إلى أنه لا توجد حلول معجزة؁ يمكن تحقيقها على المدى القريب. ويتطلب حل هذه المشكلة إنشاء بنية تحتية كاملة لصرف المياه المتسخة؁ بعيداً عن الوادى والدلتا؛ إنه مشروع ضخم يتطلب ميزانيات مطابقة لحجمه. ويظل هذا الوضع من كبرى المشكلات الملحة؁ سواء كانت إنسانية أو طبية أو اجتماعية أو سياسية. وسوف يسهم تنفيذه فى محاربة الفقر وإقصاء الفقراء.

نظام الماء المصرى نظام مغلق؁ مميز بالتأكيد لأنه يحد من كميات المياه المفقودة. ولكنه يحوى ضرراً فادحاً؁ بالإضافة إلى فقر الفلاحين؁ مشكلة المياه الحقيقية فى مصر وهى التلوث. ومع اختراق الأراضي المروية؁ تحمل المياه فضلات عضوية وأملاحاً ومجموعة مركبة من المنتجات الكيميائية المستخدمة كسماد وكمعالجات للزراعات (أسمدة؁ مبيدات ضد الحشرات والطفيليات... إلخ) هكذا؁ كلما اتجهنا نحو المناطق العليا (شمالاً) نجد أن المياه أكثر تلوثاً. كشف تقرير سرى أنفاً؁ منذ نهاية الثمانينيات؁ أصدرته وزارة الصحة أن المياه بين جنوب القاهرة والطرف الشمالى للدلتا غير صالحة للاستخدام الأدمى.

يبدو أن نحو ٢٥% من سكان مصر؛ يستهلكون مباشرة مياهًا غير معالجة بالمرة. بعضهم يغترف مباشرة من ترع الري المحملة بكل أنواع الملوثات، والخطورة الأكبر تتمثل في احتوائها على رصيد جرثومي يعد مصدرًا للعديد من الأمراض المتوطنة مثل البلهارسيا. وهو مرض يصيب بالعجز بشكل مخيف وتسببه دودة البلهارسيا التي تصيب على الأقل نحو ٦٠% من سكان الريف وعدداً، بالطبع أقل، من سكان المدن.

أنثيسوسومياز (الاسم العلمى للبلهارسيا) لها علاقة مباشرة بالأنشطة الإنسانية المرتبطة بالمياه. هكذا فإن أكثر المصابين هم الأشخاص الذين يعيشون في الريف على مقربة من ترع الري. بالإضافة إلى الري، المتعلق بالجميع، فإن الأنشطة التي تعرض البشر لهذا المرض هي أنشطة «نسائية» تقليدية مثل غسل الملابس والأواني وأدوات الطبخ في الترع. كما أن الترع تمثل مرتعاً للعب ومرح الأطفال الذين جراء ذلك نجدهم ضمن أوائل المعرضين لهذا المرض.

يعد الري مخاطرة أخرى تحدث الإصابة؛ لأنه يتطلب الغوص في الماء، أحياناً حتى الركب. في إحدى القرى حيث تم عمل دراسة حول تعرض التجمعات الريفية للبلهارسيا، وجد الباحثون أن ٥٥% من الفلاحين الرجال الذين يعملون طوال اليوم وعلى مدار السنة كانوا مصابين بالمرض (الكتشة ووطس، el Katsha Watts ٢٠٠٢: ١٢١). استخدام المضخات المتحركة للري يبدو أنه يلعب دوراً كبيراً في نقل المرض. كمية المياه الكبيرة التي تضخها الماكينة تفرض على الفلاح إيقاعاً متواصلًا في العمل بدون توقف. إذ عليه أن يظل مدة طويلة داخل القنوات لوضع المواسير وإعادة فكها، من أجل تسهيل عملية جريان المياه نحو المساحات المطلوب ريها مع تحاشي طفحها.

نعلم، من جهة أخرى، أن الاستخدام المباشر لمياه ترع الرى من أجل الاحتياجات المنزلية ليس مرتبطاً دائماً بغياب مياه الشرب داخل منزل الأسرة. كثير من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية يفسر هذه العادة الأثرية الاستخدام الأكثر رواجاً يخص غسل الملابس والأواني. فى القرى التى تم فيها البحث، قالت ٣٧% من النساء اللاتى داخل منازلها مياه صالحة للشرب إنها تستخدم مياه الترعى لغسل الملابس (EL Katsha ,Watts,1997). أسباب استخدام مياه الترعى، على الرغم من الاتصال بشبكة مياه صالحة للشرب، متعددة، سجل باحثو الدراسة نفسها الأسباب التالية:

- ممارسة الأعمال المنزلية أمام العامة، وفى وضوح النهار كوسيلة للشابات لاستعراض مهارتهن الدفينة. فعلاً، غالباً ما تكون الشابات هن اللاتى يغسلن الملابس والأواني فى الترعى.
- ما زالت النساء تستخدم ترعى الرى للأعباء المنزلية التى تتطلب استهلاكاً كبيراً للمياه، وذلك لخفض حساب فاتورة المياه.

القدرة والمشاركة: غير الفقر، حرية الفعل المستحيلة

من المهم أن نلقى الضوء على ثلاث نقاط تبدو لى أساسية لمتابعة الاستدلال:

- يجب تفسير الفقر بالمعنى الذى حدده الاقتصادى أمريتيا سين، وهو أن الفقر يترجم بداية بفقدان القدرة البدنية، لا سيما الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. هكذا فى «الفقر» علينا أن «نستنتج» انعدام حرية الإرادة والكرامة والمقدرة.

- يصعب التحليل بسبب عدم ثبات الظاهرة: الفقر الاقتصادي ينتج أو يفاقم الفقر الاجتماعي الذي يعتبر فقداً- إلى حد ما خطير- للكرامة والقدرة الفردية، مما يسهم بالمقابل، في تفاقم الفقر الاقتصادي... إلخ، الفقر ينتج فقراً والوسيلة الوحيدة للتدخل هي كسر تلك الديناميكية.

- نؤكد أيضاً أهمية الفقر النسائي خاصة عواقبه العديدة على مجمل فلك الحياة اليومية الجماعية. تشير التقديرات إلى أن ٧٠% من الفقراء عامة هم نساء. وعندما يتعلق الأمر بالفقر المائي، تصبح هذه النسبة بالتأكيد دوين واقعهن اليومي. من القائل: «سوف يكون هناك دوماً شخص أفقر من أفقر رجل؟ زوجته».

بالفعل، فإن المرأة هي عادة أول من يخضع لعواقب مشكلات المياه، سواء كانت تخص الندرة أو الدوام أو النوعية أو الأمراض المتعلقة بالمياه. المرأة التي تقوم بالأعباء المنزلية، والطبخ وغسل الملابس ونظافة الأطفال... إلخ، هي المعرضة الأولى للمشكلات خاصة مختلف الإصابات الجرثومية والكيميائية. إذن، فهي أيضاً التي تتخذ الإجراءات اللازمة، بقدر الإمكان، لتجنب المشكلة: جلب المياه، الإقلال من الاستهلاك لصالح الطفل والزوج وآخرين من أصحاب «الأولوية» أو من الذين يحظون بسلطة داخل الأسرة.

بالإضافة إلى عدم العدالة في البؤس، فهذه المشكلة، المرتبطة بخصوصية بوضع المرأة في المجتمع، تبدو أكثر خطورة خصوصاً أن له مردوداً مباشراً على المجتمع ككل. مثلاً مجرد أنها تلد، فالمرأة الأم يمكنها «نقل» الأمراض المتعلقة بالماء إلى أولادها وهي أمراض مرتبطة بغياب أدنى مستوى للنظافة بسبب نقص المياه واستهلاك ماء غير صالح للشرب وغالباً بسبب استخدام مياه ملوثة.

نؤكد من جهة أخرى أن القدرة على الفعل، بمعنى المشاركة فى إدارة المورد، يتطلب عدة شروط:

- القدرة البدنية: الإعاقات الجسدية ربما حرمت المستخدم من الوصول بحرية وبطريقة مستقلة إلى المورد وإلى القائمين على إدارته.

- القدرة القانونية: حق معترف به، مطلق وغير مشروط، للنفاز بدون حدود إلى كمية المياه الضرورية للبقاء، استنادًا إلى البديهية الحيوية بأنه لا حياة ممكنة بدون ماء.

- القدرة الاجتماعية والاقتصادية: أن يكون الإنسان مستقلًا اقتصاديًا بالقدر الذى يحميه من أشكال الضغط المختلفة والمساومات. أن يكون الإنسان متحررًا نسبيًا من القلق والكرب والمشكلات الوجودية التى تولدها بانتظام كل أشكال الحرمان؛ وبالأذات الحرمان من الوسائل التى تجعل الإنسان يعيش حياة كريمة. بمعنى آخر، أن تمتلك الأدوات الاقتصادية من أجل استرداد أو الحفاظ على مقدرة المطالبة والاعتراض والفعل.

- القدرة السياسية: هذا يتطلب الحصول على اعتراف بالحقوق السياسية لا سيما حق المطالبة بالنفاز غير المشروط إلى الموارد، خاصة حق التدخل فى السجال الخاص بالخيارات السياسية المتعلقة بإدارة المورد ومن ثم تنظيم مجموعة المستخدمين لأنفسهم بحرية من أجل إعلان الخيارات والمطالب.

- القدرة الإدارية: هذا يتطلب- على مختلف المستويات الإدارية- أن يكون للأشخاص، بشكل فردى أو جماعى، المنوط بهم إدارة المورد، بعض السلطات

لاتخاذ القرار. لا يمكن وجود لا مركزية بدون نقل المهارة والخبرات، وإلا فأى شكل آخر يعتبر هيمنة متشددة وإخفاء للمعلومات.

بالإضافة إلى مستوى اجتماعى واقتصادى ميسر بقدر كافٍ للتحرر من ضرورة مضاعفة مصادر الدخل واستغلال كل وقت الفراغ، ينبغي أن يتمكن الفرد المواطن من التسهيلات الضرورية التى تسمح بالعمل من أجل صالح الجماعة، بدءاً من المقربين.

من أجل تلبية حاجات الأسرة، يضطر نحو ٨٠% من الفلاحين المصريين إلى ممارسة نشاط ثانٍ، بل ثالث. هكذا، أصبح من الصعب مادياً أن يخصصوا وقتاً للأنشطة الجماعية غير مدفوعة الأجر. إذ إنهم دائماً تحت ضغط الحاجة.

غالباً تظل هناك الصورة السلبية، التى يتخيلها الفلاحون المصريون الفقراء عن أنفسهم.. صور مصدرها تأويلات دينية عن أسباب شقائهم. هكذا، وبينما هم أسرى لديناميكية الفقر الداخلية وللتبرير الغيبى لمصيرهم، فلا يجدون القوة الضرورية للصراع من أجل تحسين وضعهم. إذا صح هذا القول فهم يرتضون حرفياً مقولة «المقدر والمكتوب»!

فى الوقت نفسه، ولما كان الفلاحون الفقراء يرتضون بحالهم على نحو ما، فهم يفوضون للآخرين واجب النهوض بالأعباء من أجل الجماعة.

ويعتبرون أن القيادات المحلية المختلفة، أكثر تعليمًا وميسورى الحال على نحو أكبر نسبياً (ليسوا فقراء تماماً)، لديهم وقت فراغ كافٍ لممارسة أنشطة جماعية، يستمدون منها الشرعية والسلطة المعنوية ونفوذ مسلم به على الجماعة الريفية. إذن عليهم أن يقوموا - على نحو طبيعى - بدور الوسيطاء بين الإدارات والمواطنين الذين من المفترض أنهم يقومون برعاية مصالحهم.

فى المقابل، ومن جهة الإدارة، فهى لا تنظر إلى تلك القيادات بالطريقة نفسها. وإنما تنظر لهم على أنهم على قمة الهرم، لذا يكون لهؤلاء الأعيان، زبائن السلطة، وظيفة نقل الأوامر من أعلى إلى أسفل أما المعلومات ففى الاتجاه المعاكس. والسبب بسيط، إذ إن فى نظام سياسى سلطوى، لا يمكن أن تصبح من علية القوم المحلية ضد إرادة الإدارة والسلطة. لا يمكن الحفاظ على مكسب الوجود فى هذا المكان مادام أصبح الدفاع حصريًا عن مصالح «الرعية» على حساب مصالح السلطة.

غير أن هذا لا يعنى أن الدولة «تنتج» الأعيان المحليين المتجذرين بالتأكد فى بلادهم والحاصلين على شرعية محلية. يصبح قائدًا محليًا كل من اجتاز سيرورة اجتماعية محلية معقدة إلى حد ما والتي تنتهى به إلى اعتراف «عام». فى داخل هذه السيرورة، يلعب دورًا أساسيًا كل من الرأسمال الاجتماعى كالانتماء إلى أسرة «مسيطرة» والمعرفة، خصوصًا الدينية والثراء الفردى، حتى إن كان نسبيًا، و«العلاقات» مع خارج دائرة القرية، خاصة مع الإدارة المحلية والسلطة.

أما فيما يخص الإدارة المحلية خاصة المسئولة عن إدارة المياه، فالفلاحون، مستخدمو المياه، يعلمون جيدًا أن «مهندسى المياه» مثلهم مثل مجموعة الموظفين لا يقدرّونهم تمامًا: «على أى حال، لن نسمعنا المهندسون ولن يفعلوا إلا ما قرروه بداية...». صحيح أن أغلب التقنيين والإداريين، أهلهم من الفلاحين أو كانوا فلاحين، يرون أنفسهم ممثلين لحدائق البلاد فيما يعتبرون الفلاحين عراقل بسبب جهلهم المفترض وارتباطهم بقيم تقليدية وممارسات وتقنيات قديمة.

الأفكار المسبقة وفيرة مثل: الفلاحون جهلاء وأميون لا يعرفون قواعد الرى وضوابطه، يبددون المياه لا يهتمون بالمصالح الجماعية، غير قادرين على الفهم،

والتعلم والتحسين، غير قادرين على تحديد خيارات. باختصار، لا يمكن للفلاحين أن يحبوا ويتطوروا بدون المساعدة الدائمة والمنظمة من قبل الحائزين الحصريين على المعرفة وهم المهندسون ومتخذو القرار. ويترتب على ذلك أن يتجه المهندسون إلى منح أنفسهم واجباً شبه مقدس وهو «تأهيل» ذويهم سواء كانوا آباءهم أو أشقاءهم أو شقيقاتهم، هؤلاء الفلاحون الجهلاء! على نحو ما، يفرضون على أنفسهم واجب «دفع» المستخدمين إلى الأمام، بقوة القانون والإدارة.

لا يتردد بعضهم في الحديث عن «إعادة تعليم» و/أو «تطوير» المستخدمين والفلاحين خاصة. إجمالاً، ثمة واجب مدني من قبل «الذين يعلمون» نحو «الجهلاء» و«غير المؤهلين». في الواقع، يدرك الفلاحون تماماً الاحتقار الذي يخضعون له وينكرون على المهندسين أي شرعية سوى التي يكتسبونها عن طريق الإدارة التي يتبعونها.

وعلى عكس ما كنا نتصور أو نتمنى، فإن العلاقة بين الفلاحين ومتخذى القرار والمسؤولين المحليين الآخرين؛ تقع غالباً بين الخضوع للموظف لتجنب المشكلات والقطيعة مع المهندس الذي لن يفيدهم. الموظف يمثل الدولة والسلطة والقانون، أما المهندس فيجسد المعرفة والعلم. يحاول الفلاح إرضاء الطرفين دون أن ينحاز لأحدهما. الحيلة هي أول معيار يحكم تلك العلاقة المفروضة من أعلى. عدم مراعاة نوعية هذه العلاقة يعتبر الخطأ الأول في أي سياسة تخص إدارة الموارد.

مهندسو المياه، الذين هم في الواقع أهم إداريي المياه على المستوى المحلي ويطمحون دائماً إلى تعزيز هذا الاحتكار أكثر فأكثر، ليسوا مدربين ولم تتم تنمية حسهم تجاه المسائل الاجتماعية. الإداريون والتقنيون لا يتصرفون ولا يتدخلون

غالبًا إلا في إطار المعايير التقنية والبيروقراطية. مع أنه، وفي الغالب بسبب أصولهم الريفية، لم يفقدوا حسهم تجاه مشكلات الريف الاجتماعية والاقتصادية. وما يبعدهم عن الفلاحين هو قناعتهم العميقة بضرورة فرض زراعة جديدة وحديثة، ممكنة بشدة حتى إن تطلب ذلك تضحيات جسيمة، ومنها التضحية بجموع الفلاحين الذين يمنعونهم فقرهم المفرط من تبنى المعايير والضوابط ومتطلبات الزراعة الحديثة.

نقص القوة والوسائل والمقدرة والكرامة، الخنوع وتقبل المصير أو القدر المكتوب والإبعاد والعزلة والرقابة، يبدو أن أغلب الفلاحين المهمشين في هذا البلد في حالة خضوع و«تشبث» في انتظار أيام أفضل. على أى حال، حاولنا عبثًا البحث عنهم، فنجدهم بالكاد في أماكن المشاركة، حتى إن كانت وهمية.

مشاركة إرادية أم وجود مفروض؟

منذ بضع سنوات، أصبح مفهوم «الشراكة» مفهومًا رائجًا يستخدم بشكل مختلف، حسب السياقات ولكن وجوده أصبح ضروريًا للغاية في كل وثيقة، كل برنامج وكل مشروع، كل خطبة وكل تقرير. إذ هو ثمة «Label» - (علامة) المفترض أنها تضمن استدامة "sustainability" المشروع المقدم أو التعليق عليه. إنه كلمة السر لكل طلب للتمويل سواء كان الذى يرسله هو حكومة للممولين الدوليين أو جمعيات أهلية أو المراقبون أو الباحثون.

ومع تجاوز الخطب وتأثيرات الموضحة، يكون من المفيد طرح السؤال حول معنى الشراكة في السياق المصرى. ماذا يمكن أن تعنيه الشراكة في سياق مزدوج من الفقر المعم والغياب التام لأى فضاء للحرية السياسية؟ لو تصورنا بشكل

عقلاني حالات خاصة حيث «تشارك» الفقراء فعلاً في مشاريع أو خطط ذات مصلحة جماعية، فإن غياب الحريات السياسية تقصى، في رأيي، أى محاولة تشاركية فعلية، مع الافتراض أنه مرغوب فيها و/أو تساهلت السلطة عنها.

على أى حال، العائق هو على وجه الدقة حرمان (من النفاذ إلى المياه) المعنيين الأساسيين من خلال وسائل اقتصادية وأحياناً قانونية وسياسية. ومن أجل الوصول إلى مستوى عالٍ من المشاركة الفعلية، لا يكفي أن تقبلها السلطات العامة أو أن تتقبلها، وهو ما لا يحدث في كل مكان، إذ يجب على الأقل أن يمتلك المستخدمون مقدرة فعلية للمشاركة.

وعلى المنوال نفسه، لا يكفي أن تنفذ حتى تكون في منأى من قطع أو انقطاع المورد الذي نحن بصدد. إذن المطلوب على الأقل امتلاك وسائل إبقاء وتأمين هذا النفاذ. إنها الإشكالية التقليدية التي تخص الفوقى والتحتى أى العلاقة بين متخذ القرار المتحكم في جميع السلطات والمستخدم الذي يعيش على الدوام بمخاطرة اكتشاف تغيير متخذ القرار لسياسته.

ويترتب على ذلك، التصرف في مورد يفترض في الوقت نفسه نفاذ غير مشروط إلى الماء، وفرصة فعلية للمشاركة في إدارته وفي تأسيس سياسة مائية زراعية متكاملة وتتضمن تحديد الأولويات، التوزيع الجغرافي حسب المناطق، تحديد شروط التوزيع واختيار إجراءات النظام المحلى والإقليمي والقومى من أجل أن يكونوا شركاء حقيقيين للسلطات العامة أو من المحتمل السلطات الضدية.

وفى حوار مع مسئول كبير (IIP) Irrigation Improvement Program وهو البرنامج الذى يتضمن إنشاء جمعيات لمستخدمي المياه في الدلتا، وعند سؤاله عن موقف الإدارة النهائي تجاه الفلاحين الراضين، عن حق أو باطل، النموذج

المقترح، جاءتى الإجابة واضحة، ودون لف، لتدل بوجه خاص على المعنى الحقيقى لدى موظف الدولة الكبير هذا للإدارة «التشاركية» والمطلوب من الجمعيات الأهلية تنميتها وتعزيزها: «الأمر يتعلق بمشروع قومى. سوف تنفذ الخطة في كل مكان في مصر. فى النهاية، سوف يجبرون على الخضوع له» لا يمكن أن يكون الأمر أكثر صراحة!

فى هذه الحالة، تصبح المشاركة مجرد حجة، فلنقل أداة أو جزء من آلية، لم تعد تعنى أكثر من تنفيذ محلي لسياسات رسميا متخذو القرار على المستوى المركزى. هناك ثلاثة أسباب على الأقل تفسر المسافة بين مفهوم الشراكة والواقع الميدانى:

- عدم مقدرة الفلاحين والمستخدمين الآخرين على الانضمام لنشاط جماعى وفعل سياسى. الفقر الفردى والجماعى يمثل بداهة أول فرملة. نقص الوقت، ضرورة التركيز على الإنتاج أو البحث عن سبل للبقاء والخوف من الاتهام بأعمال تخريبية- مع مجمل القطيع الذى يجمع المستهلك وأسرته مقيدىن في سلاسل بشكل آلى خطير- كل هذه الأسباب لا تسمح طبيعتها بتعزيز الانخراط الحقيقى والمشاركة الفعالة والإرادية للسكان. حتى فى البلاد التى تقوم سلطتها بتوسيع مجالات الحرية، فالثقافة السياسية العامة والظروف الاجتماعية والاقتصادية مازالت تعمل لصالح الإحجام والسلبية.

- امتناع أصحاب الأمر عن تعزيز أى شكل من أشكال التنظيم المستقل أو المشاركة أو المطالبة المحلية. كل ما هو رافض للسلطة يعتبر «ضد السلطة» مما يستدعى إيقافه من أجل تحاشي «الاضطرابات التى تعكر صفو الأمن العام».

- التصور الذي يرسمه الموظفون ومهندسو القطاع المائي عن المستخدمين والفلاحين على وجه الخصوص والذين يعتبرونهم- كما أشرنا سابقاً- أصل كل المشكلات ومنها «سوء» إدارة المورد.

من جهة أخرى، المشاركة المحلية في إدارة المورد، عندما يكون هناك شيء من التسامح والموافقة، تظل عادة امتيازاً للرجال. فعلاً، هناك صعوبة شديدة في التقاء نساء عضوات فاعلات في جمعيات مستخدمي المياه. وعلى الرغم من عدم فاعليتها المثبتة^(١)، تظل هذه الجمعيات دائرة شبه منحصرة على الذكور في كثير من بلاد العالم وفي مصر على وجه الخصوص. كثيراً ما تضطر الفلاحات الوحيدات (عازبات، أرامل، مطلقات)، إلى أن «توكل» مثلاً ليتحدث باسمها. حتى إن أحياناً، تضطر هؤلاء النسوة إلى كراء رجل لإنجاز الخدمات الزراعية لأنهن «لا تستطيعن» التحرر تماماً من الأعباء الأسرية و«لا تستطيعن» رى أرضهن ليلاً أو ممارسة أنشطة أخرى تعد «تقليدياً» من اختصاص الرجال.

هكذا تجد النساء أنفسهن معاقات بشكل مضاعف، أولاً لكونها امرأة مستبعدة من عالم الرجال ثم بسبب الفقر. إذا كانت مشاركة المستخدمين الرجال في السياسات التي تهدف إلى تقليص الفقر عامة والفقر المائي خاصة أمراً لا غنى عنه تماماً، فمشاركة النساء ذات أهمية أكبر بكثير. غيابهن أو غياب النشاط يعتبر عقوبة موجهة إلى أي نشاط تنموي إرادي.

في جميع الأحوال، في مصر، كلمة مشاركة، في نظر السلطة السياسية وموظفي الإدارات المختلفة، محدد للغاية وهو التعاون «الإرادي» أو «الإجباري»

(١) انظر : François Molle, Nittaya Ngernprasertsri, Savakon Sudsawasd ;

« A post- mortem analysis of water user groups in Thailand and the prospect for
ورقة عمل غير منشورة » reincarnation

للمستخدمين من أجل تحقيق أهداف تحددها الدولة فقط. وعلى الصعيد العملى، فهذا الأمر يترجم كالتالى:

- لا وجود لأى استشارة أو حوار طوال مدة تحديد وصياغة المشروع أو البرنامج.

- عدم استشارة المعنيين بالأمر بالنسبة إلى اختيار حجم ووقت وموضع إنشاء المشروع.

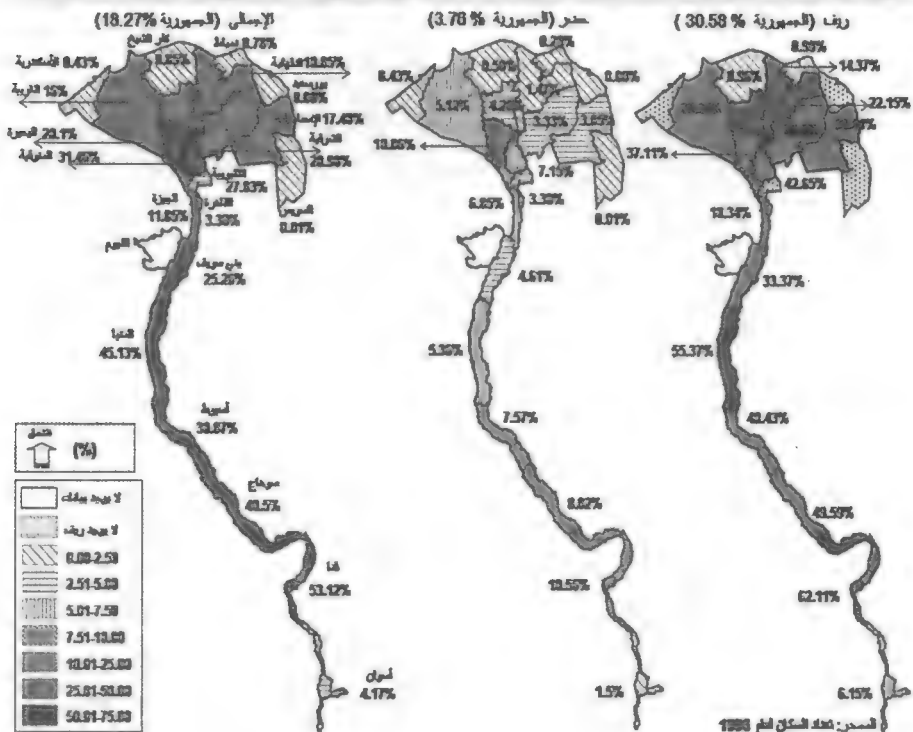
- عدم ترك أى حرية للأفراد من أجل تحديد بكل حرية زمن وطبيعة أو فترة التحاقهم بالمشروع.

- أخيراً، عدم وجود أى حرية للأفراد لقبول أو رفض الالتحاق بالمشروع.

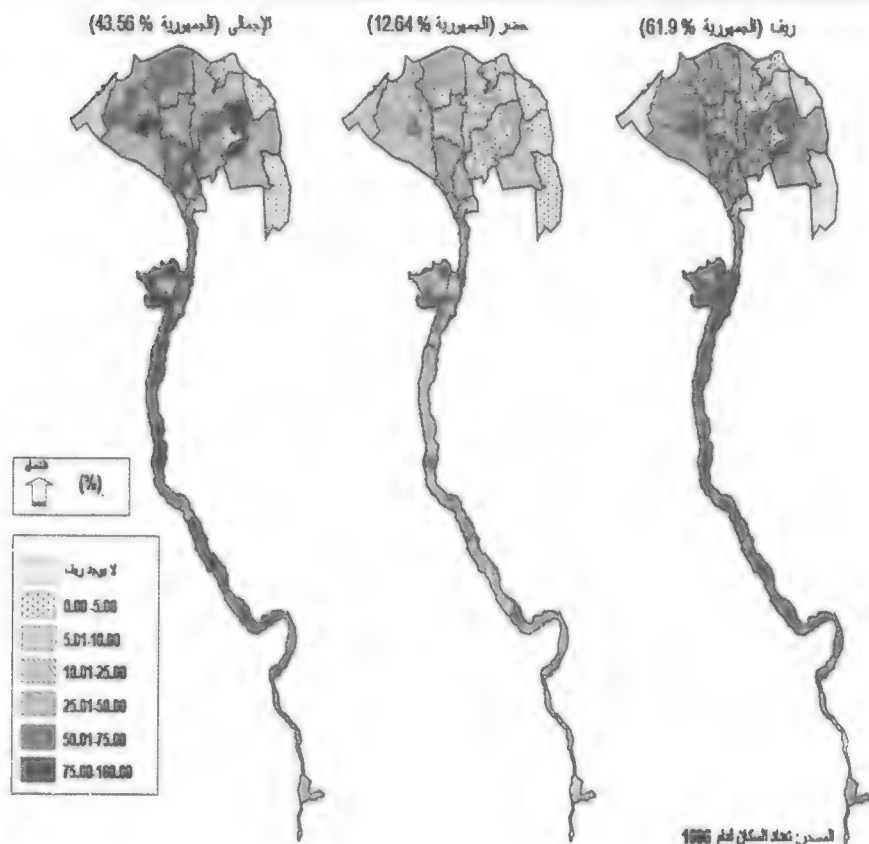
هكذا، يحدث أن تلقى بأشخاص قد تم تعيينهم بدون علمهم كأعضاء فى إدارة لإدارة جمعية لمستخدمى المياه. الاجتماعات التأسيسية، عندما تتم، ليست سوى لقاءات لتسجيل القرارات التى فرضتها الإدارة، وعلى أى حال هى نشاط شكلى يهدف إلى منح شرعية للخيارات الإدارية ولتقديم ضمان للديمقراطية والحكم المحلى التشاركى.

سوف أعاود تناول مثال محدد لفشل برنامج لتأسيس جمعيات جديدة لمستخدمى المياه فى إقليم المنيا، على بعد نحو ٣٠٠ كيلو متر جنوب القاهرة. قبل ذلك، يجب فهم كيف حدث انقلاب تكنولوجى ومؤسسى ومن ثم اجتماعى واقتصادى يخص الرى على ضفاف النيل. بعض أسباب فشل جمعيات مستخدمى المياه الجديدة يكمن فى داخل هذا النمو المفاجئ، العنيف والمضطرب لعالم مستخدمى مياه الرى خلال الثلاثين عاماً الماضية.

خريطة: A6 التبعة المئوية من عدد الأسر المتصلة ببناء مصلحة للشرب موزعة على محافظات الجمهورية عام 1996 (حضر- ريف)



خريطة : A8 التنبؤ السكانية من عدد الأسر التي لا تملك مطبورا للمياه لذلك لوحدة السكنية موزعة على مراكز الجمهورية عام 1996
(حضر - ريف)



إدارة المياه فى مصر من الساقية الجماعية إلى المضخة الفردية

شهد الريف المصرى خلال العقود الثلاثة الماضية انقلابًا فى أوضاعه يعد الأكثر عمقًا على مدى تاريخه الحديث. دخول المضخة الآلية والإسراع فى تطبيق نظام الرى المميكن غيرا بعمق المشهد، كما أن العلاقات الاجتماعية حول المياه وتعميم الميكنة قد أثارا على التو سلسلة من ردود الأفعال امتدت على ثلاث مراحل مهمة:

- الذوبان السريع نسبيًا لجماعات مستخدمى مياه الرى التقليدية؛ ومن ثم الاختفاء التام لكل أشكال الإدارة الاجتماعية والجماعية للمياه.
- الإدخال غير المبرمج لآليات السوق داخل فلك الرى؛ عن طريق تأجير مضخات آلية بمحرك ديزل.
- قيام الدولة بإنشاء جمعيات مستخدمى المياه وفق نموذج للبنك الدولى؛ تم تفريغه من كل أشكال المشاركة الحقيقية ومن أى عملية لنقل الخبرات فى مجال اتخاذ القرار.

ومع انطلاق هذه العملية، نعود لنشهد أزمة البترول الخطيرة التى أحدثتها حرب ١٩٧٣ وما تلاها من ارتفاع مذهل لأسعار البترول. هذه الأزمة كانت مصدر تحولات مفاجئة وعنيفة على مدى عدة عقود على الخريطة الجيو سياسية

لمجمل المنطقة التي أصبحت، وبسبب مواردها النفطية، موضعاً لكل الأطماع المحلية والدولية.

اهتزازات الصدمة النفطية (١٩٧٣) تمس القرية المصرية:

الإثراء غير المتوقع، الذي خضعت له- إذا صح القول- البلاد العربية المنتجة للذهب الأسود، أثار الطلب الملح لأيدٍ عاملة أجنبية، ماهرة أو غير ماهرة في جميع المجالات تقريباً، بداية من العامل غير المؤهل إلى الكوادر العليا مروراً بالتقنيين والمهندسين. خلال بضعة أشهر، عدة مئات من آلاف المهاجرين تركوا مهرولين أوطانهم (من البلاد العربية غير النفطية على وجه الخصوص، وذلك في البداية، قبل أن تتسع الظاهرة لتشمل البلاد الآسيوية)، إلى بلاد الخليج. في مصر، جذب هذا التيار عدداً كبيراً من الأفراد تعدوا في بعض الأوقات الملايين الثلاثة. كانت شريحة كبيرة منهم مكونة من ريفيين وفقراء الفلاحين أمثال صغار المتنفعين، فلاحين بدون أرض، أبناء فلاحين فقراء وأجراء زراعيين.

وجد بعضهم عملاً في المزارع، في العراق خصوصاً وبالتحديد في وادي دجلة. حتى الأردن الذي لم يكن بلداً غنياً بالبترول، كان يقدم- على الرغم من ذلك- للمهاجرين المصريين أجوراً جذابة بقدر كافٍ إذا تمت مقارنتها بالدخول الضعيفة في الريف المصري.

العراق، حيث ناف عدد المصريين أحياناً على المليونيين، كان يعتبر أفضل سوق للوظائف الزراعية في كل منطقة الخليج، بفضل المساحة الزراعية والموارد المائية- التي ليس لها مثيل سوى في مصر. ثراء البلاد والعراقيين النفطي كان

يُترجم إلى «ثروة غير متخيلة» بالنسبة إلى الفلاحين الفقراء الذين جاءوا من وادي النيل.

ظلت جنة عدن هذه مفتوحة حتى الحرب التي تلت احتلال الكويت من قبل الجيش العراقي والحصار الذي خضعت له البلاد من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣، وكذلك بدء احتلال العراق من قبل الجيش الأمريكي الذي تبعه سقوط نظام صدام حسين. هذه الأحداث حولت أرباب العمل الأثرياء العراقيين القدامى إلى فقراء بل ومن أفقر الفقراء في الشرق الأدنى؛ وأضحى المهاجرون المصريون مجموعة من البشر «فائضين عن الحاجة» وأيضاً مجبورين على العودة ليجدوا من جديد وضعا اقتصاديا قد تقاوم في أثناء غيابهم. الآن، مازال هناك بعض المهاجرين المصريين في بلاد الخليج؛ ولكن عددهم أصبح متواضعا عما كانوا عليه منذ عشرين عاما مضت.

كان على موجة الهجرة الشديدة هذه، التي حثت عليها وشجعتها سياسة الانفتاح، أن تتيح للدولة المصرية «تحصيل» جزء من الغلة النفطية على هيئة تحويلات. وصلت هذه التحويلات، على مدى بضع سنوات، إلى مبالغ طائلة، بلغت أكثر من مليار دولار سنوياً، أى نحو ما يوازى المعونة الأمريكية المخصصة لمصر سنوياً، منذ منتصف السبعينيات، فى مقابل توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل^(١).

(١) منذ نهاية السبعينيات تحصل مصر على ٢,١ مليار دولار سنوياً كمعونة أمريكية منها ١,٣ مليار دولار كمعونة عسكرية و٨١٥ مليوناً كمعونة اقتصادية عن طريق (USAID) US.Agency for International Development. فى عام ١٩٩٨ انخفضت المعونة الاقتصادية إلى ٧٧٥ مليون دولار بينما لم تتغير المعونة العسكرية (Ifpri,1999:33).

عندما «ينتقل» من كانوا يروون الأرض بمياه النيل إلى البترول:

تمت عملية ميكنة القطاع المائى الزراعى وتحريره بشكل تدريجى منذ أن قررت السلطة المصرية، مع بداية السبعينيات، وضع نهاية للتجربة الاشتراكية التى تبنّاها نظام عبد الناصر وهى التجربة التى حاسبها النظام الجديد بمنتهى السلبية.

علينا أن نعترف بأنه بخلاف بناء السد العالى وإعلان الإصلاح الزراعى اللذين عادا بالنفع الكبير على القطاع الزراعى، وصغار الفلاحين على وجه الخصوص، فالحساب الإجمالى عن المرحلة الناصرية ليس إيجابيًا فى مجمله.

- التصنيع، الذى أرائته السلطة الجديدة والذى اعتبرته ضرورة من أجل تنمية شاملة للبلاد، لم يحدث.

- الفشل فى القضاء على البطالة.

- لم يخدم الفقر على الرغم من حصول مئات الآلاف من الفلاحين دون أرض على أراضٍ زراعية بفضل الإصلاح الزراعى فى سنوات الخمسينيات والستينيات.

- لم تشهد طبقة الفلاحين ارتفاع مستوى معيشتها على نحو يذكر.

- لم يشهد الريف المصرى التنمية التى كان يعلن عنها.

- تم احتلال سيناء من قبل إسرائيل بعد نكسة ١٩٦٧.

- تم تأجيل تحرير فلسطين مع «ضبايع» القدس وغزة والضفة فى حرب ١٩٦٧ نفسها.

- وحدة العالم العربى، المشروع الرئيسى لعبد الناصر، ظل حلمًا.

ومع حساب كهذا، غير مجيد، وهو على أى حال مخيب تمامًا للأمال مقارنة بالوعود، لم يكن صعبًا تبرير المنعطف الذى فرضه رئيس الدولة الجديد. كان فى إمكان السادات اتخاذ مبادرات بحجم «الانتصار» الذى طالما حلم به عبد الناصر بلا جدوى فى معركته ضد إسرائيل. بالفعل، أيا كانت المآثر الحربية المصرية الفعلية، فإن حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدت فى وسائل الإعلام كانتصار فريد له وزن بلا ريب. أول انتصار لجيش عربى ضد الدولة العبرية.

عند تبنى سياسة الانفتاح، كان القطاع الزراعى يعاني أصلاً من أزمة خطيرة وبدت عليه كل أعراض القطاع المتهدم البنية. طبقة الفلاحين فقيرة، السوق الزراعية ضعيفة للغاية ومنفصلة عن أغلب كتلة المنتجين، حيازات متناهية فى الصغر وأجور زراعية فعلية لا تلبى أدنى احتياجات العمال الزراعيين المعيشية. هكذا ولهذه الأسباب، عند فتح الحدود، هروا آلاف الريفيين فى التو واللحظة للبحث عن مصادر جديدة للدخل.

عواقب هذه الهجرة على الريف المصرى كانت خطيرة أدت إلى اتساع المساحة المبنية على حساب الأراضى الزراعية فى العموم، ونمو العديد من الخدمات والأنشطة التجارية الأخرى الشكلىة والعشوائية. التغيير الآخر الملحوظ والنتاج عن تحويلات العاملين بالخارج؛ كان بالتأكيد الميكنة السريعة للزراعة وبالذات الميكنة السريعة للرى، مما كان له أعمق وأسرع الأثر فى إحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية داخل نطاق الريف المصرى.

عرف الريف المصرى والرى الميكنة منذ نهاية القرن التاسع عشر. فى البدء كانت هناك المضخات البخارية؛ وقد تم تركيب أولى تلك المضخات نحو عام ١٨٨٠. مازلنا نرى أطلالها فى الدلتا خصوصا فى المنصورة. وكان يعنى جودها

في هذا المكان أن حولها دوائر شاسعة يملكها باشوات. أما مضخات الديزل فقد ظهرت في الثلاثينيات، مع بداية «تحديث» وميكنة الدوائر الكبيرة. ولكن أزمة الأربعينيات والإصلاح الزراعي في الخمسينيات أبطأت جدًّا ازدياد المضخات لصالح الساقية^(١) التقليدية.

كان علينا انتظار الستينيات، وخاصة السبعينيات، لنشاهد إعادة انطلاق الميكنة، وأخيرا، الانتصار الشامل لمضخة الديزل. في عام ١٩٨٣، تم إحصاء من ٢٧٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠٠ ساقية على امتداد مصر كلها. من الصعب وجود إحداها اليوم في حالة عمل.

ميكنة الري غير المنظمة:

المهاجرون من أصول ريفية استثمروا بسرعة داخل قراهم الأصلية في مشروعات صغيرة، زراعية أساسًا، من أجل تحسين دخل الأسرة ومن أجل تكوين رأسمال صغير لاحتمال عودة نهائية. بالطبع استثمروا بداية لتملك سكن وأراضٍ

(١) الساقية أداة رى معقدة، تتكون من مدار خشبي أفقي تديرها الدواب (الجاموس عادة) فتحرك آلة ثابتة. المدار مرتبط بترس في الطنبور - (آلة رافعة) به سلسلة من الأوعية (قواديس) وربما كانت من الفخار لرفع مياه الري إلى حفرة تفتح على قناة ثلاثة تسمى مسقى تغذيها قناة ثانوية. ارتفاع مستوى الساقية يتراوح في المتوسط بين مترين وأربعة أمتار. الساقية تصب المياه في مروي وهي آخر حلقة في نظام توجيه مياه النيل. تقوم المروي بدورها بتوصيل المياه إلى الأراضي المطلوب ريها. خلال الستين عامًا الماضية، تم استبدال جزء كبير من السواقي التقليدية بشكل تدريجي بطنابير وهي تعمل بطريقة السواقي نفسها؛ إلا أن سلسلة الأوعية الفخارية تم استبدالها بعجلة معدنية بها عيون على قضيبها الدائري والتي تصب المياه على ارتفاع مدارها. غير أن الفلاحين يسمون آلة الرفع هذه أيضًا "ساقية" وإن كانت أصغر من الساقية وربما أدارها حمار.

ودواب. وبمجرد «تغطية» هذه «الاحتياجات» الأساسية، استثمر المهاجرون فى أنشطة أخرى، مثل التجارة الصغيرة وعلى وجه الخصوص البقالة الصغيرة. غير أن قطاعا جديدا هو الذى استفاد بالتأكيد بالنصيب الأعلى من الاستثمارات، ألا وهو قطاع الرى الذى شهد ثورة تكنولوجية حقيقية بالانتقال من الطاقة الحيوانية، حول الساقية، إلى البترول، مع المضخات الآلية الفردية التى دخلت البلاد بكثافة على يد هؤلاء المهاجرين أنفسهم.

فى بعض المحافظات، زيادة عدد الحيازات التى تستخدم مضخة آلية واحدة أو أكثر قاربت نحو ٥٠٠%. ومنها محافظة الفيوم على وجه الخصوص؛ حيث وصلت الزيادة إلى ٤٣٢,٦% بين أعوام ١٩٩٠ و ٢٠٠٠، أما المنيا فقد وصلت إلى ٤١٣% فيما بين ١٩٨٢ و ١٩٩٠^(١).

الأسباب المباشرة بديهية. فالمضخة تقوم برى فدان فى مدة تتراوح بين الساعتين، بالنسبة إلى المضخات القوية، وخمس ساعات بالنسبة إلى المضخات الأضعف. يفوق منسوبها عامة منسوب الساقية من مرتين إلى ثلاث مرات وربما غطت أحيانا مساحات أكبر سبع مرات. أغلب هذه المضخات التى تتميز بكونها مرنة نسبيا، سهلة الاستعمال والنقل ولكونها متحركة إذ تتمتع بعضها بوجود عجل، يمتلكها عادة شخص أو أسرة واحدة. وعلى الرغم من عدم عمل أى بحث ميدانى منظم، فإننا يمكننا افتراض وجود مهاجر فى بلاد الخليج، حالى أو سابق، خلف كل مضخة تقريبا تم شراؤها فيما بين بداية الثمانينيات ومنتصف التسعينيات.

فى عام ١٩٩٦، كان سعر المضخة المتحركة ١٠٠٠ جنيه، أى (نحو ٨٠٠٠ جنيه اليوم). إيجار المضخة كان نحو ٨ جنيهات فى الساعة فى المتوسط

(١) الإحصاء الزراعى: ١٩٨٢، ١٩٩٠ و ٢٠٠٠.

(نحو خمسة جنيهاً بحد أدنى)، في عام ٢٠٠٠ في الدلتا، ونحو ١٢ جنيهاً في الساعة في إقليم المنيا في أكتوبر ٢٠٠٢. اليوم، تصل ساعة الري بين ١٥ و ٢٥ جنيهاً. وقود المضخة وصيانتها على نفقة المالك حصرياً.

هكذا، فالهيدروليكية الحديثة التي دخلت بداية مع المهاجرين، والتي شجعها ونماها المستثمرون (الصغار والكبار)، والدولة وكبرى شركات الاستثمار الزراعي، قد أدت إلى التحول المفاجئ العنيف والتدريجي، حسب الأوضاع، من تقنية الفلاحين «التقليدية» إلى تقنية المهندسين. هذه النقلة التي تم فرضها على نحو غير مباشر، لجلب تكنولوجيات جديدة، تحمل تناقضاً شديداً واختلالاً بين نظام مبنى حول تنظيم اجتماعي محلي، هو نفسه منتج لممارسات اجتماعية، تضبط الموارد المائية وتدير النزاعات وبين نظام مفروض من الخارج، يتبع منطق السلطة المركزية السياسي ومنطق المهندسين «العلمي» ومنطق المستثمرين «الاقتصادي».

أولى عواقب تعميم مضخة الديزل ونهاية السواقي؛ هي بالتأكيد اختفاء الشكل التقليدي لجمعيات مستخدمي المياه. مع هذا الاختفاء، بدأ ظهور عملية انقلاب اجتماعي عميق، تسبب في خلق فردية تدريجية داخل المجتمع الريفي، ومن ثم اختفاء تدريجي لأشكال المساندة الأسرية والريفية التقليدية. سوف يتم تبرير هذا الوضع بالتأكيد؛ بأن ذلك هو ثمن التقدم والقدر المترصد لكل المجتمعات التي تسلك طريق التقدم. هكذا، يبدو أن الحداثة تتعارض - على هذا النحو - مع التضامن على الأقل، في أشكاله التقليدية.

ولكن المشكلة هو أن الأمر ليس متعلقاً بالتقدم الاجتماعي وعلى نحو أقل بالتطور المحلي. بالفعل، ليس نمو القطاع الزراعي هو الذي دفع إلى ظهور عملية يمكن الري هذه بل هو فقر طبقة الفلاحين. فعلاً، هذه العملية هي نتاج وصول

أموال كبيرة نسبياً تم تحويلها من قبل فلاحين فقراء مهاجرين في بلاد الخليج هي أموال مصدرها من خارج الفلك الإقتصادي. هكذا، فنحن نشاهد ميكنة للرى في ريف يعيش فيه أغلب المستخدمين للرى تحت خط الفقر. وهم لا يستطيعون فرملة هذه العملية ولا مقاومة عواقبها. هذه ظاهرة تفرض نمطاً زراعياً اجتماعياً جديداً، يلفظ المطحونين وبالأخص هؤلاء الذين لا يمكنهم الاضطلاع بتكاليف هذه التغييرات التقنية.

خفي، وكأنه ذاب في الماء الذي هو موضوعه الأساسي، هذا التغيير إرهابية لانقلابات عميقة سوف تصل في النهاية إلى تغيير جذري للمشهد الاجتماعي والزراعي للريف المصري ولفضائه المائي. على المدى المتوسط، سوف يتمكن فقط من الاستمرار في ممارسة نشاط زراعي فقط الذين قد استطاعوا مسابقة- سنة وراء السنة- نمو السوق، المزدوجة، سوق مياه الرى وسوق الأرض الزراعية.

الساقية، نظام للرى وللتماسك الاجتماعي الذي ولى:

تتيح الساقية، بفضل آلية معقدة نسبياً، ضخ مياه الرى إلى مستوى المسقى^(١)، التي تغذيها قناة الرى الثانوية، لتصبها في مروي (وتعتبر آخر جزء من نظام نقل مياه النيل) تقوم بدورها بتوجيهها نحو مستوى الأراضي.

(١) قناة من الدرجة الثالثة في شبكة توزيع مياه الرى.

قبل حدوث انقلاب فى المشهد المائى ووسائل إدارة الموارد المحلية، الناتجة عن ميكنة الرى الحديثة، كانت تقنيات الضخ والتنظيم الاجتماعى التابع لها؛ تقع دائماً على عاتق الفلاحين بدلاً من الحكومة. كانت أيضاً مسئولية العناية بالمسقى تقع على عاتق الفلاحين دون أن يملكوها التحكم المباشر فى جريان المياه (هوبكنز Hopkins 1999:371).

حول الساقية، كان هناك الشكل الأكثر انتشاراً لجمعيات مستخدمي المياه. ولما كان تكوين الجمعيات من «التقاليد» الفعلية، فالجمعية المرتبطة بالساقية لم تكن أبداً بنية مفروضة من قبل الإدارة. ولم يكن لوجودها سبب سوى الحاجة الجماعية لمجموعة الملاك و/أو المقيمين على ضفاف الترع لتأمين النفاذ إلى مياه الرى، عن طريق إدارتها بشكل عقلانى وبالحد من مخاطر الصراعات بينهم. ربما كانت واحدة من أندر الجمعيات والهياكل التى تحظى بالسيادة الذاتية والتى يمكن أن نطلق عليها الجمعيات التى تتشارك فيها الجماعة فى مصر.

ملاك الساقية، المجتمعون فى جمعية غير رسمية، كان عليهم أن يتكاتفوا بقوة لضمان تقسيم «عادل» (حسب مساحة كل عضو) لمخزون المياه على جميع الأراضي المزروعة ولتكاليف الصيانة المختلفة ولتشغيل هذه الأداة الجماعية التى لا غنى عنها. كان الأمر يتعلق أساساً بتقليص مخاطر وحجم الصراعات بين مختلف مستخدمي المياه. ولم يكن لهذه الجمعيات وضع إدارى قانونياً، ولكن كان دورها معترفاً به من قبل إدارة المياه المحلية التى كانت تقبلهم كشركاء فى الإدارة المحلية للمورد. عدد «الشركاء» كان يصل عادة إلى نحو خمسة عشر شخصاً وأحياناً ينخفض إلى عضوين أو يتجاوز الأربعين عضواً. الأرض التى كانت تخدمها الساقية كانت تتراوح بين بضعة أفدنة ونحو ثلاثين فدناً.

كانت الساقية تخدم ٢٤ نوبة تسمى قيراطاً^(١). نوبات الري لم تكن منفصلة عن الأرض بأى شكل من الأشكال. وفق هذا المبدأ، هذه النوبات كانت تتناسب مع مساحة الأرض المستغلة من قبل المستخدم ضمن الأراضي التي ترويهها الساقية نفسها. كان لكل فلاح الحق فى مدة للري تتناسب مع القطعة التى يملكها. لكن الفلاح ربما حصل على أكثر من نوبة للري فى عدة سواقي مختلفة فى آن واحد، إذ إن ملكية الأرض هى نفسها مجزأة وأحياناً متناثرة على ضفاف عدة ترع.

كان رئيس الجمعية عامة هو الذى يملك أكثر الأراضي المستغلة أو الذى يملك الأرض المركب عليها الساقية. وكان هذان الوضعان مرتبطين عادة. هكذا، فأكبر مالك أرض كان يملك الحصة الأكبر من الساقية وعليه وبقدر الحصص نفس قدر «سلطة» القرار والنفوذ «المادى» و«المعنوى». وجود الساقية على أرضه كان يحميه من أى محاولة ضغط، وكان يسمح له بلعب دور الحكم بالنسبة إلى التوزيع وكذلك دور الوسيط إذ هو متحرر من الضغوط أو التهديدات على الماء، فى حالة النزاعات.

كان رئيس الجمعية مسئولاً عن ضمان دوام عمل الساقية، كان يقع على عاتقه صيانتها وعمل الإصلاحات المحتملة ليقوم بعد ذلك بتقسيم التكاليف على جميع المستخدمين، كل حسب حصته. كما كان ينظم أيضاً، بالتشاور الحميم مع باقى أعضاء الجمعية، توزيع مدة الري، حسب المساحات المطلوب ريهها وأدوار الري.

(١) الفدان يساوى ٢٤ قيراطاً، ٢٤ قيراطاً يساوى ١٧٥ م^٢.

ومن أجل مزاوله وظيفته، كان رئيس الجمعية يحتفظ لديه بإحدى القطع الضرورية لتشغيل الساقية. فى بعض الأقاليم، كانت مثلاً وصلة معدنية توضع على المحور الرأسى؛ وفى أقاليم أخرى، كان النير - وهو القيد الذى تدخل فيه رأس البهيمة حتى رقبته - كان على المستخدمين المرور على الرئيس لأخذ هذه القطعة والعودة لإعادتها مما كان يجعله يعلم من الذى استخدم الساقية والمدة التى استغرقها الرى.

هكذا تتطلب الساقية تدخل عدد كبير من الأفراد لتشغيلها وهم مالك الساقية أو ملاكها، الخولى: المسئول عن تشغيلها وصيانتها، ملاك الدواب التى يدورونها بالتتابع، الحوال: المسئول عن توزيع المياه فى القنوات بين قطع الأرض، وأخيراً الجازر: وهو الطفل، حامل المقرعة. زمن الساقية مقسم إلى ثلاث فترات، تسمى الفترة الواحدة «علقة» [إذ يقال تعليق الساقية، أى تعليق الدابة فى الطوق] الفترة الصباحية، فترة النهار، والفترة المسائية التى تبدأ من الغروب حتى انبثاق الليل. كانت الساقية تروى من ٥ إلى ١٢ فدانا (٥ أفدنة إذا كانت المساحة مزروعة قطن)، على أساس فدان واحد على مدار ٢٤ ساعة (Pintus, 1997: 69).

بالإضافة إلى إدارة المورد وتوزيع فترات الرى بين مختلف أعضاء جماعة مستخدمى مياه الرى، كان الفلاحون المستخدمون للمسقى ينظمون أنفسهم جماعة للقيام بأعباء صيانة القناة السنوية مثل نظافتها وجرفها. كانوا يتبرعون بالمال لاستئجار مجرفة آلية أو اكتراء أيد عاملة أو متطوعة. فى العموم، كان يفضل الأيدى العاملة عن الماكينات لأنها تقلل من الخسائر التى يمكن أن تصيب الأشجار والطرق. ومع وجود المدقات، كان استخدام المجرفة الآلية مستبعداً تماماً (Hopkins 1999: 372).

الفيوم، حالة خاصة:

تمثل الفيوم حالة جغرافية خاصة داخل مصر. هذه الواحة الواقعة على بعد نحو مئة كيلو متر جنوب غرب القاهرة على البر الغربى من النيل والتي يغذيها بحر يوسف وهو أحد فروع النهر، هي الإقليم الزراعى الوحيد فى البلاد حيث المنحدر شديد بالقدر الذى يسمح بالرى بالجاذبية على مساحة كبيرة من الأراضى المزروعة. هكذا، كان توزيع المياه لا يتم على نحو آلى حول أى أداة للضخ إلا فى الأجزاء الأكثر تسطيحًا فى الواحة حيث كنا نجد، مثلما نجد فى مناطق أخرى من مصر، أن أداة الضخ لا غنى عنها، فكانت هى الساقية بالطبع.

فى الفيوم أيضًا، توزيع المياه بين الفلاحين من نفس المسقى كان يتبع معايير صارمة للغاية. لكل مستخدم حق الحصول على الماء مرة أسبوعيًا، فى وقت محدد ولفترة ثابتة. فى الفترة المخصصة له، يحصل على كل المياه التى تجرى فى المسقى، ولا يجوز لأى فلاح يمر المسقى بجوار أرضه من استخدام هذه المياه فى هذه الفترة. وعند انتهاء الفترة المخصصة، يقوم فلاح آخر بالتناوب. هذه الدورات محددة بشكل نهائى ولا يمكن تغييرها إلا فى حالة تغيير حجم الحيازة عند تملك قطع على حدودها. هذه الدورات تورث عند تورث الأرض.

حساب الفترة المخصصة للرى لكل شخص يتم على أساس المساحة المملوكة بـ «الفدادين الاسمية» المحددة كالتالى:

فدان خضروات يساوى فدانين اسميين، بينما الأفدنة المزروعة بزرعات أخرى تساوى فدانًا واحدًا. المساحات التى تحولت إلى زراعة خضروات قبل ١٩٥٤ تحسب على أساس ٢,٥ فدان اسمى (انطونيوس 1992:96 Antonius).

تقع مسئولية تحديد الفترات الموزعة للرّى، على أحد أعيان القرية؛ ويكون عادة رئيس الجماعة التى تمتلك أكبر قدر من الأراض الواقعة على المسقى. قائد هذه الجماعة يسمى «رئيس المناوبة» أو «موزع الفاتحة». ومثلما يحدث فى بقية أقاليم مصر، يقوم بحساب المساحة المطلوب ريّها على أساس الفدادين الاسمية ويحدد عدد دقائق الرّى التى لكل فلاح. ثم يحدد ترتيب الأدوار. يكتب قائمة ويحتفظ بها لديه؛ حيث تحتوى على الموعد بدقة، لدرجة تدوينه بالدقيقة، حتى يسلم ويتسلم كل فلاح دوره.

القائمة تقسم إلى ١٤ فترة، كل فترة من ١٢ ساعة، والفترة تسمى طرفاً وهو يشير إلى الوقت المنصرم منذ بداية الدورة. دورة الرّى تبدأ يوم الخميس مع صلاة المغرب وتستمر ١٢ ساعة. الكل يضبط ساعته ليبدأ الأسبوع (هوبكنز Hopkins 1999:376).

هكذا، وعلى عكس الآراء المسبقة عن عدم المقدرة والجهل، فإن فلاحى الفيوم والأقاليم الزراعية الأخرى كانوا يظهرون مقدرة كبيرة فى إدارة المياه بشكل جماعى ودقيق؛ كما تمكنوا من تطويرها وتطويرها للمتغيرات المختلفة السياسية والاجتماعية التى شهدتها مصر على مدى نحو قرنين. الاستمرارية، التكيف، التحسينات المستمرة، التنازلات والخبرات فيما يخص فض النزاعات، كل ذلك يشكل بالتأكيد رأسمال اجتماعى ثميناً للغاية ومنظومة «جماعية» تخص الإدارة المشتركة للموارد الجماعية.

سوف نرى، للأسف، أن السياسات المائية الجديدة والمؤسسات التى نشأت فى الآونة الأخيرة لم تدمج أبداً مجموعة المعارف والمهارات التى طورها الفلاحون المصريون. قامت السياسات بضرب عرض الحائط بالماضى. ولهذا

السبب أيضًا يبدو لى أن السياسات الحالية لا تتدرج فى الاستمرارية ولا تستند إلى أسس موجودة ولكنها تظهر قطيعة حقيقية بموكب المخاطر المحتملة بالنسبة إلى القطاع المائى الزراعى.

جمعيات مستخدمى المياه الجديدة التى تنشأها الحكومة منذ عدة سنوات تنظم نفسها على أطلال جماعات مستخدمى مياه الري القديمة^(١). غير أن المضخات الصغيرة لم تدفع السواقي الجميلة إلى الاختفاء فحسب، بل وأيضًا جماعات مستخدمى مياه الري المرتبطين بها وكذلك منظومة القوانين الجماعية لإدارة المياه، بل وأدت إلى تفاقم فساد الموظفين المسئولين عن إدارة المياه، وإلى صدع اجتماعى واستبعدت أكثر فأكثر صغار الفلاحين الذين لا يستطيعون تحمل العواقب المالية للميكنة.

هكذا، إن اختفاء الساقية، بعيدًا عن كونه نهاية مؤسسة لآله مدهشة من المشهد الريفى المصرى، فهو يعبر - على وجه الخصوص - عن نهاية نظام اجتماعى أتاح لأرض النيل أن تستمر فى إطعام فقرائها. منذ الآن فصاعدًا، فإن مبدأ «كل واحد لنفسه» يفرض نفسه نتيجة لما حدث ويغطى رقعة مصر كلها. وإذا كانت الإصلاحات التى تخص القطاع الزراعى قد أدت لإعادة ظهور طبقة من الفلاحين بدون أرض، فإن نهاية الساقية، سوف تجعلنا نشهد ميلاد طبقة فلاحين بدون مياه.

ومع الانتقال من الساقية إلى المضخة الديزل لضخ مياه الري، انتقل المجتمع الريفى المصرى من نظام اجتماعى منظم محليًا ومستقل نسبيًا (مكون من «جمعيات المستخدمين» حول أداة عمل ضرورية لكل الجماعة) إلى نظام فردى؛

(١) انظر فى هذا الصدد Ayeb H., 2005a, 2005b.

حيث المستثمر (الصغير أو المتوسط) والمهندس يحتلان الأماكن والأدوار الرئيسية. وعلى نحو متوازٍ، انتقلت المياه من وضع المنفعة العامة التي لا يجوز التصرف فيها إلى وسيلة إنتاج لم يعد تحديد سعر لها أمرًا محظورًا حتى لو، لأسباب سياسية داخلية، تطلب الأمر اتخاذ أشكال مقنعة إلى حد ما. النفاذ إلى المياه، الذي كان ينظم حسب احتياجات الفلاحين المنتجين، أصبح مشروطًا بالإمكانات التي في وسع من يحتاجونها.

التحكم في المياه.. مباراة اللاعبين:

بالنسبة إلى الدولة المصرية، الأمر الضروري كان دائمًا، في البدء، ضمان دوام واستمرارية التحكم المطلق على مجمل المجال المائي؛ ومن ثم على «المجال الاجتماعي». ومن أجل هذا، تتدخل في الإدارة المحلية للمياه عن طريق تعيين «مهندس للمياه» مقيم. ويعتبر هذا المهندس الحلقة الأخيرة لسلسلة طويلة جدًا هرمية مكونة من إداريين وكبار الموظفين الذين يقسمون فيما بينهم النفوذ على مجمل أراضي البلاد والنظام المائي.

إدارة المياه بين الدولة والفلاح والمهندس

قبل ظهور جمعيات مستخدمي المياه

تختلط الحدود بين الإدارة الاجتماعية وإدارة الدولة عندما تصل إلى مستوى هذا التقنى المقيم، الذى يعد كوسيط «أفرزه» نظام مركزي يمنع اتساعه أى تدخل مباشر بدءًا من المركز؛ إذ يفرض نظامًا يقوم على التناوب التقنى والإدارى. حتى

منتصف الثمانينيات الذى شهد تعميم المضخات الآلية ونهاية جماعة مستخدمى مياه الرى التقليدية، كان مهندس الرى المحلى يقوم بدور أساسى ذى «انتساب» مزدوج، ينتسب من جهة، إلى وزارة الموارد المائية والرى التى يتبعها قانوناً، ومن جهة أخرى، إلى القرية حيث يمارس وظيفته وحيث «يتبناه ويعتمده» الجميع فى حالة كونه من خارج القرية.

فى هذا السياق، كان من المنطقى أن يتدخل المهندس المقيم فى آليات النزاعات وحلها. هو موظف، إذن فهو ممثل السلطة، ويترتب على ذلك أن نفس هذا الشخص كان يمكنه أيضاً اكتساب وضع عليا القوم المحليين وهو الوضع الذى تبوأه بفضل عملية معقدة سنها مستخدمو المياه. كان الهدف الرئيسى لهذه العملية هو توريط الموظف مباشرة فى الأمور المحلية بشكل لا يسمح له بالتصرف كما لو كان غريباً تماماً عن المشكلات المحلية.

جماعة مستخدمى مياه الرى التى كانت تلتقى مع المجموعة الريفية دون أن تتطابق معها؛ كانت تلجأ إليه ليقوم بالتحكيم فى أى نزاع بين أعضائها و/أو «كفالة» تنازل. كان هذا الإجراء يتم على نحو شبه دائم مادام الأعيان الآخرين، غير المتمكنين بالضرورة من إدارة المياه على المستويين القانونى والإدارى، يفشلون فى إيجاد حل للنزاع يرضى الجميع.

هكذا، كان الفلاحون يختلسون لصالحهم الحلقة الأخيرة من سلسلة الدولة فى إدارة المياه. هنا، كانت الإدارة الاجتماعية تتم خارج أى اعتراف رسمى، ولكن إن تم التساهل فى وجودها فعلاً فى الحدود التى سمحت بها السلطة. بحيث إن الإدارة الاجتماعية للمياه كانت نوعاً قريب الشكل من أنواع إدارة المياه الاعتيادية ذات الطبيعة «غير الرسمية»؛ ولكن مثلها مثل أى نشاط غير رسمى، لم يكن لها أى

تفعيل إلا تحت مراقبة مقربة من السلطة المركزية. ولفهم آليات النزاع وطرق حلها يجب البحث عنها داخل هذه الجدلية الاجتماعية والسياسية المحلية.

طبقاً للتعريف، نظاماً الإدارة، سواء نظام الدولة أو النظام الاجتماعي، لم يكن في وسعيهما اتباع منطق وأهداف مماثلة، ولا استخدام الوسائل والمؤثرات نفسها. ومع تقسيم الأدوار هذا، كثيراً ما كانت تولد صراعات بين السلطة وممثليها من جهة، وأعضاء جماعة مستخدمي مياه الري، من الجهة الأخرى. هناك بعض المنازعات التي كانت تظهر أحياناً داخل الجماعة نفسها.

غير أن نوعي النزاعات هذه واللذين يمثلان نموذجين لإدارة المياه؛ كانا من طبيعة مختلفة تماماً وكذلك أهدافهما وعواقبهما. ومن ثم، كانت لوائحهما كذلك مختلفة تماماً. ولما كان وضع السلطة يسمح لها باستخدام العنف «الشرعي» لحل بعض المشكلات التي كانت تعجز المفاوضات في حلها، كان أعضاء الجماعة في المقابل يطورون الإجراءات المحلية لإدارة النزاع اجتماعياً؛ حيث كانت تتدخل شرعية الأعيان المحليين والعلاقات الأسرية ووضع الأفراد كبار السن ووضع الوسطاء وفي النهاية، وكأخر سبيل للتعاون فقط، السلطة الرسمية.

اختفاء السواقي يرسخ سلطة المهندسين

ويسهل اختفاء صغار الفلاحين

إحدى العواقب المباشرة لاختفاء السواقي كان ترسيخ مكانة وسلطات موظفي الإدارة المحلية للمياه- وبشكل خاص المهندسين المسؤولين عن تنفيذ السياسات التي رسمتها الوزارة على أرض الواقع والقيام بمراقبة مجمل الأنشطة المرتبطة باستخدام المياه الموجهة للري.

ولما كان المهندسون غالباً من أصول ريفية وعامة من القرية التى يمارسون عملهم فيها، وبما أن محورهم هو مجموعة مستخدمى مياه الري التى على رأسها شيخ هو بمثابة زعيم محلى (شيخ، من «كبار» الملاك أو من الأعيان)، كل هذا كان يفرض على المهندس استخدام طرق دبلوماسية وفي الأغلب تقديم تنازلات- تتجاوز أحياناً الشرعية بقليل- حتى يمكنه الاستمرار فى مباشرة وظيفته وحماية «مكانه».

وفى العلاقة بين الزعيم، ممثل مصالح مستخدمى مياه الري والقرية وبين المهندس، ممثل مصالح الإدارة والدولة، كان التنازل ضرورة للطرفين. «الشرىكان المضطربان» كان محكوم عليهما بالتفاهم فى حالة وجود نزاع جوهري وقطيعة، وإلا خاطرا بضياىع وضعيهما وامتيازاتهما والمكاسب الرسمية وغير الرسمية.

ظهور أداة الضخ وتعميم الفردية، وهى عاقبة من عواقب الدخول المكثف للمضخات الآلية الفردية، واختفاء جماعة مستخدمى مياه الري المرتبطة بالساقية، حررا نهائياً المهندس من تلك العلاقة الملتبسة مع القرية، مما نزع عنه أيضاً الامتيازات العينية التى كانت تمنحه إياها القرية. ولما كان الراتب الذى يقل عن ٣٠٠ جنيه شهرياً (أبريل ٢٠٠٤^(١)) بالنسبة إلى مهندس له خبرة تتعدى السنوات الخمس، لا يكفى، كان عليه أن يجد مصادر جديدة للدخل. كان هناك حلان هما عقد تحالف مصالح مع ملاك ومؤجرى المضخات المتحركة و/أو أن يصبح هو نفسه مالكا لمضخة مخصصة للإيجار.

وترتب على ذلك أن المهندسين لعبوا فى الوقت نفسه دوراً غاية فى الأهمية خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات، فى مضاعفة أعداد المضخات الآلية دون

(١) ٣٠٠ جنيه توازى ١٠ كيلو جرامات لحم فى القاهرة فى شهر يناير ٢٠٠٥.

مراقبة زيادة كميات المياه الموجهة للرى. دخلهم غير الرسمي كان يوازى الزمن النسبى الكامل لعمل المضخة أو المضخات التى كانوا يملكونها.

بالتدريج، انتهى الأمر بكثير من المهندسين بأن أصبحوا، بشكل رسمى أو غير رسمى، مزارعين اشترى أو استأجروا أراضى «مهجورة» تخلق عنها فلاحون صغار معدمون، غير قادرين على ملاحقة ارتفاع تكاليف الرى والزراعة. ومن جديد وجدوا أنفسهم بين شقى الرحى فهم ممثلون لمصالح الدولة ومصالحهم الخاصة المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر باستخدام المورد الذى كان من المفترض أن يحموه لحساب الدولة.

هذا الوضع الجديد «الفاسد» أو «استغلال السلطة» كان له، بالإضافة إلى العواقب المباشرة، تأثيرات فى تنظيم إصلاح القطاع المائى الذى انطلق منذ منتصف الثمانينيات استناداً إلى الوصفة السحرية لجمعيات مستخدمى المياه.

فى مرحلة أولى، رأى المهندسون فى هذا الوضع الجديد مصدراً لمخاطر كبيرة على مصالحهم الخاصة وبالذات ضياع سلطتهم ووضعهم كموظفين فى مواجهة أشكال قانونية جديدة للتنظيم، أشكال «مستقلة» وتملك سلطة اتخاذ القرار. حتى إن بعض المهندسين كانوا يتوقعون أنهم سوف يعملون تحت سلطة الجمعية، بمعنى آخر تحت السلطة المباشرة لهؤلاء الفلاحين «الجهلاء الفقراء». على أى حال، كانوا يخشون ظهور هياكل قائمة على التشارك معترف بها من قبل الدولة التى كانت تمنحهم إدارة المياه والتى سوف تهدد مباشرة هيبتهم كموظفين.

من جهة أخرى، بنىة الرى التحتية الجديدة التى فرضت وضع محطة ضخ واحدة على رأس المسقى وحظرت تماماً استخدام المضخات الفردية، أحدثت فقداً كبيراً فى الدخل لجميع ملاك المضخات الصغيرة التى تعمل بمحرك، ومن بينهم

عدد كبير من المهندسين. هكذا، حاول بعضهم إرجاء تنفيذ برنامج الإصلاح. وفي بعض الأقاليم، أظهروا مقاومة أكبر من مقاومة الفلاحين محققين أحياناً «نجاحات» غير متوقعة.

وحيث لم ينجحوا في تأخير ولادة جمعيات مستخدمي المياه، تبّنوا سلوكاً يهدف دائماً وأبداً إلى تعزيز أو على الأقل حماية مصالحهم الخاصة. هكذا سعوا إلى الاحتفاظ بالميزة الاستراتيجية التي بمقتضاها يمكنهم تعيين أعضاء إدارات الجمعيات، ومنهم الرؤساء وأمناء الصندوق وحراس المحطات المقربين منهم. هكذا تولدت تحالفات مصالح جديدة مناقضة تماماً للروح الحقيقية لجمعيات مستخدمي مياه الري.

وبعد أن أدرك المهندسون أن هذه الجمعيات التي كان عليهم «إنشاؤها» لم يكن لها أى معنى فعلى، ولم يتبعها أى نقل لسلطة اتخاذ القرار وللکفاءة الحقّة، انتهى الأمر بالمهندسين إلى الاستسلام والمشاركة فى تفعيلها على أرض الواقع.

«إعادة إحياء» سلطات مهندسى الري المحليين الذين كانوا يعتقدون أنهم مهددون من قبل جمعيات مستخدمي المياه الجديدة التي كانت تؤسسها الدولة، يفسره اختفاء الساقية الذى وضع نهاية لعملية «الأعينة» الريفية (أى أن تصبح من الأعيان) المرتبطة بإدارة المورد.

بداية، كان تعميم المضخات الفردية قد حرر تماماً الفلاحين من ارتباطاتهم الجماعية حول الساقية. من الآن فصاعداً، أدوات الضخ ومن ثم الري لم تعد تعتمد إلا على قدرتهم الشخصية فى النهوض بأعباء تكاليفها دون أى التزام نحو أى شخص. هكذا لم يعد للـ «عقد المعنوى» مع أعضاء جمعية مستخدمي مياه الري الآخرين أى معنى فعلى.

من جهة أخرى، اختفاء الساقية قلص من مساحة أهمية القرية داخل نظام إدارة المياه المحلي، إذ لم يعد نطاق المضخة الفردية وكذلك أيضاً نطاق جمعيات مستخدمي المياه الجديدة يحتلان نطاق القرية نفسه. ولما كانت المضخة الفردية متحركة؛ فهي لم تعد تمثل نطاقاً محدداً ويمكن وضعها على التوالي على ترع عديدة وأراضٍ مختلفة حسب احتياجات المالك و/أو المستأجر.

أما بالنسبة إلى جمعية مستخدمي المياه الجديدة التي تستخدم محطة واحدة للضخ ثابتة، فهي تغطي زمناً ترويه المسقى التي يمكنها تغذية أراضي العديد من القرى في الوقت نفسه. ومن ثم انتقل الزمام «المنقّى» من قبل الزعماء من نطاق الساقية أو القرية إلى نطاق أوسع وهو زمام المسقى. بعض جمعيات مستخدمي المياه التي تأسست على ضفاف الترعة الثانوية أو الرئيسية؛ يغطي أكثر من نطاق أكبر حجماً. ويوازي هذا الاتساع الفضائي اتساعاً لقاعدة الأشخاص المعنيين ومن ثم اتساعاً أيضاً لحجم مخاطر النزاعات.

ترع الري والمحيط المروي يتم حسابهما على أساس مختلف تماماً عن مساحة القرية. إذ يجب مراعاة الخصائص التقنية مثل انحدار المنبع ومسافته. أما المساقى (قنوات ثالثة) يمكنها اختراق حدود القرية بينما أراضي القرية تروى عبر عدة مساقى. هذا ما يوحى بشيء من الصعوبة في نقل مؤسسات الزعامة القروية إلى سياسات إدارة الترعة (Hopkins, 1999:370).

لعب هذا الوضع دوراً لا ريب فيه لصالح مهندس الري المحلي فهو الشخص الوحيد المرتبط بمجمل زمام المسقى بفضل وظيفته التي تتيح له لعب دور جوهري في حل النزاعات بين الأعلى والأسفل ومن ثم بين القرى المختلفة المكونة لزمام المسقى التي يمر بها.

إطار ٢

التطورات التقنية والمؤسسية، الاجتماعية والسياسية

ساقية (جمعيات مستخدمى مياه الرى)	مضخة فردية (فترة انتقالية غير منظمة)	مضخة جماعية (جمعيات مستخدمى المياه)
حتى منتصف الثمانينيات	دخول مكثف في بداية الثمانينيات بفعل المصريين المهاجرين إلى بلاد الخليج.	جار تركيبها في أقاليم مختلفة في كل من الدلتا والوادي مع إنشاء جمعيات مستخدمى المياه.
تنظيم قاعدى حول أداة الرفع له بعد اجتماعى مهم. على مستوى الساقية، مستخدمو مياه الرى تشكلوا في جمعيات تحمل اسمهم لإدارة المورد ونظموا أنفسهم لإيجاد حلول لفض المنازعات المحتملة.	الفردية المفاجئة والعنفية التي أثارت قطيعة في النسيج الاجتماعي لإدارة المياه». فردية أداة الضخ أحدثت صعوبة بقاء المجموعة. لم يعد للمناوبات معنى وخرجت المنازعات من إطار القرية الضيق.	بشكل عام، لا تتم استشارة المستخدمين حتى إن بعض الأعضاء لا يتم إخبارهم بأنهم ينتمون إلى جمعية مستخدمى المياه. واقعيا، حارس المضخة الآلية هو الذى يحتكر القرار وهو ليس عضواً في الجمعية. ومن خلال هذه الحيلة، عادت السلطة الحقيقية إلى مهندس الرى. وفي غياب نقل حقيقى لسلطة القرار، لم تعد هذه الجمعيات سوى مجرد أداة

لتوطيد رقابة الدولة على المياه والأرض والفلاحين.		
احتفظ المهندسون بقدر كبير من سلطة القرار و«التسلط» ومع حدهم من مشاركة المستخدمين لإدارة الجمعية ومع وضع أكبر قدر من السلطة الفعلية بين أيدي أصحاب المضخات، ظل المهندسون يتحكمون في سوق المياه. بتواطئهم المباشر مع أصحاب المضخات، يستطيعون اختلاس جزء كبير مما يدفعه الفلاحون. العودة إلى الأداة الواحدة لا يكفي لضمان إدارة اجتماعية صحيحة للمياه، لكن الدولة المصرية تقوم بمراقبة أكبر ومشاركة أقل من قبل المستخدمين.	خلل تام في نظام الري وتفاقم عدم المساواة في مواجهة النفاذ إلى المياه والفساد. بعض أثرى عندما أصبحوا مؤجرين للمضخات. هكذا اكتسبوا «سلطة» مالية بالإضافة إلى سلطاتهم الإدارية. هكذا عززوا على نحو غير مباشر زيادة الاستهلاك وتبديد المياه.	مهندس الري، وهو ممثل الدولة، كان يتقبله الفلاحون في تنظيم إدارة الري اجتماعيًا عبر شكل من أشكال «الفساد الإيجابي» الذي يجعله شريكًا «متواطئًا» فمن مجرد مراقب، كان يتحول بشكل غير رسمي تمامًا، إلى وسيط.
فساد مدعم من بنية مفروضة من عل يطبقها فعليًا المهندس	تعميم للفردية التامة، تفشي الفساد من قبل	مشاركة فعلية في إدارة المياه في

<p>المعنى الذى استطاع جراء ذلك اختيار المقربين لإدارة الجمعية وصيانة وحراسة محطة الضخ.</p>	<p>المهندسين، تفاقم عدم المساواة وخلل تام فى نظم الري تحمل عواقبها أولاً الفلاحون الأكثر قابلية لضرر.</p>	<p>نطاق الساقية. آليات اجتماعية لحل النزاعات. فساد «إيجابى» من قبل مهندس الري، فساد لا يسعى لمصالح الدولة ويستفيد منه المستخدمون والمهندس على حد سواء.</p>
--	---	--

جمعيات مستهلكى المياه في مصر

إن تأسيس وتعميم جمعيات مستخدمى المياه تم بناء على توصيات من كبرى المؤسسات المالية منذ الثمانينيات، تمهيدا لتحرير الدولة من التزامها بإدارة الموارد المائية وتسهيل انتقال هذه الإدارة إلى جمعيات محلية يمكنها تدريباً التحول إلى شركات خاصة. وكان قد انتهى الأمر بالبنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية بجعل هذا الوضع شبه شرط للحصول على تسهيلات ومساعدات مالية مخصصة للقطاع المائى.

جمعيات لمستخدمى المياه، ولكن بلا تشارك:

سريعاً ما أصبحت جمعيات مستخدمى المياه عتصراً أساسياً فى برامج الإصلاح الاقتصادى وإعادة الهيكلة، وبالتحديد فى مجال إصلاح قطاعى الزراعة والمياه. وتشير هيئة المعونة الأمريكية إلى أن «إنشاء جمعيات مستخدمى المياه تقدم خبرة ناجحة للخيارات المؤسساتية فى مواجهة المشكلات التى يطرحها استخدام ملكية عامة ألا وهى مياه الري» (Ray Bush 2004:18). هذه الوكالة المكلفة بالمعونة الأمريكية لديها برامجها الخاصة لإنشاء جمعيات مستخدمى المياه ومنها برنامج سار العمل به منذ خمس سنوات فى محافظة سوهاج بالصعيد.

نموذج جمعيات مستخدمى المياه؛ هو جزء من خطة أوسع تعمل على إحداث تطوير تقنى ومؤسسى لنظام توزيع مياه الري لضمان سريان مستمر للمياه

بدلاً من مناوبات المياه المعتادة. ذلك يفترض أن يكون الفلاح حراً في «أخذ» كمية المياه التي يحتاجها للزراعات التي يختار زراعتها، (...) بدلاً من ربط اختياره الزراعي حسب احتياطي المياه (Hopkins 1999:378).

من أجل إدراك أفضل لصعوبة نجاح برنامج إنشاء جمعيات مستخدمي المياه وأبعادها التقنية والمؤسسية، كان من الضروري إصدار قرار يحكم الإطار القانوني لهذا الإصلاح من قبل السلطات القومية. هذا القرار يساعد في فهم - إذا ما تجاوزنا مجمل المصاعب الاجتماعية والسياسية - ما تضمنه الإصلاح نفسه من عقبات الخاصة وحدوده على نحو جوهري.

مجمل الإصلاح يتم في إطار مشروع قومي يسمى «Irrigation Improvement Project» (Iip)، وممول أساساً برعوس أموال أجنبية، خاصة المعونة الأمريكية والبنك الدولي. يحتوي برنامج IIP على محورين هما: محور تقني لتغذية منسوب المياه في المسقى بعد تجديدها ومعالجتها؛ حيث أصبح غير قابلة لامتصاص المياه. الهدف من هذا «التحديث» التقني هو «تقليص» إهدار المياه، وإتاحة سريان دائم للمياه بفضل الجاذبية أو عن طريق الضغط (ترع مغطاة) حتى تصل إلى الأراضي المطلوب ريها وأيضاً تعميم أنماط للري أكثر «فاعلية».

المحور الثاني يتعلق بالإدارة الجماعية للمورد المائي عن طريق نقل المسؤولية إلى الفلاحين ولمستخدمين آخرين من خلال إنشاء جمعيات مستخدمي المياه. وعملية النقل هذه لا تتعلق، وفق القانون، إلا بما يخص عمليات الصيانة وكذلك إجراءات التوزيع الداخلي لكميات المياه المخصصة من قبل الدولة.

هناك بنيتان «جماعيتان» تعملان في مصر بشكل متوازٍ: الروابط، وتوجد أساسًا في الودى.. ومجالس المياه (Water Boards) في الدلتا والفيوم. وعلى الرغم من أن التوجه العام لكلتا البنيتين واحدة فإنه توجد لائحة خاصة لكل بنية منهما.

الروابط.. جمعيات مستخدمي المياه:

إنشاء وإدارة الجمعيات الرسمية (بعكس الجمعيات التقليدية) لمستخدمي مياه النيل للرى يحكمها إطار قانونى معقد بعض الشيء. ينتج عنه لبس فيما يتعلق بوضعها القانونى الفعلى وتحديد نطاق فعلها وسلطانها. فى الواقع، الأمر يتعلق ببنية قانونية لا تدرج فعليًا تحت أى إطار قانونى واضح. لا يحكمها مثلاً قانون الجمعيات الأهلية ولا قوانين الشركات الخاصة. وبناء على ذلك، طبقًا للقانون المصرى فهى لا تشكل سوى تجمعات محلية تحت وصاية قانونية من قبل وزارة الرى والموارد المائية.

كما أن القانون رقم ١٢ لعام ١٩٨٤، الذى مازال يحكم إدارة الرى والصرف، يؤكد استمرار وسيادة السلطة المركزية على النيل وفروعه وكذلك على توزيع المياه فى كل القطاعات: الرى، مياه الشرب والصناعة.

ومن جهة أخرى، قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لعام ١٩٧٩ ينص صراحة على أن مياه الرى والمساقى المختلفة تخضع للخدمة العامة القومية لا للإدارة المحلية. هكذا، فإن المجلس الشعبى المحلى لا يستطيع أن يقوم بأى دور فيما يخص إدارة المياه، إلا فى إطار السياسات العامة والنوائح المقررة من قبل وزارة الرى والموارد المائية. ويترتب على ذلك أن إدارة المياه تقوم بها- بشكل مطلق- الحكومة المركزية وتحت سلطتها فقط.

أخيراً، ينظم القانون المدنى العلاقات بين الأراضى الواقعة على ضفاف النهر لا بين أشخاص لأن معظم الأراضى المروية من مياه النيل وفروعه والمساقى تخضع للملكية الخاصة. ولا يوجد في القانون المدنى، ما يسمح بإنشاء جمعيات تعاونية من قبل منتفعين من مياه النهر.

جمعيات مستخدمي المياه الجديدة.. الروابط (١):

قسم ٤: إدارة وانتفاع المزارعين من النظام الحقلى "الرى بالغمر" والمطور على الأراضى القديمة.

مادة ٤٤: تجديد وتطوير المساقى يقوم على:-

- ١- تركيب طلبية أو مجموعة طلبيات رى عند مأخذ المسقاة الخاصة من التربة الرئيسية أو الفرعية لتسهيل إمرار مياه المسقاة.
- ٢- رفع وتبطين المسقاة بالخرسانة لإمرار المياه عن طريق جاذبية الأرض من أجل تجنب فقد المياه بسبب ترشحها.
- ٣- عمل فتحات عند المسقاة تجاه كل مروى لرى قطعة أرض أو أكثر.
- ٤- فى حالة دفن المسقاة (استبدالها بخط مواسير تحت مستوى الأرض) لا بد من تركيب محابس.
- ٥- اتباع أى أسلوب تقنى للضحخ أو لتوزيع المياه توافق عليه الوزارة.

(١) قرار وزارى ينظم إطار ودور وإدارة جمعيات مستخدمي المياه. وزارة الأشغال والموارد المائية، ١٩٩٥. كلمة رابطة لها أكثر من معنى يؤدي بعضها إلى فكرة أولى. هى أولاً تجمع أفراد من المهنة نفسها أو الأصول أو المشروع .. إلخ، والرابطة تعنى أيضاً ربطة العنق (وربطة العنق تستخدم أحياناً كأداة للخنق) وتعنى أيضاً الفخ. مجرد مصادفة لغوية، بالطبع، ولكن يبدو لي بوضوح سزايد أن الفلاحين المصريين الفقراء مدفوعون بكل تأكيد نحو فخ.

مادة ٤٥: على جميع المزارعين على المسقاة المطورة تكوين رابطة من أجل:-

- ١- تشغيل وصيانة طلمبات الرفع والمسقاة ووسائل الري الخاصة.
- ٢- تحديد تكاليف الري وتحصيلها من المزارعين.
- ٣- تنظيم أوقات التشغيل وتحديد المسؤوليات الجماعية بين أعضاء الرابطة.
- ٤- تحديد مسؤوليات المشغل المسئول عن تشغيل وصيانة الطلمبة أو الطلمبات.

تحديد مسؤوليات الحارس لعمليات الصيانة اللازمة وغيرها من المهام المنبثقة عن وجود نظام جديد.

مادة ٤٦:

تحدد وزارة الأشغال والموارد المائية المساقى التى سيتم تحديثها والأسلوب المتبع لتنفيذ أعمال التطوير. يلتزم المنتفعون بالتخطيط الذى تعتمده الوزارة وحماية البنية التحتية المائية التى أنشأتها الوزارة.

مادة ٤٧:

- ١- يقوم مهندس التوجيه المائى ومعاونوه بإعلام المزارعين بقرار الوزارة القيام بتنفيذ نظام الري الجديد؛ وشرح أهداف وأسلوب التطوير وتوضيح العائد من ذلك على المزارعين والتكاليف التقديرية للبرنامج الجديد.
- ٢- يتولى مهندس التوجيه المائى دعوة جميع المزارعين على المساقى من أجل تشكيل رابطة.
- ٣- يشكل الفلاحون المدعوون الجمعية العمومية لرابطة المسقاة المطورة، ويختارون بالانتخاب المباشر فى أول اجتماع لهم، عددا لا يقل عن خمسة أعضاء من بين أعضاء الجمعية العمومية كمجلس للرابطة. وينتخب هذا

المجلس من بين أعضائه الخمسة رئيساً للرابطة يسمى شيخ المسقاة ويعاونه ثلاثة من مجلس الرابطة: نائب وأمين الصندوق وسكرتيره. وإذا قل عدد أعضاء الجمعية العمومية عن عشرة يكتفى بانتخاب شيخ للمسقاة وأمين للصندوق.

مادة ٤٨ :

يتم تحصيل تكاليف أعمال تطوير المساقى وتكاليف الطلبية أو الطلبات التى يتم توريدها وتركيبها على المساقى بالتساوى.

مادة ٤٩ :

يتولى مجلس الرابطة الاختصاصات الآتية:-

- ١- انتخاب شيخ المسقاة ونائبه وكذلك أمين الصندوق والسكرتير.
- ٢- التعاون مع مهندس التوجيه المائى فى اختيار نوع التطوير للمسقاة، وتحديد مواقع المحابس أو بوابات المراوى والاتفاق مع باقى الأعضاء.
- ٣- استلام المسقاة المطورة بعد تنفيذها بموجب محضر خاص وذلك لتشغيلها وصيانتها بمعرفة المنتفعين (أعضاء الرابطة).
- ٤- تنظيم الاجتماعات الدورية الشهرية لمراجعة برامج تشغيل وصيانة المسقاة والطلبات والموقف المالى لميزانية الرابطة وحسابها بالبنك.
- ٥- توزيع مسئوليات ومهام أعضاء الجمعية.
- ٦- حل أى مشكلة قد تنشأ بين أعضاء الجمعية.
- ٧- تقسيم ميزانية الرابطة وتحديد بنودها ونسبة ما يخص كل بند فيها من «حصيلة» تكاليف رى الأرض (سواء بالفدان، بساعة التشغيل أو برى المحصول أو بالموسم الزراعى).

مجالس المياه.. جمعيات مستخدمى المياه التى أنشأتها وزارة الرى بلا أى وجود قانونى

تنظيم مجالس المياه تم تكوينها فى إطار التعاون الثنائى بين الدولة المصرية والمملكة الهولندية. قام مهندسون هولنديون بتأسيس أول مجالس المياه فى شرق الدلتا والفيوم قبل نقلها إلى وزارة الموارد المائية والرى. ومنذ بضع سنوات بدأ تنفيذ برامج جديدة إما من قبل الوزارة مباشرة، خاصة فى وسط وغرب الدلتا، وإما من قبل هيئات أجنبية مثل هيئة المعونة الأمريكية التى تضع برامج فى جنوب البلاد وإما من قبل الهولنديين الذين بدءوا فى شهر يناير ٢٠٠٧ برنامجاً جديداً لـ «تغطية» كل محافظة الفيوم.

المفارقة هنا تتمثل فى أنه منذ أن تم تنفيذ تلك المشروعات المختلفة أو التى بدأ تنفيذها منذ بضعة عشر سنوات، وعلى الرغم من المبالغ الهائلة التى تم إنفاقها، فهى لا تحظى بوجود قانونى. قرارات داخلية للوزارة هى التى تحكم إنشاء وتنظيم جمعيات مستخدمى المياه هذه، لكن القانون الذى عليه أن يمنحهم الشخصية القانونية الشرعية مازال يخضع للمناقشة داخل الوزارة التى من المفترض أن تقدمها للبرلمان المصرى منذ ١٩٩٧-١٩٩٨. هناك دائماً حجج تخص الأجندة السياسية يتم التعلل بها لتفسير هذا التأخير. فى الواقع، الأمر يتعلق، وفق المحاورين المختلفين وبالأخص الممولين الأجانب، بمقاومة عنيفة من قبل جزء كبير من الوزارة الذى يخشى تقلص دوره فيما يخص إدارة ومراقبة مياه النيل وموارد البلاد المائية الأخرى. كما يخشى مهندسو الوزارة كذلك على وظائفهم الإدارية والاجتماعية. هم على قناعة أن التعميم القانونى لجمعيات مستخدمى المياه سوف يجعلهم يخضعون لأوامر الفلاحين.

ونتيجة لهذا الحصار لا يمكن لمجالس المياه هذه أن تتخذ اليوم أى مبادرة شرعية. على سبيل المثال، لا يمكنها جمع المال الضرورى للتنظيم والصيانة المكلفة بها ولا يمكنها توقيع شيك أو أى وثيقة قانونية. تحرير إنشاء هذه الهيئات يتم على مجرد أوراق، غير معنونة، تحمل فقط اسم الوزارة. رئيس المجلس المائى لا يمكن أن يصيغ أو يوقع أى وثيقة رسمية ولا يكون فى حوزته ختم رسمى. وعندما يقوم بعمل اتصالات مع وزارات أخرى أو إدارات وهيئات فذلك يتم رسميًا بصفته الشخصية.

حاليًا، وفى انتظار تعديل قانون الري والصرف (قانون رقم ١٢ لعام ١٩٨٤)، فالمجلس يخضع هكذا للقرارات الخاصة التى تتخذها إدارة الري المركزية. ويترتب على ذلك، أن المجلس يقوم بوظائفه ومسئوليته وفق مجمل هذه القرارات.

حتى إن كانت الأهداف الفعلية والمتطلبات والحدود متشابهة بشكل ملموس، فإن بنية مجالس المياه مختلفة تمامًا عن الروابط، على الأقل فى نقطتين مهمتين للغاية هما: مجلس المياه يجمع مجمل المستخدمين، لا الفلاحين فقط؛ ويغضى مساحات أكثر اتساعًا بكثير ومن ثم يغطى عددًا من المستخدمين أكبر بكثير من الروابط.

الإطار القانونى لهذه المؤسسة كما يحدده قرار وزارة الري الذى يسمح بالاستفادة من خبرة مجالس المياه، يستحق التوقف عنده:

- مجلس المياه بنية تجمع جميع مستخدمى المياه فى زمام تحدده ترعة الري الثانوية، ومنهم المزارعون والسكان.

- يعمل المجلس على مصلحة جميع المستخدمين ويتعاون عن قرب مع الوزارة وكل المؤسسات من أجل تمثيل وحماية مصالح مستخدمي المياه في المنطقة. فهو يمثل هكذا حلقة الوصل الدائم بين مستخدمي المياه والوزارة.

- يقوم مجلس المياه بضمان علاقات التعاون مع الهيئات الأخرى مثل التعاونيات الزراعية والإدارات المحلية، فيما يخص جميع الأنشطة المرتبطة بالرى والصرف.

- محلياً، يقع على مجلس المياه مسئولية تنفيذ الأعمال الصغيرة لصيانة القناة أو المصرف، هذا عن طريق التعاون الوطيد مع الوزارة.

- يقوم بإرشاد مستخدمي المياه وتبسيط سبل ترشيد استهلاك المياه وحمايتها من التلوث ويشارك بهمة في فض المنازعات التي ربما حدثت بين مستخدمي المياه المختلفين و/أو أعضاء المجلس.

مجالس المياه: تكوينها، اختصاصاتها وهيكلها كما قررتها وزارة الري والموارد المائية. تشكيل مجلس المياه:

يحدد القرار الوزاري رقم ٣٣ لعام ٢٠٠١ اختصاصات المجلس كالتالي:-

- ١- إدارة الري والصرف على مستوى التربة الفرعية في زمام المجلس.
- ٢- تمثيل جميع مستخدمي المياه أمام اللجان الخارجية.
- ٣- تحقيق هدف تحويل مجلس المياه إلى هيئة دائمة.
- ٤- ضمان التشغيل وفق لائحة داخلية تحترم بدقة التمثيل العادل لمجمل أعضائه.

تكوين وانتخابات مجلس المياه:

يعتبر كل من يسكن بيتاً أو يزرع أرضاً تقع في زمام الترعة عضواً في مجلس المياه:-

١- جميع الأعضاء ينتخبون ممثلين في لجان المجلس (اللجنة التمثيلية ومجلس الإدارة).

٢- زمام المجلس ينقسم إلى ثلاث وحدات أساسية تنتخب أعضاء اللجنة التمثيلية.

٣- أعضاء اللجان التمثيلية ينتخبون الرئيس وأعضاء مجلس إدارة مجلس المياه.

الوحدات الأساسية:

الوحدة الأساسية يتم تحديدها وفق مشكلات مجموعة مستخدمي المياه ومصالحهم ووفق طبيعة الزمام. هكذا يتكون مجلس المياه من وحدات أساسية مختلفة إما مجموعات زراعية وإما سكنية وإما وحدات من طبيعة أخرى وإما قطاعات مستخدمة للمياه. حجم وعدد هذه الوحدات المرتبط بالوحدات الأخرى المستخدمة للموارد المائية متعلقان بوجود تلك القطاعات وخصائصها التي تشكلها كل منطقة.

اللجنة التمثيلية:

كل وحدة أساسية تقوم بانتخاب ممثل (رجل أو امرأة) ليصبح عضواً في اللجنة التمثيلية لمجلس المياه. تعتبر اللجنة التمثيلية أعلى سلطة في مجلس المياه. من حقها انتخاب وإقالة عضو من أعضاء مجلس الإدارة وإقرار السياسة العامة للمجلس ولائحته الداخلية.

اختصاصات ومسئوليات اللجنة التمثيلية:

- ١- الموافقة على المقترحات السنوية وتقارير مجلس المياه.
- ٢- متابعة أنشطة مجلس الإدارة.
- ٣- التمثيل والدفاع عن مصالح ومشكلات الوحدات الأساسية.
- ٤- التعاون مع مجلس الإدارة من أجل نقل المعلومات والاتصال بمستخدمي المياه.
- ٥- الموافقة على إجراء تعديل في اللائحة الداخلية لمجلس المياه.

مجلس إدارة مجلس المياه:

يقوم أعضاء اللجنة التمثيلية بانتخاب مجلس الإدارة الذي لا بد أن يتكون من ٧ إلى ١٣ عضواً. يتكون مجلس الإدارة من رئيس وسكرتير وأعضاء آخرين لهم اختصاصات ومسئوليات محددة. كل شخص تم انتخابه في مجلس الإدارة يفقد مكانه على الفور في اللجنة التمثيلية ويتم استبداله بشخص آخر تنتخبه الوحدة الأساسية نفسها.

اختصاصات وأنشطة مجلس الإدارة:

- يعتبر مجلس الإدارة هو الهيكل التنفيذي لمجلس المياه. يقوم بتحديد الأنشطة ويتخذ القرارات ويدير - بوجه عام - أعمال مجلس المياه:
- ١- إدارة الأنشطة والوظائف اليومية لمجلس المياه.
 - ٢- وضع وتنفيذ نظام دائم لقنوات الاتصال وتبادل المعلومات بين جميع أعضاء المجلس.
 - ٣- التعاون مع وزارة الري والموارد المائية من أجل الانتفاع من خدمات الري والصرف.

- ٤- وضع الخطة السنوية وقرارات المجلس ومتابعة تنفيذها، تنظيم الاجتماعات الدورية مع اللجنة التمثيلية.
- ٥- تنفيذ الخطط التي وضعها المجلس والتعاون مع الهيئات والإدارات الأخرى.
- ٦- حل المشكلات المرتبطة بإدارة الموارد المائية على مستوى ترعة الري وهي زمام المجلس.
- ٧- مراقبة ومتابعة الالتزام باللوائح الداخلية للمجلس والقوانين التي تحكمها.

اجتماعات مجلس المياه:

تجتمع اللجنة التمثيلية مرتين على الأقل سنوياً من أجل تحديد السياسة العامة وإقرار أنشطة المجلس المختلفة. أما مجلس الإدارة فيجتمع مرة شهرياً لمناقشة أنشطة المجلس وتحضير الاجتماعات مع اللجنة التمثيلية.

انتداب أعضاء اللجنة التمثيلية ومجلس الإدارة:

فترة اللجنة الأولى محددة لمدة سنة قبل تنظيم انتخابات جديدة لمجلس المياه. تحدد اللائحة الداخلية لمجلس المياه مدة كل فترة بين ٣ و ٥ سنوات. من أجل أن يصبح المرشح عضواً في لجان مجلس المياه لا بد ألا يشغل أى وظيفة رسمية في وزارة الري والموارد المائية. عليه أن يكون مقيماً أو مزارعاً في زمام المجلس ومتفرغاً بالقدر الذي يسمح له بحضور الاجتماعات والمشاركة في الأنشطة. عليه من جهة أخرى، أن يكون متمكناً من مسائل الري والصرف في زمامه.

فيما يخص التمثيل ومن ثم مشاركة المستخدمين في إدارة المورد، نجد أن مجالس المياه تتميز بألية غير عادلة تماماً، تحتفظ لكبار الملاك والمستثمرين بنقل أكبر لاتخاذ القرار. بالفعل، إن تعيين المندوبين في اللجنة التمثيلية يتم وفق عملية

تُعطى أصواتاً أكثر لكبار المنتفعين بما أن عدد الأصوات يتم حسابه وفق المساحات لا حسب عدد المستخدمين. بمعنى آخر، إذا كان مالك واحد يمتلك ٥٠% من المساحة الإجمالية التي تغطيها القناة، فهو يمتلك بالتبعية ٥٠% من الأصوات. هدف المبادرين بتأسيس تلك البنية، ومنهم التقنيون المنفذون الهولنديون، هو دعم ظهور القواد المحليين «ذوى النفوذ» و«القادرين» في آن واحد على سحب مجمل المستخدمين خلفهم والدفاع عنهم في مواجهة مهندسى الوزارة.

وفق قراءة أولية، نجد أن هذه الرؤية ليست خاطئة تماماً. ولكن على مستوى الفعل نجد أن قائداً قوياً ليست له مصلحة في عداء السلطات الإدارية أو السياسية المحلية التي لن تتردد في «إسقاطه» عند أول ظهور للاستقلال أو الاعتراض على اختياراتهم. لذا، فالقواد الجدد «الأثرياء» يتحالفون مع الإدارة المحلية. على هذا النحو، يظهر فضاء آخر للفساد يضم المهندسين المزمنين، الزعماء الجدد والمسؤولين السياسيين المحليين. والفرق بين هذا التشكيل والفضاءات القديمة للـ «الفساد الإيجابي» التي كانت سائدة من خلال جماعات مستخدمي مياه الري التقليدية، هو أن صغار الفلاحين أصبحوا مستبعدة نهائياً من «تبادل الخدمات» الذي كان قائماً في النظام التقليدي.

هكذا، بهذه الروابط، نجد أن مجالس المياه تمثل أكثر ما تمثل أداة في أيدي الإدارة المركزية وكبار الملاك عن كونها تقدم نظاماً لإدارة اجتماعية للمياه يقوم بها جماعة الفلاحين لصالح مجمل الفلاحين.

من أجل الاعتماد على الوضع الدقيق لإنشاء جمعيات مستخدمي المياه في مصر، نذكر بالإجراء العام المتبع من قبل السلطات المسؤولة عن قطاع المياه:

- تقوم الحكومة بتحديد قنوات الري وأماكن والأوقات المحددة لإنشاء «جمعيات» مستخدمى المياه.
- تقوم الحكومة بتحديد شكل الجمعية وهيكلها وتحديد إطارها القانونى وطرق تشغيلها.
- أراضى الفلاحين الموجودة على المواقع التى اختارتها الإدارة، ليس لديهم الخيار فى الالتحاق أو عدم الالتحاق بالهيئة.
- الفلاحون الأعضاء بالإجبار ليسوا مؤهلين لتغيير طرق التشغيل الداخلى للهيئة.
- الهيئات لا تشارك فى تحديد السياسة المائية الشاملة ويفرض عليهم تنفيذها بالكامل داخل زمامها.
- فيما يتعلق بالروابط أو مجالس المياه، فلا شيء من عناصر إنشائها و/أو تشغيل جمعيات مستخدمى المياه الجديدة يتضمن أدنى إشارة إلى دور حقيقي للمستخدمين فى إدارة الموارد المائية المحلية والجماعية، خارج السياسة العامة التى اتخذتها الوزارة حصرياً:
- الجمعيات غير مؤهلة للاعتراض على قرارات الحكومة- حتى بالنسبة إلى وجودها نفسه الذى يتم إقراره على المستوى المركزى وبدون مشاورات على المستوى المحلى- ولا على تقديم مقترحات تخص نظام إدارى مختلف.
- غير مسموح للجمعيات بتكوين اتحاد مع جمعيات أخرى من أجل إنشاء تجمعات لدعم ثقلها الاقتصادى والتنظيمى وللتفاوض عند اللزوم من موقف الأقوى مع السلطات المحلية.

- لا يمكن للمستخدمين، فى أى حال من الأحوال، أن يفوبوا عن المهندسين والموظفين الآخرين لوضع نظام تشغيل مبتكر.
- فكرة المبادرة المحلية نفسها غائبة تمامًا عن لوائح إنشاء وتشغيل هذه الجمعيات الجديدة.

مفهوم جمعيات مستخدمى المياه، وإن كان مستوحياً من الأشكال الليبرالية، فهو يستند إلى فكرة مركزية يمكنها دعم مستوى ما للسيادة المحلية على المورد. بالفعل، إنشاء جمعيات مستخدمى المياه يفترض أن المستخدمين يشتركون طواعية فى إدارة هذه الملكية المشتركة الضرورية للنشاط الزراعى، لا سيما فى المناطق القاحلة، حيث لا يمكن الزراعة إلا عن طريق الري. فى الوقت نفسه، ومنطقيًا، فإن مفهوم المشاركة يفترض براحةً للحرية وللعمل السياسى متسعًا إلى الحد الذى يسمح ويضمن على وجه الخصوص حرية التنظيم والمطالبة والاعتراض. فضلاً عن ذلك، فكرة المشاركة التطوعية والفاعلة نفسها تتعارض مع غياب الحريات السياسية الفردية والجماعية.

هكذا، فى مصر، تقلصت فكرة المشاركة خصوصًا الآن مع التلجيم الخطير للحريات السياسية الفردية والجماعية فى الريف أكثر منه فى المدينة وبسبب الفقر المدقع الذى يمس أغلب الفلاحين وعلى نحو أوسع سكان الريف. هذه الفرامل فى وجه المشاركة حكمت منذ البداية بالفشل على فرص نجاح تجربة جمعيات مستخدمى المياه فى بعدها المزدوج، التقنى والمؤسسى. فى الواقع، إذا كانت بعض المظاهر التقنية مثل عدم تسرب المياه وتعليق قنوات الري لا يبدو أنها تثير مشكلات تقنية خاصة، فعلى المستوى المؤسسى الفشل ذريع. ولكن هذا الفشل لا يهتز له ولا يخيب آمال مسئولى القطاع ومجمل متخذى القرار السياسى

الذين لا يعترفون بأى نقل للخبرات وبشكل أقل بأى عملية تتجه نحو السيادة المحلية على الموارد.

وإذا كانت هذه البنية الجديدة يتم تقديمها كأداة سياسية جديدة للسيادة المحلية، يفترض أن تقوم بحل مشكلات النفاذ إلى أو الوصول إلى وبتحديث النظام المائي، فهي تشهد حالياً فشلاً لا ريب فيه. تشكل جمعيات مستخدمي المياه، اليوم، جزءاً من إشكالية المياه في مصر أكثر من كونها حلاً حديثاً لإدارة أفضل.

مثال جمعيات مستخدمي المياه في محافظة المنيا^(١):

لصياغة أول «استعراض مؤقت» لتجربة جمعيات مستخدمي المياه في مصر، تم عمل دراسة واسعة في محافظة المنيا^(٢). استندت تلك الدراسة أساساً إلى عمل ميداني شمل ٨١٨ فرداً من بينهم ٧٤٧ فلاحاً، من خمس قرى مختلفة تتبعها ١٣ جمعية لمستخدمي المياه متفرقة. انتهت هذه الدراسة، من حيث النتائج التي وصلت إليها، إلى خلاصة لا لبس فيها، وهي الغياب التام لأي شكل من أشكال المشاركة الفعالة والتطوعية من قبل الفلاحين أعضاء الروابط.

(١) المنيا: محافظة من محافظات وادي النيل، تقع على بعد ٣٠٠ كيلو متر جنوب القاهرة عاصمتها مدينة المنيا.

(٢) هذا البحث الذي دعاني للاشتراك فيه الباحثون المكلفون به قد تم تنفيذه، من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥، بجامعة المنيا، مع الأساتذة عاطف كاشك وعبد العال. تناول البحث موضوع جمعيات مستخدمي المياه في محافظة المنيا. وقام بتمويله المركز الدولي لأبحاث التنمية (كندا). غطت الدراسة المساحة التي تخدمها ثمانى ترع رئيسية للري. بلغ العدد الإجمالي لعينة البحث ٨١٨ فرداً (٤٦٩ مزارعاً منهم ١٨٨ عضواً بإدارة جمعيات مستخدمي المياه، ٩٠ امرأة و ٧١ مهندس ري محلياً).

تمثل نتائج هذه الدراسة^(١) فائدة قصوى؛ إذ تدلنا على مدى صلاحية التجربة وأخطاء الهيكلية المقترحة من أجل إنشاء تجمعات تضم الفلاحين مستخدمى مياه الري.

أغلب الفلاحين الذين تم سؤالهم أقرّوا بأن جمعيات مستخدمى المياه ليس لها أى وجود فعلى؛ ومن ثم لم يحدث أى تغيير يذكر على مستوى الإصلاح وإعادة تنظيم البنية المحلية (سواء الإدارية أو الاجتماعية) للمورد المائى. الوقائع التى تشارك أغلب الفلاحين الذين تم سؤالهم على أنها تكشف وتفسر على- الأقل جزئيا- الحالة المتردية والسلبية لما عايشوه فى التجربة:

- تم إنشاء الجمعيات دون الرجوع المسبق إلى الفلاحين وحتى أحيانا دون علمهم. كثير منهم لم يعلم بالأمر إلا مع بداية موقع العمل الذى كان غرضه «تحديث» المسقى.
- أعضاء مجلس الإدارة لم يتم انتخابهم بل عينوا من قبل مسئولى الري المحليين (المهندسين).
- منذ إنشاء الجمعيات، اجتماعات مجمل الأعضاء نادرة للغاية ولا تتعدى عادة الموافقة على كشف الحساب النهائى الذى يقدمه أمين الصندوق أو رئيس الرابطة شفاهة؛ فيصدقون عليه معتمدين على أمانتهما وتقتهم فيهما.
- لم يتم أبدا إعلام الفلاحين باللائحة الداخلية والقوانين التى تنظم الروابط وتحدد أدوار أعضاء مجلس الإدارة. لم يتم إعدادهم بأى شكل من الأشكال. وينطبق هذا الوضع على أعضاء الجمعية. والاجتماعات مع الأعضاء لا يتم تنظيمها أبدا.

(١) لم تنشر هذه الدراسة ولكن يمكن الاطلاع على تقريرها النهائى لدى المركز الدولى لأبحاث التنمية CDRI.

الإجابات والملاحظات التي تم جمعها وقت البحث الميداني، تعلمنا بشكل

مفيد جدًا عن تجربة تأسيس مشروع **Irrigation Improvement Project (IIP)** وجمعيات مستخدمي المياه اللذين يشكلان العنصر الأساسي للمشروع. تظهر مدى الرغبة المتبادلة بين الفلاحين ومهندسي الري المحليين وعلى نحو أوسع غياب الثقة بين الفلاحين والحكومة. فعلاً، إن إصلاح القطاع المائي لا يراه الفلاحون سوى جزءاً من إصلاح شامل لمجمل القطاع الزراعي والذي تصيبهم عواقبه بشكل مأساوي:

- خلال البحث الميداني، ثبت لنا أن كثيراً من أعضاء مجالس إدارة جمعية مستخدمي المياه ليس لديهم فهم واضح لماهية أدوارهم ووظائفهم. ويدل على ذلك غياب الكثير من المستندات والسجلات الضرورية لسير العمل بشكل جيد لجمعية مستخدمي المياه. اللانحة الداخلية يجهلها الأعضاء ولا وجود لها في ٧٩,٢% من الحالات.. (Kishk A.2005,chap.3:112).
- من المفيد الإشارة إلى أن الفلاحين والمهندسين على حد سواء الذين تم سؤالهم عن مميزات ومساوئ الـ **IIP**، ذكروا أساساً المظاهر التقنية مثل توريد وزمن الري المكتسب.
- في الواقع لا يعبر أغلب الفلاحين اهتماماً للمحور المؤسسي الذي يشكله إنشاء جمعيات مستخدمي المياه كجزء مدمج في مشروع الـ **IIP**.
- في كثير من اللقاءات، أعلن العديد من الفلاحين أن الحكومة يجب أن تكثف بتحديث البنية التحتية وضمان إمرار المياه على نحو دائم، وتركهم ينظمون أنفسهم دون أي تدخل.. (Kishk A.2005,chap.3:113).
- أغلب الفلاحين والصغار منهم على وجه الخصوص مقتنعون بأن مشاركتهم في جمعية مستخدمي المياه غير ممكنة ولا جدوى منها. لا

يشعرون بأى مسئولية تجاه مشروع الـ IIP والذين يعتبرونه مشروعاً خاصاً بالحكومة التى هى إذن المسئولة الوحيدة عن فشله أو نجاحه.

- الفلاحون الذين تم سؤالهم يؤكدون أنهم لا ينتظرون شيئاً من المشروع سوى توريد كمية من المياه كافية ولا يأملون إلا فى التحديث التكني لنظام الري دون أن يتبعه ارتفاعاً فى التكاليف.. (Kishk A.2005,chap.3:59bis).
- فى المقابل، ٥٠% من مهندسي الري الذين تم سؤالهم يتصورون أن الفلاحين غير قادرين على إدارة جمعية مستخدمى المياه، وأنهم فى حاجة إلى نصائحهم ومساعدتهم. ويقر ٢٤,٤٥% منهم أن الفلاحين تنقصهم المهارة والمعرفة التقنية لصيانة المساقى.. (Kishk A.2005,chap.3:147).

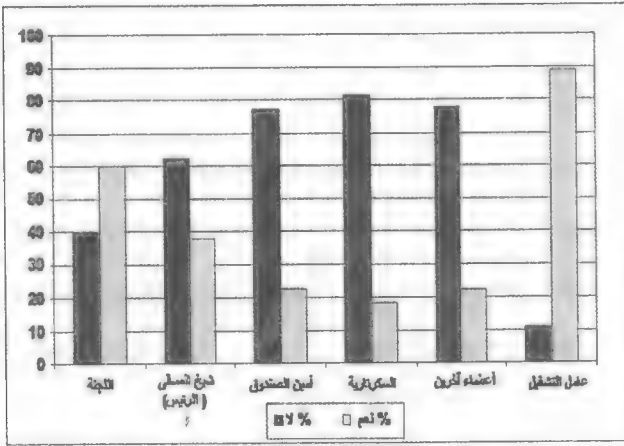
جهل كثير من أعضاء جمعية مستخدمى المياه بوجود مجلس إدارة للرابطة (نحو ٤٠%) واضح؛ ومن الملحوظ أن قلة قليلة من الفلاحين هم الذين يتعرفون على أعضاء المجلس المختلفين ووظائفهم. ولكن، بغض النظر عن غياب الروابط، يجب الإشارة- على وجه خاص- إلى أن الفلاحين الأعضاء لا يعلمون من هو رئيسهم أو أمين الصندوق، وهما المسئولان قانوناً عن جمع أموال الري وإدارة حساباتها، ولا يعلمون كذلك من هو السكرتير. فقط العامل الفنى (مشغل الطلمبة) هو المسئول إذ يعرفه ٨٩,١% من الأعضاء (رسم بياني ٥).

يشير الرسم البياني "٣" بجلاء إلى عدم وجود دور فعلى للجمعية وإلى عدم فاعليتها كأداة جديدة تهدف إلى إدارة أفضل لمياه الري وتحديث مؤسسى للنظام المائى للبلاد. هذا الرسم يلخص ويترجم الإجابات الكاشفة عن السؤال التالى: هل يمكنك إطلاعنا على أسماء جمعيتكم، وأسماء أعضاء مجلس الإدارة المختلفين والعامل الفنى؟

رسم بياني ٣

نسبة أعضاء جمعيات مستخدمي المياه الذين يعرفون، أو لا يعرفون، مجلس الإدارة، الأعضاء المختلفين والعامل حارس محطة الضخ^(١)

الرسم البياني 3 : النسبة السنوية من عدد أعضاء رابطة مستخدمي المياه الذين يعرفون أو لا يعرفون : مجلس رابطة مستخدمي المياه والأعضاء وعمل تشغيل محطة الضخ



* من إجمالي 63 رابطة حتى 3 رابطة فقط ملأها . في رابطة واحدة 46 ملأها في 23 رابطة وأما باقي 18 رابطة من مجموع 63 رابطة من مجموع 520 رابطة ملأها . منذ عام 1997 لم يرد في إحصاء للأعضاء ويمثل الجولات لم يتم إيداع الفرق من الألوان في الجدار حيث تعد هذه المعلومات غير كافية.

(١) من مجمل الـ ٦٣ رابطة، هناك ٣ فقط قد حققت فائضاً. في إحدى الروابط التي تضم ٤٦ فلاحاً على ٢٣ فدانا، الزيادة الإجمالية المحققة بعد ثماني سنوات من الوجود بلغت ٥٢٠ جنيهاً. لم يحدث أن تم اجتماع الأعضاء. منذ عام ١٩٩٧، أغلب الجمعيات لم تعد تودع أموالاً في البنك، غير أن هذه الممارسات غير قانونية بالمرّة.

فى الواقع يوضح هذا الرسم بشكل جلى «الانحراف» الذى حدث بالنسبة إلى النموذج الأساسى عند إنشاء جمعيات مستخدمى المياه من قبل سلطات غيرة على سيادتها المطلقة. إذ قامت بكل بساطة بتفريغ محتوى المشروع من فلسفته المرتكزة على مبدأ مشاركة مستخدمى المياه التطوعية فى إدارة المورد، لحفظ قوقعة خاوية لا تهدد إطلاقاً مصالحها واحتكارها للسلطة مع عدم رفض شروط البنك الدولى فى مقابل المساعدات المالية.

من خلال هذا الرسم البيانى، يظهر لنا جلياً أن الشخص غير المجهول أو المعروف داخل هذه البنية الشراكية نظرياً هو عامل محطة الضخ! نلاحظ فى الوقت نفسه أن الشخص الأقل معرفة لدى المجموعة- هو بشكل متناقض- أمين الصندوق، بينما من المفترض أن يكون الأكثر تعاملًا مع جميع الأعضاء، على الأقل لأسباب عملية تخص دفع ساعات الرى وعلى نحو أعم لأسباب تخص المحاسبة المالية. فعلاً، إن الملاحظ أعلاه يظهر بوضوح الوضع القائم إذ نحو ٧٥% من الفلاحين يجهلون اسم أمين الصندوق الذى هو فلاح مثلهم... وبشكل عام فالجهل بمجموعة أعضاء مجلس إدارة الجمعية يكشف عن تصور المستخدمين لهذه البنية المفروضة من أعلى.

أن يكون عامل محطة الضخ هو الشخص الوحيد المعروف؛ بينما ليس من الضرورى أن يكون عضواً فى جمعية مستخدمى المياه يتم تفسيره بفضل الدور المركزى الذى يلعبه داخل البنية الجديدة التى تأسست حول محطة واحدة لضخ وتوزيع مياه الرى. بوجه عام، ولما كان مهندس الرى الذى هو يختاره، فإن هذا الممثل الجديد فى هيكل الرى المحلى يصبح أهم حلقة فى سلسلة الفساد. وبعكس ما يقره القانون وروح هذه البنى الجديدة، فإن عامل المحطة هو الذى يتسلم النقود التى يدفعها الفلاحون فى مقابل الرى. بالطبع، من المفترض أن يعطى إيصالاً

للمستخدمين الذين يدفعون ويحول النقود لأمين صندوق الجمعية؛ ولكن جميع من تم سؤالهم أكدوا لنا أنهم لا يتسلمون أبداً إيصالاً ولا يعلمون كيف تدار الأموال.

عمال محطات الضخ اختيروا فقط من قبل المسؤولين الإداريين للرّى، بينما من المفترض أن تختارهم إدارة الجمعية. هكذا، يشعرون بأنهم مدينون مباشرة لمسئول القطاع الذى يعتبرونه «رئيسهم» الأوحّد. يتقاضى العامل الحارس لمحطة الضخ جنيهاً واحداً/فدان وجنيهاً إضافياً عند كل مناوبة رى.

ونظراً لأن الفلاحين ليسوا على علم بحقوقهم وواجباتهم فى إطار الجمعية - إذ لا تصلهم المعلومات الكافية - فهم «يتفاوضون» بشكل شبه مطلق مع العامل الوحيد المخول له الحق فى توريد مياه الرّى التى يحتاجونها، مدعين هكذا وضعه كوسيط لا يمكن تجاهله بينهم وبين الإدارة. ولما كان القانون لا يفرض أن يكون عامل محطة الضخ عضواً فى الرابطة أو فى مجلس إدارتها، فليس هناك، فى نظر الفلاحين، أى علاقة بين الجمعية والشخص المسئول عن تشغيل وصيانة المضخة. وعبر هذه العملية المزدوجة، فإن الإدارة تصبح مستبعدة من إدارة مصالح الجمعية. والعاقبة الأولى لهذا الخلل هو غياب أى مشاركة وأى مراقبة من قبل الأعضاء.

ولما كان الفلاحون يدفعون مناوباتهم مباشرة للعامل دون الحصول على إيصال عن المبلغ المدفوع مما يؤدى بشكل غير مباشر إلى الاختلاس، خاصة أن أمين الصندوق لا يتحمل مسؤولية وظيفته وأعباء حسابات المال المشترك. بعض عمال محطات الضخ استفادوا من هذا الوضع الاحتكارى - فى الأغلب بالتواطؤ المباشر مع المسؤولين المحليين - لإرساء نظام يسمح بالاحتيايل على أموال الجمعية واستخدام السلطة لصالحهم. جميع الشهادات عن الفساد التى حصلنا عليها تشير

بوضوح إلى التواطؤ بين المسؤولين الإداريين المحليين للمياه والعامل. ما يلي بعض الأمثلة لخلل الجمعيات المتفاقم:

مع استغلال وضعهم الإداري، نجح الكثير من المهندسين في «وضع وتوظيف» مضخاتهم الآلية الخاصة على المساقى المعدة واستغلال الرابطة الموجودة أصلاً من أجل الاستحواذ على إيراد الري لصالحهم. لم يكن لهذا أن يحدث لولا التواطؤ الإرادى أو الإجبارى للعامل وغالبًا تواطؤ بعض أعضاء مجلس الإدارة.

الحالة الأكثر خطورة التى تم الكشف عنها لنا؛ تتعلق باختلاس بضعة آلاف من الجنيهات، على خلفية صراع تافه نسبياً بين عضو من الجمعية والعامل. قام الأول بالإعلان عن شكوك تخص إدارة الجمعية لدى السلطات الرسمية المحلية، وبناءً عليه تم التحقيق الذى انتهى بالكشف عن عملية اختلاس أموال واضحة. مراجعة الحسابات وتقصى الحقائق أدت إلى الوصول للمعطيات التالية: بلغ حجم أعمال محطة الضخ ٧٢٠٠٠ جنيه. التكاليف الفعلية للصيانة والتشغيل وصلت إلى ٣٢٠٠٠ جنيه، كان من المفترض أن يتبقى فى الخزينة نحو ٤٠٠٠٠ جنيه، لا أثر لها. تم تقديم شكوى تقيد اختلاس أموال وسرقة وفساد ضد العامل والمهندس المسئول عن القطاع. وأكثر ما يدهش هو أن أمين الصندوق الذى كان من المنطقى الشك فى تواطئه المتفاقم إلى حد ما، نجح فى إثبات بعده التام والنهائى عن هذه العملية. على نحو فيه مفارقة، تمت تبرئته لأنه نجح فى إثبات عدم مشاركته نهائياً فى إدارة رأسمال الجمعية أو فى جمع تكاليف الري التى كان يدفعها الفلاحون للعامل مباشرة. كما أثبت أن التوقيع الموجود على بعض الإيصالات ليس توقيعاً! هكذا قام بشكل لا إرادى بإثبات أنه فى حالة الفساد وعدم وجود شفافية، عدم «المشاركة» يساعد فى تجنب مشكلات كثيرة.

الأمر غير العادى، فى هذه الحالة، ليس اختلاس الأموال، فهى ظاهرة يمكن أن تحدث فى الهيئات الأكثر «ديمقراطية»، ولكن أن يستبعد تماماً أمين الصندوق من إدارة أموال الرابطة. هذا يعنى بوضوح الغياب التام لأى إدارة جماعية حقيقية ووضع اليد الكامل من قبل المهندس (فى هذه الحالة، عمل لحسابه الخاص أكثر مما عمل للإدارة) على إدارة الجمعية.

ومما ضاعف من دهشتنا هو أن هذا الخلل استمر أكثر من تسع سنوات. طوال هذه المدة، المهندس المكلف بالمسقى أصبح مسئولاً إما بالتواطؤ (مسئولية جنائية)، وإما بسبب عدم الكفاءة (خطأ مهني خطير). فى كل الحالات، لم يتخذ أى إجراء لمراجعة دقيقة لحسابات الرابطة.

من جهة أخرى، شجع مستخدمو المياه هذه الممارسات مباشرة. فهم لم يمارسوا أى رقابة، بل وبسبب جهلهم بواجباتهم وحقوقهم لمجرد عدم وجود أى تفعيل لالتزامهم فى أمور الجمعية، منعوا على نحو إرادى أن تصل الشكوك، الحقيقية مع ذلك، إلى سمع رؤساء المهندس المكلف بقطاعهم والذى هو محط لشائعات متعلقة بالفساد. يرتبط هذا الوضع بالعصبيات الريفية والأسرية التى عادة ما تتعارض أحياناً مع فكرة الواجب المدني. هو أيضاً سلوك قدرى يتبناه عادة الناس الذين يعيشون تحت حكم مستبد، إذ إن تقديم بلاغ ضد موظف فيه مجازفة؛ حيث يمكن أن ينقلب الوضع ضد الشاكي ويتحول إلى مصدر للهموم لكل المجموعة.

حيطة الفلاحين تجاه الإدارة والمهندسين كبيرة بالقدر الذى يسمح فى حالة النزاع بجعل المستخدمين مستمرين فى التفاهم بين بعضهم بعض، مستبدين تماماً

المهندسين المسؤولين عن المسقى والذين يتهمونهم باتخاذ موقف، فقط عندما يتم «دفع الثمن»، في المقابل.

طابع هذا السلوك لا يخص فقط قطاعاً أو منطقة أو بلداً. لكن، في هذه الحالة بالتحديد، يشير هذا السلوك إلى تناقض جذري بين فكرة الإصلاح واللامركزية وبين رفض نقل بعض سلطات القرار إلى الأشخاص أو المؤسسات المعنية.

هذه الثوابت تدعو للدهشة. فعلاً، من الصعب تصور بنية شراكة ما دون أن يكون لديها أدنى سلطة لاتخاذ القرار أو المبادرة. إذن لا يمكن أن نفاجأ بجمعية أسستها السلطات الإدارية، دون استشارة مسبقة ودون نقل أى سلطة أو كفاءة قد أسفرت عن نتائج إيجابية، بل وتظهر كمشكلة إضافية أكثر من كونها بداية لحل المسائل المرتبطة بإدارة الموارد المائية. وكما يذكرنا بول ماتيو (٢٠٠١: ١٨)، ينبغي ترجمة اللامركزية الحقّة بأنها «تقاسم سلطة اتخاذ القرار الفعلية أى قدرة جمعيات المستخدمين على التفاوض مع المتدخلين الآخرين... كفاءات تقنية وإدارية للمسؤولين الفلاحين، أصالة الإحساس بالمصلحة المشتركة لنفس هؤلاء المسؤولين والعاملين الآخرين (إداريين)، تماسك اجتماعي ووظائف سيادية داخل جمعيات المستخدمين.. إلخ»، وهو الأمر البعيد عن الواقع.

جمعيات مستخدمي المياه في مصر والهند.. دعوة للمقارنة

في مصر كما في الهند؛ الري عنصر جوهري - ضروري بالنسبة إلى الحالة المصرية - للإنتاج الزراعي. الظروف الاجتماعية والاقتصادية لطبقة الفلاحين في البلدين يمكن مقارنتها بشكل غير دقيق تماماً، أما التاريخ السياسي لإدارة الموارد المائية الممتد على مدى القرنين المنصرمين فمتشابهان بالقدر الذي

يرر مدخلًا للمقارنة. بيد أن هناك اختلافًا أساسيًا يفرق بوضوح بين البلدين؛ بينما النظام السياسي في مصر مستبد ويمنع أى محاولة خارج استلهاام وإشراف السلطة، فالديمقراطية الهندية تقدم- دون جدال- ضمانات وحقوقًا سياسية لمجمل مواطنيها. من ضمن هذه الحقوق، حق المشاركة الفردية والجماعية. بالطبع، ذلك لا يسمح بتجاهل المصاعب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأخرى التى يواجهها السكان الهنود كما هى الحال بالنسبة، مثلاً، لنظام الطوائف الاجتماعية الذى ينقص من شأن مفهوم المساواة إلى أدنى مستوى. ولكن، على الرغم من الفروق العديدة والمهمة بين البلدين، ستظل المقارنة متسقة وممكنة و«مثمرة».

لا يتعلق الأمر هنا بالطبع بعقد مقارنة استقصائية وتفصيلية لتجربتي إنشاء جمعيات مستخدمى المياه؛ إذ يتطلب ذلك أبحاثاً أكثر ومجالاً أرحب^(١). سوف أقدم بعض الفروق الصارخة والدالة من أجل أن أقدم للقراء نقاطاً للمقارنة وأبرز المتطلبات الخاصة بالسياق المصرى. من جهة أخرى، سوف أكتفى بتفحص التجربة الهندية من خلال ولاية واحدة هى ولاية أندھرا براديش وهى ضمن الولايات الأولى التى بادرت بتنفيذ برنامج «لا مركزية» إدارة المياه الذى يعتمد على جمعيات مستخدمى المياه. والغرض من هذا التناول هو تقديم بعض العناصر للمقارنة لإظهار اختلافات السياقات السياسية والأساليب بين البلدين فيما يخص إنشاء جمعيات مستخدمى المياه، سوف نتناول حالة الروابط فقط كمثال مصرى لمقارنتها بجمعيات مستخدمى المياه فى أندھرا براديش. وإذا كانت مجالس المياه، بسبب حجمها، تبدو أكثر ملاءمة للمقارنة، فإن وجودها فى مصر، بالمقابل، حديثة للغاية ومحدودة جغرافياً من أجل استعراضها وتقييمها.

(١) أنظر فى هذا الصدد: Landy F, & Ayebe H., 2007.

بالطبع، بالنسبة إلى البلدين فالهدف الأول متطابق وهو تحويل مهمة نفقات التشغيل والصيانة إلى المزارعين مستخدمى مياه الري. عمليات التشغيل هذه تتطلب عادة ميزانيات ضخمة ومجموعة كبيرة إلى حد ما من الموظفين والمستخدمين الإداريين والتقنيين. وترك هذه التكاليف على عاتق الفلاحين وبشكل عام على عاتق المستخدمين يحرر الإدارة من المصاريف والأعمال.

فى الهند، وعلى الرغم من مصاعب التشغيل الواضحة وعلى الرغم من أن نقل السلطة قد تم بشكل نسبى، فيصعب الحديث عن فشل التجربة. بعض التقدم الذى أثبت نفسه يمكن أن يصل إلى نتائج إيجابية ودائمة. هذا يعتمد على مواصلة برامج الدعم المالى وعلى سرعة نقل سلطات اتخاذ القرار الحقيقية التى ظل قدر كبير منها فى أيدي المهندسين ومسئولى إدارة الري.

فى مصر، لم تعد التجربة تجديد بعض بنى الري التحتية وتشديد محطات للضخ (واحدة لكل جمعية من جمعيات مستخدمى المياه) وتأسيس صورى لجمعيات مستخدمى المياه فى بعض المناطق. حالياً، تغطى جمعيات مستخدمى المياه بالكاد ٣% من الأراضي المروية. بالطبع، هذا الوضع لا يمثل تقدماً ملحوظاً. من جهة أخرى، كما لاحظنا فيما سبق، الإنشاء قد تم فى ظروف لا تضمن أفضل تشغيل ممكن.

إنشاء جمعيات مستخدمى المياه الذى فرضه تقريرنا البنك الدولى؛ كان يحقق هدفين مختلفين حسب البلد. يبدو لى أن فى الهند، بالإضافة إلى التحرر من بعض الالتزامات والتكاليف، كان الهدف أيضاً تحسين الظروف المعيشية لصغار الفلاحين عن طريق منحهم النفاذ إلى عملية إدارة المياه مع إمكانية ولو بسيطة للتأثير فى السياسة المتبعة.

بالفعل، النظام السياسى «الديمقراطى» فى الهند يسمح، نظريًا، بكل أشكال «المشاركة» واتخاذ مبادرات محلية ويضمن لها الحق والممارسة. وبين ثم، فالسلطة ليست الفاعل الوحيد على المسرح السياسى للريف الهندى. عليها أن تتفاوض وتتنازل حتى تسير إلى الأمام. الفلاحون يستثمرون هذا الوضع كما أن المجتمع الريفى ميسر للغاية. على سبيل المثال، الحكومة الأخيرة ذات التوجه «الليبرالى» لولاية الأندھرا براديش لم تتجج فى الانتخابات بسبب تصويت الفلاحين المعارض. هؤلاء كانوا يخشون عواقب مشروع لتحرير سوق الأرض والمياه خاصة تقليص مكثف للإعانات المالية التى كانوا يتمتعون بها حتى هذه الأثناء.

داخل الهند نفسها، الأنماط المستخدمة من قبل الولايات المختلفة ليست كلها متطابقة بالطبع. ومع ذلك فجميعها ينتظم حول ثلاث ركائز رئيسية:

- الانتخابات لتحديد المسؤولين على كل مستويات المؤسسة ومجالس «الإدارة» المحلية العامة، كلها حقيقة. فالنظام السياسى الهندى يجعلنا نتصور أن الفلاحين يمكنهم اختيار ممثلهم بشكل «حر». بالطبع، لا يمكن أن نتغاضى عن أهمية الفساد وعملاء السلطة السياسيين. كما لا يمكن التقليل من حالة نظام الطوائف الاجتماعية الكريه والحصرى. ولكن هناك فكرة صحيحة ألا وهى التأكيد على أهمية النظام السياسى فى «السيادة» المحلية للموارد والمشاركة الطوعية للمستخدمين والمستهلكين.
- النظام الفيدرالى المصرح به قانونيًا يسمح لجمعيات مستخدمى المياه بعقد تحالفات إقليمية وإقامة شركات أنية أو مستديمة.
- تضم لجنة «اتصال» ممثلى مستخدمى المياه وممثلى الوزارة المكلفة بقطاع المياه.

هذا لا يخص الحالة المصرية بأى شكل، حيث الحكومة هي سيد اللعبة الأوحد، فهي التى تقوم بالإنشاء وتحديد القواعد والبرمجة والتنفيذ. كل ذلك يحدث بدون أى استشارة مسبقة.

مثال الهند....

خلال النصف الثانى من التسعينيات، نقل العديد من الولايات الهندية مسؤوليات إدارة المياه إلى جمعيات مستخدمى المياه أو إلى متعاقدين من القطاع الخاص/ NGO جمعيات غير حكومية. المبادرة كان مصدرها حكوميا على المستوى الفيدرالى. في معظم الحالات، انحصرت عمليات النقل في التشغيل والصيانة وظلت جزئية للغاية فيما يخص سلطة اتخاذ القرار وإدارة المورد.

الأندھرا براديش كانت من أولى الولايات الهندية التى تقوم باختبار المؤسسات الجديدة لإدارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها. ولإذا الغرض، تم عام ١٩٩٧ إقرار قانون من أجل تسهيل إنشاء جمعيات مستخدمى المياه المسؤولة عن إدارة الموارد والتشغيل والصيانة. وتم تحديد إطار قانوني عام ١٩٩٧ من قبل **The Farmer's Management of Irrigation Systems Act.** وفق نص القانون، انحصرت أهداف جمعيات مستخدمى المياه في أندھرا براديش في أربعة أهداف:

- تعبئة أقصى طاقة كامنة للرى.
- ضمان توريد عادل ومؤكد للمياه.
- تحسين فاعلية شبكة الرى الموجودة،
- إدارة أفضل للموارد المائية بمشاركة مختلف الممثلين (Stakeholders) مع انسحاب إدارة المياه (The Irrigation department) من التشغيل والصيانة.

استتبع ذلك، الانتخابات التي تم تنظيمها في شهر يونيو ١٩٩٧ وأدت إلى تكوين مجالس جمعيات مستخدمي المياه. وفي شهر نوفمبر تم انتخاب البنية الفيدرالية (DC) على مستوى ترع التوزيع distributaries (القنوات الثالثة). وتألفت لجنة المشروع على عجل هي الأخرى، لتستكمل بذلك مجمل الهيكل.

تغطي كل هيئة فلاحية أكثر من دائرة إقليمية (territorial constituencies, TC) أي ما يوازي من ٢٥٠ إلى ٦٠٠ هكتار. وكل جمعية لمستخدمي المياه تضم مساحتها ما بين ٢٥٠ و ٣٥٠٠ هكتار وتغطي أكثر من TC، تتكون من أكثر من (بين ٤ و ١٠) Water User constituencies (WUC) (دائرة إقليمية مستخدمة للمياه) تنتخب ممثلين واحد لكل (WUC) يكونون مجلس إدارة جمعية مستخدمي المياه وينتخبون رئيسها.

مجلد جمعيات مستخدمي المياه في محيط التربة الثالثة تكون distributary committee (DC) لجنة توزيع مسئولة عن الشؤون المتعلقة بالتربة. جميع رؤساء جمعيات مستخدمي المياه هم أعضاء في DC وينتخبون مجلس إدارة ورئيس الـ DC.

من ناحية أخرى، لجان المشروع (PC) مسئولة عن المسطح المروى (Project Command Area)، وتنقسم عادة ما بين ٧ و ١١ دائرة. أعضاء الـ PC ينتخبون الرئيس ومن ٧ إلى ١١ عضواً لمجلس الإدارة التابع لكل دائرة. وعلى مستوى أعلى من مجمل هذه المجالس واللجان، هناك أوج للسلطة متمثل في مجلس يرأسه وزير المشروعات الكبرى والمتوسطة (المائية) مسئول عن صياغة الخطوط العريضة للسياسة المائية التي يجب اتباعها ومسئول أيضاً عن فض المنازعات.

كل مساعد مهندس مسئول عن مساحة أقصاها ٤٤٤٥ هكتارا وكل نائب مهندس مسئول عن مساحة من ٤ إلى ٥ مرات أكبر منها.

يجب الإشارة هنا إلى حجم الزمام وعدد المستخدمين المعنيين بالمؤسسة التشاركية (جمعية مستخدمي المياه) التي تغطي مجمل النطاق الذي ترويه القناة الثالثة (distributary). ذلك ما يمنحه تقلاً رقمياً و«سياسياً» لا يمكن للسلطات تجاهله دون مصادفة مخاطر سياسية وخصوصاً على مستوى الانتخابات. في الواقع، جمعيات مستخدمي المياه تكون ثمة نقابة وبدون جدال سلطة مضادة محلية حقيقية في مواجهة إدارة المياه. استغلال هذه المؤسسات الجديدة من قبل الأحزاب السياسية يجعلها أدوات تسمح بتكوين جماعات ضغط مؤثرة للغاية، لا يمكن التغاضي عنها إذ- وإن كان من المفترض أنها تختص فقط بمسائل المياه- تتوجه هذه الهيئات إلى توسيع أنشطتها إلى مجالات أخرى، خاصة إلى كل ما هو متعلق بالقضية المزروجة: قضية النظام الزراعي وقضية الزراعة.

وفي مصر...

- في مصر، كما رأينا عاليه، الهيكل مختلف. نراجع باختصار ما سبق لننتذكر أن هناك خصائص مهمة يتم تقليص فائدتها وفعاليتها وفرص نجاحها:
- تتكون جمعيات مستخدمي المياه على آخر مسقى وتعرف بالمسقى الثالثة. وهكذا لا يتعدى المحيط ثمة مئة أكر (فدان) على الأقصى وعدد محدود من الفلاحين، عادة ما بين ١٠ وخمسين فلاحاً.
 - تتألف بعض هيئات مستخدمي المياه^(١) ومنها مجالس المياه على الترع الرئيسية أو الثانوية. ولكن غياب نظام حقيقي للتمثيل الفاعل، يستند إلى

(١) نعني بهيئات مستخدمي المياه كل هيكل يجمع مستخدمي مياه دون الأخذ في الاعتبار المسميات الرسمية أو البنى الحكومية. ضمن هيئات مستخدمي المياه نجد الروابط ومجالس المياه، وكذلك البنى الأكثر قدماً مثل التي كانت تتكون حول السواقي.

- انتخابات من القاعدة وأيضا كون توزيع الأصوات حسب مساحة الحيازات لا حسب صوت لكل فرد، يجعل هذه المجالس دون أى شرعية حقيقية ويجعلها تتعامل مع السلطات دون أى تفويض من قبل الفلاحين.
- لا توجد انتخابات حقيقية لتعيين ممثلين أعضاء فى مجالس إدارات جمعيات مستخدمى المياه. والأكثر خطورة، عادة هو انتقاء و«تعيين» لممثلين من قبل «مهندسى» الرى. هكذا، يشعر الممثلون بالمسئولية تجاه المهندسين ومن ثم أمام الإدارة المركزية للمياه لا تجاه أقرانهم، أعضاء جمعية مستخدمى المياه. هذا الوضع يخلق لبسا فى الأدوار ويثير لدى مستخدمى مياه الرى المعينين انطباعا بأن مشاركتهم غير مرغوب فيها.
- أخيرا، غياب أى إمكانية قانونية لتكوين ائتلاف أو أى شكل من أشكال التحالف أو التعاون المتعلق بالوضع الاقتصادى الراهن أو التعاون الدائم مع جمعيات أخرى لمستخدمى المياه. من جهة أخرى، يتوقف الهيكل عند هذا المستوى من التنظيم (الترعة الثالثة = جمعية مستخدمى مياه واحدة) ولا يطرح أى شكل للجنة تجمع مستخدمين ومسؤولين إداريين. حاليا، وافقت الحكومة على إمكانية إنشاء جمعيات مستخدمى المياه على التربة الرئيسية (مجالس المياه) لتغطى هكذا كل المنطقة التى تروىها هذه التربة وفروعها المختلفة. ولكن هذا الوضع الأخير لا يتضمن ائتلافا مؤسسيا بدءا من القاعدة التى تضم جمعيات مستخدمى المياه المكونة على مستويات أدنى. قانونيا، أى سعى فى اتجاه اتخاذ إجراءات ائتلافية ومن ثم ذات «مظهر نقابى» تظل ممنوعة بقوة القانون. بشكل أوضح، نجد اليوم أننا أمام نموذج مطبق للـ «top / down» (أعلى/أدنى) مصرح به منطقيا ولكن بمبادرة وتنظيم من قبل الدولة حصريا.

على نحو أكثر عمومية، نجد أن غياب فضاء للحريات السياسية يمنع، وفق التعريف، المبادرة المحلية والمشاركة الجماعية والفردية. على مستوى المشاركة والسيادة، فإن تكوين جمعيات مستخدمى المياه فى مصر ليس له أى نتيجة.

هكذا، تعتبر السلطات المصرية أنها نجحت على الأقل فى نقطتين أساسيتين هما: نقل أعباء الصيانة والتشغيل إلى المستخدمين والحد من التعرض للمخاطر السياسية بإنشاء هياكل تسمى بالتشاركية. هذا الشكل مناسب تمامًا للسياسة التى اتبعتها الحكومات المتعاقبة، منذ بداية السبعينيات، والتى تركز على مراعاة الفجوة الكبيرة بين التحرر الاقتصادى الكامل والانغلاق السياسى التام.

من جهة أخرى، لا تحصل جمعيات مستخدمى المياه على أى مساعدة مادية كبدائية للانطلاق أو لمواصلة أنشطتها. وإذا كانت أولى الجمعيات قد حصلت بالمجان على المضخات الآلية من قبل المعونة الأمريكية، فمنذ عدة سنوات أصبحت جميع عمليات تحديث الترعى وإنشاء بنى تحتية جديدة ومحطة ضخ وحيدة تقع على عبء الفلاحين، وفق مساحة حيازتهم.. المساعدة الوحيدة الممنوحة هى تسهيلات فى الدفع. إجمالى المصروفات لتنفيذ العملية يجب أن ترد من قبل المعنيين خلال عشر سنوات. هذا يساوى إجمالاً نحو ٣٠٠٠ جنيه لكل فدان تم ريه، والذين كانوا يمتلكون مضخات آلية فردية لم يحصلوا على أى تعويض بينما أصبح ممنوعاً عليهم استخدامها بل عليهم دفع ساعة الرى مع استخدام المضخة الجماعية الوحيدة.

جمعيات مستخدمى المياه فى مواجهة الإدارة :

فى مصر، الحجم الضيق لنطاق جمعيات مستخدمى المياه ومن ثم العدد القليل لأعضائها يعزز سلطة، قانونية أو غير قانونية، لـ «مهندسى» الرى. هذا

الوضع يشجع نظام الفساد لأنه، فى مواجهة المهندس، لا يشعر رئيس ولجنة جمعية مستخدمى المياه بمساندة عدد لا بأس به من الأعضاء. هكذا، تبدو جمعيات مستهلكى المياه ضئيلة بدرجة لا تسمح بتكوين سلطة مضادة محلية «ذات ثقل» وعلى جانب من الأهمية. أضف إلى ذلك؛ أن أصول المهندسين كثيرًا ما تعود إلى المنطقة نفسها؛ مما لا «يسمح» لهم بتصعيد الخلافات إلى مستوى إدارى أعلى. ومن ثم تفرض التسوية نفسها بين الطرفين لكن لصالح المهندس الذى يكتسب مساندة مجمل الإدارة، وهى مساندة فعلية. فعلى ضفاف المسقى يمثل المهندس الدولة برمتها.

النظام الهندى لجمعيات مستخدمى المياه الكبيرة التى تضم عدة مئات من الأعضاء وعدة مئات من الأكر (مقياس للمساحة يساوى نحو ٤ آلاف متر مربع)، يحول دون حدوث هذا الوضع مما يجعله يعزز سلطة جمعيات مستخدمى المياه فى مواجهة إدارة المياه. ممثلو الإدارة المحلية للمياه ليس فى وسعهم التصرف بمفردهم فى سلطة اتخاذ القرار فيما يخص حياة الجمعية والأنشطة الزراعية والأخرى المرتبطة بإدارة المياه.

البنية الكبيرة التى تغطى ترعا كثيرة؛ تقوم إجباريًا بتوسيع مجال العلاقة /المواجهة بين المستخدمين وإدارة المياه، إذ يجب التعامل مع المستوى الإدارى الذى يغطى مجمل رقعة جمعية مستخدمى المياه. على هذا المستوى، يشعر الممثلون بأن لديهم شرعية وقوة فى الوقت نفسه هم مفوضون من قبل عدد من المستخدمين يتعدى العلاقات الأسرية و/أو القروية.

وجود بنية أخرى (على القمة) تضم ممثلى الدولة على مستوى أعلى - الوزير فى الهند - وممثلى جمعيات مستخدمى المياه مما يطرح مجالاً للمناقشة/التفاوض لكل من الطرفين؛ ومن ثم مساحة وآلية لفض المنازعات

المحتملة. والفائدة هنا كبيرة وتتمثل في أنه على هذا المستوى التمثيلي، يمتلك الطرف الرسمي سلطة اتخاذ القرار التي لا يملكها المهندس المحلى الصغير أو المستخدمين وكذلك مساندة لا يحصل عليها رئيس جمعية صغيرة. هكذا يمكن للطرفين الارتباط واتخاذ القرار الذى يتحملون مسؤوليته.

أخيراً، إن عدد الأعضاء الكبير يسمح بمنافسة حقيقية للوصول إلى القيادة التي عليها أن تستثمر نفسها فعلاً لصالح الجميع حتى تتجنب العزل وتتمكن من الفوز فى الانتخابات اللاحقة.

بلا ريب، هذه النقاط تشكل اختلافات جوهرية بين التجريبتين وتفسر التطورات والنتائج المتضادة نسبياً- هذا يستحق دراسات بحثية وتحليلية أكثر عمقاً.. وهو عمل يجب أن يقوم به المسؤولون والمهندسون من أجل تجنب تكرار الأخطاء. حالياً، أظن أن المسؤولين المصريين يقومون بعمل تجاربهم الخاصة دون استعراض لتجارب بلاد أخرى من العالم. حتماً، سوف يكررون الأخطاء نفسها خاصة الخطير منها.

جميعيات مستخدمى المياه.. إشراك المستخدمين أم عملية وضع التعريف؟

أول شرط، أو على الأقل من أول الشروط التي ينبغى وضعها من أجل إشراك المستخدمين ومن بينهم الفلاحون، بشكل مباشر، فى إدارة متوازنة وفعالة للموارد المائية المتاحة، يكون تحرير السياسة العامة للمياه من دائرة مهندسين الرى الضيقة والتي مازالت منحصرة فيهم. بالطبع، قضية المياه أمر تقني ولا أحد قد أعاد النظر فى هذه البديهية، فهي أيضاً، وربما منذ البداية، مسألة سياسية وكذلك

مسألة اجتماعية. استهلاك المياه واستخدامها تشير إلى مجموعة قواعد وقوانين وحقائق اجتماعية لا بد ألا يجهلها المهندس الإداري.

«السيطرة التقنية على المياه من خلال التنظيم، كثيرًا ما تكون العامل الوحيد (أو الأساسى) الذى يوضع في الاعتبار، بينما يتم تجاهل جوانب أخرى كثيرة لأن الإعداد التقنى الصرف لمسئولى الهندسة الرفيعة والأسلوب الإدارى المستحدث العولمى الذى تتبّعه الإدارات يودى ببساطة إلى تجاهل- التعمى عن- كل هذه العوامل التى تتداخل مع الإنتاج المروى». (Mathieu,2001:18)

لذا كان من الضروري، إضفاء بُعدين اجتماعى وسياسى لعمل المخططين والإداريين وتقنى المياه. كما يبدو لى أن ضرورة إشراك و«ممسؤل»^(*) الفلاحين وكذلك مجمل المستخدمين يجب أن يمر أولاً بإشراك و«ممسؤل المهندسين، وبالأخص بالنسبة إلى عواقب اختياراتهم وقراراتهم المباشرة وغير المباشرة. هكذا، ولتحقيق مشاركة حقيقية من قبل المستخدمين فى سياسات إدارة الموارد المائية، يجب، بداية، وجود «شروط اجتماعية وسياسية ملائمة للمستوى المحلى والإقليمى وهى: إطار سياسى محلى لجمعيات المستخدمين، دور للسلطات السياسية المحلية، تفاعل بين نقل الإدارة واللا مركزية (الإدارية السياسية) وبين «الحلقات المحلية» لآلا عيب ومراهانات السلطة» (Mathieu,2001:19).

تطبيق نظام لا مركزية المياه لا يمكن أن يحدث بمجرد تأسيس هياكل جديدة، تبدو كالشكل التعاونى، حتى ينجح نظام نقل مسئولية إدارة المورد إلى المستخدمين؛ إذ يجب أن يصاحب هذا الانتقال التقنى، نقل فعلى للكفاءة وسلطة القرار.

(*) منح المسئولية أو إعطاء المسئولية أو تقاسم المسئولية.

تسعير مياه الري ما بين التقنى والاجتماعى:

هل هناك ضرورة لتسعير مياه الري فى مصر؟ إذا بدا هذا السؤال موجزاً فى طرحه، وهو السؤال الذى يتجاوز مجرد السجال البسيط حول إدخال المياه ضمن فلك السوق، فهو يفرض سؤالين آخرين أساسيين وهما:

١) هل يمكن للفلاحين شراء الماء الذى يمنح لهم — «المجان» وهل سيتقبلون مبدأ شراء الماء؟

٢) ما النظام الذى يمكن الوثوق به لاتباعه من أجل ضمان مراقبة فعالة للاستهلاك حتى يمكن تحديد «الفاتورة»؟

قبل أن نتعرض لهذه المسألة المهمة ومحاولة الإجابة عنها، يجب أن نشير إلى أن الفلاحين المصريين يدفعون المياه أصلاً وإن كان بطريقة غير مباشرة. وفق الأمثلة القائمة، إما يدفعون الطاقة الضرورية لضخ مياه الري و«نقلها» إلى قطعة الأرض (بنترول، كهرباء، طاقة حيوانية وبشرية أو استئجار المضخة الآلية... إلخ)، وإما يدفعون بالساعة للانتفاع من محطة الضخ الوحيدة خاصة فى إطار جمعيات مستخدمى المياه الجديدة. فى هذه الحالة الأخيرة، يقال إن هناك «تغطية» تكاليف أو مصاريف إدارة المورد من قبل المصالح المعنية. مع ذلك، يشاع رسمياً أن مياه الري مازالت مجانية؛ إلا أن وأياً كان المسمى الشائع، ففى الممارسة اليومية نجد أن مستخدمى المياه عليهم دفع «ثمن» يوازى ساعة الري. وهم لا يعبتون بالوضع الرسمى للمياه؛ إذ يعلمون تمام العلم أن المياه ليست مجانية.

كثير من الممولين الأجانب (المعونة الأمريكية، البنك الدولى) يدفعون الحكومة المصرية إلى فرض ثمن للمياه ومصاريف إدارية على المستخدمين

الالتزام بها. هذا المشروع ليس مرتبطاً بانشغال الحكومة المصرية بإجبار المزارعين على التوفير في استهلاك المياه برفع سعرها [...]». «السياسة التقليدية المتبعة في توصيل المياه إلى مستوى أقل من مستوى الأرض تم تطبيقها في مصر لحث الفلاحين على عدم استخدام مياه للرى بأكثر مما تتطلبه مساحة الأرض».. (Hopkins,1999:380).

البنك الدولي، كما نعلم، يساند أى مبادرة تسير فى اتجاه تحديد تعريفه وبشكل أعم دمج المياه بفك السوق. المؤسسة الدولية التى لا يجهل أحد ثقلها وتأثيرها فى مصر وبلاد أخرى كثيرة، تدفع إلى اتخاذ سياسة كهذه من أجل تشجيع إدارة أكثر «رشدًا» للمورد واسترجاع مصاريف توريد المياه وتشغيل وصيانة النظام المائى فى مجمله.

لكن السلطات المصرية لديها التباس فيما يخص مسألة تغطية التكاليف، إلا أن هذا التردد والازدواجية لا يتعلقان بمبدأ نظام التعريف؛ ولكن بأسلوب تطبيقه خصوصاً بطريقة عرضه على المستخدمين. بالنسبة إلى المصريين المياه هبة إلهية مما يجعل طلب تعريفه صريحة مسألة حساسة. مع ذلك، هناك شخصيتان فاعلتان من الدرجة الأولى فى مجال الرى. أبو زيد وراضى^(١)، كتباً فى مذكرة موجهة للبنك الدولي «التعقيد فى إرساء تعريفه وظيفية للمياه وتطبيق نظام لتغطية المصاريف لا يجب التقليل من شأنهما، فعلى المدى الطويل ليس للبلاد بديلاً آخر يمكن عمله سوى السير فى هذا الاتجاه».. (Hopkins,1999:380). هذا يظهر بجلاء أنه على المدى الطويل، تسير البلاد نحو هذا الاتجاه أيًا كانت المبررات والمسميات المنتقاة.

(١) وزراء سابقون للرى والموارد المائية.

إحدى المشكلات التي يمكن أن تظهر جراء خيار سياسى محتمل بفرض تعريف لمياه الري مشكلة ذات طابع تقنى. بالفعل، يتطلب هذا الخيار إرساء نظام للتوزيع والتوصيل خاصة للحد يكون فعال وموثوق فيه ودقيق فى آن واحد. شبكة التوزيع المكشوفة التي تمتد حالياً بطول نحو ١٢٠٠٠٠ كم والتي تخدم ٧ ملايين فدان من الأراضي الزراعية المقسمة إلى أكثر من ٣,٦ مليون حيازة، لا يمكن استخدامها بالوضع التي هي عليه داخل إطار سياسة لسوق المياه، حيث إن الفاقد والسرقات والاختلاسات، المحتملة وربما المبررة، سوف تحدد حقاً فاعليتها التقنية. من جهة أخرى، تغيير النظام المائى الحالى بنظام جديد للنقل والتوزيع واقع تحت الأرض يضم صنابير للتغذية وعدادات سوف تتطلب وقتاً واستثماراً لا يمكن تقديرهما.

تظل هناك إمكانية إعادة تطبيق نظام قديم للضريبة على المياه مرتبط بالضريبة العقارية.. بمعنى آخر لن يتم دفع المياه حسب المقدار المستخدم ولكن حسب المساحة الزراعية لكل حيازة. ولكن هذا النظام سهل التطبيق نسبياً لا يتفق وتوقعات المدافعين عن التعريف ولن تكون نتيجته سوى زيادة تكلفة الإنتاج، دون تشجيع توفير المياه الذى يطرح كهدف أساسى إضافة إلى تغطية مصاريف توريد المياه. لو كان على المستخدمين الدفع حسب المساحة، فلا شيء سوف يحثهم على ترشيد الاستهلاك الذى، على أى حال، لن يترجم عبر خفض المبلغ المطلوب دفعه. فى المقابل، هذا النظام يمكن له أن يثير التنافس على المورد وجعل القدرات التقنية والاجتماعية هي الوسائل الوحيدة للحصول على مياه أكثر.

غير أن، وفيما هو أبعد من المصاعب التقنية، نجد أن الأسئلة التي تفرض نفسها تنتمى إلى فلسفة السياسة التعريفية نفسها فى مصر: هل يمكن الحديث عن القيمة التجارية أو عن سعر المياه؟ هل يمكن تطبيق تعريف للمياه الموجهة للزراعة

المروية؟ هذه الأسئلة تثير جدالاً في المجتمع كثيراً ما يكون مشتعلاً حيث تطرح الحجج الأكثر تنوعاً.

هذا الحل يبدو انتقاصاً للموضوع في نظر بعض الذين يرون أنه لا يمكن اعتبار المياه، وهي عنصر طبيعي ضروري للحياة، مجرد ثروة للاستهلاك؛ ذلك هو الخطاب حول ثقافة المياه، وحول التصورات عن المياه، الخطاب عن النيل كمكون أساسي من مكونات الهوية. فمصدر المياه هو النهر، هو منبع له موضع جغرافي وقد تم تملكه بشكل رمزي؛ وعندما تصبح المياه سلعة، لن تعد تحمل هوية وتتحول إلى سلعة تجارية، قابلة للاحتكار لمن يزايد في السعر، سواء كان من «البلد» أو من الخارج.

داخل الصورة التي يتخيلها فلاح النيل عن نفسه، نجده دائماً وأبداً مرتبطاً بالعنصرين المكونين لهويته وهما الأرض والمياه. بالنسبة إلى الفلاح، المياه التي أرسلها الله له عبر النهر الخالد لا يمكن أن تتحول إلى شيء تجاري مبتذل. تسعير المياه تنتزع منه جزءاً من هويته، وتحرمه من أداة إنتاجه الأساسية وتسرع بتهميشه النهائي لصالح مستثمرين تشجعهم وتساعدهم وتحميهم السلطات الرسمية.

في كل الأحوال، سياسة تحرير سوق المياه التي تهدف إلى ترشيد الاستهلاك والتبديد على وجه الخصوص والفقد سوف تحدث حتماً نتائج مضادة عكس ما كان متوقعاً. لن يتم ادخار المياه تماماً لأن هناك مخاطر لظهور كثير من التجاوزات عن طريق استخدام الحجة المتداولة: «مادمت أدفع، فمن حقي الاستهلاك». ولا ضمان للسلام الاجتماعي حيث هوجة الفلاحين سوف تهدد أسس النظام السياسي نفسه وتتفى أي شرعية لمتخذي القرار. وأخيراً لن تخرج الزراعة من هذه الفوضى أحسن حالاً.

الواقع الاجتماعى معقد بالفعل ورفض دفع ثمن المياه ليس فقط نتيجة لخطئة السوق. رفض دفع ثمن المياه هو بالتأكيد التعبير الطبيعى لعجز طبقة الفلاحين المصريين عن تحمل أى زيادة تضاف إلى أعبائها. رأينا، فى الفصل الأول، الاضطراب، وفى بعض المناطق، التمرد من أجل البقاء الذى أشعله القانون ٩٦ لعام ١٩٩٢ الخاص بتحرير سوق تأجير الأراضى الزراعية والذى انتهى إلى بضعة عشرات من الموتى ومئات من الجرحى والمعتقلين. كان ذلك بلا شك تمردًا من أجل البقاء قامت به الأقلية المحرومة والأكثر عزلاً من المجتمع المصرى. إن أى مبادرة فى اتجاه شراء مياه الري تعد مخاطرة؛ ربما يترتب عليها إثارة ردود أفعال لا يمكن إلا أن نخشى اتساعها وعواقبها الأمنية والاجتماعية والسياسية.

جميع الأبحاث الميدانية التى أجريت فى مصر مع الفلاحين والدراسات التى تمت حول مستوى معيشة طبقة الفلاحين؛ تظهر أن هؤلاء يستبعدون مبدأ شراء مياه الري نفسه الذى يعتبرونه مبدأ ظالماً وأيضاً مضاداً للصورة التى يرسمونها لحقوقهم. بالنسبة إلى فلاحى الريف المصرى الماء هبة سماوية، ملكية عامة. استخدامها واستهلاكها يجب أن يتم حسب الاحتياجات لا حسب قوانين السوق أو الإرادة المنفردة لمتخذى القرار السياسيين أو التقنيين. بالنسبة إلى الفلاحين، يقتصر دور التقنيين والمسؤولين الآخرين على التحقق من التقسيم العادل للمورد، حسب المعايير الوحيدة الخاصة بالاحتياجات الاستهلاكية والإنتاجية.

رفض مبدأ شراء مياه الري، وإن لم يكن مستنداً إلى أن ٥٠% من سكان الريف المزارعين يعيشون تحت مستوى الفقر، وفق كل الدراسات المعروفة التى كلفت بها أو نفذتها المصالح الحكومية نفسها؛ كان يمكن اعتباره - رفض مبدأ شراء مياه الري - مجرد موقف مبدئى فتوى يحتمل التطوير من خلال المفاوضات. ولكن

التصورات والمعتقدات، عندما تضاف إلى فقر المستهلكين، فهي تترجم غالباً إلى مقاومة شديدة للبأس.

بالنسبة إلى الفلاحين، شراء مياه الري يوازي انتزاع أداة عمل منهم ومن ثم تقليص دخلهم. سياسة كذلك سوف تدفع بعدد كبير منهم إلى طريق الهجرة. سوف يظل على هذه الأرض فقط الذين يملكون وسائل الاستثمار في مجال التكنولوجيا الحديثة التي ستتيح لهم دمج سعر المياه في عملية الإنتاج الرأسمالية. ذلك سيثير الانشقاقات الاجتماعية، في وقت تثير فيه أصلاً سياسات التحرير الاقتصادي؛ أزمات اجتماعية عميقة في بلاد كثيرة من جنوب المتوسط ومنها مصر.

الخاتمة

جوع ونهاية الفلاح^(١)

عادة يتم تناول قضيتي الفقر والنفاد إلى الموارد على نحو منفصل، كما لو كانا غير مرتبطين بشكل عضوي، وكما لو أنهما غير مؤثرين ومتأثرين ببعضهما بعض وكما لو أنه ليس هناك تفصل بين القضيتين. الدراسات التي تبحث إحداهما، لا تتناول عادة- إلا على نحو سريع وتلمحي- الظاهرة الأخرى، وعلاقتها على أساس السبب والنتيجة؛ أما مختلف جوانب ارتباطهما التبادلي فلا يتم التنويه عنه إلا قليلاً. هكذا فإنه من المفيد ملاحظة أن مفردات اللغة المستخدمة عادة تُظهر جلياً تجزئة موضوع الدراسات والتحليلات، إذ يتحدثون عن تقنيات الأرض الزراعية أو تقسيمها؛ بينما الأمر يتعلق بمصاعب النفاد إلى الأرض وعدم تكافؤ الهياكل الزراعية البين. يتم استخدام لفظ «أزمة المياه» بينما الأمر يتعلق بداية بالظلم في مواجهة النفاد إلى المياه وبأزمة مياه اجتماعية. كما تتم الإشارة إلى فكرة الكسل واللامبالاة، وحتى رفض اتخاذ موقف عملي، بينما القضية تتعلق بعدم

(١) المترجم: هذا العنوان المثير بالفرنسية يستحق التعليق بالعربية. العنوان الأصلي - La fin - faim-du Fellah يترجم حرفياً هكذا: نهاية - جوع - الفلاح. بالفرنسية كلمتا نهاية وجوع يتم نطقهما بنفس الطريقة تماماً وإن اختلفت الحروف المكتوبة. هكذا يصبح بالإضافة إلى الجنس بينهما أيضاً ثمة ترادف.

أما كلمة فلاح فقد بدأها المؤلف بحرف كبير يستخدم في أول أسماء الأعلام في الفرنسية من أجل رفع شأن الفلاح وتقديره له وإعطائه الشخصية التي يستحقها حتى لا يكون مجرد اسم نكرة.

القدرة أو عدم المقدرة، كما لاحظته أمارتيا سين و/أو بسبب حظر تام لأي عمل سياسي ولأي مشاركة لها طابع المواطنة... إلخ.

وبالطريقة نفسها؛ فإن تقليص مجالات الدراسات الاجتماعية والاقتصادية إلى مجرد بضعة أرقام وإحصاءات وأشكال بيانية عامة، تبدو لي خطيرة وعقيمة. حيث إنه، خلف الأرقام والمعدلات، هناك نساء ورجال يعيشون حياة يومية يتحركون ويتفاعلون ولا شيء يمكن أن «يحبسهم» داخل إطار إحصائي ثابت. ومن أجل تجنب هذه الحدود الاصطناعية وهذا التبسيط المبالغ فيه لمواقف معقدة للغاية عادة، يبدو لي أن البحث المنظم والتحليل المتعمق لمختلف الارتباطات الكمية والنوعية يفرضان نفسيهما على البحث والفعل على حد سواء. ومن أجل هذا، لا بد من تطوير دائم لأدوات البحث الجديدة ومناهجه وللتحليلات بالنسبة إلى الباحثين ومتخذي القرار.

ضمن المناهج الأخرى وأدوات التحليل، فإن مفهوم الفقر المائي ومنهج التحليل المتبع في آسيا، والتي حاولت تكيفها لتناسب الوضع المصري، يبدو أنها تقدم أدوات ملائمة وفعالة على حد سواء. فهي تتيح لنا، مثلها مثل أدوات أخرى، إدراكا كاملا لحالة الجماعة الفلاحية دون تقسيمها إلى عدة «عناوين فرعية» وهي ليست في الواقع سوى أبعاد لنفس القضية. يتيح لنا المنهج كذلك مقارنة الوضع المحلي بأوضاع بلاد أخرى في العالم - مثل الهند التي شهدت على مدى القرنين المنصرمين تاريخاً مائياً يمكن مقارنته بتاريخ المياه في مصر ولكن مع الاحتفاظ بنظام سياسي مختلف جذرياً. عند مقارنة مستويات الفقر المائي في العالم، يمكننا على نحو أفضل إدراك الخصائص والحالات المتنوعة.

دراسة الفقر المائي، الذي يمس بكثافة جزءاً كبيراً من المجتمع المصري، وفهم آلياته ونشاطه الخاص ربما كان ضرورياً إذا كنا نريد تجنب ترجمة عملية زوال الفلاح بسبب تدهور حثيث وكامل للبلاد وخلخلة تشمل المجتمع ككل. ودون أن يكون هذا الاختفاء قدراً محتماً أو نتيجة لتطور لا بد منه، فإن اختفاء الفلاح هذا يبدو لي للأسف لا رجعة فيه في غياب إجراء سياسى قوى وعاقل يهدف إلى حفاظ على صغار الفلاحين على أراضيهم فى إطار أكثر عمومية يشمل الكفاح ضد الفقر والتنمية المستدامة. «معالجة» فقر صغار الفلاحين دون تقليص مشكلات النفاذ إلى الأرض والمياه والخدمات هو رهان يبدو لي مستحيل التحقق.

لو كان علينا اختيار الكلمة الجوهرية الوحيدة لتعريف حالة الأزمة التى تواجهها جماعة الفلاحين والتى تغذيها مجمل مشكلات البلاد وتجعلها تتصاعد فى الوقت نفسه، لكانت كلمة النفاذ. أن نتناول الفقر الفردى أو الجماعى، أن نشير إلى قضية الأرض الزراعية وهياكل النظام الزراعى أو نتأمل الإشكاليات المتعلقة بالمياه... إلخ؛ نصطدم بشكل منظم بمفهوم النفاذ.

إذن فى داخل إطار عام لتقييد حقوق النفاذ وللمنع الفعال لكل الأشكال الاحتجاجية ولمشاركة المواطنين الطوعية، من جهة، ولل فقر المكثف، منبع كل ما يتعلق بالعجز المستمر، من جهة أخرى، فى هذا الإطار يتحدد قدر الفلاحين المصريين الراهن.

بالطبع، فقر طبقة الفلاحين المصريين المكثف هو نتيجة عدة عوامل، تاريخية واقتصادية وسياسية، وجيو سياسية... إلخ؛ الإشارة إلى سبب أوحـد أو مسئول واحد يعد افتقاراً للدقة ويعبر كذلك عن دوجمائية عقيمة. مع ذلك، يبدو لى أن لب المشكلة يكمن أولاً فى مصاعب النفاذ إلى مختلف الخدمات والموارد، ومنها، فى المقام الأول، الأرض والمياه.

الفلاحون؛ وهم بلا جدال أعداد تفوق ما تتحمله الأرض الزراعية المتوافرة في وادي النيل والدلتا والتي يتركز فيها أكثر من ٩٥% من السكان والأنشطة، وهم- بشكل مكثف- يفتقدون ومحرومون من أى أداة قانونية للمطالبة وللاحتجاج السياسى- مثل الجمعيات والنقابات المستقلة- هؤلاء الفلاحون وعددهم نحو ٣,٦ مليون نسمة وأغلبهم فقراء يتشبثون بياس في قطع صغيرة من الأرض في حالة تقلص دائم وبوظيفة يتقلص التقدير لها شيئاً فشيئاً. فى مواجهتهم، المهندسون، المسيطرون بلا حساب على الجهاز الحكومى، الذين يحلمون بقطاع زراعى حديث، فى أيدي كبار المستثمرين، ويكون قد تخلص من صغار الفلاحين الذين لا يكون لهم سوى الاحتقار والذين يعتبرونهم المسؤولين عن مجمل مشكلات الزراعة المصرية.

فى المتوسط العام، يكون لكل مزارع فدانين بالكاد ولنحو ٩٠% من الفلاحين فى المتوسط أقل من فدان مما يجعل تفتت الأرض أمراً بديهيًا. لكن القاعدة التقنية للتفتت تخفي الحقيقة الاجتماعية لعدم العدالة فى النفاذ إلى الأرض الزراعية: فى عام ٢٠٠٠، ٩١,٣٤% ممن يفلحون الأرض فى مصر كانوا يتقاسمون بالكاد ٥٠,٦% من إجمالى مساحة الأرض، من خلال حيازات أقل من ٥ أفدنة وفى المتوسط ١,٢٥ فدان لكل حيازة و ٣% من المزارعين يستأثرون على ٣٣,٥% من إجمالى المساحة الزراعية من خلال حيازات أكثر من ١٠ أفدنة، وفى المتوسط ٢٦,٨١ فدان لكل حيازة. ذلك هو الإثبات دون جدال الذى يبرهن على أن التفتت لا يتعلق إلا بالأرض التى يشغلها صغار الفلاحين، وهم الكثرة الغالبة.

عدم العدالة فيما يخص النفاذ إلى الأرض الزراعية يترجم مباشرة بنفس عدم العدالة فى مواجهة النفاذ إلى المياه، خاصة مياه الرى. بالطبع، هذه الأخيرة متوافرة منطقياً ارتباطاً بحجم الحيازة، وباستثناء الحالات الخاصة، فالحقوق

الخاصة بالماء تنطبق على الجميع دون تمييز. ولكن التعريفة المقنعة، التي تسمى عادة بـ «تغطية التكاليف»، تقدم شكلاً جديداً لعدم العدالة يعاقب أكثر الأكثر فقراً. وبانتقال جماعة مستخدمي مياه الري من نظام الساقية التقليدي إلى نظام المضخات الآلية، انتقلت من نظام كانت فيه الاحتياجات هي التي تحدد (منسوب وزمن النفاذ) إلى المياه إلى نظام تفرضه وتحدده الوسائل.

مصاعب النفاذ إلى الأرض والمياه؛ قد تفاقمت بشدة مع تطبيق القانون الزراعي ١٩٩٢/٩٦ الذي حرر تماماً سوق الأرض (الإيجار والبيع) وألغى نظام نقل الإيجار من الأب إلى الابن. وهناك علامة لا جدال فيها: ارتفع إيجار الأرض من ٥٠٠ جنيه للفدان عام ١٩٩٧ إلى أكثر من ٤٠٠٠ جنيه اليوم. وفي الفترة نفسها، تضاعف سعر الأرض إلى أربع وخمس مرات. إلغاء الدعم على المكملات أنقل تماماً تكاليف الإنتاج الزراعي وجعل حالة الأكثر عوزاً الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية متفاقمة. نجد عدد صغار الفلاحين الذين يتعذر عليهم ضمان تكاليف الإنتاج يتزايد؛ فيتجهون للبحث عن دخل آخر خارج نطاق حيازاتهم.

من جهة أخرى، تزايدت هذه المشكلات المختلفة بالتأكيد وتعمدت بفعل سياق قومي يواكب مرحلة «تشابك» نموذجين للمجتمع: مجتمع تقليدي يحاول البقاء دون وسائل كثيرة ومجتمع، أو فلنقل مشروع مجتمع «حديث»، مظهره الأكثر سلبية هو الاضطراب الاجتماعي الدرامي الناتج عن قسوة تطبيقاته.

هي أيضاً مرحلة ظهرت فيها المعارضة وبالأخص المواجهة بين من ينادى بتنمية الاقتصاد الجمعي بأى ثمن ومن يخشون أن يقوم هذا الاقتصاد بمقاومة الفقر والإقصاء، ومن ثم زيادة حدة الشقاق الاجتماعي. تلك التي تذكرنا بموجة العنف

السياسى التى شهدتيا البلاد فى التسعينيات؛ وتؤكد أن الفقر وانعدام العدالة كانا المصدر لهذه الأحداث التى كشف حسابها الإنسانى عن عدد من القتلى، كانا كبيرين جدًا.

تظهر قضية الفلاحين المصريين بأن الجدل لا يتناول فقط إشكالية مفهوم، يمكن أن يناقشها المتخصصون فيما بينهم. إذ أصبحت من الآن فصاعدا حياتهم اليومية ومستقبلهم معرضين للخطر؛ إنهم فعلاً الأكثر عرضة لعواقب مواجهة النماذج، والمشروعات تلك. إن الفلاحين هم الذين يكونون بالضبط الجماعة الاجتماعية الأولى التى "يجرب فيها"، على نطاق واسع، مشروعات «التحديث» التقنى المكثفة فى الريف المصرى التى يتم تنفيذها منذ عدة عقود وبشكل متسارع عنيف فى السنوات الأخيرة.

يشكل أسلوب ومعالجة وضعهم الاجتماعى والاقتصادى عبر برنامج يحتوى على إصلاحات ليبرالية لمجمل القطاع المائى الزراعى، تم فرضه عليهم ويشمل التحرير التام للسوق الزراعية والعقارية، تعريف تدرجية للمياه، ميكنة عشوائية للزراعة وللرى على وجه الخصوص، إعادة تدرجية لتشكيل الدوائر الشاسعة وأخيراً «خلق» زراعة استثمارية فى أيدى رؤوس الأموال الكبيرة المحلية والأجنبية.

فى مواجهة هذه العملية التى تم إقرارها «من فوق»، لم يعد للفلاحين سوى خيار بديل هو هجرة أرضهم والزراعة بحثاً عن دخل فى قطاع اقتصادى آخر. لكن عددهم كبير للغاية والمصاعب الاقتصادية تعم مصر. كثير منهم يظل على الهامش ليغوص فى فقر أكثر، ومنهم من يهاجر إلى التجمعات السكانية الكبيرة وليس لديه حظ أفضل للفرار من التهميش والإقصاء.

هكذا، فإن تطبيق برامج التحديث التقني والعنيف على الزراعة المصرية تخاطر بترجمتها أولاً إلى نقل فقر الريف إلى المدن، ومن القطاع المائي الزراعي إلى قطاعات أخرى. على أي حال، إن النفاذ إلى الموارد والخدمات سوف يتقلص أكثر لصالح عدد صغير من الأفراد والشركات الخاصة.

وتجاوزاً للاعتبارات الإنسانية الراهنة، فإن العمليات الاقتصادية والاجتماعية الحالية تطرح تساؤلات ملحة حول معنى وأهداف التنمية التي يحلمون بها: ما فرص استدامتها؟ ما الثمن الاجتماعي الذي ينبغي دفعه على مستوى الإفقار والإقصاء المكثفين؟ ما الطبقات والفئات التي تستهدفها أولاً مشروعات التنمية؟ «التضحية» بجيل من أجل «صالح» الأجيال القادمة، وهي الفكرة التي يؤيدها كثير من متخذي القرار المصريين، هل هي مقبولة إنسانياً وهل من الصواب الدفاع عنها؟

على الرغم من خصائصها الفريدة، فإن الحالة المصرية ليست منعزلة بالتأكيد. إن التحولات والاضطرابات التي يخضع لها المجتمع المصري يمكن مقارنتها بما تشهده مجتمعات أخرى في العالم. في كل الحالات، مسألة الأهداف الحقيقية للتنمية تتم مراجعتها بإلحاح؛ ولكن أن يحدث في مصر، على ضفاف النيل الفياض، أن نحو ٣٥% من سكانها لا تصليم المياه إلى منازلهم، ولا يملكون النفاذ إلى مياه شرب، صالحة للشرب فعلاً، دون مخاطر صحية، لا يستند إلى «قوة» سماوية. كل ذلك يسمى فقراً... مائياً. ومع وجوده داخل نطاق المدينة، فإن الفقر المائي يمس أولاً جماعة الفلاحين وأسرهم ومجمل سكان الريف - أي ثلث الشعب المصري. إن دراسة الفقر المائي وفهم آلياته يفرض نفسه إذن على الباحثين وأعضاء المجتمع المدني وكذلك متخذي القرار.

قائمة المراجع

مصر

المراجع العربية

- محمد عبد الفضيل، ١٩٧٨، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصرى (١٩٥٢-١٩٧٠)، القاهرة، البيئة المصرية العامة للكتاب.
- أبو كريشة عبد الرحيم تمام، ١٩٩٨، ملامح التغيير فى الريف المصرى، القاهرة، كتاب المحروسة.
- أحمد السيد النجار، ٢٠٠٢، الاقتصاد المصرى من تجربة بوليو إلى نموذج المستقبل، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية.
- حسنين كشك، ٢٠٠٤، إفقار الفلاحين. الآليات وسبل المواجهة، القاهرة، دار ميريت.
- كوماندر سيمون، ١٩٩١، الدولة والتنمية الزراعية فى مصر منذ ١٩٧٣، نص بالعربية، ترجمة نادية على عبد العظيم، القاهرة، مديان.
- كشك حسنين، ١٩٩٦، عمال الزراعة فى مصر ١٩٥٣-١٩٩٥. القاهرة، كتاب المحروسة. محمد عاطف كشك، ١٩٩٩ الأراضي والمياه فى مصر: دراسة حول استخدام وإدارة الموارد فى الزراعة المصرية. ميريت.
- محمد عاطف كشك، ١٩٩٩. توشكى، الأوهام والحقائق. القاهرة، ميريت.

المراجع الأجنبية

Abdel Aal Mohamed H., 2002, *Agrarian Reform and Tenancy in Upper Egypt*. In Ray Bush (Ed.). *Counter-Revolution in Egypt's Countryside*. London, New York: Zed Books.

Abdel Fadhil M., 1990, « Nouvelle perspective sur l'avenir de l'agriculture et sur la question agraire en Egypte », *Tiers-Monde*, n°121, IEDES.

Abdel Nasser Gamal, 1997, « Contre-réforme agraire en Egypte », Le Caire, document de travail non publié.

Abu Mandur Muhammad, 1995, « L'Impact des politiques d'ajustement dans l'agriculture égyptienne », *Egypte/Monde arabe*, n°21, Le Caire, CEDEJ.

Adams Richard H., Jr., 1999, « Nonfarm Income, Inequality, and Land in Rural Egypt ». In World Bank. *Economic Development and Cultural Change*. Washington DC, World Bank.

Alleaume Ghislaine, 1992, « Les systèmes hydrauliques de l'Égypte pré-moderne. Essai d'histoire du paysage », in *Itinéraires d'Égypte*. Mélanges offerts au père Maurice Martin s.j. réunis par Christian Décobert, Le Caire, IFAO.

-1997, « La Production d'une « économie nationale » : Remarques sur l'histoire des sociétés anonymes par actions en Egypte de 1856 à 1956 », Annales islamologiques, t.XXXI, Le Caire, IFAO.

Al-Sayyid Mansour Mahmoud, 1995, « La libéralisation du secteur agricole », Egypte/Monde Arabe, n°21, p.147-182.

Altorki Soraya & Donald : Cole, 1998, « Twenty Years of Desert Development in Egypt », Cairo Papers in Social Science, vol. 21, n°4: "Twenty Years of Development in Egypt (1977-1997)", Cairo, The American University in Cairo, p.44-54.

Antonius Rachad, 1992, Irrigation et pouvoir social en Egypte, thèse de doctorat (Sociologie), université du Québec, Montréal.

Appleton S. and Song L., 1999, Income and Human Development at the Household Level : Evidence from 6 countries, Background Paper for World Development Report 2000/01, Economics Department, University of Bath, U.K.

Ayeb Habib, 2002, «Hydraulic Politics: The Nile and Egypt's Water use: a Crisis for the twenty-first Century? ». In Ray Bush (dir.) Counter-Revolution in Egypt's Countryside, London/New York, Zed Books, p.76-100.

-2005a, « La Gestion de l'eau d'irrigation en Egypte à l'épreuve de la libéralisation » in Territoires en Mutation, n°12, p.159-176.

-2005b, « L'Etat égyptien entre menace de crise hydraulique et pauvreté paysanne : Les risques d'une gestion libérale de l'eau », in *Territoires en Mutation*, n°12, p.202-221.

Ayeb Habib, & Saad Reem, 2006, « Poor Women and Access to Agricultural Resources: Implications for Agro-biodiversity in MENA ». Report for IDRC, 33p.

Ayeb Habib, & Landy Frédéric, 2007, « Les Associations des usagers de l'eau égyptiennes vues de l'Inde: Entre gouvernance, démocratie et accès à l'irrigation ». In *Autrepart – IRD*, n°42.Paris, p.109-126.

Bernstein Henry, 2001, « Agrarian Reform' after Developmentalism? » Conference on Agrarian Reform and Rural Development: Taking Stock. Social Reseach Center. American University in Cairo.

Bethemont J., et al.1980, *L'Egypte et le Haut barrage d'Assouan, de l'impact à la valorisation*, Presses de l'Université de Saint-Etienne.

Bishay Ali, 1998, « Sustainable Development and Poverty Eradication ». In Kishk, M.A, (ed.), 1998, *Poverty of the Environment and Environment of Poverty. Proceedings of the National Symposium on Poverty and environmental Deterioration in Rural Egypt*. Cairo, Dar El-Ahmady Publications, p.25-45.

Blin Louis (dir.), 1993, *L'Economie égyptienne, libéralisation et insertion dans le marché mondial*. Paris, L'Harmattan.

Bush Ray, 2004, Civil society and the Uncivil State ; Land Tenure Reform in Egypt and the Crisis of Rural Livelihoods . Civil Society and Social Movements Programme paper Number 9 May 2004 – United Nations Research Institute for Social Development. 36p.

-1998, « Facing Structural Adjustment » in Hopkins N. (Ed.) Directions of Change in Rural Egypt. In Hopkins, Nicholas S., Westergaard; Kirsten (ed.), 1998, Directions of Change in Rural Cairo, The American University in Cairo Press.

-2002, « Land Reform and Counter-Revolution ». In Ray BUSH (Ed.) Counter-Revolution in Egypt's Countryside. Zed Books; London-New York, 2002.

-2002, « More Losers than Winners in Egypt's Countryside: the Impact of Changes in Land Tenure” ». In Ray BUSH (Ed.) Counter-Revolution in Egypt's Countryside. Zed Books; London- New York, 2002.

Cassing J. and al., 1998, Enhancing Egypt's Exports, Ministry of Economy, Cairo, DEPRA report.

Clément Françoise, 1998, « Libéralisation du rapport salarial en Egypte », Maghreb-Machrek, n° 162.

Cottenet Hélène & Mulder Nanno, 2001, The Competitiveness of Egyptian Manufacturing : An International Perspective, Working Paper Series, Economic Research

Forum.http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publication_details&publication_id=770, 56p.

Cottenet Hélène, 2001, « Ressources exogènes et croissance industrielle : le cas de l’Egypte », Tiers-Monde, n°163, p.523-546.

-2000/2001, « L’Industrialisation de l’Egypte au XXe siècle. Des volontés politiques aux réalisations économiques », Egypte-Monde Arabe, n° 4/5, p.135-171, Editions Complexe, 2003.

-2003, Local Development of SME Clusters in Egypt, Working Paper Series, n° 9, CEDEJ, July 2003.

-1998, The Manufacturing Sector in Egypt : Structure and Performance Evolution since 1970, Mimeo, World Bank, Washington DC.

Delteph Müller-Mahn, 1998, « Spaces of Poverty : The Geigraphy of Social Change in Rural Egypt » in Hopkins N.S and Westergaard K. (dir.) Directions of Change in Rural Egypt, Cairo, The American University in Cairo Press.

El Ghonemy Riad, 2002, « Agrarian Reform between Government Intervention and Market Mechanism », A paper prepared for the Conference on Agrarian Reform and Rural Development : Taking stock, organized by the Social Research Center of the American University in Cairo, Egypt, 4-7 March 2002.

-2002, « Agrarian Reform Policy Issues Never Die » Keynote speech at the Conference on Agrarian Reform and Rural Development : Taking stock, organized by the Social Research Center of the American University in Cairo, Egypt, 4-7 March 2002.

El Katsha, 2002, Gender, behaviour and health, Schistosomiasis transmission and control in rural Egypt, Cairo, The American University in Cairo Press.

El Katsha Samiha and Susan Watts, 1997, « Schistosomiasis in Two Nile delta Villages : An Anthropological Perspective », Tropical Medicine and International Health, vol.2, n°9, September.

El Laithy Heba & Oman O.M., 1996, « Profile and Trend of Poverty and Economic Growth in Egypt », a background paper prepared for Egypt Human Development Report, 1996, UNDP.

El Mahdi Alia, 1997, Aspects of Structural Adjustment in Africa and Egypt, Report by the Center for the Study of Developing Countries, Giza, Egypt, Cairo University.

-1997, Aspects of Structural Adjustment in Africa and Egypt, Cairo, Center for the Study of Developing Countries.

Gaurav Datt, Joliffe Dean, and Sharma Mahonar, 1998, « A Profile of Poverty in Egypt : 1997 ». International Food Policy Research Institute.

Food Consumption and Nutrition Division. Food Discussion Paper, n°49.

Gaurav Datt, & Joliffe Dean, 2005, « Poverty in Egypt : Modelling and Policy Simulations », in Economic development and cultural change. The University of Chicago, Chicago.

Hopkins Nickolas S., 1999, « Irrigation in Contemporary Egypt » in Alan K. Bowman, Eugene Rogan (ed), Agriculture in Egypt from Pharaonic to Modern Times, Oxford University Press, Oxford, pp.367-385.

Hopkins Nickolas S., Westergaard Kirsten (ed.), 1998, Directions of Change in Rural Egypt, The American University in Cairo Press.

Hopkins Nickolas S., 1987, Agrarian Transformation in Egypt, Westview Press, Boulder.

Ibrahim Galal Dina, 1987, Rôle et effets de l'aide économique américaine sur l'économie de l'Egypte durant la période de 1975-1983. Etude analytique et estimative, magister, faculté d'économie et de sciences politiques de l'université du Caire.

Ireton François, 1998, « The Evolution of Agraria structures in Egypt : Regional Patterns of Change of Farm Size », in Hopkins Nickolas and Westergaard Kirsten, 1998, Directions of Change in Rural Egypt, Cairo, The American University in Cairo Press.

Issawi Charles, 1963, Egypt in Revolution. An Economic Analysis, Oxford University Press, London.

-1954, Egypt at Mid-Century. An Economic Survey, Oxford University Press, London.

Kamel Hussein El, 1997, New Horizons for Korean Investment in Egypt, The Egyptian-Korean Dialogue, Center of Asian Studies, Cairo University.

Kishk Mohamed Atif, 2005, « Social Value and Management of Water in Egypt ». Final Report IDRC Funded Project. Minia University, http://www.idrc.org.sg/uploads/userS/11279874571Narrative_Report.doc

ع

- 1999, (ed.) Resources or Resourcefulness, Findings of Research Project on Poverty and Environmental Deterioration in Rural Egypt. Miret for Publication and Information (in Arabic & English). بالعربية والإنجليزية

- (ed.), 1997. Poverty of the Environment and Environment of Poverty. Proceedings of the National Symposium on Poverty and Environmental Deterioration in Rural Egypt. 385p. Cairo, Minia, Dar El-Ahmady Publications.

King Stephen J., 2006, Democratic failure and The New Authoritarianism in the Middle East and North Africa. Georgetown University. January 16, 2006.

Korayem Karima, 1997, Egypt's Economic Reform and Structural Adjustment, Working Paper, n°19, The Egyptian Center for Economic Studies, October.

Levallois Agnès et Vernier Marie-France, 2000, « Egypte, Nord-Sud », Nord-Sud Export, Numéro Spécial.

Löfgren Hans, 2001, « Less Poverty in Egypt ? Explorations of Alternative Pasts with Lessons for the Future », International Food Policy Research Institute – Trade and Macroeconomics Division. TMD Discussion Paper, n° 72, February 2001.

Maunier René, 1916, « L'Exposition des industries égyptiennes », Egypte Contemporaine, n° 28. Cairo.

Mead Donald, 1967, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, Economic Growth Center, New Heaven : Yale University Press.

Meyer, 1998, « Economic Changes in the Newly Reclaimed Lands ; from State Farms to Small Holdings and Private Agricultural Enterprises » in Nicholas Hopkins and Kirsten Westergaard (dirs), Directions of Change in Rural Egypt.

Meyer G., 1994, « Land Reclamation and Development of New Agricultural Land in Egypt », Applied Geography & Development, n° 44, p. 59-71.

Michel Nicolas, 1996, Conférence sur la grande hydraulique en Moyenne-Egypte, IFAO, 17 nov.

Mitchell Timothy, 1998, « The Market's Place » in Nicholas Hopkins and Kirsten Westergaard, (dirs), Directions of Change in Rural Egypt.

Nassar Heba and El Laithy Heba, 2000, « Labor Market. Urban Poverty and Propoor Employment Policies in Socioeconomic Policies and Poverty Alleviation Programms in Egypt », Conférence, 16-17 October.

Pintus Florence, 1997, La gestion de l'eau à Shushay-Egypte : un exemple de recompositions sociales et techniques en milieu rural. Mémoire pour le diplôme d'agronomie tropicale, Montpellier, CNERC.

Radwan Samir & Mabro Robert, 1976, Industrialization of Egypt, 1939-1973, Policy and Performances, London, Oxford University Press.

Radwan Samir, 1974, Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture, 1882-1967, London, Ithaca Press.

Raji Ass'aad and Rouchdi Malak, 1999, « Poverty and Poverty Alleviation Strategies in Egypt », Cairo Papers in Social Science, Volume 22, Monograph 1, Cairo, American University in Cairo.

Rivier François, 1981, « Politiques industrielles en Egypte », Maghreb-Machrek, n° 92.

Rodgers Gerry et alii, 1995, Social Exclusion : Rhetoric, Reality, Response, Genève, ILO.

Roussillon Alain, 1998, « Secteur public et sociétés islamiques de placement de fonds : la recomposition du système redistributif en Egypte », Bulletin du CEDEJ n° 23.

Ruf Thierry, 1990, « L'Etat égyptien et les paysanneries, histoire de deux siècles de transformations techniques et socio-économiques dans la vallée du Nil ». Document de travail non publié. غير منشور

-1998, Histoire contemporaine de l'agriculture égyptienne, essai de synthèse, Paris, éditions de l'ORSTOM, « Etudes et synthèses ».

Saad Reem, 2004, « Social and Political Costs of Coping with Poverty in Rural Egypt » Fifth Mediterranean Social and Political Research Meeting, Florence & Montecatini Terme 24-28 March 2004, organised by the Mediterranean Programme of the Robert Schuman Centre for Advanced Studies at the European University Institute.

-1999, State, Landlord, Parliament and Peasant : The Story of the 1992 Tenancy Law in Egypt in Agriculture, in Bowman and Rogan (editors), Egypt from Pharaonic to Modern Times. The British Academy.

Saad Z. Nagi, 2001, Poverty in Egypt Concepts, Realities, and Research Agenda. Social Reseach Center, American University in Cairo.
http://www1aucegypt.edu/src/pdr/Pub_Thematic.asp. 31 p.

-Poverty in Egypt : Human Needs and Institutional Capacities, New York, Lexington Books.

Seyam Gamal M. & El-Bilassi Asma Omar, 1995, Land. Tenure Structure in Egyptian Agriculture : Its Changes and Impacts. In Egyptian Agriculture Profile ; Options méditerranéennes, Sér. B / n° 9, 1995.

Tignor, 1989, Egyptian Textile and British Capital, 1930-1956, Cairo, The American University Press in Cairo.

Tignor Robert L., 1984, State, Private Enterprise, and Economic Change in Egypt, 1918-1952. Princeton. N.J. Princeton University Press.

Von Caroline Laetitia Tingay, 2005,, Agrariann Transformation in Egypt : Conflict Dynamics and the Politics of Power from a Micro Perspective. Dissertation zur Vorlage am Fachbereich Politik – und Sozialwissenschaften an der Freien Universität Berlin. Leeds University. Berlin.

المراجع العامة

- Ahmad Q. K., 2003, « Towards Poverty Alleviation : The Water Sector Perspectives », in Water Resources Development, Vol. 19, n°2, 263-277.
- Ahmad Ziauddin, 1991, Islam, Poverty, and Income Distribution, Leicester, The Islamic Foundation.
- Ayeb Habib, 1998, L'Eau au Proche Orient : la guerre n'aura pas lieu, Paris,
- Karthala/CEDEJ.
- 1993, Le Jourdain dans le conflit israélo-arabe, Beyrouth, CERMOC.
- Bairoch Paul, 1999, Mythes et paradoxes de l'histoire économique, Paris, La Découverte/Poche.
- Batou Jean, 1990, Cent Ans de résistance au sous-développement. L'Industrialisation de l'Amérique latine et du Moyen-Orient face au défi européen, 1770-1870, Centre d'histoire économique internationale, Université de Genève.
- Baulch Bob and John Hoddinott, 1999, "Economic Mobility and Poverty Dynamics in Developing Countries", Journal of Development Studies, تحت الطبع

Berry, Albert, Susan Horton and Dipak Mazumdar, 1997, Globalization, Adjustment, Inequality, and Poverty, Department of Economics, University of Toronto.

Bourguignon François, 1999, Inclusion, Structural Inequality and Poverty: Interplay of Economic and Social Forces, World Bank, Research Advisory Staff, Washington DC et Delta, Paris.

Bravard J.-P., Petit F., 2002, Les cours d'eau. Dynamique du système fluvial, Paris, Colin, 2ème édition, 222p.

Bravard J.-P., Combier J., Commerçon (Ed.), 2002, La Saône, Axe de Civilisation, Lyon, Presses Universitaires de Lyon, 552 p.

Bravard J.-P., Kondolf G.M, Piégay H., 1999, Environmental and Societal Effects of River Incision and Remedial Strategies, in Simon A. et S. Darby, "Incised River Channels", J. Wiley and Sons, p.303-341.

Chambers Robert, 1995, "Poverty and Livelihoods: Whose Reality Counts?", IDS Discussion Paper n° 347.

Chambers Robert, 1983, Rural Development. Putting the Last First, Essex, Longman Scientific and Technical.

Cheyran J.-P., Riaux J., 2007, « Irrigation communautaire de montagne; intégration des ressources et résolution de conflits », Le séminaire thématique international, ISIIMM تحت الطبع, ASA INFO.

Cheyran J.P., Auclair L., el Gueroua A., Riaux J., Romagny B., Vassa A., 2007, D'un Pouvoir l'Autre...ou les Deux ? Gestion des ressources,

dynamiques territoriales et innovations institutionnelles dans le Haut-Atlas Central. Cas de la vallée des Aït Bouguemez. Colloque Les Agdals de l'Atlas marocain. Savoirs locaux, droits d'accès, gestion de la biodiversité, IRD-Univ Cadi Ayad, Marrakech, 10-13 mai. تحت الطبعة , IRD-IRCAM.

Cheyland J.-P., 1990, « Les oasis sahariennes à Foggara : Mutations sociales sous fortes contraintes écologiques » Mappemonde, n° 4-90, p. 44-47.

Dasgupta Partha, 1999, « Valuation and Evaluation : Measuring the Quality of Life and Evaluating Policy », Mimeo, University of Cambridge.

Datt Gaurav, 1998, Poverty in India and Italian States : an update, Discussion paper 47, Washington DC, IFPRI, FNCD.

De Haan, 1997, Poverty and Social Exclusion : a Comparison of Debates on Deprivation, Working Paper n° 2, Poverty Research Unit, University of Sussex.

Dreze Jean et Amartya Sen, 1995, India : Economic Development and Social Opportunity, Delhi, Oxford University Press.

-2001, « Comprendre les agricultures du Tiers-Monde ». In Pour, n° 170, p. 89-93.

Dufumier M., 2003, « Quelle recherche agronomique pour nourrir le Sud ? » L'Ecologiste, n° 10, p. 20-24.

-2004, Agricultures et paysanneries des Tiers-Mondes, éditions Karthala, Paris.

-2004, Les Projets de développement agricole. Manuel d'expertise, éditions Karthala ; Paris, réédition 2004.

Fargues Philippe, 2000, Générations arabes. L'alchimie du nombre, Paris, Fayard.

Fields gary, 1999, Distribution and Development : a Summary of the Evidence for the Developing World. Background Paper for the World Development Report 2000/1.

Filmer Deon, 1999a, The Structure of Social Disadvantage in Education : Gender and Wealth, Policy Research Report on Gender and Development, Working Paper Series 5, Washington DC, World Bank.

-1999b, Educational Attainment and Enrolment Profiles : A Resource Book Based On An Analysis Of Demographic And Health Surveys Data, Washington DC, World Bank.

Grootaert Christiaan, Ravi Kanbur et Gi-Tak OH, 1997, « The Dynamics of Welfare Gains and Losses : An African Case Study », Journal of Development Studies, vol. 33, n° 5.

Haddad, Lawrence et Ravi Kanbur, 1990, Are Better-Off Households More Enaqual Or Less Enaqual ?, Washington DC, World Bank.

Hamdan Kamal, 1996, Poverty in the Arab World in Preventing and Eradicating Poverty, Report by UNDP and UN Department for Development Support and Management Services.

Holzmann et Jorgensen, 1999, Social Protection as Social Risk Management : Conceptuel Understandings for the Social Protection Sector Strategy Paper, SP Discussion Paper n° 9904, Washington DC, World Bank.

Jayaraman Rajshiri, 1999, Kerala and Uttar Pradesh : a Case Study for the World Development Report 2000/1, Mimeo.

Kanbur S. M. Ravi, 1999, « The Evolution of Thinking about Poverty : Exploring the Interactions » in Kanbur R., Squire L., 1999, The Evolution of Thinking About Poverty : Exploring the Contradictions, Department of Economics Working Paper, Ithaca, Cornell University/ New York, New York State College of Agriculture and Life Sciences, Dept. Of Agricultural Resource, and Managerial Economics.

Kaufmann Danniell, Aart Kraay and Pablo Zoido-Lobaton, 1999, Governance Matters. Washington DC, World Bank.

Olson Lanjouw Jean, 1997, « Behind the Line, Demystifying Poverty Lines » in Technical Support Document, Poverty Reduction, Module 3 – Poverty Measurement : Behind and Beyond the Poverty Line, Renata Lok Dessallien (dir), UNDP. <http://www.org/undp/seped/povres.html>

Landy Frédéric, 2006, Un milliard à nourrir, Paris, Belin.

- 2002, L'Union Indienne, Nantes, éditions du temps.
- 2002, (avec B.Chaudhuri) De la mondialisation au développement local en Inde. Questions d'échelles, CNRS Editions.
- 2001, « La Libéralisation économique en Inde : inflexion ou rupture ? », Revue Tiers-Monde, PUF, 165, janv. 2001, 238 p.
- 1998, « Rationalités et objectifs des exploitations paysannes : un exemple en Inde du sud », In Revue Tiers-Monde, 153, janvier-mars 1998, p. 189-210.
- Lawrence P., Meigh J. et Sullivan C., 2002, « The Water Poverty Index : an International Comparison » in Keele Economics Research Paper, KERP 2002/19.
- Lipton M., 1996, Defining and Measuring Poverty : Conceptual Issues, New York, UNDP.
- Lopez Ramon et Carla Della Maggiora, 1999, « Rural Poverty in Peru : Stylized Facts and Analytics for Policy », in Ramon Lopez et Alberto Valdes (dirs), Rural Poverty in Latin America : Analytics, New Empirical Evidence and Policy, Mimeo.
- Mathieu Paul, 2001, « Quelles institutions pour une gestion d'eau équitable et durable ? Décentralisation et réformes du secteur irrigué dans les pays ACP », document de travail, n° 11, avril, Université catholique de Louvain.
- Mendras Henri, 1992, La fin des paysans, Paris, Babel.

Milanovic Branko,, 1998, Income, Inequality, and Poverty during the Transition from Planned to Market Economy, New York, Oxford University Press.

Molle François, Nittaya Ngerpraserstsi et Savakon Sudsawasd ; « A Post-modern Analysis of Water User Groups in Thailand and the Prospect for Reincarnation » وثيقة عمل غير منشورة ،

Narayan Deepa, Chambers Robert, Shah M. & Petesch, 1998, Global Synthesis : Consultation with the Poor, Washington DC, World Bank.

OCDE/BAFD, Perspectives économiques en Afrique 2002, in Site internet de l'OCDE : www.oecd.org

PAM, 2000, Note au conseil d'administration, troisième session ordinaire du conseil d'administration, Rome, 23-26 octobre.

Rao Vijayendra, 1998, « Domestic Violence and Intra-Household Resource Allocation in Rural India : An Exercise » in M. Krishnaraj, R. Sudarshan et A. Sharif (dirs), « Participatory Econometrical » in Gender, Population and Development, Oxford University Press.

Reddy R.V & Kumar H.U, 2004, Formalising Irrigation Institutions a Study of Water User Associations in Andhra Pradesh, Draft for comments, Hyderabad, Centre for Economic and Social Studies.

Richards Alan et John Waterbury, 1996, A Political Economy of the Middle East, Boulder, West view Press.

Rouchdy Malak S., 1999, Poverty and Poverty Alleviation Strategies in Egypt, Ragui Assaad and Malak S. Rouchdy, Cairo Papers in Social Science, vol.22., Number 1, Cairo, The American University in Cairo Press.

-1998, « Change and Continuity : Family Strategies in the Village of Batra », in Direction of Change in Rural Egypt, Hopkins and Westergaard eds. Cairo, AUC Press.

- 1992, « La spécificité de l'espace rural : Représentations et transformations socio-économiques d'un village égyptien », in Egypte, Monde arabe, Cairo, CEDEJ, April 1992.

- 1990, Peasants and Merchants in Batra : The Process of Socio-Economic Transformation and Diversification in an Egyptian Village, Rural Sociology and Development Studies. PhD degree. University of Durham, England.

Sahn, David E. et David C. Stifel, 1999, Poverty Comparisons Over Time and Across Countries in Africa, Cornell University.

Sen Amartya, 1999, Development as Freedom, New York, Knopf.

-1993, « Capability and Well-being », in Nussbaum et Sen (dirs) The Quality of Life, Oxford, Clarendon Press.

-Poverty and Famines, an Essay on Entitlement and Deprivation, Oxford, Oxford University Press.

- Sen Amartya et Jean Dréze, 1989, *Hunger and Public Action*, Oxford, Clarendon Press.
- Sen Amartya, 1984, « Poor, Relatively Speaking », in *Resources, Values and Development*, Oxford, Basil Blackwell.
- Sinha Saurabh et Michael Lipton, 1999, « Damaging Fluctuations, Risk and Poverty : A Review », *World Development Report 2000*, Background Paper, Washington DC, World Bank.
- Streeten Paul et alii, 1981, *First Things First. Meeting Basic Human Needs in the Developing Countries*, Oxford, Oxford University Press.
- Townsend Peter, 1979, *Poverty in the United Kingdom*, London, Allen Lane.
- 1985, *A Sociological Approach to the Measurement of Poverty : a Rejoinder to Professor Amartya Sen*, *Oxford Economic Papers*, n° 37.
- Van Eeghen Willem, 1996, *Poverty in the Middle East and North Africa Preventing and Eradicating Poverty*, Report by UNDP and UN Department for Development Support and Management Services.
- Wagstaff Adam, 1999, *Inequalities in Child Mortality in the Developing World : How Large Are They ? How can They be Reduced ?*, Washington DC, World Bank, Human Development Network.
- Wodon Quentin, 1999, *Poverty and Policy in Latin America and the Caribbean*, Washington DC, World Bank.

تقارير

- البنك الأهلي المصري، ٢٠٠٤، التقرير الاقتصادي، المجلد ٥٧، رقم ٩، القاهرة.
- Banque mondiale, 1987, Rapport sur le développement dans le monde, Washington D.C
- Bce (Banque centrale égyptienne), 2000, Bulletin économique, n° 3, vol. 53, Le Caire
- البنك المركزي المصري، ٢٠٠٠، النشرة الاقتصادية، رقم ٣، المجلد ٥٣، القاهرة.
- 2000, Bulletin économique, n°1, vol.57, Le Caire.
- ٢٠٠٠، النشرة الاقتصادية، رقم ١، مجلد ٥٧، القاهرة.
- جهاز التعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان في مصر، القاهرة، ١٩٩٦.
- ١٩٩٩، الكتاب الإحصائي السنوي، ١٩٩٢-١٩٩٨.
- ٢٠٠٣، الكتاب الإحصائي السنوي، ١٩٩٥-٢٠٠٢، القاهرة.
- ٢٠٠٤، الكتاب الإحصائي السنوي، ١٩٩٥-٢٠٠٣، القاهرة.
- مركز التعبئة العامة والإحصاء، وزارة الموارد المائية والإنشاءات العامة، النشرة السنوية لتحسين الأراضي في جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٢-٢٠٠٣.
- مركز التعبئة العامة والإحصاء، وزارة الموارد المائية والإنشاءات العامة، النشرة السنوية لتحسين الأراضي في جمهورية مصر العربية، ١٩٩٦/١٩٩٧.

- E.Scwa 2001, « Agricultural Trade and the New Trade Agenda : Options and Strategies to Capture the Benefits for the Middle East Case Study from Egypt ». (E/ESCWA/AGR/2001/6) 5 October 2001, United Nations,, New York, 2001.

Faostat, Database.

- Ifpri (Food Consumption and Nutrition Division. FCND DISCUSSION PAPER, n° 77. November 1999. FCND

- Ifpri (International Food Policy Research Institute), 1998, A profile of Poverty in Egypt :1997.

- ILO (International Labor Organization), Genève, LABORSTA. Selection years : 1990-2003 <http://laborsta.ilo.org/>

- Inp (Institute of National Planning), 1996, Egypt Human Development Report, Cairo, INP & UNDP.

-1997/98, Egypt Human Development Report, Cairo, INP & UNDP.

International Institute for Environment and Development, 1992, Special Issue on Applications of Wealth Ranking, Rapid Rural Appraisal.

- وزارة الزراعة، النتائج النهائية للتعداد الزراعي ٢٠٠٠/١٩٩٩.

- وزارة الأشغال والموارد المائية، ١٩٩٥، قرار رقم ١٤٩٠٠.

- وزارة الموارد المائية والري، ماذا تعرف عن مجلس المياه؟

Ministry of Planning and UNDP, 1997, National Human Development Report for Kuwait, Kuwait.

UNDP (United Nations Development Program), 1994, Human Development Report 1994, New York, Oxford University Press.

-1996a, Economic Growth for Human Development : Arab States, New York, UNDP.

-1996c, Human Development Report 1996, Oxford, Oxford University Press.

-1997a, Human Development Report 1997, Oxford, Oxford University Press.

-1998a, Human Development Report 1998, New York, Oxford University Press.

-1998c, Poverty Report, New York, United Nations.

-1999, Human Development Report 1999, New York, Oxford University Press.

-2000, Human Development and Poverty in the Arab States, Moez Doraid (Coord.) « Sub-regional Resource Facility for Arab States ».

-2003, Egypt Human Development Report 2003, Egypt, UNDP and INP (Intitute of National Planning).

United Nations, 1995, Comparative Experiences with Privatization : Policy Insights and Lessons Learned, New York and Genève, UN.

-Poverty Reduction Strategies : A Review, New York, United Nations World Summit for Social Development.

World Bank, 1990, World Development Report, New York, Oxford University Press.

United Nations, 1998, Reducing Poverty in India. Options for More Effective Public Services. Report, n° 17881-IN. Washington DC, World Bank.

-1999a, World Development Indicators, 1999, Washington DC, World Bank.

-Poverty trends and the voice of the poor, Washington DC, World Bank, Poverty Reduction and Economic Management.

-2002, World Development Indicators ; CD-ROM.

World Bank & Arab Republic of Egypt, 2002, Poverty Reduction in Egypt ; Diagnostics and Strategy, June 29.

World Bank « Egypt, Arab Rep. At a Glance », 2006, 8 December, in http://devdata.worldbank.org/AAG/egy_aag.pdf/WFP_2001 « Country programme-Egypt ». In Executive Board, Third Regular Session. Rome, 22-26 October 2001, WFP/EB.3/2001/8/.<http://www.wfp.org/eb>

WOAT (World Organization Against Torture). Agrarian Policy, Human rights and violence in Egypt. Information and Recommendations for the European Union, in the Context of the Association Agreement between the European Union and Egypt. Executive summary. Geneva 8. Switzerland. (www.omct.org).

فيلم تسجيلي

حبيب عايب وأوليفيه أرشمو، ٢٠٠٣، تقاسم المياه على ضفاف النيل، توثيق، ٤٦ دقيقة.

المؤلف فى سطور:

حبيب عايب

جغرافى، باحث بمركز الدراسات الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. متخصص فى الإشكاليات المعنية بالمياه والمجتمع الريفى، يقوم بدراسات مقارنة فى كل من مصر وتونس، وهى دراسات متخصصة فى "التنافس على الموارد الزراعية والريفية ومشكلات طبقة صغار الفلاحين". صدر له العديد من المقالات والكتب. فى عام ٢٠٠٥، قام مع أوليفيه أرشميو بإخراج فيلم بعنوان "على ضفاف النيل: تشارك المياه".

المتترجمة فى سطور:

منحة البطراوى

- ناقدة مسرحية بجريدة الأهرام الفرنسية "إيدو".
- كاتبة صحفية فى الهندسة المعمارية والعمارة الداخلية فى مجلة "البيت".
- آخر ترجمة لها: "التحضر العشوائى" لجليلة القاضى.

النصحیح اللغوی: کریمان البدری
الإشراف الفنی: حسن کامل

